
خاص



جـــامـــعـــة الـــحـــاج لـــخـــضـــر –بـــاتـــنـــة–

كـــلـــيـــــة الـــحـــقـــوق

قـــســـم الـــعـــلـــوم الـــســـيـــاســـيـــة

الحوارات الأمنيـة في المتوسط: احتـواء أم إطـار لـهندسة اقليميـة؟

- دراسة حالة الحوار المتوسطي-الأطلسي -

مذكـــرة مقدمــــة لنيل شهـــادة المـــاجســـتير في العلوم السياسية

تخصص: دراســـات مغاربية ومتوسطية في التعـــاون والأمـــن

إعـــــداد الطـــالبة:

زهـــيرة حـــواس

إشـــراف الأستـــاذ:

د.عبد النـــور بن عنتـــر

أعـــضـــاء لـــجـــنـــة الـــمـــنـــاقـــشـــة

أ.د. مبروك غضبان	جـــامعة بـــاتنة	رئيســـا
د. عبد النور بن عنتر	جـــامعة بـــاتنة	مشـــرفا ومقـــررا
أ.د. صالح زياني	جـــامعة بـــاتنة	عضـــوا منـــاقشا
د. رياض بوريش	جـــامعة قـــسنطينة	عضـــوا منـــاقشا

السنـــة الجـــامـــعيـــة:2010/ 2011

شـــــكــــر وعـــرفــــــان

انطلاقا من قوله تعالى:

{ ولـــئــن شــكــرتــم لأزيــدنَّــكــم }

الحمد لله الذي أعانني ويسر لي انجاز هذا العمل المتواضع،

ثم أتقدم بالشكر الجزيل وكل عبارات الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "عبد النور بن عنتر" على صبره، سعة صدره، وقته، النصائح والتوجيهات التي ما فتئ يقدمها دون كلل أو ملل طيلة انجاز المذكرة، جزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أشكر وأقدر –مسبقا– أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ولكل ما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أتجه بالشكر الخالص وأسمى عبارات العرفان إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تأطير مشواري الدراسي سواءا بقسم العلوم السياسية بجامعة قسنطينة أو بجامعة باتنة دون استثناء أحد..فالفضل الكبير يعود إليهم جميعا.

وآخرا، أقدم شكر خاص لكل إداريي وموظفي مكتبات قسم العلوم السياسية بقسنطينة، باتنة والجزائر العاصمة على الخدمات المقدمة والمساعدة في توفير المراجع التي يسرت كثيرا انجاز هذا البحث.

إهــــــداء

إلى روح والداي الكريمين...ليرحمهما ربي كما ربياني وعلماني.

إلى عائلتي، وأخص بالذكر وحيدتي "سوسن" على ما قدمته من جهد ومساندة لانجاز هذا العمل

إلى كل الزملاء ورفقاء الدرب الذين تسنى لي معرفتهم طيلة سنوات التدرج –بجامعة قسنطينة– أو دفعة ماجيستير –جامعة باتنة 2008 – دون استثناء

إلى فلسطين...التي أتمنى أن أراها حرة قريبا

إلى أمتي العربية...عسى أن يشرق فجرها

إلى كل من ذكرت، وكل من لم أذكر

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

مـــلــخــص المـــذكـــرة

الحـــوارات الأمـــنـــية في المتـــوســـط:احتـــواء أم إطـــار لهنـــدســـة إقـــليميـــة؟

-دراســـة حـــالـــة الحـــوار المتـــوســـطي الأطلـــسي-

استنادا إلى التوجهات النظرية لبناء الأقاليم أمنيا في مرحلة ما بعد النظام الثنائي القطبية، وانطلاقا من مقاربات لترتيبات ومبادرات أمنية أورو-أطلسية، تهدف دراسة الحوارات الأمنية في المتوسط التي ركزت أساسا على التعاون، إلى بناء إطار شامل لتفسير السياسات الأمنية الأورو-أطلسية الجديدة في المناطق الإستراتيجية لأمنها خارج نطاقها الجغرافي والتي يمثل المتوسط أهمها كونه (الإقليم المتوسطي الجنوبي) يشكل البوابة الجنوبية للأمن الأوروبي، والحدود الجيوسياسية المباشرة للأمن الأطلسي، حيث يثير المشروع الجيوسياسي في الفضاء الأورو-متوسطي التساؤل حول الأهداف "المشتركة" للسلم، الأمن والتعاون لدول هذا الإقليم والدور المنوط بدول الضفة الجنوبية لعبه في الهندسة الجديدة للأمن في المتوسط، خاصة وأن بناء هذه الحوارات على أساس "تهديدات الجنوب" تراجع أمام إستراتيجية جديدة للاحتواء تجاه المنطقة "التدابير اللينة"، الأمر الذي جعل البحث في فلسفة "الحوارات الأمنية" يطرح إشكالية مدى تمكن هذه المبادرات من تحقيق الأهداف المفترضة من التعاون: تذليل سوء الفهم وبناء الثقة على جانبي المتوسط في ظل عدم إشراك دول الجنوب في أي مسار للتشاور حول القضايا الأمنية التي تناولتها.

Abstract

Security dialogues in the Mediterranean: containment or a framework for a Regional Architecture?

- Case Study of the NATO's Mediterranean dialogue -

Based on the theory orientations to build regional security in the post-bipolar system, on the basis of the approaches to the arrangements and Euro-Atlantic security initiatives, aimed at studying security dialogues in the Mediterranean, which focused mainly on cooperation to build a comprehensive framework to explain the new Euro-Atlantic security policies in the strategic areas to its security outside its geographical scope, which the Mediterranean Region represents the most important being (the Southern Mediterranean Region) the southern gateway of European Security, and the direct geopolitical border of the Atlantic security; where the geopolitical project raise in the Euro-Mediterranean Area into question the "common" objectives to peace, security and cooperation for the countries of this region and the role of the southern countries in engineering the New Security Architecture in the Mediterranean, especially since the construction of these dialogues on the basis of "southern threats" fell in front of a new strategy of containment to the region "soft measures", which make the search in the philosophy of "security dialogues" poses the problem of the extent to which these initiatives achieve the goals of the given cooperation: overcoming misunderstandings and building confidence on both sides of the Mediterranean in absence of the involvment of southern countries in any course of consultation on security issues addressed.

قائمة المختصرات

1. ACRS: Arms Control and Regional Security

1. مراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي

2. AWACS: Airborne Warning and Control System

2. نظام المراقبة والانذار المحمول جوا

3. BMD: Balistic Missile Defense

3. الدفاع ضد الصواريخ الباليستية

4. CBMs: Confidence Building Measures

4. إجراءات بناء الثقة

5. CBRN: Chemical, Biological, Radiological, Nuclear

5. الأسلحة الكيميائية،البيولوجية،الإشعاعية والنووية

6. CEP: Civil Emergency Planning

6. التخطيط المدني للطوارئ

7. CFSP: Common Foreign and Security Policy

7. السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

8. CJTF: Combined Joint Task Forces

8. قوات المهام المشتركة

9. CSBMs: Confidence and Security Building Measures

9. إجراءات بناء الثقة والأمن

10. CP: Counter Proliferation

10. محاربة/مكافحة الانتشار

11. CPG: Comprehensive Political Guidance

11. التوجيه السياسي الشامل

12. DATP: Defense Against Terrorism Program

12. برنامج الدفاع ضد الإرهاب

13. EAPC: Euro-Atlantic Partnership Council

13. مجلس الشراكة الأورو–أطلسي

14. EMP: Euro-Mediterranean Partnership

14. الشراكة الأورو–متوسطية

15. EMRSC: Euro-Mediterranean Regional Security Complex

15. مركب الأمن الإقليمي الأورو–متوسطي

16. ENPI: European Neighborhood and Partnership Instrument

16. آلية الجوار الأوروبي وأداة الشراكة

17. ESDI: European Security and Defense Identity

17. الهوية الأمنية الأوروبية للدفاع

18. ESDP: European Security and Defense Policy

18. السياسة الأوروبية للأمن والدفاع

19. ESS: European Security Strategy

19. الإستراتيجية الأمنية الأوروبية

20. GWOT: Global War on Terrorism

20. الحرب الشاملة على الإرهاب

21. IAEA: International Atomic Energy Agency

21. الوكالة الدولية للطاقة الذرية

22. ICI: Istanbul Cooperation Initiative

22. مبادرة اسطنبول للتعاون

23. ICPs: Individual Cooperation Programs

23. برامج التعاون الفردي

24. ISAF: International Security Assistance Force

24. القوة الدولية للمساعدة الأمنية

25. JHA: Justice and Home Affairs

25. العدالة والشؤون الداخلية

26. MCG: Mediterranean Cooperation Group

26. مجموعة التعاون المتوسطية

27. MD: (NATO) Mediterranean Dialogue

27. الحوار المتوسطي للحلف

28. MDWP: Mediterranean Dialogue Working Program

28. برنامج العمل السنوي للحوار المتوسطي

29. MENA: Middle East and North Africa

29. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

30. MEPI: Middle East Partnership Initiative

30. مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

31. MPCs: Mediterranean Partner Countries

31. الدول المتوسطية الشريكة

32. NACC: North Atlantic Cooperation Council

32. مجلس شراكة شمال الأطلسي

33. NBC: Nuclear, Biological and Chemical (weapons)

33. الأسلحة النووية،البيولوجية والكيميائية

34. NDC: NATO Defense College

34. كلية الدفاع للحلف (روما)

35. NPI: Nuclear -non- Proliferation Initiative

35. معاهدة حظر الانتشار النووي

36. NRCC: NATO Regional Cooperation Course

36. دورة التعاون الإقليمي للناتو

37. NRF: NATO Response Force

37. قوة استجابة الحلف

38. NTCI: NATO Training Cooperation Initiative

38. مبادرة الناتو للتعاون والتدريب

39. OAE: Operation Active Endeavour

39. عملية المسعى النشيط

40. OCC: Operational Capabilities Concept

40. مفهوم القدرات التشغيلية

41. PAP-T: Partnership Action Plan against Terrorism

41. خطة عمل الشراكة ضد الإرهاب

42. PBMs: Partnership Building Measures

42. إجراءات بناء الشراكة

43. PfP: Partnership for Peace

43. الشراكة من أجل السلام

44. RRF: Rapid Reaction Force

44. قوة التدخل السريع

45. PSI: Proliferation Security Initiative

45. المبادرة الأمنية للحد من الانتشار

46. SALW: Small And Light Weapons

46. الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

47. SC-99: NATO’s Strategic Concept 99

47. المفهوم الاستراتيجي للحلف "1999"

48. TCI: Training Cooperation Initiative

48. مبادرة التدريب والتعاون

49. TTIU: Terrorist Threat Intelligence Unit

49. وحدة استخباراتية لتهديد الإرهاب

50. UNDP: United Nations Development Program

50. برنامج الأمم المتحدة للتنمية

51. WMD: Weapons of Massive Destruction

51. أسلحة الدمار الشامل

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للترتيبات الأمنية الإقليمية -منطقة المتوسط-

المبحث الأول: الأبعاد النظرية للإقليمية ونظام الأمن الإقليمي

المطلب الأول: الإقليمية: من التنظيم الإقليمي إلى الأقلمة

المطلب الثاني: ترتيبات التعاون الأمني الإقليمي

المبحث الثاني: الهندسة الأمنية الإقليمية: تصور أم بناء لنظام أمني شامل؟

المطلب الأول: تحول مفهوم الأمن وأثره على البناء الأمني الإقليمي

المطلب الثاني: النماذج الحديثة للبناء الأمني الإقليمي

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الأورو-أطلسية في المتوسط

المطلب الأول : المفهوم الاستراتيجي للمتوسط

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الأورو-أطلسية في المتوسط

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأورو-أطلسية في المتوسط:ترتيبات لاحتواء المخاطر أم توجه لبناء نظام أمني إقليمي؟

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط: بين الإدراك... سوء الإدراك والاحتواء

المطلب الأول: تحول مفهوم وإدراك التهديدات على ضفتي المتوسط

المطلب الثاني: الترتيبات الأوروبية لاحتواء مخاطر الجنوب

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأطلسية الجديدة لاحتواء تهديدات المتوسط

المبحث الثاني: الحوارات الأورو-أطلسية : نحو بناء نظام أمني في المتوسط؟

المطلب الأول: مقومات بناء الأمن...والتدابير الأورو-أطلسية في المتوسط

المقدمة

إن التغيرات التي طالت النظام العالمي في بعده الجيوسياسي بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن الأوروبي بعدما كانت منطقة المتوسط مسرحا ورهانا للصراع الكوني بين القوتين العظميين،الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.

وقد ارتبطت مشكلة الأمن الأوروبي بمقاربات بديلة للأمن التقليدي اعتمدت على مفاهيم جديدة لشكل ومضمون الأمن في منطقة المتوسط ككل حيث أصبحت البنية السياسية–الاقتصادية والاجتماعية للعديد من بلدان جنوب المتوسط مصدرا لعدم استقرار الجماعة الأورو–أطلسية بسبب مخاطر/تهديدات أفرزتها هذه البيئة الأمنية والمتمثلة أساسا في اللااستقرار السياسي، اللاتوازن الاقتصادي والاختلال الاجتماعي وما ينتج عنها من تطرف أصولي،إرهاب،هجرة غير شرعية وجرائم كتجارة المخدرات،الاتجار بالبشر،تجارة الأسلحة غير المشروعة،...هذه المخاطر التي تنامت –وفقا للتصور الأورو–أطلسي– لتصبح تهديدات قد يتضاعف خطرها مع احتمال حيازة الأطراف الإرهابية لأسلحة دمار شامل قد تطال أمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية ككل.

وبهدف احتواء هذه المخاطر انتهجت المؤسسات الأوروبية،التي أدركت أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر "اللاأمن"،ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذه التوترات خاصة منها الاقتصادية–الاجتماعية أو على الأقل،حصر مجالها من خلال تكثيف التعاون الثنائي و/أو المتعدد الأطراف في مجالات مختلفة.من جهته ركز التوجه الأطلسي الجديد في المتوسط على تبني مقاربة تعاونية شاملة تماشيا مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف والذي يربط الأمن الأورو–أطلسي بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل.

هكذا جاءت المبادرات والترتيبات الأورو–أطلسية المتجسدة في الحوارات الأمنية في المتوسط الذي غدا السلام والاستقرار فيه سلاما لكل العالم في ظل عجز معظم دول هذا الفضاء إن لم نقل كلها على التحكم في عناصر التوتر وعدم الاستقرار فيه،لتعكس الاهتمامات المتفاوتة للمؤسسات الأورو–أطلسية(اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي) للواقع الجيوسياسي المتعدد في المتوسط،وإن اجتمعت حول تحسين علاقات التعاون،تعزيز الثقة ودعم الأمن والاستقرار في مجمل الحوض.

ومع أن الحلف الأطلسي تبنى حوارا متوسطيا لإقامة علاقات شراكة ثنائية عبر التشاور السياسي والتعاون العملي بهدف المساهمة في أمن واستقرار الإقليم المتوسطي؛وتولى الاتحاد الأوروبي مهام الحوار الأمني مع البلدان المتوسطية في إطار السياسة الأمنية الأوروبية بهدف إضفاء قيمة مضافة لمبادرات اتحاد أوروبا الغربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتفادي الازدواجية في العمل مع الحوار المتوسطي للحلف؛ إلا أن التوجه الذي تبنته المؤسسات الأورو–أطلسية في التعامل مع تحديات جديدة أفرزتها مستجدات البيئة الأمنية جنوب المتوسط بفعل ثورات عرفتها المنطقة العربية واصطلح عليها الغرب بـــ"الربيع العربي" من خلال اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بالرغم من تبنيها لمقاربة تعاونية للتعامل مع التحديات

الأمنية المتوسطية قد تشكل رهانا مستقبليا لهذه الحوارات الأمنية قد يرتبط ايجابيا/سلبيا بما ستفرزه هذه البيئة في مرحلة ما بعد الأزمة.

مـــــوضـــوع الـــــدراســـــة وأهـــــمـــــيـــتـــه

يندرج البحث ضمن الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الأمنية الإقليمية،في سياق عرف فيه حقل الدراسات الأمنية نقاشات حول توسيع مفهوم الأمن وتعميق هذا المجال إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول؛ الأمر الذي جعل الدراسة تتناول الترتيبات الأمنية الأورو–أطلسية في المتوسط من خلال سلسلة حوارات أمنية أطلقتها الدول الأوروبية المتوسطية وتبنتها المؤسسات الأورو–أطلسية تعدت المفهوم التقليدي للأمن إلى الجوانب السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،...من أجل بناء الثقة بين أطراف متباينة الإدراك والتصور ضمن إقليم تهيمن عليه/فيه الخلافات والانقسامات إلى حد الصراع على حساب التعاون والوفاق.وهذا بناءا على دراسات وكتابات متخصصة[1] تناولت تحليل الإقليم المتوسطي وأهمية التدابير والترتيبات الموجودة والممكنة لهندسة هذه المنطقة أمنيا، حيث تباينت تصورات وآراء الباحثين والكُتاب، فمنهم من ربط الإقليم المتوسطي بالإقليم

---

[1] من المؤلفات الانجلوسكسونية التي تناولت موضوع "المتوسط" كإقليم فرعي شرق-أوسطي:

- "الأقاليم والقوى" (Regions and Powers, 2003) لـــ"بوزان"و"ويفر" (Buzan&Waever)
- "الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط:منظور نقدي" (Regional Security in the Middle–East :A Critical Perspective,2004) لـــ"بيلجين بينار" (Bilgin Pinar)
- بناء أمن إقليمي في الشرق الأوسط" (Building Regional Security in the Middle East,2005) لـــ"زيف مؤوز"وآخرون (Zeev Maoz and Al)

أما المؤلفات التي تعرضت لخصوصية المتوسط:

- "سياسات الهوية الإقليمية:تداخل مع المتوسط" (The Politics of Regional Identity :Meddling with the Mediterranean,2006) لـــ"ميشال بيس" (Michelle Pace)
- "العلاقات الأورو–متوسطية بعد11سبتمبر" (EURO-Mediterranean Relations after 11September,2004) لـــ"أنيت جونمان" (Annette Junemann)
- "أوروبا والمتوسط:القرب الجيوسياسي" (L’Europe et la méditerranée : Géopolitique de la proximité,1997) لـــ"بشارة خضر" (Bichara Khader)
- "الأمن في المتوسط" (La sécurité en méditerranée,1995) لـــ"عزوز كردون" (Azzouz Kerdoun)

ومن أهم الكتابات باللغة العربية:

- "البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي،2005" لـــ"عبد النور بن عنتر"
- "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة في الأهداف والرهانات،2006" لـــ"مصطفى بخوش"

الشرق أوسطي الأوسع بل جعله إقليما فرعيا لهذا الأخير، وقد برز هذا التوجه خاصة في الدراسات الانجلوسكسونية، مقابل دراسات أخرى تعرضت لخصوصية المتوسط وأهمية البناء الأمني فيه أي التركيز على (الهوية المتوسطية) للإقليم، لتبقى قلة الكتابات باللغة العربية حول الموضوع عاملا مهما لتحفيز المهتمين بالبحث (في دول جنوب المتوسط) حول خفايا، أهداف،...هذه الترتيبات والتدابير الأورو–أطلسية تجاه الإقليم المتوسطي. فندرة المؤلفات "الموضوعية" باللغة العربية وتجاهل أهمية المنطقة أو محاولات فصل المتوسط عن امتداداته الجيوسياسية/الجيوستراتيجية في معظم المؤلفات الغربية(خاصة الانجلوسكسونية) تجعل من كل محاولة بحث حول البناء الأمني في المتوسط دراسة بالغة الأهمية خاصة إذا اتسمت بشروط التحليل الموضوعي والمنهجي؛حيث يشكل تركيز التحليل على مدى تطور الخطاب الأمني وانعكاساته على مشاريع التعاون الإقليمي في إطار العلاقة عبر الأطلسي وهوية الأمن والدفاع الأوروبي في السياق المتوسطي،جوهر دراسة النماذج الأمنية الموجودة والمحتملة للبناء الأمني في هذا الإقليم أو على الأقل إقامة ترتيبات لاحتواء مخاطر هذه المنطقة اللامستقرة باستمرار.

أســـبـــاب اخـــتـــيـــار المـــوضـــوع

1) الأسباب الموضوعية

إن موجة التهديدات الجديدة،التي بنيت عليها الإستراتيجية الأورو–أطلسية في المتوسط، تستوجب البحث والتدقيق في الإدراك الغربي(الأورو–أطلسي) لمفهوم مخاطر/تهديدات الجنوب الذي يبقى مفهوما جيوسياسيا غامضا،لا يملك الإرادة الفعلية لإلحاق الضرر بمجتمعات أو دول الشمال،أو القدرة الكافية للقيام بذلك. إلى جانب تنامي الخطاب الأوروبي/الأطلسي، وتعدد المبادرات "الحوارات" لاحتواء مخاطر هذه التهديدات الجديدة التي أفرزتها بيئة أمنية مغايرة وأكدتها مخاوف الجماعة الغربية بعد تفجيرات 11سبتمبر2001 اعتبارا بآثارها المستقبلية وانعكاساتها السلبية على هوية،أمن،استقرار ورفاهية المجتمعات الأوروبية. لذا يعتبر ربط هذه المبادرات أمن أوروبا بالاستقرار في المتوسط، ومدى إمكانية الترتيبات الأمنية عبر الحوار إقامة نظام أمن إقليمي،من أهم الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع البحث.

2) الأسباب الذاتية

من أهم الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع،ميول الطالبة الشخصي للبحث في المبادرات والترتيبات الأمنية في المتوسط في ظل التباين والتعارض الذي يكتنف الدراسات المتعلقة بالمبادرات الأمنية المتمثلة في حوار اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية بالإضافة إلى حوار المتوسط الذي يميز

الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي نحو القرن الحادي والعشرين، ومحاولة تفحص ذلك من خلال الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع بتصورات متعددة، مختلفة ومتناقضة في أغلب الأحيان.

إشكالية البحث

في سياق بيئة أمنية متوسطية تميزها المخاطر/التهديدات والتحديات التي تتطلب تدابير وترتيبات لاحتوائها:

هل يمكن اعتبار الحوارات الأمنية في المتوسط –كإستراتيجية أوروبية وأطلسية– ترتيبات لاحتواء المنطقة أم إطارا لبناء نظام أمني إقليمي (هندسة إقليمية)؟

وتستوجب الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية، التطرق إلى الأسئلة الفرعية التي تثيرها طبيعة الموضوع:

1. هل يمكن اعتبار الترتيبات الأمنية في المتوسط رهانا أفرزته مختلف تحولات البيئة الدولية الجديدة؟
2. هل تهدف الترتيبات الأمنية الأورو–أطلسية إلى سد الفراغ في مجال البناء الأمني الإقليمي في المتوسط،في ظل الغياب الكلي للمبادرة من الطرف الجنوبي؟
3. هل يمكن أن تشكل الإستراتيجية الأورو–أطلسية في المتوسط إطارا لهندسة أمنية إقليمية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار؟

هكذا ينطلق البحث من الفرضيات:

1. إذا كانت التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط تفسر من خلال المقاربات التعاونية، فإن ترتيبات ومبادرات احتوائها ترمي إلى الأخذ بالاعتبار أبعاد الأمن السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
2. إذا كانت الترتيبات الأمنية تجسد ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن في المتوسط، فإن سياسة الحوار تشكل آلية لتبادل آراء كل الأطراف لتحقيق هذا الأمن والقضاء على عدم الاستقرار.
3. إن اعتبار إستراتيجية الحوار الأورو–أطلسي في المتوسط إطارا لهندسة أمنية إقليمية يؤدي إلى إرساء قواعد بناء توافق خصوصية وتفاعلات هذا الإقليم.

مـــــنـــهـــجـــيـــة الـــدراســـــة

يستوجب تحليل الحوارات الأمنية في المتوسط توظيف الخطاب البنائي كمقاربة منهجية تجمع ما بين تحليل خطاب بناء الأقاليم اجتماعيا،والتحول البنائي الذي يركز على دور المصالح والأفعال في مسار تشكيل الهوية، أي تناول الموضوع من خلال التحليل البنائي المبني على التمازج ما بين الفاعل والبنية، إضافة إلى الاعتماد على المقتربات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية لتوسيع وتعميق هذا المجال،والتي بُنيت في السياق المتوسطي على تصور أورو–أطلسي لبناء هذا الإقليم أمنيا.ومن أجل معرفة كيفية تشكل المقاربة الأورو–أطلسية للأمن في المتوسط، ننطلق من النهج السائد (الأورو–أطلسي) للأمن الإقليمي الذي استمد جذوره من المخاوف الأمنية ومصالح الدول الغربية والذي ارتبطت فيه الممارسة بالقيم الأورو–أطلسية في سياق حوار إقليمي بين المؤسسات الأورو–أطلسية وشركاء (بلدان) متوسطيين في إطار ثنائي لمقاربة أمنية تعاونية أورو–أطلسية شاملة لم تخلو من الجانب العسكري الذي تجسد في المقاربة الأطلسية للدفاع الجماعي من أجل تحقيق أمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية.

حـــــــــدود الـــدراســـــة وصــــعـــــوبـــتـــها

تتدرج دراسة الإستراتيجية والحوارات الأوروبية والأطلسية في المتوسط في سياق زمني امتد لأزيد من عقدين من نهاية الحرب الباردة انطلاقا من الترتيبات الغربية في المنطقة لمحاولة تسوية النزاع في الشرق الأوسط(الصراع العربي–الإسرائيلي):مؤتمر مدريد للسلام 1991،واتفاقية أوسلو للتسوية1993 (أي ما عرف بمسار السلام والتسوية السلمية في الشرق الأوسط).

لذا تكمن صعوبة دراسة هذا الموضوع في كونه حديث العهد وتناوله يخضع لتصورات وادراكات مختلفة بل ومصالح متباينة، وهذا ما ينعكس مباشرة في فكرة الاحتواء أم الإطار للبناء،خاصة فيما يتعلق بدول جنوب المتوسط بسبب اللاتماثل الكبير بين دول الضفتين سواءا من حيث المصالح،أو من حيث الأهداف الكبرى أو الإمكانيات.

تـــــبـــــريــــــر الـــخـــــطـــــة

للإجابة عن إشكالية البحث، واختبارا لفرضيات، تم اعتماد خطة منهجية من ثلاثة فصول، تطرقنا فيها إلى:

–الفصل الأول: تضمن الإطار النظري للترتيبات الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط،تعرضنا فيه إلى أهم الأبعاد النظرية للإقليمية ونظام الأمن الإقليمي من خلال

المقاربات التقليدية والحديثة للإقليمية وبناء الأقاليم، استنادا إلى أهم التوجهات النظرية التي عرفها حقل الدراسات الأمنية في هذه المرحلة: الواقعية البنيوية،الليبرالية المؤسساتية والبنائية، إضافة إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي وأهميتها في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا.

كما تعرضنا إلى أهم ترتيبات التعاون الأمني انتقالا من الترتيبات الإستراتيجية (الأحلاف) إلى آليات أوسع وأشمل تمثلت أساسا في الحوارات والشراكات الأمنية (موضوع بحثنا) ارتباطا بسياق مفاهيمي لتحول الأمن أفرز مصطلحات "الهندسة الأمنية" دلالة على البناء الأمني للإقليم،و"الأمننة" دلالة على أثر توسيع وتعمق مفهوم الأمن على جوهر الأمن ذاته، كل هذا في سياق مقاربة أورو–أطلسية في المتوسط ارتبطت فيها أهمية الأمن بمدى تأمين استقرار المنطقة الأورو–أطلسية ككل.

–الفصل الثاني: تطرقنا من خلاله إلى الترتيبات الأمنية الأوروبية والأطلسية في المتوسط،والتي نشأت ونمت وفقا لتصورات وقيم غربية لمخاطر/تهديدات البيئة الأمنية جنوب المتوسط،حركها ولا يزال الخطاب الأورو–أطلسي ليجعلها تحديات حقيقية لأمن سكان وأراضي دول شمال المتوسط باعتبارها تهديدات قد تطال أثارها أمن المنطقة الأورو–أطلسية ككل.

هكذا تمثل هذه الترتيبات نماذج للتعاون الأمني،انخرطت فيها معظم دول جنوب المتوسط في غياب أية مبادرة للبناء الأمني في المنطقة.ومع أن الحوارات الأمنية في المتوسط تمثل الإستراتيجية الأورو–أطلسية لاحتواء مخاطر وتحديات الجنوب،تبقى افرازات هذه البيئة تشكل رهانا لهذه المبادرات في ظل التوتر واللااستقرار المستمر الذي يميز المنطقة.

–الفصل الثالث: خصص لدراسة حالة "الحوار المتوسطي" للحلف، بهدف التطرق بصورة أعمق إلى تحليل مضمون هذه المبادرات الأمنية المتعددة في المنطقة. حيث تعرضنا إلى تحليل أبعاد الحوار وتطورها ارتباطا بتطور المفهوم الاستراتيجي للحلف، كذلك البحث فيما يمكن أن تحصله الدول شريكة الحوار من فوائد من التعاون العملي بين الحلف ودول الحوار(في ظل اختلال التوازن بين الطرفين) خاصة في مجال القدرات والإمكانات العسكرية الجد متطورة للحلف، والذي قد يساعد من خلال "مبادرات التعاون الفردية" هذه الدول على تطوير وتحسين قدراتها الدفاعية(على المدى البعيد). فالحلف

الذي ركز على مجال التعاون العملي العسكري عبر الحوار فسح المجال لتغطية مجالات التعاون الأخرى أمام مؤسسات وأطر إقليمية ودولية لتكملة جهوده في إطار المقاربة التعاونية الأورو–أطلسية، ورغم الإطار التعاوني تبنى مقاربة أطلسية عسكرية تطبيقا لمهامه الجديدة في إدارة الأزمات عبر الوسائل الدبلوماسية،المدنية،العسكرية، قد تشكل رهانا للحوار المتوسطي ارتباطا بمعطيات بيئة ما بعد الأزمة في المنطقة.

الفصل الأول

الإطار النظري للترتيبات الأمنية الإقليمية

-منطقة المتوسط-

شهدت العلاقات الدولية على مدى عقدين من نهاية الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد تحولات أضفت عليها أبعادا جديدة بلورت توازنات جيوستراتيجية مستحدثة طرحت تحديات كبرى تتصل ببنية هذا النظام الدولي ومكانة التجمعات الإقليمية فيه،كما أثارت مواضيع بالغة الأهمية في ظل العولمة أدت بالباحثين والجامعيين في حقل العلاقات الدولية إلى الحديث عن الانتقال إلى مرحلة جديدة من النشاط التنظيري يمتد ليشمل الفاعلين،طبيعة التفاعلات،القضايا وحتى المفاهيم بغية إيجاد أطر وبناءات نظرية قد تكون بمثابة البدائل للمنظورات السائدة من قبل(العقلانية: الواقعية والليبرالية).

فعلى مستوى الفاعلين كان لواقع العولمة أثرا كبيرا في إضفاء دينامية متسارعة على الأحداث الدولية الأمر الذي فسح المجال إلى ظهور العديد من الفاعلين غير الدول وأثار التساؤل حول استمرارية الدولة–القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية حيث طرحت تساؤلات عديدة حول مكانتها في زمن العولمة.[1] ونظرا للصفة العابرة للقومية* (transnationale) للفاعلين الجدد تعقد هيكل النظام الدولي وصارت دراسة العلاقات الدولية تمتد إلى مستويات تحليل أخرى غير مستوى التفاعلات الحكومية أي إلى مستويات قومية–فرعية،عبر–قومية،فوق–قومية ...

أما على مستوى طبيعة التفاعلات فقد زاد الاعتماد المتبادل بين تلك الفواعل إلى درجة أصبح النظام الدولي يشهد مستوى مرتفع من الروابط بين الأفراد،الجماعات والحكومات في الدول المختلفة، فيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية،وفيما بين المواضيع السياسية،الاقتصادية والاجتماعية على نحو لم يعرف من قبل بفضل تطور وسائل الاتصال و التكنولوجيا.

وعلى مستوى القضايا المطروحة ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة اعتلت الأجندات السياسية على المستويين الدولي والإقليمي،حيث أصبحت أية قضية داخلية ظاهرة عابرة للحدود وبالتالي مركز اهتمام عالمي[2] الأمر الذي أدى إلى بروز قضايا:البيئة،الهجرة السرية،المخدرات،الجريمة،تبييض الأموال،...التي تعدت الحدود التقليدية للدول لتأخذ بعدا عالميا.

كذلك أدى تراجع المفاهيم التي طغت على سياسات الدول كالقوة العسكرية،ميزان القوى،والردع النووي إلى بروز مفاهيم جديدة ارتبطت بقضايا وإن وجدت من قبل كالانفجار

---

[1]عبد النور بن عنتر،«الدولة والعولمة وظهور"مجتمع مدني عالمي"» ، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد107، صيف2002، ص71.

*تكلم جيمس روزنو عن "فاعلين خارج السيادة" (sovereignty –free actors) كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات،جمعيات أهلية،إعلام،...كقوى فاعلة في النظام العالمي الجديد غيرت من قواعد اللعبة التي كانت في السابق من صلاحية الدولة.في مؤلفه: *Turbulences in World Politics : A Theory of Change and Continuity*, Princeton University Press,1990,p.36.

[2]Joseph S.Nye, Jr, *Le leadership américain : quand les règles du jeu changent*, Nancy, Presses Universitaires de Nancy, 1992, p.169.

السكاني،أزمة الغذاء العالمي،ندرة الموارد الطبيعية،التلوث،...إلا أنها أصبحت تمثل تحديا للمجتمع الدولي كونها تثير مشكلات أساسية لفهم العلاقات/التفاعلات بين الدول/والفواعل الأخرى داخل النظام.

ومن بين المفاهيم التي عرفت نقاشات واسعة مفهوم الأمن الذي لم يعد أمنا قوميا في العلاقات بين فواعل النظام الدولي الجديد خاصة وأن مصادر التهديد العسكرية التقليدية تراجعت لتبرز تهديدات وتحديات تعدت الاهتمامات الأمنية العسكرية وتنوعت بين مصادر سياسية،اقتصادية،اجتماعية،ثقافية،...وأصبح الإنسان وليست الدولة هو الموضوع الأساسي لأية سياسات أمنية داخلية،إقليمية أو دولية وأصبح الحديث عن تطوير مفهوم الأمن الإنساني والعمل على تحرير الفرد من كل القيود بما فيها إطار الدولة التي ينتمي إليها.

وكان من إفرازات التحولات التي طالت العلاقات الدولية سواءا من الناحية النظرية أو من ناحية الممارسة بروز عدة توجهات تناولت آثار العولمة والاعتماد المتبادل على هيكل النظام الدولي من جهة،ومدى اتجاه هذا النظام نحو مزيد من التعاون أو الصراع من جهة أخرى.

من بين هذه التوجهات على مستوى الممارسة برزت فكرة مفادها أن الدولة–الأمة لم تعد تقدر بمفردها على تحقيق الأمن القومي والرخاء الاجتماعي في ظل نفوذ وقوة العولمة، لذا لجأت الدولة إلى الاندماج في شكل تكتلات إقليمية وبرزت فكرة الشراكة من أجل التنمية والشراكة من أجل السلام،...بالرغم من أن انعكاسات العولمة أدت إلى الطلب المتزايد على الدور الاجتماعي للدولة،فمن المفارقة أن تزداد وتتعدد المطالب بـــ:"مزيد من الدولة"[1] مع التقدم السريع لعملية العولمة.

أما على المستوى النظري فقد برزت مجموعة من التوجهات التحليلية تناولت افتراضات ونتائج التيارات التقليدية لتبني تصورات تتراوح ما بين الاستمرارية، التجديد أو القطيعة. فالتوجهات التقليدية وإن أظهرت عجزها في تفسير التحولات التي طرأت على النظام الدولي إلا أنها تقدم منطلقات مهمة للتحليل ما بعد الوضعي.

هكذا يتمحور الإطار النظري للدراسة حول المفاهيم التي ارتبطت بالمشهد الأمني الجديد، خاصة وأنها –أي المفاهيم– تتميز بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها في حقل العلاقات الدولية.[2]

وقد اعتمدنا لتحليل الظاهرة محل الدراسة مفاهيم الإقليمية والنظام الأمني الإقليمي في إطار الدراسات المتخصصة –النظمية– في العلاقات الدولية وذلك من أجل بحث الظاهرة في

---

[1]عبد النور بن عنتر،« الدولة والعولمة وظهور"مجتمع مدني عالمي"» ، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع،2005، ص13.

إطارها الإقليمي والتركيز على تفاعلاتها على مستوى النظام العالمي.بالإضافة إلى مفهوم التعاون الأمني الإقليمي وأهم نماذج هذا التعاون.

كما تعرضنا إلى مفهوم الأمن وما ارتبط به من مصطلحات في ظل توسع معناه وتعدد أبعاده،لذا وجب التركيز على المفاهيم المفتاحية المرتبطة به على المستوى الإقليمي في هذه المرحلة وأهمها الهندسة الأمنية كمفهوم مرادف لبناء الأمن ونماذجه الحديثة مثل الشراكة الأمنية والحوارات الأمنية.

أما المفاهيم الإمبريقية والمرتبطة أساسا بمفهوم المتوسط وكل ما يميزه في تركيبته: الفواعل،التفاعلات والقضايا سيتم التعرض إليها من خلال طرح يجمع بين الواقع والنظرية.

المبحث الأول

الأبعاد النظرية للإقليمية ونظام الأمن الإقليمي

يعد البعد الأمني جوهر فكرة التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي على حد سواء حيث أن البحث عن سلام دائم بين الدول كان الدافع إلى إنشاء المنظمات الدولية التي طرحت فكرة التنظيم الإقليمي انطلاقا من فكرة أن التجمع بين بعض الدول المرتبطة إقليميا يساعد المنظمة الدولية في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية.

هكذا نشأ مفهوم النظام الإقليمي في منتصف القرن الماضي ارتباطا بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:[1]

- مدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل دعوة أصحاب المدرسة العالمية إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحروب.
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفية وخاصة الوظيفية الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.
- مدرسة النظم ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

ومع نهاية الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة طورت مدرسة الإقليمية مناهج تحليلها لتقدم نموذجا جديدا يقوم على بحث التفاعلات داخل النظام الإقليمي ضمن رقعة جغرافية لها خصائص مشتركة،وهذا ما عرف بـــ"الإقليمية الجديدة" التي وضعت أطرا جديدة للتعاون الإقليمي ويمثل التعاون الأمني جزءا هاما في هذه الظاهرة الشاملة.حيث تعدت الإقليمية الجديدة إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي إلى اعتناق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية كما سعت إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة،لذلك تعد الإقليمية الجديدة عملية أفقية تلعب فيها الدول ضمن الأقاليم دورا رائدا.[2]

---

[1] ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، دار الكتاب العربي،1985، ص55.

* نموذج أوران يونغ (Oran Young) :الانقطاع (Discontinuities) الانقطاع في النظام الدولي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، يُظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق وبعضها الآخر بالانقطاع.للمزيد العودة إلى: ناصيف حتي، نفس المرجع السابق، ص ص55-56.

[2] Hettne and A.Inotai, *The New Regionalism: Implications for Global Development and International Security*,
نقلا عن: أليسون ج.ك بيلز،أندروكوتي، "التعاون الأمني–الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين"، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد استكهولم لأبحاث السلام، سيبري، ترجمة مركز الوحدة العربية، 2006، ص323.

ومع تركيز الإقليمية الجديدة على تشابه المصالح بين الدول ما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا،وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا،أكد "بروس ريست"(Bruce Russett) أن التقارب الجغرافي يعتبر جد محدود في تتبع النمو المتزايد للاعتماد المتبادل وعولمة العالم.[1]

أما مدرسة التكامل فقد عملت على إبراز أهمية التعاون والاعتماد المتبادل في تحقيق استقرار النظامين العالمي والإقليمي بدلا من الصراع ونظام الاعتماد الذاتي-مساعدة الذاتself-help الذي اعتمده الواقعيون للحفاظ على توازن القوى من أجل تحقيق تعاون محدود تحقق عبره الدولة الواقعية مكاسب أكبر من الدول الأخرى وإن كان التكامل قد ساهم في استقرار أوروبا(بناء اتحاد أوروبي) فإن التساؤل يبقى مطروحا حول إمكانية تحقيق نفس التجربة في أقاليم أخرى عبر العالم والتي تمثل منطقة المتوسط -مجال دراستنا- أهمها لقربها وارتباطها بهذا الاستقرار الأوروبي.

كما عملت مدرسة النظم على تنظيم العلاقات الدولية في كثير من مجالات النشاط من بينها التعاون الأمني حيث ظهرت الحاجة إلى مستوى فرعي للتحليل عرف بالنظام الإقليمي كمستوى وسط ما بين الدولة والنظام الدولي.

وبغية الإلمام بأهم الجوانب النظرية للتعاون الأمني الإقليمي التي تخدم موضوع بحثنا ارتأينا أهمية معالجة التساؤلات التالية:

-إلى أي مدى ساهمت الإقليمية كمفهوم في تجسيد نظام فرعي انتقل من التنظيم الإقليمي إلى الأقلمة؟

-وفيما تتمثل أهم نماذج التعاون الأمني الإقليمي؟

المطلب الأول:الإقليمية:من التنظيم الإقليمي إلى الأقلمة

تناولت مجموعة من أدبيات الدراسة في العلاقات الدولية ظاهرة الإقليمية في سياق من المحاولات التنظيرية لتعريف الإقليمية والنظام الإقليمي،وقد كان التركيز على التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل كمعياران أساسيان لتعريف الإقليمية،إلا أن التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد جعلت المعيار الجغرافي معيارا ضيقا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع

[1] Louise Fawcett, «Regionalism in World Politics: Past and Present ».at: 14/9/2006 http://www.garnet-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd.school/professionspapers/fawcett.pdf

منه.وهذا ما جعل دراسة الظاهرة تتطلب التطرق إلى مسائل:المكان(place)،الحدود (boundaries)،التخومات(borders) والفضاء(space)،أي القضايا التي تعرضت لها معظم المقاربات النظرية في المرحلة الجديدة وجعلتها تدرج على أجندة العلاقات الدولية خاصة وأن النظريات التقليدية غالبا ما ركزت على الترتيبات –الإقليمية– المتمثلة في قضايا التعاون الأمني.[1]

الفـــرع الأول: المقـــاربـــات التقــليــديـــة للإقــلــيميـــة

يفيد التعرض إلى المقاربات التقليدية للإقليمية في إبراز دور التنظيم الإقليمي في حفظ الاستقرار ومنع الحروب،في الوقت الذي ركز فيه المنظور السائد –الواقعية– على تحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية(تحديدا سياسة القوة والحرب):القوة،ميزان القوى والمصلحة القومية، حيث اعتبرت لعبة ميزان القوى الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار.هكذا تطور النقاش في إطار التوجهات الجديدة للمقاربات التقليدية خاصة الواقعية البنيوية،الليبرالية المؤسساتية والتوجه الماركسي الجديد حول إمكانية التنظيمات الإقليمية تحقيق الأمن والاستقرار و/أو بناء الأقاليم أمنيا.

1 –الواقعية البنيوية: (Structural Realism)

يقود المنظور الواقعي الجديد للإقليمية إلى ثلاث توقعات وهي:[2]

°° التوقع الأول ويقول أن أية ترتيبات إقليمية بين الدول سواء أكانت في شكل شبه محيط(semi-periphery) أو محيط(periphery) أو بين هذه الدول والدول المتقدمة، ستكون متعلقة بالدرجة الأولى بالأمن.

°° التوقع الثاني ويقول بأن وجود دولة إقليمية مهيمنة سيعزز نجاح المشروعات الإقليمية.

°° التوقع الثالث ويتعلق بالترتيبات الإقليمية ومصلحة الدولة في هذه الأقاليم حيث يخضع الدخول في المشاريع الإقليمية للمكاسب النسبية(relative-gains) العائدة إلى مختلف الشركاء في الترتيب الإقليمي.

[1]Michelle Pace, *The Politics of Regional Identity: Meddling with Mediterranean*, London & New York, Rontledge, 2006, p.4.

[2]*Ibid*., p.25.

وبقراءة هذه التوقعات الثلاث للواقعية البنيوية نلاحظ أن فكرة الإقليمية لدى الواقعيين الجدد مثل الواقعيين الكلاسيكيين ترتبط بالأمن(بالدرجة الأولى)،هيمنة فاعل إقليمي(غالبا الدولة) لضمان نجاح المشروعات الإقليمية و بمدى تحقيق الترتيبات الإقليمية لمصالح الدول.[1]

ومع أن بعض الواقعيين البنيويين أمثال "كينيث والتز" (K.Waltz) لا يعترفون بأن نظاما قائما على التعاون بين الدول يحتاج إلى تعريف،ولا يعيرون الاهتمام الكافي للمنظمات الإقليمية ودورها في ترتيبات التعاون الإقليمي،[2] (حيث يعتبرون القوة العنصر الأساسي في التعاون بين الدول)،يثار التساؤل من خلال هذا المنظور حول إمكانية اعتبار المتوسط(كوحدة جغرافية تربط الدول المشاطئة) إقليما يربط دولا من خلال الانشغالات،الاهتمامات والمصالح "المشتركة"،أم إقليما فرعيا للشرق الأوسط،أم مجموعة أقاليم فرعية تميزها الخلافات والاختلافات.

2 -الليبرالية المؤسساتية الجديدة

يربط المؤسساتيون الجدد الترتيبات الإقليمية بالحالات التي يتم فيها التفاوض بين الدول حول مصالح مشتركة محددة،[3] وبخلاف الواقعيين البنيويين ينظر الليبراليون المؤسساتيون إلى الإقليمية كتهيئة للمنظمات الدولية والأنظمة لتنسيق سياساتهم،لذا فهم يقدمون الحجج الوظيفية لدراسة الإقليمية.[4]

من جهة أخرى تميل هذه المدرسة الفكرية إلى تأكيد نفوذ الفئات الاجتماعية إذ تعمل الدولة كمفاوض على المستوى ما بين–الحكومي(Inter-gouvernemental) لكن في حدود اعتبارات سياسية وطنية،لذا تكون السياسات الداخلية هي العائق الرئيسي أمام الترتيبات الإقليمية.[5]

ويبقى القيد الرئيسي للمقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة في دراسة الأقاليم اعتبارها الإقليمية هدفا نهائيا في الوقت الذي يمكن أن تكون منطلقا نحو هدف أسمى وبالتالي يجب النظر إلى الإقليمية كمسار وليس مجرد هدف.

من خلال هذا المنظور تتطلب دراسة بناء الأقاليم(منطقة المتوسط) دراسة الإجراءات،

[1]Jean Grugel and Hout, *Regionalism Across the North South Divide: State Strategies and Globalization*, Quoted in: Michelle Pace, *op.cit*., pp.25-26.

[2]A.Hasenclever, P.Hayer, V.Rittberger, «Integrating Theories of International Regimes», *International Studies*, vol.26, n°1, 2000, pp.30, 33.

[3]Ernest B. Haas, «Why Collaborate? Issue-Linkage and International Regimes», *World Politics*, n° 32, 1980, p.357.

[4]A. Hasenclever et al, *op.cit*., p.31.

[5]Michelle Pace, *op.cit*., p.26.

المؤسسات والبنى المحتملة التي يمكن أن تشكل مجتمعة المتوسط –ككيان– من خلال مسار بناء الأقاليم(وهذا المنطق البنائي سنتعرض له بمزيد من التحليل لاحقا).

3 -الماركسية الجديدة

يرى منظرو هذه المدرسة أن الإقليمية تندرج ضمن سياق المفهوم العام للإمبريالية وذلك بضم تبعية المحيط وشبه المحيط إلى مصالح المركز،لذا يتوقع أن تعزز الإقليمية دور السوق وتمأسس التبادل وعلاقات الاستثمار غير المتكافئة[1] من جهة،ومن جهة أخرى قد تقسم الدول النامية بإدخالها في ترتيبات مختلفة وجماعات متميزة[2] ما يؤدي إلى استغلالها ومحافظة الدول الصناعية على مواقعها.

وفقا للماركسية الجديدة يرتبط مفهوم الإقليمية بالقوة فدول المركز الداعية للإقليمية أو المشجعة لها أو حتى الفارضة لها تدعو إلى خلق أقاليم قد تحاول مواجهة مركز رئيسي أو حتى الامبريالية ذاتها كنظام.[3]

وبالرغم من أن المقاربتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة منقسمتين حول ما إذا كان التعاون أو التجمعات الإقليمية أدوات فعالة للمحافظة على النظام والسلام،يبقى التعاون وتوزيع المكاسب الناتجة عن التعاون و ضبط سلوك المنافسة بين أعضاء الترتيب التعاوني مصدرا للثقة بين الأعضاء في الإطار المؤسسي الذاتي أو المستقل إزاء أعضاءه.[4]

أما بالنسبة للمقاربة الماركسية الجديدة،فإنها اعتبرت في سياق الدراسات الإقليمية برنامج بحث وليس فقط مقاربة للدراسة[5] بفتحها المجال من التركيز على طبيعة الإقليمية بحد ذاتها إلى التركيز على الأقاليم في طور الإنشاء كنماذج لعمليات تطور،فمن نموذج التبعية ودول العالم الثالث،إلى نموذج نظام/العالم الرأسمالي(Capitalist World-System) ضمن التصور الشمولي(World-System Theory) وإسهامات برودل(F.Braudel) في تشكيل المركز والأطراف بالنسبة للدول المجاورة لبحر المتوسط.[6] ومع توقع توجه الإقليمية نحو المزيد من التكتل ما قد يوسع ويعمق النظام الرأسمالي، تفترض الماركسية الجديدة أن الدول

---

[1]Michelle Pace, *op.cit.*, p.27.

[2]Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism», Quoted in: Michelle Pace, *op.cit.*, p.26.

[3]*Ibid.*, p.29.

[4]فيونا بتلر،"الإقليمية والتكامل"، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولى، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص856.

[5]Michelle Pace, *op.cit.*, p.29.

[6]Fernand Braudel, *The Mediterranean World in the Age of Phillip* II, Quoted in: Michelle Pace, *op.cit.*, p.46.

النامية لديها الكثير من الأمور المشتركة التي تثير التساؤل حول إمكانية أن تكون الإقليمية خطوة نحو وحدة العالم الثالث كهدف نهائي لا كغاية في حد ذاته،لذلك تشكل دراسة المتوسط من خلال هذه المقاربة موضوع بحوث عديدة اهتمت بإمكانية بناء هذا الإقليم.

الفــرع الثــاني:المقــاربــات الحــديثــة للإقــلــيميــة

1 مدرسة الإقليمية الجديدة

إن فكرة الإقليمية (التي برزت مع أخصائيي الدراسات الإقليمية"Area Studies") تطورت بارتفاع حالة الاعتماد المتبادل إلى "الإقليمية الجديدة" أو"الإقليمية المفتوحة" (Open Regionalism) في ظل ما أطلق عليه جيمس روزنو(J.Rosenau) عالم متعدد المراكز (Multi-Center) تميز بنمو العلاقات الاقتصادية وتطور المؤسسات العالمية القائمة عليها.

في ظل هذه "الإقليمية الجديدة" أصبح للمنظمة قابلية تشكيل هياكل مؤسساتية بحيث يبدو الإقليم كبناء مؤسساتي وهذا ما يمثله الاتحاد الأوروبي بضمه مجموعة من المركبات التنظيمية.كما انتقلت المنظمات الإقليمية من مستوى بناء المؤسسات إلى مستوى بناء السلوك السياسي المشترك للأعضاء وهو مستوى أعلى من التنظيم الإقليمي لأنه ينبني على الأسس الجغرافية والحضارية والاقتصادية والقانونية فالسياسية.

كذلك أخذت بعض المنظمات الإقليمية الطابع الحضاري واتجهت نحو التعبير عن القيم المشتركة وهذا ما تمثل في النشاط الكبير لمنظمة حلف شمال الأطلسي في تكييف وجودها مع تغير بيئة الأمن الإقليمي،والتحول من منظمة أمنية دفاعية إلى منظمة قيم شاملة ذات أبعاد ثقافية،اقتصادية،سياسية إلى جانب الدفاعية الأمنية.

كما لم يعد التقارب الجغرافي شرطا ضروريا لقيام المنظمات الإقليمية وأصبح تعريف الإقليم يتغير باستمرار ويعيد أعضاؤه تعريفه من خلال الخطاب المتصل،[1] فالإقليم الذي كان يرمز دائما إلى تلك المنطقة من مساحة الأرض المتجانسة والمتميزة عن المناطق المحيطة بها،أصبح مفهوما يدل على منطقة جغرافية ترتبط فيها الدول المشكلة لها بأنماط منتظمة من العلاقات والتفاعلات تميزها عما سواها من المناطق.[2]

هكذا يمكن القول بأن فكرة الإقليمية تطورت لتصبح عملية تتضمن نمو الارتباطات

[1]Ole Waever, «Identity, Communities and Foreign Policy: Discourse Analysis as Foreign Policy Theory», in: Lene Hansen and Ole Waever (eds)., *European Integration and National Identity: The Challenge of the Nordic States*, London, Rontledge, 2002, p.31.

2Michelle Pace, *op.cit*., p.23.

والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي،الاجتماعي والسياسي بين المكونات.[1] وجاء مفهوم الأقلمة(regioness) ليعبر عن المرحلة الأخيرة من هذا المسار المتطور من الوحدة الجغرافية والاجتماعية المحدودة،إلى التأقلم(regionalisation) أين تؤدي كل من القنوات الرسمية وغير الرسمية للتعاون الإقليمي إلى مأسسة الأقاليم التي قد تنشأ إما من خلال فواعل ضمن الإقليم أو من خلال قوى من خارج المنطقة الجغرافية،وصولا إلى المرحلة التي يطور فيها الإقليم هوية متميزة وقدرة مؤسساتية شرعية تجعل منه فاعلا ممثلا عن الدول. وهنا يكمن التساؤل حول إمكانية تشكل إقليم متوسطي ضمن هذه المقاربة يماثل مسار بناء الإقليم الأوروبي في إطار الترتيبات الأمنية الأوروبية المختلفة تجاه جنوب المتوسط.

2 مدرسة النظم

يعتبر التحليل النظمي موضوعا حديثا في حقل العلاقات الدولية خاصة تحليل النظم الإقليمية والتفاعلات بين مختلف وحداتها،وهذا ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع وأمن وتعاون وتفاعلها على المستوى الإقليمي،وخلق فرصة إعادة تقييم الترابط ما بين الأنظمة الفرعية الإقليمية والنظام العالمي وتمييز الديناميات المستقلة للإقليم عن تأثير المؤثرات الخارجية.[2]

وقد سبق التركيز على المستوى الإقليمي،تركيز عدة باحثين على النظام الدولي واعتباره من أهم مستويات التحليل كونه أكثر فهما لدراسة نموذج التفاعلات (Pattern of Interactions) واستبداله بمستوى أدنى يفقد الباحثين العديد من المزايا المسهلة لعملية البحث،لذا توافق كل من "كينيث والتز" و"ستانلي هوفمان"(S.Hoffman) و"جيمس روزنو" على اعتبار النظام الدولي "نموذجا للعلاقات ما بين الدول القاعدية".[3]

بينما ركز أنصار "الدولة كفاعل مركزي" في العلاقات الدولية عند اعتماد المنهج النظمي كأساس للبحث على:[4]

- مفهوم النظام كوحدة تتميز بدينامية تؤهلها للتطور والتغير المستمر.
- فواعل النظام سواءا كانت رسمية كالدول أو غير رسمية(عابرة للحدود أو فوق قومية)

[1] فيونا بتلر، مرجع سبق ذكره، ص853.

[2] David J. Pervin, «Building Regional Security», in: David Lake and Patrick Morgan (eds)., *Regional Orders: Building Security in a New World*, Pennsylvania State, University Press, 1997, p.272.

[3] James Rosenau, *International Politics and Foreign Policy*, New York, free press, 1969, p.22.

[4] محمد مجدان، "العالم العربي والعلاقات الأطلسية: دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)"، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص17.

والتي تتفاعل فيما بينها.

°° نظام الأنظمة الفرعية داخل النظام انطلاقا من الأنظمة الفرعية ووصولا إلى أبسط نظام فرعي يتكون من عنصرين على الأقل.

°° الحدود التي تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية:فالأنظمة الفرعية والسياسية تتواجد دائما في بيئة أكبر منها تؤثر فيها وتتأثر بها،تلك البيئة التي تتميز بمدخلات ومخرجات وتحديات وقوى دافعة للتغير باستثناء إطار النظام العالمي.

أما "كانتوري" و"شبيغل"(Cantori&Sheppigel) فقد استخدما النظام الإقليمي لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية باعتباره مستوى وسط ساعد على فهم سلوك كل دولة داخل محيطها الإقليمي بدل إعطاء النظام المسيطر الأهمية الكبرى على باقي المستويات.[1]

ومنه يمكن تلخيص أهمية دراسة النظم الإقليمية في:[2]

°° محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

°° محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين عبر فترات تاريخية مختلفة.

°° دراسة العلاقة بين نظام فرعي ونظام دولي وذلك لفهم حدود الاختراق والتبعية وأسباب تباين مستوى الاختراق من إقليم إلى آخر.

وتصنف أهم تعاريف النظم الإقليمية مستويات التحليل إلى ثلاث:

–المستوى الأول:البنية كوحدة تحليل

تتمثل بنية النظام الإقليمي في مجموعة المؤسسات الإقليمية التي تنتج القرارات المساهمة في تشكيل الممارسات الاجتماعية التي تتكرر على شكل يؤدي إلى الاستقرار والديمومة. ضمن هذا المستوى للتحليل "البنية"(structure) تندرج التوجهات النيوماركسية،نظرية النظام العالمي ومقاربات العولمة حيث ينظر إلى النظام الإقليمي نظرة اقتصادية ضمن النظام الرأسمالي العالمي ومدى ارتباطهما من حيث درجتي القوة الاقتصادية أو التبعية.[3]

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص2.

[2] جيمس داورتي وروبرت بالتسغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص 118.

[3] Michelle Pace, *op.cit.*, p.31.

-المستوى الثاني:الفاعل كوحدة تحليل

يعد النظام الإقليمي تصورا صمم لتنظيم إقليم معين وفق أطر الترابط السياسي والاقتصادي خدمة للدول الراغبة في الهيمنة،قد يتعدى هذا التصور القوى الإقليمية إلى قوى خارجية تربطها مصالح قوية بالإقليم.

ضمن هذا المستوى للتحليل تصنف النظريات الواقعية(الكلاسيكية والجديدة) والمؤسساتية الليبرالية حيث ينظر إلى الدولة "كوحدة تحليل مركزية" في ظل تعدد الفواعل.

ويعد كل من "وليام تومبسون"(W.Thompson)،"كانتوري" و"شبيغل" من أهم الباحثين المساهمين في بلورة هذا الاتجاه وهذا ما يبرز في تعريف "تومبسون":

> "نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا يتم إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر".[1]

أما "كانتوري" و"شبيغل" فقد عرفاه بأنه:

> "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط إثنية،لغوية،ثقافية،اجتماعية وتاريخية مشتركة،يساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام".[2]

كما أضاف الباحثان في تحليلهما للنظام الإقليمي تحليل هيكلة النظام الإقليمي من خلال عدد الفواعل،ومستوى قدرات كل فاعل في تشكيل هذا النظام،بالإضافة إلى التطرق إلى دراسة قطاعات هذا النظام الإقليمي.*

-المستوى الثالث: المسار(Process) التفاعل ما بين البنية والفاعل

تعتبر التحليلات النقدية والبنائية أهم الدراسات ضمن هذا المستوى فالأقاليم التي تبنى اجتماعيا فرضت منهجا لتحليل التفاعل بين البنية والفاعل.[3]

وإلى جانب النظرية النقدية التي جاءت لتوضح أن النظام الموجود ليس ثابتا وأنه ليس

---

[1] محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص82.

[2] نفس المرجع ، ص59.

[3] Michelle Pace, *op.cit.*, p.24.

*في كتابهما:"العلاقات الدولية بين الأقاليم" ساهم كل من كانتوري وشبيغل في تطوري دراسة النظم الإقليمية وتعرضا إلى قطاعات النظام الإقليمي والمتمثلة في القطاع المحوري الذي يضم الفواعل وطبيعة انسجامها في تحديد طبيعة النظام،هكذا قسما هذا القطاع إلى: دول القلب(cores states)، نظام التغلغل(intrusive system)، المساوم(the bargainer)، الموازن (the balancer). أما القطاع الطرفي يمثل الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي حيث لا يربطها به سوى العامل الجغرافي فقط لان عامل التجانس يمثل فاصلا بين مركز النظام وأطرافه.

الوحيد الممكن[1] جاء توجه نقدي جديد لِمَشْكَلَة النظام الاجتماعي تمثل في"تحليل الخطاب" (Discourse Analysis) الذي ينم على أن العالم هو نتاج أفكار البشر وأن الظواهر السياسية والإيديولوجية تتشكل في/وعبر الخطاب.

والخطاب البنائي كمقاربة موحدة تجمع ما بين تحليل الخطاب والتحول البنائي تعتمد هنا من خلال التركيز على دور الهوية في مسار تكوين المصالح والفعل من جهة،والتكوين المتبادل(mutual-constitution) لـــ: "العامل–البنية" من جهة أخرى.[2]

لذا يقوم التحليل البنائي المبني على التمازج بين الفاعل والبنية على العناصر التالية لتحديد النظام الإقليمي:[3]

–الهوية الإقليمية:تشير إلى الشعور الجماعي،أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقية،التاريخ،اللغة،الدين،العادات والبينة الاقتصادية والسياسية المشتركة.

–الوعي الإقليمي:يبنى على أسس اللغة والخطاب مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.

–الأقلمة:وهي عملية تفاعل إقليمي ترتكز على الحدود الإقليمية بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.

ومع ذلك تبقى بعض التصنيفات والتقسيمات مصطنعة في ظل تحليل بعض المناهج النظرية في العلاقات الدولية وتطبيقها على الدراسات الإقليمية من خلال الصور–الإقليمية– المتعرض لها والتي تلخص هذه النظريات في اتجاهين رئيسيين: العقلانية(الواقعية والليبرالية) والمقاربات النقدية وتحليلات البنائيين.

الفـــرع الثـــالث: نظـــرية مـــركـــب الأمـــن الإقـــلـــيمي Regional Security Complex Theory

1 –مفهوم مركب الأمن الإقليمي

إن فكرة "مركب الأمن" الخاصة بـــ "باري بوزان"(Barry Buzan) والتي طورها "أول ويفر"(Ole Waever) وتبنتها مدرسة كوبنهاجن وأصبحت جزءا من المقاربة المنهجية

[1]Michelle Pace, *op.cit.*, p.39.

[2]*Ibid.*, p.42.

[3]*Ibid.*, p.39.

الجماعية للأمن فيها[1] (Copenhagen School's Collective Theoretical Approach to Security)

أدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كــ"وحدة تحليل" للتعبير عن حالة الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية ايجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة.[2]

حيث يعرف "باري بوزان" الإقليم بالمفهوم الأمني بأنه:

> "نظام فرعي هام ومتميز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعلها مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض".[3]

وبهدف إخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية من خلال اقتراح مفهوم "المركب الأمني الإقليمي"(Regional Security Complex) جاء كتاب كل من "باري بوزان"(Barry Buzan) و"أول ويفر"(Ole Waever) "الأقاليم والقوة" (Regions and Powers) لبلورة تصور جديد للأقاليم خاصة وأن بوزان كان قد أكد في كتابه "الشعب،الدول والخوف"(People,States and Fear) أن الأنظمة الإقليمية داخل بنية فوضوية تتكون من عنصرين أساسيين وهما:[4]

- °° توزيع القدرات بين الفواعل المركزية(توزيع القوة).
- °° نسيج الصداقة والعداوة بين الدول(أنماط الصداقة والعداوة).

هكذا عرف "بوزان" مركب الأمن الإقليمي بأنه:

> "تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما، بحيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم".[5]

أعاد "بوزان" صياغة تعريف مركب الأمن الإقليمي لإلغاء التركيز على الجانب السياسي

---

[1] Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers the Structure of International Security*, New York, Cambridge University press, 2003, p.xvii.

[2] David A .Lake, Patrick M. Morgan, «The New regionalism in Security Affairs », in: Lake and Morgan (eds)., *op.cit.* , p.12.

[3] Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era*, 2nd ed, Hemel Hempstead, 1991, p.188.

[4] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers..., *op.cit.*, p.49.

[5] Barry Buzan, *People, States and Fear*, Brighton, Wheat Sheaf, 1983, p.106.

/العسكري ومركزية الدولة بإعادة طرح نفس التصور الأساسي تحسبا لاحتمال وجود فواعل مختلفة وعدة قطاعات أمنية، بأنه:

"مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن أو اللاأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل الأمن من المستحيل أو من غير المعقول أن تحلل أو تحل بمعزل عن بعضها البعض".[1]

إن هذه الصيغة الأكثر تعقيدا لا تغير أسباب الفكرة أو الخصائص الأساسية لهذا المفهوم لأن الفكرة الجوهرية سوف تتمثل في الأجزاء أو الوحدات الكبيرة في عمليات الأمن/ اللاأمن التي تتجلى في التجمعات الإقليمية في النظام الدولي.

هكذا يمكن القول أن مركب الأمن الإقليمي ليس منظورا يمكن تطبيقه على أية مجموعة من الدول،لأن التفسير الصحيح يكمن في رسم الحدود التي تشكلها أنماط التوافق الأمني النسبي،ومن أجل تأهيل مجموعة دول أو كيانات لتصبح مركبات أمن إقليمية يجب أن تمتلك هذه الأخيرة درجة من التوافق الأمني الكافي لتحقيق استقرارها كمجموعة مرتبطة ولتمييزها عن المناطق الأمنية المحيطة بها.[2]

كما برزت أيضا فكرة المركب الفرعي **Subcomplex** كمستوى أدنى **half-level** داخل المستوى الإقليمي،لذا للمركب الفرعي الإقليمي نفس تعريف المركب الإقليمي والفرق الوحيد يكمن في أن المركب الفرعي يترسخ في المركب الإقليمي الأوسع حيث يمثل نمطا متميزا من الاعتماد المتبادل الأمني الذي ينحصر في النمط الأوسع لمركب الأمن الإقليمي ككل.[3]

2 -<u>نظرية مركب الأمن والنظام الإقليمي</u>

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي التي وضعت أساسا لما يتصل بديناميات القطاعات السياسية والعسكرية أين تتحرك التهديدات بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة،أصبحت تميز بين منظومة التفاعل بين القوى العالمية التي تمكنها إمكاناتها من تجاوز المسافة ومستوى النظام الفرعي ذو القوى الأقل تفاعلا،كما أصبحت الفكرة المركزية في هذه النظرية تتعدى التركيز على عامل المسافة لتشمل الفوضى والتنوع الجغرافي حيث ينتج نمط من التكتلات الإقليمية أين يمكن ملاحظة كثافة الاعتماد المتبادل الأمني ما بين الدول في هذه المركبات أكثر منه ما بين الدول داخل

---

[1]Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers…, op.cit.*, p.44, B. Buzan, *People, States and Fear*,...1991, p.190.

[2]Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers…, op.cit.*, p.48.

[3]*Ibid.*, p.51.

المركب الأمني ودول أخرى خارجه.[1]

كما تشير نظرية مركب الأمن الإقليمي إلى أن المستوى الإقليمي يكون دائما فعالا وإن لم يكن دائما مهيمنا،ويفسر ذلك بالعودة إلى المستويات الأربعة للتشكيلة الأمنية[2] (security constellation) التي تلعب في آن واحد بشكل واضح لا يمكن إقصاؤه من التحليل والمتمثلة في:[3]

–المستوى المحلي لدول الإقليم:حيث توضح الانكشافات المتولدة محليا ضعف الدولة ونوع المخاوف الأمنية لديها.

–مستوى العلاقات الناشئة إقليميا بين دولة ودول الإقليم الأخرى.

–مستوى تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة وهنا يفترض أن يكون التفاعل من الداخل أكثر أهمية.

–مستوى تفاعل القوى العالمية في المنطقة وهنا يتم التعرض إلى التفاعل ما بين هياكل الأمن الإقليمي والأمن العالمي.

إن أهمية نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تحدد إطارا للدراسة التجريبية للأمن الإقليمي تبرز في:[4]

–توجيه الباحث إلى المستوى المناسب للتحليل في الدراسات الأمنية وتمكينه من تنظيم الدراسة التجريبية.

–إمكانية وضع سيناريوهات تستند على معرفة الأشكال الممكنة لبدائل مركبات الأمن الإقليمية.

هكذا تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية إقليميا كونها تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي،ما يسمح بإمكانية وضع و/أو تحقيق سياسات أمنية يفترض أن تكون مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين بناءا على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية وبين الإقليمية وتأثير الفواعل الخارجة عن

[1] Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers…, op.cit.*, p.46.

[2] Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap De Wilde, *Security: a New Framework for Analysis*, Boulder , London, Lynne Rienner, 1998, p.201.

[3] Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers…, op.cit.*, p.51.

[4] *Ibid*. p.45.

الإقليم،إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التهديدات التي تواجهه سواءا داخليا أو خارجيا.

3 - تصنيف مركبات الأمن الإقليمي

بناءا على مفهوم مركب الأمن الإقليمي ومستويات التحليل وكيفية ترابطها صنف مركب الأمن الإقليمي في عدة أشكال أهمها:[1]

-المركب الأمني الإقليمي المعياري: Standard Regional Security Complex

يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر وهيمنة أجندة أمنية عسكرية/سياسية التفاعلات على المستوى الداخلي لهذا المركب تتحدد ما بين القوى الإقليمية أما خارجيا فالتفاعلات يحددها مدى اختراق القوى العالمية لهذا المركب. وفق نموذج الصداقة والعداوة يتسم هذا المركب بالبنية النزاعية التي تسودها الأحلاف ونظام التوازنات أو بعلاقات الود والصداقات.

-المركب الأمني الإقليمي المركزي: Centred Regional Security Complex

تعود تسميته لتواجد القوة العالمية داخله بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة لها. يتميز بقطبية أحادية سواءا أكانت قوة كبرى أو قوة عظمى أو على الأقل قوة إقليمية بحيث تهيمن هذه القوة على الإقليم بشكل لا تستطيع أن تبرز معها أية قوة أخرى منافسة.

-المركب الأمني المؤسساتي: Institutional Regional Security Complex

يصنف هذا النموذج ضمن المركب الأمني الإقليمي المركزي. لكنه يختلف عنه في كونه يضم إقليما مندمجا مؤسساتيا وليست قوة منفردة،التابعية في هذا المركب تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة. يتطابق هذا النموذج إلى حد كبير مع الاتحاد الأوروبي الذي يمكن أن يشكل قوة كبرى أو مركب أمني إقليمي في شكل جماعة أمنية.

هناك نماذج أخرى لمركبات الأمن الإقليمي والتي تنشأ ارتباطا بعدد القوى الكبرى في النظام الدولي، والمتمثلة أساسا في:

[1]Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers...*, *op.cit.*, pp.55-56.

-المركبات الأمنية الإقليمية للقوة الكبرى: Great Power Regional Security Complex

تهيمن على الإقليم ضمن هذا المركب قوة عالمية موجودة داخله،لها قوة التأثير على التوازنات على المستوى العالمي،ولأن الدول الكبرى معنية فإنه يتوقع امتداد أوسع في المناطق المتاخمة الأمر الذي يخلق ديناميات أمنية على المستوى ما بين الإقليمي.هذا النوع من المركبات الأمنية يعد مادة للتحليل على المستويين الإقليمي والعالمي مثل المركب الأمني المعياري فيما يخص الأقطاب،نموذج الصداقة والعداوة،الحدود،...لكن لاحتوائها على قوة عالمية فهي تمس جزءا من الديناميات الأمنية على المستوى العالمي.

-المركبات العظمى: Super complexes

إن الامتداد الكثيف في المناطق المتاخمة قد يربط بشكل من الأشكال المركبات الأمنية الإقليمية للقوى الكبرى في شكل مركبات عظمى،في مثل هذه الحالات تصبح التشكيلة الأمنية أوضح وعوضا عن اعتبار وجود المستويات الرئيسية الثلاثة (الداخلي،الإقليمي والدولي) يضاف مستوى رابع للتحليل يتمثل في المستوى فوق-الإقليمي(Super Regional) الذي يعوض المستوى مابين-الإقليمي.

وعموما يرتبط تحليل المركبات الأمنية الإقليمية بتحليل الأمن حيث يكون التركيز على الإجراءات الأمنية واهتمامات الفاعلين،فالمركب يجب أن يحوي ديناميات أمننة[1] (Dynamics of Securitization)،ولارتباطه بالدول وانكشافاتها فإننا سنكون بصدد مواجهة الأقاليم غير المهيكلة[2] (Unstructured Regions) في حالات عدم تشكل أو عدم إمكانية تشكل مركب الأمن الإقليمي بسبب غياب الديناميات ونقص الإمكانات اللازمة لتوليد الاعتماد المتبادل الأمني وتشكيل بنية المركب.

ومع كل هذا يمكن القول أنه لا توجد نظرية عامة للإقليمية أو الأقاليم،بل مجرد مقاربات مقارنة لدراسة الأقاليم -المناطق- تبحث في إمكانية تعميم الدراسات حول هذه الأخيرة، الأمر الذي فسح مجال التنظير حولها لأهميتها كدينامية ارتبطت بالدراسات الأمنية الجديدة في القرن الحادي والعشرين.

وفي دراستنا لإمكانية بناء الإقليم المتوسطي سوف نركز أكثر على مقترب تحليل الخطاب كونه يشمل كل من الفاعل-البنية عبر المظاهر -الأمنية- التي يشتمل عليها هذا المسار، انطلاقا من/

[1]Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers…*, *op.cit*., p.56.

[2] *Ibid*. p. 61.

بناءا على الدراسات التي اهتمت بالبحث في المبادرات الأوروبية والأطلسية تجاه المنطقة من أجل إبراز كيف أن مفهوم الهوية "المتوسطية" تراجع أمام مسار الأمننة في هذا الإقليم (المتوسط).

المطلب الثاني: ترتيبات التعاون الأمني الإقليمي

يرتبط أي نظام أمني إقليمي بخصائص النظام على المستوى الإقليمي من جهة وخصائص التعاون الأمني المبني على مدى إدراك التهديدات،التحديات والمخاطر من جهة أخرى،لذا يتعلق تحليل أي نظام تعاون أمني إقليمي بدراسة الترتيبات الأمنية -كنماذج لهذا التعاون- في سياق بنى التصورات و/أو الخطابات السياسية المعينة.

هكذا أخذت الترتيبات الأمنية في نهاية القرن العشرين أشكالا بقيت وثيقة الصلة بالقرن الحادي والعشرين ارتباطا بمفهوم الأمن الذي أخذ بالتوسع بالرغم من أن سيطرة المنظور التقليدي وسمت نشأة هذه الترتيبات وتطورها حتى نهاية الحرب الباردة أين أخذت منحى آخرا مع الحفاظ على بعض خصائصها ومميزاتها الرئيسية.

وتمثلت أهم هذه الترتيبات في التحالفات كأقدم صور التعاون الدولية،الأمن الجماعي كأهم مقاربات الأمن الإقليمي،والأنظمة الفرعية التي تتعامل مع أهم القضايا المطروحة على الأجندات الأمنية الإقليمية أو التي قد تكون أضيق نطاقا أين يتم إقامة نظام أمني محدد للتعامل مع مشكلة محددة والمتمثلة في المنظومات الأمنية أو جماعات الأمن.

ومن أجل استيعاب هذه الترتيبات يجدر بنا إلقاء بعض الضوء على المفهوم التقليدي للأمن الذي ارتبط في السياسة الدولية بسلامة الدولة من التهديدات الخارجية.[1]

وقد سيطر المنظور الواقعي على هذا المفهوم استنادا إلى افتراضات أساسية تمثلت في: الدولة وحدة التحليل المركزية،الأمن القومي يرتبط أساسا بعلاقة الدولة ببيئتها الخارجية،هذه العلاقة مرتبطة بسمة الفوضى الدولية وعدم وجود سلطة دولية عليا قادرة على فرض القانون،[2] لذا تعتمد الدولة على مبدأ مساعدة الذات لحماية نفسها من الأخطار باستعمال القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها.

ثم كان الانتقال من الأمن القومي المتمحور حول سياسات زيادة القدرات الدفاعية والعسكرية للدول إلى الأمن الدولي الآخذ بعين الاعتبار علاقات تبادل الردع النووي بين

[1]Patrick Morgan, «Regional Security Complexes», in: David A. Lake, Patrick Morgan (eds)., *op.cit*., pp.50-53.

[2]Stephen Walt, «The Renaissance of security Studies», *International Studies Quarterly* (Detroit), vol.35, n°2, June1997, p.211.

القوتين العظميين وتدريجيا تطورت مقاربة متعددة القطاعات للأمن لم تتوقف عند التحليل الواقعي الذي ركز على الجانب العسكري لإدراج الظروف الاقتصادية،الاجتماعية،...البيئية في تحليل شامل للأمن.

هكذا جاءت التحليلات الليبرالية للأمن التي لا تناقض المفهوم الأمني الواقعي من حيث المخاطر والبيئة المحيطة وتأثيراتها القوية على الردود الإستراتيجية بالرغم من اختلاف الليبرالية عن الواقعية في تصورها الشامل للأمن وتأكيدها على الوسائل غير العسكرية إلى جانب القوة العسكرية إضافة إلى تركيزها على دور المؤسسات الإقليمية والعالمية كون القضايا الأمنية لا يمكن أن تفهم أو تحل إلا عبر عمليات بناء المؤسسات ونشاطها فالبقاء لم يعد هدف الدولة الوحيد بل تأمين رفاهها في بيئة فوضوية وتعاونية أكثر تعقيدا.

الفرع الأول:الترتيبات الإستراتيجية: من الأحلاف...إلى الأمن الجماعي

ارتبطت نهاية الطابع العسكري التقليدي الذي وسم الصراع والتنافس بين القوى الكبرى بالثقافة الأمنية التي تعني الأشكال والممارسات المختارة من قبل الحكومات الوطنية لبناء ترتيبات الأمن الجماعي.[1]

فمن التحالفات التي مثلت صورا للتعاون الدولي –بالرغم من تميز معظمها بالطابع الإقليمي–،وخدمت الأغراض الدفاعية والهجومية لمواجهة تهديد خصم مشترك سواءا كان خارجيا أو داخليا،[2] كأنظمة أمنية لا تتجزأ من المقاربة الواقعية التي عملت على تحقيق التوازن في النظام[3] (والتي يمثل حلف شمال الأطلسي أهمها حيث تراجعت أدوارها وزال معظمها بانتهاء نمط المواجهة القديمة شرق/غرب،وبقي الحلف الأطلسي قائما بالرغم من زوال سبب وجوده)، برزت فكرة الأمن الجماعي الذي تبناه التيار المثالي من قبل كمبدأ يرفض اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها لحل النزاعات بين الدول كبديل للأمن القومي انطلاقا من التصور الليبرالي عبر إنشاء منظمات دولية كفيلة بتحقيقه،لذا نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته السابعة على أن الأمن الجماعي يشير إلى:

> "ترتيب تسلم بموجبه كل دولة في النظام بأن أمن دولة ما أمر يعني جميع الدول ومنه تقبل بالرد الجماعي على العدوان".[4]

---

[1]Fulvio Attina, «The European Security Partnership, NATO and the European Union», *Jean-Monnet Working Papers*, n°29, March 2001, p.3.

[2]أليسون ج ك بيلز،وأندرو كوتي،"التعاون الأمني- الإقليمي... "، مرجع سبق ذكره، ص325.

[3]Robert Jervis, «Security Regimes», *International Organization*, vol.36, n°2, spring1982, p357.

[4]Adam Roberts and Benedict Kingsbury (eds)., *United Nations Divided World: The UN's Roles in International Relations*, 2nd ed, Oxford, Oxford University Press, 2000, p.30.

والأمن الجماعي وإن كان محاولة أخرى لمقاربة تقليدية تتضمن مفهوم الأمن بشكل أوسع وأشمل إلا أنه صنف ضمن الترتيبات التي اهتمت بالتهديدات "بين-دولتية" فأفكاره تتبنى السياسة الواقعية وحسابات القوة وإن كانت تتضمن أيضا الاعتقادات والمعايير كمحددات هامة لسلوك الدول إزاء الأمن الدولي.[1]

هكذا يقر مؤيدو الأمن الجماعي أنه وإن كان قد أحرز تقدما نحو المزيد من الأمن الدولي،على مؤسساته العمل على إيجاد المزيد من الثقة بين الدول لتمكينها من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها بدلا من التركيز على التدابير الأمنية،لأن إضفاء الصبغة المؤسسية على أي نظام أمني يوطد التوافق بين الدول.ومع ذلك وخشية احتمال فشل تدابير الأمن الجماعي في تحقيق الاستقرار بسبب الصعوبات والعراقيل التي تتمحور جلها حول سوء الإدراك،صعوبة التمييز،التنافس،تحمل نفقات صد العدوان،مشكل السيادة،...لدى الدول،[2] برز توجه جديد لدى مؤيدي الأمن الجماعي يحتج بأن:

> "الأمن الجماعي يجب أن يوسع من بؤرته التقليدية وتركيزه على أمن الدول ليتضمن أمن البشر وأمن الكوكب".[3]

الفـــرع الثـــاني:المنظـــومـــات الـــدوليـــة: آلـــيـــة بنـــاء الأمـــن الإقـــليـــمي

اقتضى تنامي الاعتماد المتبادل الأمني العودة إلى المنظومات الدولية* كآلية للتنظيم والتسوية الذاتية التي أخفقت في تحقيقها التحالفات التي استخدمت التعاون كوسيلة لا كهدف لتحقيق الاستقرار ما أدى إلى تفاقم شعور الدول الأعضاء بالتهديد بدلا من تخفيف حدته.لذا برزت أهمية هذه المنظومات في إطار الإستراتيجية التقليدية في إمكانية مساهمتها في بناء الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي في ظل حالة الفوضى التي تميز السياسة العالمية ودعم التعاون على المدى البعيد من خلال مسارات التكيف مع الوضعيات الدولية الجديدة.[4]

ولارتباط آليات عمل المنظومات الدولية بالتصور الذي يتبناها فقد اختلفت من مساهمتها في بناء الأمن في ظل حالة الفوضى لدى الواقعيين البنيويين(اعتبارا من الدول كفاعل أناني

---

[1]جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس وستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص410.

[2]John Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions», *International Security* (Cambridge, Mass), vol.19, n°3, winter1994, p.5.

[3]*Our Global Neighbourhood*, The Report of the Commission on Global Governance, Oxford, Oxford University Press, 1995, 78f.

[4]Jean-Jacques Roche, *Théories des relations internationales*, 2nd ed, Paris, Montchrestien, 1997, p.110.

*يعتبر ستيفن كراسمر (Stephen Krasmer) أحد رواد الواقعية البنيوية أو الواقعية اللينة (Soft-Realism) من بين الذين أيدوا دور المنظومات الدولية بتعريفها بـ: "مجموعة مبادئ بينية أو ضمنية، معايير،قواعد وإجراءات صناعة القرار والتي تلتقي حولها آمال الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية"، للمزيد العودة إلى: J.J.Roche, *op.cit.*, p.109.

يواجه مأزق الأمن لكن دون اللجوء إلى استعمال الوسائل العنيفة) إلى الانسجام في المصالح بين الدول الذي يبقى ممكنا،ما يعطي فرصا للتعاون والسلم(رغم وجود الشك وانعدام الثقة نتيجة لتلك الفوضى) وفقا للطروحات التي قدمها الليبراليون المؤسساتيون الجدد (Robert O.Keohane, J.S. Nye).[1] ووجدت التصورات الجديدة حول المنظومات الدولية مبرراتها في الثقافة الأمنية الغربية الجديدة التي ارتكزت على عاملين أساسيين:بناء أعداء جدد وخطابات جديدة حول التهديدات والأخطار من جهة واعتماد مفهوم الأمن التعاوني الموسع من جهة أخرى.[2]

لذا يعتبر فهم كيفية بناء هذه المنظومات وطريقة عملها وتأثيرها كآلية للأمن الإقليمي، جوهر دراسة المنظومات الأمنية(security regimes) التي عرفها روبرت جرفيس (Robert Jervis) بصورة ضيقة مقارنة بمفهوم المنظومات الدولية، بأنها:

> "تلك المبادئ، القواعد والمعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها من خلال الاعتقاد بأن الآخرين(الدول) سوف يفعلون نفس الشيء.هذا لا يتضمن فقط المعايير والآمال/الترقبات التي تسهل التعاون بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية قصيرة المدى".[3]

مع ضرورة التنبيه إلى دور جماعات المعرفة* في إنجاح بناء منظومة أمنية إقليمية بديلة عن الآليات الأمنية التقليدية التي ميزت الاستراتيجيات العسكرية السابقة.

هكذا لم يعد ينظر إلى المنظومات الدولية من خلال طبيعتها التنظيمية –كما يعتقد العقلانيون– (أي توجيه الدول نحو سلوك محدد بناءا على قواعد وقيم معينة) بل اعتبارها بناء لعالم اجتماعي مشترك يفسر معنى السلوك الدولي،[4] ما جعل المنظرين البنائيين –فيما بعد– يعتقدون أن التعاون المبني على حكم القواعد القانونية قد يطور هويات جماعية جديدة[5] بفعل

---

[1]Paul R.Viotti, Mark V. Kauppi, *International Relations Theory, Realism, Pluralism, Globalism and Beyond*, London, 3rd ed, Allyn Bacon, 1999, p.202.

[2]Fulvio Attina, «Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Developments in the Euro-Mediterranean Area», *Jean-Monnet Working Papers*, n°27, July 2000, p.9.

[3]Amy Verdun, «The Role of the Delors Committic in the Creation of EMU: An Epistemic Community?», *RSC Working Papers*, n°44, 1998, p.18.

*إن جماعات المعرفة (Epistemic Communities) والتي تعرف على أنها:" شبكات محترفين معترف لهم بالخبرة والكفاءة في ميدان معين حيث يدعون رسميا بمعرفة السياسة الخاصة بذلك الميدان"،(P.R.Viotti, M.V.Kauppi, *op.cit.*, p.217) تعمل على تسهيل مسارات التعاون ضمن أطر المنظومات الإقليمية الأمنية، كقناة تجعل المعرفة مشتركة بين اللاعبين الأساسيين كصناع القرار،الأحزاب السياسية،جماعات الضغط والخبراء في ميادين مختلفة وبالتالي إمكانية التأثير في المسارات السياسية التي تحددها دوما الأجندات الأمنية. (Amy Verdun, op.cit.)

[4]P.R.Viotti, M.V.Kauppi, *op.cit*., p.217.

[5]*Ibidem*.

تقدم كثافة وحجم التفاعلات والتعاون المستمر بين مختلف الفاعلين، وهذا ما يمثل خطوة هامة ومؤشر على بداية مرحلة أكثر تعقيدا لإقامة منطقة سلام دائم ومستقر والمتمثلة في مرحلة بناء جماعة أمنية على المستوى الإقليمي.

الفـــرع الثــــالث: جمـــاعـــات الأمـــن: من التغـــيير الســـلمي...إلى بنـــاء السلـــم المستقـــر

برز مفهوم الجماعة الأمنية في أدبيات دراسة السياسة الدولية في مؤلف:"بحث في حقل المنظمات الدولية" لصاحبه(Richard W.Van Wagenen) كفكرة تركز على الأمن العسكري والأمن القومي في مطلع خمسينيات القرن العشرين.[1]

ومع نهاية الخمسينيات،وظفه الباحث "كارل دوتش" ليقدم بواسطته تصورا مفاده أن الدول بإمكانها أن تطور اندماجا متماسكا فيما بينها إلى درجة الإحساس بالنزعة الجماعية.

والجماعة بمفهومها الواسع وبغض النظر عن أنواعها(ذاتية أو موضوعية)،أحجامها (مؤسسات جماعية عفوية ذات أحجام صغيرة أو تنظيمات على أعلى المستويات) والمستويات التي تشارك فيها(الدول والأمم أو المجتمع) كلها تهدف إلى:"البحث عن الأمان في عالم غير آمن"[2] (Seeking Safety in an Insecure World). وانطلاقا من مبدأ إمكانية حل الخلافات بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية أو أي شكل من أشكال التهديد،[3] تطورت الأبحاث حول الجماعات الأمنية في اتجاهين:

-أبحاث كارل دوتش وزملاؤه الذين تبنوا منهجا سلوكيا لدراسة الجماعات.

-أبحاث البنائيين:أيمانويل أدلير(E. Adler) وميكائيل بارنيت(M.Barnett) والتصورات "بعد-الحداثية" لتطور هذه الجماعات.

حيث يعرف "دوتش" الجماعة الأمنية بأنها:

> "تعزيز العلاقات بين مجموعة من الدول إلى درجة يتحقق فيها عدم لجوء أعضائها إلى محاربة بعضهم البعض والقيام بتسوية نزاعاتهم بطرق أخرى".[4]

ويشير إلى أنها يجب أن تتضمن شرطين:

---

[1]Richard W. Van Wagenen, *Research in the International Organization Field : Some Notes on a Possible Focus*, Princeton, N.J, Center for Research on World Political Institutions, 1952, pp.10-11.

[2]Zygmunt Bauman, *Community*, 2nd ed, Britain, Phoenix Publishing and Media Group, April 2007, p.1.

[3]Raimo Vayrynen, «Towards a Comprehensive Definition of Security: Pitfalls and Promises», Paper Prepared for the 31st Annual Convention of the International Studies Association, Washington D.C., April 10-14, 1990, p.10.

[4]Karl W.Deutsch, Sidney A.Burell (et al), *Political Community and the North Atlantic Areas: International Organization in the Light of Historical Experience*, Princeton, Princeton University Press, 1957, pp.5-6.

-ثبات القيم الكبرى:مسار الاندماج(بما في ذلك الأفكار السياسية كالمؤسساتية،الديمقراطية ومفهوم الاقتصاد الليبرالي).[1]

-ردود الأفعال المشتركة:عوامل توليد الشعور بالجماعة (الود المشترك، التزام الشعور بالــ"نحن"، الثقة والاحترام المشترك، الهوية والمصالح المشتركة، القدرة على التنبؤ بتصرفات بعضها البعض).[2]

وتوفر الاتصالات والتبادلات المشتركة مقياسا يعتمد لتحقيق الجماعة الأمنية،وغيابها (الاتصالات والتبادلات) قد يؤدي إلى انتفاء معنى الجماعة لدى شعوب الأقاليم المختلفة وان تحلت بنفس قيم المجموعة.[3]

إن التصور التقليدي لبناء الجماعة الأمنية انطلاقا من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة كنتيجة نهائية لبناء الجماعة الأمنية،[4] تلخص في نموذجي دوتش لتحقيق أمن المجتمعات:[5]

°° نموذج الأمن الموّحد:حيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة لها حكومة مشتركة.

°° نموذج الأمن التعددي:حيث يترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج بينما تحتفظ في الواقع بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني.

ومع أن "دوتش" ورفقاؤه كانوا متفائلين بإمكانية انتشار الجماعة الأمنية إلى أجزاء مختلفة من العالم،فقد بقيت أفكارهم مهمشة لأربعة عقود بسبب الحرب الباردة التي مع انتهائها أعاد البنائيون مع (أدلير،بارنيت) إحياء الفكرة مشيرين إلى مفهوم الجماعة التعددية التي تتميز بــ:[6]

°° تقاسم الأعضاء نفس الهوية،القيم والنوايا.

°° تمتع الأعضاء بالاتصالات والتفاعلات المباشرة مع بعضهم البعض.

---

[1]Karl W.Deutsch, Sidney A.Burell (et al), *op.cit.*, pp.66-67.

[2]*Ibid.*, p.36.

[3]*Ibidem*.

[4]F.Attina, «Partnership and Security:...», *op.cit.*, p.6.

[5]جيمس داوريتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 276.

[6]Emmanuel Adler, Michael Barnett, «A Framework for the Study of Security Communities», in: Emmanuel Adler, Michael Barnett (eds), *Security Communities*, New York, Cambridge University Press, 1998, pp.30-35.

°° التبادلية (Reciprocity) في الاتصالات المباشرة التي تجسدها فكرة"المعاملة بالمثل".

هذه العوامل تمثل عند تفاعلها الشروط الضرورية لتكوين الهوية الجماعية المشتركة التي تعني بالدرجة الأولى"الجوار المعرفي" الذي يؤدي إلى عقد روابط الثقة والأمان رغم هيمنة حالات الشك أحيانا.والدور الأساسي والمحدد لعاملي الأمان/الثقة المشتركة والهوية الجماعية لبناء السلم المستقر بواسطة جماعات الأمن،[1] يتبناه كل من أدلير و برنيت وآخرون باعتقادهم أن الثقة المتبادلة تتطور إلى ثقافة الأمان بمعنى أن العلاقات الأمنية تحدد وتشكل الهويات وتقوي المعايير المشتركة وتساعد على تخطي أزمات المصالح المتناقضة بين أعضاء الجماعة.

إلا أن فكرة توسع الجماعة الأمنية على المستوى الدولي أمر صعب التحقيق كون الجماعة الأمنية لا تنشأ إلا ضمن الدول الديمقراطية الليبرالية التي تشترك في مفهوم الحل السلمي للصراعات،[2] وتطور الجماعات الأمنية خارج نظامها الجغرافي المادي أي ضمن "فضاء معرفي" يربط هويات الفاعلين غير المتجاورين جغرافيا بعلاقات التداخل الرمزي لقيم ومعايير الدول الليبرالية.[3]

لذا تسعى الديمقراطيات الليبرالية إلى إقامة علاقات تعاونية وسلمية بينما تنزع الدول ذات النزعة الوطنية إلى العلاقات الصراعية وعدم الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي.

ويبقى سؤال كيفية مساهمة جماعات الأمن في بناء الأمن على المستوى الإقليمي مطروحا:فـــ"دوتش" أول من دافع عن هذا التصور يؤكد على دور شبكات الاتصال،التعلم الاجتماعي وبناء المؤسسات في بناء الثقة وتوطيد ثقافة الأمان،أما البنائيين وعلى رأسهم "أدلير" فيؤكدون على دور الهويات الجماعية المشتركة في بناء علاقات سلمية وتعاونية ضمن وبين الدول والفاعلين غير الدول.

ويذهب "باري بوزان" إلى وصف الجماعة الأمنية –كشكل غير مألوف أو محتمل لمركب الأمن الإقليمي[4] (مع تأكيده على عدم قدرتها على تجاوز مركز مركب الأمن الإقليمي)– بأنها:

"نمط من الاعتماد المتبادل الأمني أين لا تتوقع الوحدات استعمال القوة في علاقاتها

[1]Emmanuel Adler, «A Mediterranean Canon and An Israeli Prelude to Long Term Peace», *Jean-Monnet Working Papers*, n°34, April 2001, p.3.

[2]E. Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics», *European Journal of International Relations*, vol.3, n°3, 1999, p.257.

[3]Thomas Risse Kappen, «Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO», in: Katzenstein Peter (ed), *The Culture of National Security*, New York, Columbia University Press, 1996, p.367.

[4]Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers..., *op.cit.*, p.419.

السياسية ضد بعضها البعض".[1]

وهذا ما أصبح واضحا مع دول الجماعة الأطلسية(Atlantic Community) –نتعرض لتحليلها لاحقا– بعد نهاية الحرب الباردة التي أصبحت تعتقد أن أمنها متداخلا وعليها العمل معا لحماية هذا الأمن. فوجود الجماعة الأمنية لا يعتمد كثيرا على الهوية بقدر ما يعتمد على ما يريده غالبا البشر أي "الجماعة السياسية"،لذا أصبحت منظمة حلف شمال الأطلسي كعماد مؤسسي للجماعة الأطلسية تعتبر نفسها جماعة سياسية عبر الجماعة الأمنية،[2] فهي لم تعد تهدف إلى مجرد الحفاظ على السلام بين أعضائها بل تسعى إلى العمل كوحدة بطرق أخرى ومن أجل غايات أخرى.[3]

وهذا ما جعل بعض الجامعيين يشددون على التمييز بين الجماعة الأمنية ومركب الأمن الإقليمي كون إمكانية حل الخلافات من خلال القوة العسكرية داخل الجماعة الأمنية استبعدت بفضل العلاقات الايجابية والهوية المشتركة بين أعضائها بينما داخل المركب الأمني وفي غياب أية جماعة أمن لا يزال التنافس والتناحر بالرغم من كثرة اللقاءات الأمنية.[4]

هكذا ارتبط تطور مفهوم جماعة الأمن بتطور مفهوم الأمن مما جعل معاني ووظائف هذه الجماعة تتغير مثلما تغيرت دلالات وامتدادات الأمن حيث تجاوزت الجماعة الأمنية غير التقليدية بشكل كبير معنى الجماعة الأمنية التقليدية من حيث الأهداف،المواضيع والتدابير الأكثر اتساعا وتعقيدا.وعليه وعبر مبادرات الحوار الأورو–أطلسية هل يمكن الحديث عن "المتوسط" كجماعة أمنية بالمفهوم الخاص لكارل دوتش؟

---

[1]Barry Buzan, O. Waever and Jaap De Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*, Boulder&London,Lynne Rienner Publishers,1998, p.16.

[2]Veronica M.Kitchen, «Argument and Identity Change in the Atlantic Security Community», *Security Dialogue*, vol.40, n°1, February 2009, p.97.

[3]Vincent Pouliot, «Pacification without Collective Identification: Russia and the Transatlantic Security Community in the Post-War Era», *Journal of Peace Research*, vol.44, n°5, 2007, p.615.

[4]Mohamed Ayoub, «From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order», *Australian Journal of International Affairs*, vol.53, n°3, 1999, p.250.

المبحث الثاني

الهندسة الأمنية الإقليمية:
تصور أم بناء لنظام أمني شامل؟

إن العولمة السياسية كتصور مستحدث للفلسفة الليبرالية الجديدة[1] تعكس التصورات والطروحات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة وحددتها مجموعة مبادئ أساسية تمحورت حول ضرورة بناء تصور موحد وإلزامي لحقوق الإنسان،حيث تتعدى أولوية هذا الأخير أولوية الدولة ويعلو منطق حاجات الإنسان على منطق أمن الدولة،من خلال نظام ديمقراطي متكيف مع منطلقات العولمة له الحق في تغيير الأنظمة السياسية،تفعيل منطق دولة الحق والقانون،بناء منطق المجتمع التعددي وفرض فلسفة الحكم الراشد،أي:جعل العالم يحكم بنفس المنطق السياسي ونفس المنطلقات القيمية المرتبطة بالتصور الغربي لحقوق الإنسان.[2]

هكذا برز مفهوم الهندسة السياسية المرتبط بالعولمة السياسية سنة1994 للتعبير عن الطموح الغربي في بناء تصور سياسي موحد قوامه حقوق الإنسان العالمية الرافضة للانتقاء والتجزئة[3] (كما ظهر في إعلان وبرنامج عمل فيينا حول حقوق الإنسان سنة 1993).

والهندسة السياسية كموضوع جديد في العلوم السياسية وخاصة الدراسات المقارنة منها تسعى إلى تطوير نموذج تحليلي –مقارن– يقوم على القياس والتصنيف باستخدام المتغيرات الكيفية(هنا حقوق الإنسان) ثم تكميمها.[4] أما الجانب العملياتي لهذه الهندسة السياسية فيسلط الضوء على كيفية إشباع حاجات هذا الإنسان من أمن ورفاه وكرامة وذلك من خلال جمعه بين التأسيس المرجعي(الدستور و القوانين)،التأسيس بالمشروعية(الانتخابات) والتأسيس بالفعالية الديمقراطية(المؤسسات).[5]

أما الهندسة الأمنية –أو العمران الأمني– كمفهوم مشتق من الهندسة السياسية،فيتعلق برسم وإنشاء البنية الأمنية الشاملة لإقليم ما،وقد برز هذا المفهوم في أدبيات دراسة العلاقات الدولية مع البناء الأمني الأوروبي والجماعة الأطلسية وتطور مع الدور المتنامي للمؤسسات الأورو–أطلسية:منظمة حلف شمال الأطلسي،اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤخرا الاتحاد الأوروبي التي ارتبطت بتطور الدراسات الأمنية حيث اقترح أعضاء الجماعة الأطلسية رؤى مختلفة للهندسة الأطلسية تضمنت الخطوط العريضة لبناء الأمن الأطلسي نحو القرن الحادي والعشرين،[6] أما الجماعة الأوروبية والتي تحولت اهتماماتها في البيئة الأمنية

[1]جان آرت شولت (Jan Aart Scholte)، عولمة السياسة العالمية،في: جون بيليس،ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية،...مرجع سبق ذكره، ص57.

[2]نيكولاس ج.ويلر (Nicholas J.Wheeler) ، التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، في: جون بيليس،ستيف سميث، نفس المرجع السابق، ص845.

[3]أمحند برقوق،مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، محاضرة مطبوعة في النظم السياسية المقارنة، جامعة الجزائر،2008-2009، ص23.
www.etudiantdz.com/vb/t9864.htm 10/7/2009

[4]Jeffrey Haynes, «Comparative Politics in a Globalizing World», نقلا عن أمحند برقوق، نفس المرجع السابق، ص23

[5]أمحند برقوق، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6]Veronica M. Kitchen, *op.cit.*, p.107.

العالمية الجديدة من المواجهة بين القوتين العظيمتين –سابقا– إلى مصادر انعدام الأمن في البلدان النامية في الجنوب،فقد اقترحت تصورا للهندسة الأمنية يقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد،أي العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة كون التهديدات التي تواجهها هذه الأخيرة تجد مصادرها خارجها.[1]

ولارتباط مفهوم الأمن بالتهديدات التي يتعرض لها من جهة،وبما يجب حمايته من هذه التهديدات من جهة أخرى،ومع توسع مفهوم الأمن وارتباط التهديدات الجديدة ببقاء الإنسان ورفاهه،تتطلب الهندسة الأمنية ايلاء اهتمام خاص للتغيرات سواءا من حيث القدرات الإقليمية والتوفيق النسبي بين الفاعلين،أو البنى السياسية والاستقرار السياسي للفواعل الإقليمية.[2]

وهذا ما يقودنا إلى معالجة التساؤل التالي:

–ما مدى ارتباط تحول مفهوم الأمن بالبناء الأمني الإقليمي؟

–وفيما تتمثل أهم النماذج الحديثة لهذا البناء؟

<u>المطلب الأول: تحول مفهوم الأمن وأثره على البناء الأمني الإقليمي</u>

إن التعرض إلى تحول مفهوم الأمن يؤدي إلى التساؤل عما إذا كان ذلك التحول يرتبط بمفهوم الأمن وتوسعه من حيث التراكم المعرفي،أم كونه انعكاس لتحولات البيئة الدولية الجديدة؟ ومنه البحث في المقاربة الأنسب لفهم ذلك التحول في ظل العولمة وتأثير مضامين الخطاب. والدراسات الأمنية التي اقتصرت على القضايا التي تمحورت حول التهديد واستعمال القوة –العسكرية على وجه الخصوص– حتى تسعينيات القرن الماضي وإن طغى عليها تصور المنظور العقلاني(الواقعية والليبرالية) الذي برز في تعريف "ولفرز"(Wolfers) القائل بأن:

> "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".[3]

وعليه،اعتبر أن "القيم المركزية" التي يتعين حمايتها(من التهديدات العسكرية) تتمثل في بقاء الدولة(كوحدة مرجعية أساسية)،الاستقلال الوطني،الوحدة الترابية،إضافة إلى الرفاه الاقتصادي

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] Zeev Maoz, «Domestic Politics of Regional Security : Theoretical Perspectives and Middle East Patterns», in: Zeev Maoz et Al, *Building Regional Security in the Middle East*, London, FRANK Cass Publishers, 2005, p.33.

[3] Barry Buzan, *People, States and Fear*, *op.cit.*, p. 17.

(خاصة بالنسبة لليبرالية)[1].

إلا أن هناك توجها آخرا برز في تعريف "ريتشارد أولمان"(Richard Ullman) القائل بأنه:

> "عمل أو تسلسل أحداث يهدد بشكل جذري وخلال فترة زمنية وجيزة نوعية حياة سكان دولة ومنه تدهورها، كما يهدد بشكل كبير في تضييق مجموعة الخيارات السياسية المتاحة للحكومة، الدولة، أو الكيانات غير الحكومة الخاصة داخل الدولة،..."[2]

ومع أن تعريف "ولفرز" يدخل الأمن في إطار التهديدات العسكرية لدولة من الدول الأخرى ما جعله تعريفا ضيقا لأنه يفسر الأمن بنتيجة سياسات الدولة الحمائية ضد الهجمات،وتعريف "أولمان" أقل ضيقا حيث يفسر الأمن داخل إطار يركز على التهديدات غير العسكرية والفواعل غير الدول إلا أن كلا التعريفين يدخل ضمن مفهوم "التحرر من الخوف"،[3] و"السلامة من التهديد" تبقى أصل الأمن إلى درجة الإجماع حول تعريفه ليبقى المصطلح مرتبط بشعور الأمن من التهديدات والمخاطر.[4] هكذا ربطت أدبيات الدراسات التقليدية الأمن في هذه المرحلة بـــ"البقاء"[5] لذلك يفسر غياب تعريف واضح لهذا المفهوم –الأمن– بارتباطه بالدراسات العسكرية الحربية والإستراتيجية[6] الأمر الذي أثار موضوع الدراسات الأمنية كفرع من حقل العلاقات الدولية أو بالأحرى كجوهر العلاقات الدولية[7] وبروز توجه ابستيمولوجي حديث تمثل في المقاربات النقدية(النظرية النقدية والاجتماعية،نظرية ما بعد الحداثة)،المقاربة البنائية، ومقاربة الأمن الاجتماعي،ومقاربة الأمن الإنساني،...هذا التوجه الذي اعتبر في مجمله الواقع الاجتماعي بناءا اجتماعيا –أبدا معطى– ينشأ بإرادة الإنسان،وأثار التساؤل حول موضوع الأمن (هل يمكن أن يكون غير الدولة كوحدة مرجعية؟) إلى جانب عدة تساؤلات حول ما هية قيَم "ولفرز" المركزية التي يجب حمايتها؟ التهديدات غير العسكرية التي يجب على الوحدة المرجعية حماية نفسها منها لضمان بقائها؟هل هي موجودة "موضوعيا" أم "ذاتيا"؟ وعبر أية

---

[1] عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره،ص14.

[2] Barry Buzan, *People, States and Fear*, *op.cit*., p. 17.

[3] *Ibid*., p.18.

[4] Ken Booth, «Critical Exploration», in, Ken Booth (ed).,Critical Studies and World Politics, Quoted in: Steve Smith, the Concept of Security in a Globalizing World, *Working Papers*, University of Otago Foreign Policy School, June2002 ,p.18.

[5] Barry Buzan (et al), Security a New Framework for Analysis, *op.cit*., p.21.

[6] David Baldwin, «The Concept of Security», *Review of international Studies*, vol.23, n°1, 1997, pp.5-6.

[7] David Baldwin, «Security Studies and the End of the Cold War», *World Politics*, vol.48, 1995, p.118.

عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟[1]

الفـــرع الأول: التصـــورات الأمـــنية البديلـــة: النقاشـــات النظـــرية في الدراســـات الأمنيـــة

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن سرى على مستويات عديدة وبطرق شتى بغرض تعويض المفاهيم الواقعية المستوحاة من الدراسات الإستراتيجية.

وقد بدأ الحوار حول معنى الأمن مع "باري بوزان" و"ريتشارد أولمان" (R.Ullman) الذين أقرا بأن تعريف الأمن العسكري تعداه الزمن.

هكذا جاء تعريف "بوزان" القائل بأن الأمن هو:[2]

"العمل على التحرر من التهديد".الذي انطلق من أن:

"الأمن الذي عرف وما يزال كمفهوم سياسي،وتوسيعه قد يكون خيارا ايجابيا أو سلبيا،إلا أن جوهره لا يمكن أن يتعلق بالشؤون العسكرية فقط كون الأولويات السياسية المتغيرة تحدد طبيعة ووسائل الأمن المتعدد الأبعاد التي تحتم تكيف القطاعات المختلفة والإجراءات السياسية".[3]

ليعبر عن تصور "بوزان" الجديد للأمن(إضافة إلى تعريفه بالسعي نحو التحرر من الخطر المقبل) حيث يقول أن الأمن هو:

"كذلك قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على هويتها المستقلة ونزاهتها ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية فأساس موضوع الأمن هو "البقاء" لكنه يشتمل منطقيا على مجموعة المخاوف إزاء شروط الوجود وإذا تراوحت هذه الاهتمامات إلى ما يبرر اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية تشمل استخدام القوة،وتصبح بذلك جزءا من غموض الحياة اليومية كإحدى الصعوبات التي يواجهها هذا المفهوم".[4]

أما "أولمان" بالرغم من تركيزه على مفهوم "التحرر من الخوف" في تعريفه للأمن فقد طور

---

[1]عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد160، أفريل 2005، ص 57.

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3]Barry Buzan, «Rethinking Security After the Cold War»,*Cooperation and Conflict* , Sage Publications, vol.32, n°1, 1997, p.6.

[4]Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century», Quoted in: Mariane Stone, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, *Security Discussion Paper Series*, Spring2009, p.8.

تصورا جديدا حيث قال أن:[1]

> "الأمن القومي المجرد أو حتى العسكري بالدرجة الأولى،أصبح يعكس بقوة صورة خاطئة عن الواقع كونه يسبب تركيز الدول على التهديدات العسكرية وتجاهلها لأخطار قد تكون أكثر ضررا ".

وجاء تعريف "مايكل دايلون"(Michael Dillon) لينبه إلى جانب أساسي في مفهوم الأمن الذي يراه مزدوجا،[2] فاحتواء،إقصاء وتحييد الخوف الذي أوجد الأمن،جعل المفهوم غامضا يحتوي " الأمن" و" اللاأمن".[3]

وهذا ما جعل عددا من الأكاديميين يثيرون مسألة مناقشة جدوى توسيع مفهوم الأمن بحلول تسعينيات القرن الماضي،وتركزت النقاشات حول تساؤلين لـــ"بالدوين"(Baldwin):أمن من؟ وأمن ماذا؟ وارتبط النقاش الدائر في الدراسات الأمنية حول موضوع ومعنى المصطلح في السياسة المعاصرة بالبنية الجيوسياسية المهيمنة،إذ دار الجدل حول التوجهات الفكرية والقضايا المتنوعة وشكل الأخطار المحتملة المؤدية إلى الشعور بعدم الأمان "اللاأمن"،وتعددت الحجج لتوسيع صلاحيات الأمن التي تحدت فرضيات الحرب الباردة وبرزت في التعاريف المختلفة التي تناولت هذا المفهوم وتجسدت في مقاربات نظرية تمثل أهمها في:

1 -مقاربة الأمن الاجتماعي: المجتمع كموضوع مرجعي ومدرسة كوبنهاجن

كانت البداية مع توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات جديدة غير القطاع العسكري-السياسي مع الاحتفاظ بالدولة كموضوع مرجعي وحيد،وتجلى ذلك في مقاربة "بوزان"[4] الذي فحص الأمن من عدة زوايا حيث سمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة أوضح أنها لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض،فكل قطاع يمثل نقطة وصل ضمن الإشكالية الأمنية.[5]

إلا أنه عند عمله على "الأمن المجتمعي" -كقطاع للأمن- أدرك أنه يرمي إلى أمن الدولة ضد المجتمع الذي سيكون أقل أمنا،وهذا ما فتح خيارات على موضوع مرجعي آخر يرتبط جماعيا إلى درجة تهديد بقائه من حيث الهوية،وأثار أهمية قضية التمييز ما

[1]Richard H.Ullman, «Redefining Security», *International Security*, vol.8, n°1, summer1983, p.130.

[2]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع، ص 24.

[5] نفس المرجع، ص16.

بين الموضوع المرجعي "الذي يجب تأمينه" وأمن الفواعل الأمنية (Securitising Actors) "الذين يتحدثون عن هذا الأمن"،ومنه إمكانية تعدد المواضيع المرجعية استجابة للسؤال "أمن ماذا؟" بالرغم من التوجه الواقعي لبوزان وإقراره بمركزية الدولة كمرجعية لموضوع الأمن.[1]

هكذا طور "ويفر" ومجموعة من الباحثين في مدرسة كوبنهاجن مفهوم الأمن الاجتماعي الذي أدخله "بوزان" إلى الدراسات الأمنية(مع اختلافهما حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن) حيث اقترح نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع الذي رفعه إلى مصاف موضوع مستقل وكان بمثابة القطيعة مع الدراسات التقليدية.[2]

أصبح الأمن الاجتماعي يتعلق بقدرة المجتمع على الثبات على سمته الأساسية في ظل تغيير الظروف الفعلية أو التهديد المحتمل[3] وبالرغم من أن هذا التهديد الذي أصبح مرادفا للبقاء الهوياتي ذاتي أكثر منه موضوعي[4] فقد اعتبر –الأمن الاجتماعي– وسيلة لفهم الأجندة الأمنية الناشئة لأوروبا خاصة مع تصاعد الاهتمام السياسي بموضوع الهجرة في العديد من الدول الغربية الأوروبية(بداية من تسعينيات القرن الماضي) وأمننة هذه القضية –الهجرة– خوفا من التهديدات التي قد تتعرض لها قيم وعادات مواطنيهم.[5]

إن مدرسة كوبنهاجن ألهمت برنامج عمل البنائية –سنتعرض له لاحقا– وتجاوزت قصور التعريف الضيق للأمن الذي حصر في المصطلحات العسكرية،كما طورت التفريق بين القطاعات الخمسة المختلفة للأمن بالإشارة إلى اختلاف العلاقة السائدة داخل كل قطاع ما بين:التهديد(التهديدات)،الموضوع المرجعي(المستهدف بالتهديد) وإدراكه للانكشافات،والفواعل المسؤولين عن نزع فتيل التهديد،هكذا أصبحت القطاعات الأمنية تفهم من حيث أنواع هذا التفاعل كما يلي:[6]

–<u>القطاع العسكري</u>:حيث تعد الدولة الموضوع المرجعي،على النخب الحاكمة الدفاع على سيادتها وسلامة إقليمها من خطر الأطراف الخارجية عبر علاقات القوة والإكراه.

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص 24.

[2]عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]Ole Waever, Barry Buzan, M. Kelstrup and P. Lemaitre, *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, London, Pinter, 1993, p.23.

[4]عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص58.

[5]Peter Hough, *Understanding Global Security*, London, Routledge, 2004, p.106.

[6]Barry Buzan et Al, Security: A New Framework for Analysis, *op.cit.*, p.7.

–القطاع السياسي:كون النظام الاجتماعي و الاستقرار التنظيمي لبنية الإدارة معرضان للخطر،يركز هذا القطاع على علاقات السلطة،القيادة والاعتراف.

– القطاع الاقتصادي:إن التموين الخارجي قد يشكل انكشافا(ضعفا) في حالة توقف الاستيراد،وبصورة أعم تهديدا لرفاهية الشعب لذا يغطي هذا القطاع العلاقات التجارية، الإنتاج والتمويل.

–القطاع المجتمعي:كون الموضوع المرجعي هو الجماعات التي تطلب حماية شرعية من المؤسسات ضد التهديدات التي تتحدى هويتها وتلاحمها،فإن هذا القطاع يتعلق بالهوية الجماعية للكيانات السياسية.

كما قدمت مدرسة كوبنهاجن إضافة إلى الدراسات الأمنية تمثلت في مصطلح "الأمننة" والذي يعني:

> "السياق الخطابي الذي من خلاله يبنى الفهم/الإدراك التاذاتاني داخل الجماعة السياسية لحماية قيم موضوع مرجعي من تهديد موجود عبر الدعوة لاتخاذ التدابير الاستثنائية للتعامل مع هذا التهديد".[1]

هكذا اقترحت هذه المدرسة انطواء التهديد الأمني على مخاطر موجودة تتطلب إجراءات طارئة،ومثل هذا الخطر موجود ومعترف به ومخصص بالذكر من خلال الخطاب،[2] ومنه تصبح أية قضية "مشكلة أمنية" إذا بنيت كتهديد،ويصبح أي شيء مشكلة أمنية عندما تعلن النخب على أنه كذلك.[3]

تهدف دراسة "الأمننة"(حسب بوزان والآخرون) إلى كسب فهم متزايد ودقيق حول:من يُؤَمِّن؟ مما يُؤَمِّن؟(القضايا والتهديدات)،لمن؟(المواضيع المرجعية)،لماذا؟ بأية نتائج؟ وتحت أية شروط؟ وهذا ما يفسر متى تكون مقاربة الأمننة ناجحة،[4] خاصة بربطها بقطاعات الأمن الخمسة السابقة في التركيز على الأمن الإقليمي.

وجهت انتقادات كثيرة لعمل "بوزان" ورفقائه من مدرسة كوبنهاجن،انطلاقا من نظرتهم إلى المجتمع وهويته بمنظور موضوعي وايجابي،أي ما يعني أن المجتمع والهوية حقائق

[1]Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers...* , *op.cit*., p.491.

[2]Michelle Pace, *op.cit*., pp.5-6.

[3]Ole Waever, «Securitization and Desecuritization», in: Ronnie Lipschutz (ed)., *On Security*, New York, Columbia University Press, 1998, p.6.

[4]Barry Buzan, Ole Waever, Jaap De Wilde, Security: A New Framework for Analysis, *op.cit*., p.32.

موضوعية لا يمكن تحليلها واكتشافها عبر تغيير القوى الاجتماعية،[1] حيث يحتج أحد الناقدين "سويني"(Sweeney) أن الهوية شيء يوجب التفاوض ولا يكتشف في قوله: "من نكون ليس مسألة الواقع المفروض على الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع "ويفر" ورفقائه،فنحن كما نحن،وكما نريد أن نكون موضوعا لقيود التاريخ".[2]

2 -التصورات النقدية للأمن: بين الاستمرارية...والقطيعة

ارتبط مفهوم الأمن بما أسماه "كين بوث"(Ken Booth) الهيمنة الفكرية للواقعية،[3] وتجسد في الفكرة التقليدية "أمن الدول" التي تعلقت أساسا بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية حيث احتكرت هذه الأخيرة حقوق ووسائل حماية مواطنيها،حدودها مؤسساتها وقيمها من هذه المخاطر(الخارجية) ومع اتساع نطاق التفكير بشأن الأمن من اهتمام حصري بأمن الدولة إلى اهتمام بأمن الناس،وانطلاقا من التهديدات التي لم يعد مصدرها قوة الدولة العسكرية بل جملة من الأمور الاقتصادية والبيئية والديمغرافية (الركود الاقتصادي،ندرة الموارد،تدمير البيئة،التنافس العرقي،الإرهاب،الجريمة، المخدرات،الأمراض وحتى الهجرة"غير الشرعية"،إضافة إلى الاضطهاد السياسي)[4] وجب تغيير السياسة الواقعية الأمنية والتوجه نحو التركيز على المجتمع والفرد كوحدتين أساسيتين للتحليل،وهذا ما برز في التوجه –عرف فيما بعد بالدراسات النقدية الأمنية– الذي انتقد الهياكل التقليدية للدراسات الأمنية في الوقت نفسه الذي انتقد فيه بعض الباحثين في العالم الثالث تركيبة هذه الدراسات التقليدية بوصفها بناء مركزي غربي[5] لا يناسب المشهد الأمني في دول الجنوب[6] حيث لاحظ "محمد أيوب" وجود اختلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث المسائل الأمنية تمثلت أساسا في مصدر تهديدات دول الجنوب التي تأتي من مناطقها(الدول المحيطة) إن لم تكن من داخل هذه الدول نفسها كما أبرز أهمية العوامل السياسية في المسألة الأمنية حيث تبنى نظرة أوسع تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية(بقاء الدولة،البناء الوطني،الشرعية السياسية والاندماج،...) لحل مشاكل الأمن الداخلية للدولة والتي غالبا ما تتحول إلى صراعات

[1]Bill Mc Sweeney, «Identity and Security: Buzan and Copenhagen School », *Review of International Studies*, vol.22, n°1, 1996, p.83.

[2]*Ibid*., p.90.

[3]Ken Booth, «Security and Emancipation», *Review of International Studies*, vol.17, n°4, 1991, p.318.

[4]Richard H.Ullman, «Redefining Security», *op.cit*., p.135.

[5]Sondeep Sen, «De-Westernizing Critical Security Studies», at: www.atlantic-community.org/index/open-think-tank-article/de-westernizing 03/5/2010

[6]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

مع الجوار،هذا بالإضافة إلى تهديد القوى الكبرى في سعيها نحو تحقيق أمنها الذي يشكل سببا لـــ"لا أمن" دول الجنوب.[1]

هكذا اعتبرت الدراسات النقدية بداية لتوسيع مفهوم الأمن الذي عرف تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة،حيث أسهمت المدرسة النقدية في نقل الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب،[2] كما شكلت بعدها أعمال "بوزان" همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن التي جسدت مدرسة كوبنهاجن منهجا جديدا لها.[3]

وتمثلت أهم التصورات النقدية الأمنية في:

-التصور النقدي الاجتماعي

بنت النظرية النقدية الاجتماعية تصورها للأمن على بعض مبادئ المنظور الواقعي: كالبقاء كهدف أسمى،استخدام القوة في حالة التهديد،بنية النظام الدولي(الفوضوية) التي تحدد سلوكيات الدول والمعضلة الأمنية الناتجة عن انعدام الثقة.

إلا أن النقديون اختلفوا عن الواقعيين في توصيف فوضوية النظام ومنشأ المعضلة الأمنية،حيث تشكل البنية التفاعل الاجتماعي بين وحدات النظام الدولي مقابل التراتبية المادية لوحدات النظام الدولي لدى الواقعيين الأمر الذي جعل "ألكسندر وندت"(A. Wendt) يضع مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية تمثل في الجماعة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية،لأن سياسات الطمأنة –حسب وندت– تساعد على توجيه الدول نحو تحقيق درجة أكبر من السلام من خلال هذه الجماعة.[4]

-التصور النقدي الحديث

ضمن التصور النقدي الحديث برز توجهان:

الأول: تبناه "كروز" و"ويليامز"(Krause&Williams)،شدد على ضرورة التحول من التركيز على البعد العسكري في سلوك الدول تحت الفوضى إلى التركيز على الأفراد، الجماعة والهوية واقترح تحقيق ذلك من خلال تشجيع الفكر التعددي

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص15.

[2] عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص58.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 434-435.

والمقاربات المتنوعة (في الدراسات الأمنية) بدلا من تبني مقاربة واحدة.[1]

الثاني: تزعمه " كين بوث" و "ريتشارد وين جونس"(Richard Wyn Jones)،ركز على أعمال "هابرماس"(Habermas) وآخرين،وفكرة "الانعتاق" التي تعني:

> "تحرير الشعوب (الأفراد والجماعات) من القيود المادية والبشرية التي توقفهم عن تنفيذ ما اختاروا بحرية القيام به...والحرب والتهديد بالحرب أحد هذه القيود إلى جانب الفقر،القمع السياسي،...لذا يعتبر الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، والتحرر هو الذي ينتج الأمن الحقيقي وليست السلطة أو النظام،لذا يعد التحرر نظريا الحفاظ على الأمن".[2]

انتقد "محمد أيوب" هذا التوجه لــ "بوث" باعتباره فرض لنموذج السياسة الغربية المعاصرة البعيدة عن حقائق العالم الثالث،وعليه اعتمد المنظور الواقعي بتركيزه على أمن الدولة محتجا بأن تعريف الأمن الصريح المركز على الدولة أكثر ترجيحا لتوفير أداة تحليلية ذات قيمة كبيرة لا ينبغي التضحية بها من أجل تفكير خيالي،[3] انتقاد "أيوب" هذا لــ"بوث" وجد صدى لدى "أميتاف أشاريا" (Amitav Acharya) حين يقول:" بالرغم من الانتقادات الموجهة لمقاربة الأمن القومي فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية في الدول النامية".[4]

-التصور الأمني ما-بعد الحداثي: الخطاب الأمني كبعد جديد في الدراسات الأمنية

> "إن العالم المتسم بالتعددية، التشتت والفوضى يستحيل التعبير عنه أو معرفته خارج نطاق الخطاب المستخدم والمرتبط بالواقع".كما يقول "جاك دريدا"[5] (Jacques Derrida) .

لذا تعد الدراسات الأمنية وفق التصور ما-بعد الحداثي مجرد مقارنة لخطابات أمنية متباينة نقدت الطرح الأمني الواقعي أو ما عبرت عنه بــ" الخطاب الأمني للواقعية" الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الدراسات الأمنية.

---

[1]Keith Krause and Michael Williams, «From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies», in: Krause and Williams (eds)., *Critical Security Studies*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1997, p.35.

[2]Ken Booth, «Security and Emancipation», *art.cit*., p.319.

[3]Mohamed Ayoob, «Defining Security: A Subaltern Realist Perspective», in: Krause and Williams (eds)., *Critical Security Studies*, *op.cit*., pp.126-127.

[4]Amitav, Acharya, «The Periphery as The Core: The Third World and Security Studies», in: Keith Krause and Michael Williams (eds)., *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, London, Taylor & Francis, 2002, p.304.

[5]عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر، 2003، ص89.

وعليه ارتكز التفسير ما-بعد الحداثي للدراسات الأمنية على:[1]

°° الخطاب الأمني الاجتماعي المبني على متغيرات التعاون،السِلم،العدالة والفهم المشترك كبديل للخطاب الأمني الواقعي.

°° التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

هذا التوجه تبناه كل من "ريتشارد آشلي"(Richard Ashley) و "جون فاسكيز" (John Vasquez) وطوره "جيم جورج" (Jim Jeorge) عندما اقترح مع بعض المفكرين تطوير الخطاب الأمني عبر اللجوء إلى الجماعة المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول.[2]

-المقاربة البنائية: "جسر الهوة" بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية

يعد التصور البنائي للأمن تطورا للتصور النقدي الاجتماعي ضمن إطار تحدده:

°° أهمية المعايير كقواعد ومحددات تُكَوِّن هوية الفواعل ومصالحهم.

°° الواقع(المادي أو الاجتماعي) موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون.

°° فهم الفاعل للظاهرة الدولية يحدد سلوكه تجاهها.

ووفقا لهذا الإطار التحليلي،احتلت المقاربة البنائية موقعا وسطا "جسر هوة" بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية[3] وهذا ما انعكس في تصوراتها الأمنية المتعلقة أساسا بــ"القوة" و"التهديد":

°° فالقوة لا يجب أن ينظر إليها على أساس مكوناتها المادية فقط،بل التركيز على عنصر الإدراك من قبل الدولة التي تمتلك القوة أو باقي الدول الفاعلة الأخرى.

°° كذلك التهديد الذي يحصره الواقعيون في مسألة العدو المباشر ذو الطبيعة العسكرية،لا يمكن تعريفه بربطه بالقوة العسكرية بقدر ما يمكن ربطه أساسا بالأفكار المسبقة عنه والفهم الجماعي له.

---

[1] جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص436.

[2] Lene Hansen, «A Case for seduction? Evaluating the Post Structuralist Conceptualization of Security», *Cooperation and Conflict*, vol.32, n°4, 1997, pp.371-372.

[3] ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية"، في: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص392.

لذا يحمل الأمن مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا،وفقا للمثال الذي ضربه "وندت" حيث قال:[1]

"المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو،لأن علاقة العداء علاقة اجتماعية وليست علاقة مادية ونفس الشيء يطبق بالنسبة للأسلحة النووية".

وعليه عزز البحث في التكوين والتفاعلات الاجتماعية للفواعل بغرض إدراك الحالة الأمنية:"التاذاتانية الأمنية"،اتساع ميدان الدراسات الأمنية البنائية التي وجدت في عالم ما بعد الحرب الباردة بيئة مناسبة لها.

حيث ركزت المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على علاقة الهوية بالمصلحة ودورها في تشكل السلوكات الأمنية للفواعل،وهذا ما أقره "كاتزنشتاين"(Katzenstein) في قوله:

"إن المصالح الأمنية القومية تُعرّف عبر الفواعل الذين يستجيبون للعوامل الثقافية، وهذا لا يعني أن القوة هي التي تفسر فهم القدرات المادية،لكن المعاني التي توليها الدول والفواعل السياسية الأخرى لكل من السلطة والأمن هي التي تساعد على شرح سلوكاتهم".[2]

كما اعترفت(المقاربة البنائية) بأهمية المعرفة في تحويل الهياكل الدولية والسياسات الأمنية، كأفضل سبيل يُمكّن المجتمع الدولي جديا –كما يقول كل من "أدلير" و"بارنيت"– من تشكيل السياسات الأمنية وتهيئة ظروف الاستقرار والسلام.[3]

هكذا أصبح الخطاب الأمني البنائي يُعبِّر عن مجموع التصورات الإستراتيجية والسياسات الأمنية المُشكِلة لأطر عملية ضابطة لمجموعة من القيم السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية،العسكرية،الثقافية،الحضارية والدينية،...كما يعكس تراتبية الأهداف والمصالح القومية للدولة،[4] لكن دفاع البنائية عن ربط مسألة الهوية بالمصالح من أجل تقديم إدراك أوضح لكثير من مسائل السياسة الدولية،أثار مشكلة إقرار البنائية بمركزية الدولة كفاعل،وباستمرار تعريف الأمن ضمن المفاهيم العسكرية،الأمر الذي جعل بعض ناقدي المقاربة البنائية ومن بينهم "مايكل ديش"

---

[1]A. Wendt, *Social Theory of International Politics*, Combridge, Combridge University Press, 1999, pp.450-451.

[2]Peter Katzenstein, *The Culture of National Security: Norms and Identity"World Politics"*, New York, Columbia University Press, 1996, p.2.

[3]Emanuel Adler and Michael Barnett (eds)., *Security Communities*, Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p.59.

[4] Michelle Pace, *op.cit.*, p.6.

(Michael Desch) يقول بأن:

"أحسن حال يمكن أن توصف بها هذه النظريات الثقافية الجديدة أنها تفيد أحيانا في أن تكون مكملة للنظريات الواقعية".[1]

3 -مقاربة الأمن الإنساني: بديلا لمقاربة "الأمننة" لمدرسة كوبنهاجن؟

ظهر مفهوم الأمن الإنساني مع تقرير برنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة 1994[2] لإبراز المزيد من شعور "اللا أمن" المرتبط بهموم الحياة اليومية أكثر من مخاطر الأحداث العالمية. حيث جاء في هذا التقرير:

"مفهوم الأمن يجب أن يتغير من التصريح والتأكيد على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن الناس،من التركيز على الأمن عبر التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية،من الوحدة الترابية إلى الغذاء،الشغل وأمن البيئة".

وقد حدد التقرير خصائص أساسية للأمن الإنساني،تتمثل في:[3]

- شامل عالمي،فهو حق للإنسان في كل مكان.
- مكوناته متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- ممكن من خلال الوقاية المبكرة،أسهل من التدخل اللاحق.
- محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

هكذا انتهج المحللون برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994،والمفهوم الذي بُنِيَ عليه المتعلق بـــ"التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف" لتحليل الأمن الإنساني والتركيز على مركز الفرد(الإنسان) في هذا التوجه،وكل ما يتعلق بهذا الفرد كموضوع مرجعي من كيفية حمايته،تحقيق رفاهيته والاستجابة لحاجياته بمجابهة مصادر التهديدات التي تواجهه،وعليه البحث في السبل التي تحسن حياة البشرية،وتُأمِّنُها من الحرمان الاقتصادي إلى الارتقاء بمستوى معيشتها وضمان حقوقها الأساسية.[4]

---

[1]Michael Desch, «Culture Clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies», *International Security*, vol.23, n°1, 1998, p.142.

[2]*Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*, New York, Oxford University Press, United Nations development Program (UNDP) ,1994, pp.22-43.

[3]*Ibid*., pp.22-25.

[4]Lioyd Axworthy, «Canada and Human Security: The Need for Leadership», *International Journal*, vol.52, n°2, 1997, p.184.

إن البحث المرتبط بموجة تهديدات الأمن الإنساني والأخطار الجديدة التي عجزت الدولة لوحدها عن تجاوزها أو الوقاية منها لطبيعتها اللاامتماثلة[1] (Asymetrical) والمتمثلة أساسا في:التهديدات العسكرية(حروب داخلية،العنف المحلي،انتشار الأسلحة الخفيفة،...) وغير عسكرية(انتهاك حقوق الإنسان،المجاعة،الفقر،الأوبئة)[2] جعلت الأمن الإنساني يحظى باهتمام عالمي متزايد، بدأ من التحول من التركيز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الناس داخل الدولة،وزاد الاهتمام بالتركيز على الحاجة لمعالجة البعد الإنساني في أمن المجتمع كون التركيز على قضايا الأراضي والحدود ليس كافيا لضمان حق المواطن "الفرد" في "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"[3] خاصة وأن الدولة التي ما زالت المسؤولة أساسا عن الأمن قد تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية بل قد تصبح في بعض الأحيان مصدرا للتهديد بالنسبة لمواطنيها.[4]

وهذا ما برز في تقرير الأمم المتحدة لسنة2000 الذي أعطى توصيفا واسعا للأمن الإنساني:"يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكبر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة،فهو يشمل حقوق الإنسان،الحكم الراشد،إمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته،وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية،هذا الكل المترابط يُكوّن أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي".[5]

هذا التوصيف لمفهوم الأمن الإنساني لا يجعل أمن الناس يحل محل أمن الدولة بل يرى أن الجانبين يعتمد كلا منهما على الآخر،فالأمن بين الدول يظل شرطا ضروريا لأمن الناس.

إلا أن ربط حقوق الإنسان بمفهوم الأمن الإنساني أثار توجهات كثيرة لتحديده من خلال استعمالاته المختلفة،فمن الأمن الغذائي،إلى الأمن الحيوي والأمن الثقافي إلى الأمن السياسي،اتخذ هذا المفهوم بعدا سياسيا دوليا في إطار منظمة الأمم المتحدة ما جعل البعض يؤكد بأن الأمن الإنساني مجرد جدول لرسم السياسات،بينما اتجه البعض الآخر

---

[1] T. Hanstad, «Military Solutions to Asymetric Threats-What's New ?», Cité par: Alvaro De Vasconcelos, Comprendre la Sécurité Autrement: Une Issue à l'Impasse du Processus de Barcelone, VI e Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en Mediterranée, Sécurité Humanne, Barcelone, CIDOB, Novembre 2008, p.4.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] Taylor Owen, «Human Security-Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for Threshold-Bases Definition», *Security Dialogue*, vol.35, n°3, 2004, p.375.

[4] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 26.

[5] كوفي عنان، "نحن البشر"، تقرير الأمم المتحدة، 2000، في: www.Humansecurity bulletin.info

إلى تعريفه بالمقاربة داخل الدراسات النقدية لمجرد تشكيله انتقادا للتوجه السائد حول مركزية الدولة في الدراسات الأمنية.الأمر الذي جعل "بوزان" ينتقد النزعة التي سبّبها طرح الأمن الإنساني على المستوى الدولي بسبب مثاليته من جهة،واتخاذ الفرد وحدة للتحليل من جهة أخرى،[1] فحسب "بوزان" يجب أن يُنظر إلى الفرد بوصفه عضوا في جماعة أو مجتمع يعمل فيه ويأخذ معناه منه.[2] كما أضاف "ويفر" أن مقاربة الأمن الإنساني تقدّم بديلا لمقاربة الأمننة من الناحية المعيارية فقط، فعند الكتابة حول الأمن لا علاقة لهذه المقاربة(الأمن الإنساني) بأداء من يضمن الأمن؟ ما هي القضايا؟ تحت أية ظروف وما هي الآثار؟ أي تحليل الأمن لدى مدرسة كوبنهاجن.[3]

وهذا ما جعل "ريتا فلويد" تحتج بأنه خلافا لـ"مقاربة الأمننة" لا يشكل الأمن الإنساني إطارا تحليليا للأمن بل مجرد تفسير للدراسات الأمنية.[4] ومع ذلك تبقى كلتا المقاربتين مهمة بإسهامها –ولو بطرق مختلفة– في إيضاح كيف يستعمل الأمن؟ وفيما يستعمل؟[5]

ورغم بقاء مفهوم الأمن الإنساني مصطلح غامض ومثير للجدل سواء في الإطار الأكاديمي أو على مستوى النقاشات السياسية،تبقى الدراسات المتعلقة بالأمن الإنساني توسعة ضرورية للدراسات التقليدية لمفهوم الأمن خاصة في إطار بحث قضايا "لا أمن" الإنسان كالفقر،اللامساواة،الأمراض،تدهور البيئة،...التي يعتبرها البعض ضمن قضايا أمن الدولة أكثر منها قضايا أمنية تخص أمن الأفراد،ما يثبت أن دراسات الأمن الإنساني تتبع منطق الدراسات الأمنية التقليدية.[6]

وإن كان الأمن الإنساني مقاربة لتصورات أمنية متعلقة بمشاكل الإنسان،أو برنامجا لسياسات تتعلق بأمن الإنسان،تلبية احتياجاته وتحقيق كرامته،فإنه لطابعه الشمولي مؤهل لتبّني مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.[7]

[1] Barry Buzan, «A Reductionist, Idealistic Notion that Adds Little Analytical Value», *Security Dialogue*, vol.35, n°2, 2004, p.370.

[2] *Ibidem*.

[3] Ole Waever, *Concepts of Security*, PhD Dissertation, University of Copenhagen, 1997, p.14.

[4] Rita Floyd, «Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move», *Human Security Journal*, vol.5, winter 2007, p.6.

[5] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap De Wilde, Security: A New Framework for Analysis, *op.cit.*, p.6.

[6] Benjamin Lucas Schoo, Is Every Thing a Security Issue? at:
www.atlantic-community.org/index/open-think-tank-article/is everything a security issue? 11/5/2010

[7] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفــرع الثــاني: أثــر تــوسيع وتعميــق مفهــوم الأمــن على البــناء الأمــني الإقــليمي

يتطلب البحث في مدى تأثير توسيع وتعميق مفهوم الأمن على البناء الأمني الإقليمي معالجة أمرين هامين:

الأول:محاولة الإلمام بمقصود "الأمن" أي ما أوجزه بعض الباحثين في السؤال:متى يخلق نشر "الأمن" شرط "اللاأمن" ؟[1]

الثاني:بحث مدى ارتباط تحليل التهديدات الأمنية بالمستويات الداخلي،الإقليمي أو العالمي في محاولات تحليل أي نظام أمني في هذا العالم المعولم؟

خاصة وأن عمل تداعيات "اللاأمن" في زمن العولمة يشبه نظرية الدومينو،سقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني وهكذا،وعمل الفاعلين وتحركاتهم في منطقة ما ينتهي بأن يؤثر على مناطق أخرى.[2]

هذا الأمر جعل بعض الجامعيين يلجأون إلى المزج بين مقاربة بوزان لقطاعات الأمن(التي طورتها مدرسة كوبنهاجن) والأجندة الموسعة للمفهوم البنائي الأمني في دراسة ترتيبات الأمن الإقليمي من أجل توضيح الجدل حول "الأمن الجديد"،والفصل بينه وبين التدابير والإجراءات السياسية.

1 -تأثير تحول مفهوم الأمن على جوهر الأمن

أثار "بالدوين"(Baldwin) مسألة الفائدة من توسيع وتعميق مفهوم الأمن واحتج بأن: "عبارة الأمن أصبحت تثير اهتماما تحليليا قليلا بسبب اتساع المفهوم الذي أفقده معناه الأساسي".[3]

وقال "مورغان"(Morgan):

"إن تماسك الدراسات الأمنية آخذ في التضاؤل بسبب توسيعها لتغطية قضايا كالبيئة والاقتصاد وغيرها،...يصعب تقبل جمعها واعتمادها مع تهديدات ومخاطر يطال

[1]Jeff Huysmans, «Security! What do you mean? From Concept to Thick Signifier», *European Journal of International Relations*, vol.4, n°2, 1998, pp.230-232.

[2]Abdennour Benantar, «La Mondialisation, l’Etat et la Sécurité», in: Mondialisation & Sécurité : Sécurité pour tous ou Insécurité Partagée ? (Actes du Colloque International «Mondialisation et Sécurité», CDN), tome2, 2e ed, Alger, ANEP, 2003, pp.99-100.

[3]David Baldwin, «The Concept of Security », *art.cit*, p.15.

تأثيرها الآخرين".[1]

أما "كروز" و"ويليامز" فيقولان:

"قد يكون ضروريا توسيع برنامج الدراسات الأمنية(نظريا ومنهجيا) من أجل تضييق الأجندة الأمنية،لأن إيلاء اهتمام أكثر للقوى السياسية التي تخلق الولاءات وتثير التهديدات والردود الجماعية،تفتح الطريق أمام "اللاأمننة" (Desecuritization) والإلغاء التدريجي للقضايا الأمنية التي يتم التعامل معها عبر المؤسسات والممارسات التي لا تلجأ للقوة،العنف أو المأزق الأمني".[2]

وهذا ما جعل كل من "بوزان" و"ويفر" و"دي ويلد" ينظمون توسيع الأمن إلى مواضيع جديدة بقولهم أن:

"مفهوم الأمن يمكن تطبيقه على أي شيء يمكن أن يُهَدَّد وجوده ويَدَّعِي البقاء".[3]

هكذا اقترحوا خمس مستويات لتحليل الأمن:المستوى الدولي،المستوى الدولي الفرعي، الوحدات،الوحدات الفرعية والأفراد.[4] كما حاولوا معالجة سؤال ما الذي يجعل أية قضية، قضية أمن؟ وأجابوا بضرورة توفر شرطين لذلك:"خطاب يُعرِّفه بهذه الصفة،وسلسلة من القرارات تُحوّل الخطاب إلى واقع،فترجمة الخطاب إلى واقع هو الذي يحدد قضايا الأمن".[5] أما السؤال الذي تجاهلته الدراسات السابقة والذي يدور حول:من يوفر الأمن؟ فيعود السبب في تجاهله أن الأمن ارتبط تقليديا باحتكار الدولة لاستخدام العنف الشرعي، حيث اعتبر الأمن سبب وجود الدولة لذا بقيت أهم مورديه على المستويين الداخلي والدولي.ومع ذلك حاولت "إيما روتشلد"(Emma Rothschild) في تصنيفها النقاشات حول توسيع وتعميق مفهوم الأمن إلى مستويات،تقديم إضافة للإجابة عن هذا السؤال (من يوفر الأمن؟)،حيث اقترحت:[6]

°° المستوى الأول:يتضمن توسيع المفهوم من أمن الدول إلى أمن الأفراد والمجتمعات.

°° المستوى الثاني:يتضمن توسيع المفهوم صعودا من الأمة إلى محيطها الحيوي.

---

[1]P. Morgan, «Liberalist and Realist Security Studies at 2000: Two Decades of Progress?», in: Stuart Croft and Terry Terriff (eds)., *Critical Reflexions on Security and Change*, London, Frank Cass, 2000, p.40.

[2]K. Krause and M. Williams, «Broading the Agenda of Security Studies: Politics and Methods», *Mershon International Studies review*, vol.40, Supplement 2, 1996, p.249.

[3]B. Buzan, O. Waever, J. De Wilde, Security: A New Framework for Analysis, *op.cit*., p.36.

[4]*Ibid*., pp.5-6.

[5]Michelle Pace, *op.cit*., p.6.

[6]Emma Rothschild, «What is Security?», *Daedalus*, vol.124, n°3, 1995, p.55.

°° المستوى الثالث:يتضمن توسيع المفهوم أفقيا إلى أنواع الأمن قيد البحث من العسكري إلى السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي،البيئي أو حتى الأمن الإنساني(كمفهوم شامل).

°° المستوى الرابع:يتضمن المسؤولية السياسية لضمان الأمن(كجواب على السؤال من يوفر الأمن؟) والتي تنتشر في كل الاتجاهات من الدول القومية،إلى المؤسسات الدولية، إلى الحكومات المحلية والإقليمية،إلى المنظمات غير الحكومية،إلى الرأي العام والإعلام إلى القوة المجرّدة للسوق.

ومع تزايد أهمية "المبادئ العالمية" بفعل العولمة كمواضيع مرجعية في القطاعات السياسية والاقتصادية كـــ:التجارة الحرة،حقوق الإنسان،عدم انتشار الأسلحة،...أصبح من الممكن وضع مقاربة أمنية وإن كانت بعيدة عن عقيدة الدولة- المركز(في وضعها) لكنها غالبا ما تكون إلى حد ما حول الدولة (في نتائجها).[1]

حيث توصلت مدرسة كوبنهاجن إلى نتيجة مفادها:

> "لوضع إطار تحليلي قادر على ضبط الأمن مع تزايد تغيره عبر قطاعات، مستويات ووحدات متنوعة،والتمكن من الحكم على أي مثال أنه يكتسب صفة الأمن،من الضروري التركيز على المميزات النوعية للمسألة الأمنية أي امتلاك المعايير التي بواسطتها يتم تجنب الانزلاق نحو "كل شيء هو أمن" (Everything is Security) ،فقضايا الأمن تطرح من قبل الفواعل الأمنية كتهديد لبقاء بعض المواضيع المرجعية(الدولة،الأمة،النظام الاقتصادي الليبرالي،...) التي تزعم أن لها حق البقاء".[2]

2 -تأثير تحول مفهوم الأمن على البناء الأمني الإقليمي

إن مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل التهديدات الاقتصادية،البيئية،المجتمعية،...(إضافة إلى السياسية والعسكرية)أثار الشكوك حول الترابط الأمني (Security Interdependance) في هذه القطاعات غير التقليدية التي يجب أن تأخذ الطابع الإقليمي،خاصة وأن الدراسات الأمنية على المستوى الإقليمي أصبحت أكثر استقلالا (في حقل العلاقات الدولية)،هذا الاستقلال(وإن كان نسبيا) شكّل نمطا من العلاقات الأمنية والتفاعلات الدولية يختلف جذريا عن سالفه.فبعدما كان أي نظام أمني يمثل نمطا من الاعتماد المتبادل الأمني القائم على الخوف من الحرب وتوقع استعمال القوة في العلاقات الدولية(بالرغم من كون الخوف والتوقعات مقيدة بمجموعات قواعد السلوك المتفق عليها)،أصبح بناء الأمن يرتبط بالأجندات الأمنية الأكثر تعقيدا -بفعل العولمة-

[1] Barry Buzan, Ole Waever, *Regions and Powers*..., *op.cit.*, p.71.

[2] B. Buzan et Al, *op.cit.*, p.71; O. Waever, «Securitization and Desecuritization», *op.cit.*, p.48.

والمرتبطة أساسا بالخيارات السياسية/الإستراتيجية للفواعل(أساسا الدول)[1] والتي يفترض أن تتضمن تعزيز التعاون بين الدول كبديل لحالة الصراع(المستمر) وضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية.

لذا يبقى السؤال المطروح حول كيفية تطوير مقاربة خاصة بالأمن في عالم معولم في ظل الأدبيات السائدة والتي تحصر الأمن في إطار لا يلم بكل المشاكل الأمنية العالمية خاصة منها ملامح "اللاأمن" في دول الجنوب،مقاربة أمنية تركز على العالم الثالث كوسيط نظري وتجريبي،تحاول معالجة المشاكل المرتبطة بتوسيع مفهوم الأمن وإعادة النظر في "إقليمية الطابع الأمني"،مقاربة قد تشكل إطارا بالغ الأهمية لتحليل أهم مصادر عدم الاستقرار،خاصة وأن التكامل الإقليمي في المجال الأمني لا يزال يتسم بالضعف[2] بين الوحدات والفواعل التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التعاون الأمني الإقليمي،ما يجعله(أي التكامل الأمني) بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيل التحقيق في ظل عدم التكافؤ العمودي(العلاقات شمال/جنوب) والخلافات الأفقية(العلاقات جنوب/جنوب).

في ظل هذا الطرح قد يتعزز التوجه الليبرالي المؤسساتي،خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تطوير الأنظمة الأمنية المستقرة،وانتهاج مقاربة للأمن الشامل الذي زاد من سعي الدول إلى تحقيق تعاون أكبر بين السياسات الأمنية خاصة على المستوى الإقليمي–بعد أحداث 11سبتمبر2001– ومواجهة الظواهر المتزايدة للتهديدات غير العسكرية مثل الإرهاب الصراعات الاثنية،الجريمة العابرة للقومية،...ليمتد إلى تحقيق التوازن بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى،[3] إلى مقاربة الأمن الإنساني التي تتفق مع المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية التي تقوم على أن أمن أية دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى،وبالتالي يدخل ضمن البناء الأمني المتكامل الذي يبدأ من الأسفل(الأفراد) إلى الأعلى(العالم) وتكون الدولة مساحة وسيطة.[4]

فمفهوم الأمن الذي لا يمكن أبدا أن يكون محايدا أو بلا منازع،يزيد من احتمال أن تكون كل الرؤى ملائمة لإدراك التصورات الأمنية للعالم المعولم.[5]

[1]Victor D. Cha, «Globalization and The Study of International Security», *Journal of Peace Research*, vol.37, n°3, 2000, pp.391-394.

[2]أليسون ج.ك، بيلز، أندروكوتي، مرجع سبق ذكره، ص327.

[3]جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص113.

[4]خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا"، في: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002 07/9/2003

[5]Steve Smith, «The Concept of Security in a Globalizing World», *art.cit*, p.18.

المطلب الثاني: النماذج الحديثة للبناء الأمني الإقليمي

إن طبيعة وبنية الأجندة السياسية والأمنية في ظل النظام العالمي المعولم تفرض على مهندسي السياسات الأمنية إعادة النظر في آليات البناء الأمني الإقليمي بشكل يستجيب للرهانات والتحديات الجديدة كون السياسة الأمنية تعتمد بشكل أساسي على مدى تكيفها مع البيئة الأمنية أي:

°° أن السياسة الأمنية تستجيب للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية.

°° وأنها لا تمثل سياسة دفاعية فحسب بل تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة،أي الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد والمجتمع الحقيقية للأمن بكل أبعاده.

ضمن هذا الإطار طورت الدول والفواعل الأمنيون أنماطا للبناء الأمني الإقليمي تمثلت أساسا في الحوار الأمني،الشراكة الأمنية والتكامل الاقتصادي،الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

الفرع الأول: الحوار كآلية لبناء الأمن

إن الحوار الذي استخدم في العديد من المضامين التي تبدأ من تناول الحديث إلى الاتفاق حول التعاون الشامل ومكاسبه في مختلف المجالات اكتسب على مستوى العلاقات الدولية دلالات سياسية تعتبر أكثر من مجرد اللقاء لكن دون أن ترقى إلى مستوى المفاوضات.[2]

هكذا يمثل الحوار نتاج الإرادة السياسية المشتركة التي تبرز على أعلى مستوى بقصد إقامة علاقات خاصة بين الطرفين.[3]

أما الحوار الأمني الذي توفره المؤسسات الأمنية الإقليمية كإطار للتواصل بين الدول،فيُعد آلية لبناء الثقة وتجنب سوء التواصل بين هذه الدول،كما يعتبر وسيلة تساعد على حل الخلافات وتقريب الوعي بالمصالح والهوية المشتركة.وتعتبر المنظمات الإقليمية كــ:اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أكثر الأمثلة تطورا لهياكل إقليمية تخطت حدود الأهداف الأمنية الداخلية نحو تحقيق أهداف أمنية خارج حدودها الطبيعية (الأورو–أطلسية).

(سنتناول مضامين الحوارات الأمنية بالتفصيل في الفصل الثاني).

---

[1] أليسون ج.ك، بيلز، أندروكوتي، مرجع سبق ذكره، ص328.

[2] أول من استعمل مصطلح "الحوار" في العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، كان "جوبير" وزير خارجية فرنسي أسبق، حيث لعبت فرنسا في عهد الرئيس جيسكار ديستان دورا مؤثرا في بدء الحوار بين الشمال والجنوب عام 1975 تحت مظلة مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي شاركت فيه 27 دولة صناعية ونامية.

[3] محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، 2002، ص 394.

الفــرع الثــاني: الشــراكــة الأمــنــيــة

تعد الشراكة الأمنية ترتيبا إقليميا جديدا لدمج اتفاقات أمنية موجودة وأخرى جديدة،فهي تتضمن جهودا لاحتواء المخاطر من خلال الاتفاقيات الإقليمية للحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة،لذا تعد هذه الشراكة –الأمنية– (أي إشراك الدول غير الغربية) أكثر شمولية كونها تتضمن مسائل الأمن بمفهوميه التعاوني(الذي يعني تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات) والموسع(أي الذي يتضمن كل أشكال التهديد)،[1] حيث تعمد كآلية (للبناء الأمني الإقليمي) إلى بناء الأمن ضمن مجموعة من الدول يميزها الطابع الصراعي،الانقسامات والاختلافات،لكنها بالرغم من ضآلة التفاعلات بينها تميل إلى التعاون للتقليص من خطر الصدام من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير لتحقيق ذلك.[2]

كما تتصف الشراكة الأمنية بالصبغة الشمولية التي تتجه نحو العالمية كونها تشدد على الحوار والتعاون العسكريين(مقارنة بالقيود الرسمية التقليدية للحد من التسلح)،وتتمتع بالمرونة في معالجة العديد من التحديات العسكرية مثل حفظ السلام وعمليات الإغاثة الإنسانية،لذا وُصفت وسائل هذه الشراكة بـــ" الدبلوماسية الدفاعية".

يدخل ضمن إطار الشراكة الأمنية نشاط المنظمات الإقليمية ذات جدول الأعمال الأمني الشامل والمشترك(خارج إطار الأمن العسكري السياسي التقليدي) الذي يهدف إلى دمج المسائل الاقتصادية والبيئية مع اهتمامات الأمن العسكري السياسي التقليدي إلى جانب الديمقراطية وحقوق الإنسان،وهذا ما تجسد في مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاص بالأمن الشامل والمشترك.[3]

كما عمد الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج السياسات الأمنية غير العسكرية منذ11 سبتمبر 2001،بوضع مبادرات مشتركة لمواجهة أخطار الجهات غير الدول والتي أوضحتها ظاهرة الإرهاب،التجارة غير المشروعة في أسلحة الدمار الشامل وما يرتبط بها من تجارة المخدرات والجريمة،والتي يبقى التعاون الدولي النظامي يمثل الاستجابة المنطقية لها بالرغم من صفتها العابرة للقومية.[4]

---

[1]Fulvio Attina, «Partnership and Security, Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Developments in the Euro-Mediterranean Area», *art.cit*.., p.17.

[2]Fulvio Attina, «The European Security Partnership, NATO and the European Union», *art.cit*, p.5.

[3] أنظر:"ميثاق الأمن الأوروبي" الخاص بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعتمد في قمة اسطنبول 18-19 نوفمبر 1999،في:
http://www.osce.org/ec/13017.html 10/01/2000

[4]N. Burgess and D. Spence, «The European Union: New Threats and the Problems of Coherence», in: Bailes and fromnrelt (eds), *Business and Security Environment*, 2002, pp.84-101.

الفــرع الثــالث: الــديــمــقــراطيـــة وحــقــوق الإنـــســـان

لقد وجد الربط بين نظام الحكم والأمن صدى واسع النطاق في مفهوم الأمن الإنساني الذي اعتبر أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل أخطارا جسيمة على الأمن.[1]

وقد عملت المنظمات الإقليمية على تعزيز وحماية الحكم الراشد وحقوق الإنسان في الدول التي تتشابه ثقافيا وتاريخيا، كما عملت أيضا الجماعة الأوروبية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى تشكيل الاتحاد الأوروبي على جعل الديمقراطية شرطا مسبقا للانضمام والحصول على عضويتها.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تبنى كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي خطاب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان خارج حدودهما التي امتدت من دول أوروبا(الوسطى والشرقية) لتشمل دول البحر المتوسط.

إلا أن بناء الأمن من خلال هذا النموذج معقد وصعب التحقيق يرتبط بممانعة الجهات الرسمية منح المنظمات الإقليمية أي دور فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، وطبيعة وتفاعلات المناطق المستهدفة من جهة أخرى.

[1] *Human Security Report 2005 :War and Peace in the 21st century* ,New York, Oxford University Press, Human Security Center (University of British Columbia), 2005, at:
www.humansecurityreport.info 05/05/2010

المبحث الثالث

المقاربة الأمنية الأورو-أطلسية في المتوسط

إن المتوسط كمنطقة متنوعة،متعددة وغير متجانسة سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي،الاجتماعي والثقافي،أثار مشكلة تعريفه كونه مفهوم مرن وغير دقيق تتعقد دراسة الظواهر وما ينجر عنها من تأثير على سلوك الفواعل ضمنه.وهذا ما جعله يكتسب أهمية إستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة كمفهوم أمني،خاصة مع التفاقم الكبير لمشاكله التي احتلت مكانة بارزة في النقاشات الأمنية التي فرضت تحديات على جانبي الأطلسي وعلى ضفتي المتوسط،بشكل جعل مقاربات الأمن والتعاون في المتوسط جزءا من السياسات الأمنية الأوروبية والإستراتيجية الأطلسية في هذه المرحلة بالرغم من اختلاف الرؤى حول فكرة "أمن المتوسط".

لذا تتطلب دراسة المتوسط كـــ"مفهوم" بل أكثر كـــ"مشروع بناء"،وفقا للحقائق الديمغرافية، الاقتصادية والتكنولوجية بين الضفتين، معالجة التساؤلات التالية:

-فيما تكمن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط انطلاقا من الأدبيات المختلفة التي تناولته؟

-على ما تنطوي الإستراتيجية الأورو-أطلسية لمعالجة مشاكل وقضايا الإقليم ومنه بناء الأمن في المتوسط؟

<u>المــطــلب الأول : المــفـــهــوم الاســتـــراتـــيـــجي لــلــمـــتـــوســـط</u>

لم يكن البحر المتوسط منطقة مغلقة منذ القدم،حيث مثّل نقطة التقاء القارات[1] (آسيا،أوروبا وإفريقيا) لذا اكتسب أهمية الإستراتيجية من موقعه الذي جعله أكثر من منطقة بل ممرا استراتيجيا للنفط من الخليج وشمال إفريقيا وربطه بمخاوف ومصالح أوروبا من جهة وامتداد النفوذ الأمريكي الشرق أوسطي من جهة أخرى.[2]

فمن مفهوم(Mare Nostrum)"بحرنا" الدال على هيمنة الرومان على المنطقة والذي تجسد فيما بعد عبر الامبريالية الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة فرنسا وبريطانيا التي جعلت من المتوسط طريقا ملاحيا وتجاريا نشطا،إلى إحاطة المنطقة بالحواجز السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وجعلها رافدا ديمغرافيا حيويا لأوروبا تمثلت في مجموعة المشاريع لمقاومة نفاذ الاتحاد السوفياتي إلى المتوسط:كمشروع مارشال،معاهدة منظمة شمال الأطلسي،مبدأ إيزنهاور حول الشرق الأوسط وارتباطه بالصراع العربي-الإسرائيلي، إلى

[1]Francesco Nerli, «Euro-Mediterranean Relations: Focus on Infrastructures», T*he Euro-Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security*, Foundation for European Progressive Studies (ed), Brussels, 2009, p.47.

[2]Abdennour Benantar, «The Role of the USA in the Mediterranean: What Role Does the USA Play in the Mediterranean?», Med 2009, p.40.

تداعيات الحرب الباردة التي كادت أن تجعل من البحر المتوسط منطقة نزاع دولي جديد، انتظرت المنطقة –المتوسط– انطلاق مسيرة السلام بالشرق الأوسط للتعبير عن فكرة "المتوسطية" كمجال سياسي أوروبي إعلانا عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ المتوسط قد تكون "مرحلة المتوسطيين" أنفسهم،وفكرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأمريكية لوصف إقليم أكبر بكثير يمتد من مراكش إلى بنغلاديش.[1]

هكذا نلاحظ أن مفهوم المتوسط أو "القارة السائلة" كما وصفه المؤرخ "برودل" لا يمكن استلهامه إلا من خلال مختلف الأدبيات التي تعرضت له.

<u>الفــرع الأول</u>: <u>المتــوســط في أدبيــات العــلاقــات الــدوليــة</u>

هناك تصورين مختلفين للمتوسط في الأدبيات التي تناولته:[2]

<u>التصور الأول</u>:اعتبار "المتوسط"(Mediter-ranean) فضاءا يحوي مجموعة أقاليم فرعية.

<u>التصور الثاني</u>:اعتبار "المتوسط" (Mediterranean) وسيطا ما بين مناطق متماسكة، في شكل وحدة جغرافية تربط الأمم المشاطئة من خلال الانشغالات،الاهتمامات والمصالح المشتركة.

ضمن التصور الأول يجسد "المتوسط" عدة أقاليم فرعية(بالمعنى الجغرافي) وهذا ما يمكن أن يمثل:

–الإقليم الفرعي جنوب أوروبا ويشمل دول جنوب غرب أوروبا،دول جنوب شرق أوروبا،مالطا،قبرص واليونان،وبصفة أقل أجزاء أخرى مثل تركيا.

–الإقليم الفرعي لشمال إفريقيا المتكون من الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا وموريتانيا.

–إقليم الشام(Levant) المتكون من مصر،إسرائيل،مناطق السلطة الفلسطينية،الأردن، لبنان وسوريا.

أما ضمن التصور الثاني فالدراسات الأكاديمية التي تصنف "المتوسط" كإقليم اختلفت، تباينت وحتى تضاربت اعتبارا باصطدام القضايا السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،...–

[1]Alain Chenal, «The Mediterranean, Sea of all Conflicts or Place of all Encounters?», *The Euro-Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security, op.cit.*, p.8.

[2]Michelle Pace, *op.cit.*, p.43.

التي تؤثر على المنطقة ككل- بالانشغالات الأمنية للفواعل الأساسيين.

فتغير إدراك الأطراف المختلفة لهذه المنطقة "المتوسط"،من حيث تأثيرها على احتياجاتهم الأمنية طرح إشكالية هوية المتوسط(مرجعيته الإقليمية)،وصعّب بالتالي من تأسيس مقاربة إقليمية للمتوسط.

حيث جاء تقرير الجماعة الأوروبية التي اعتبرت أن:[1]

> "تعريف الجهة المتوسطية ومفهوم المتوسط نفسه متقلبان، فأحيانا يشملان مجموع المتوسط،وأحيانا أخرى يمتدان إلى الشرق الأوسط والخليج،بل حتى إلى آسيا الوسطى.اختيار مناطق التوتر في الجهة يبين بوضوح أربع مجموعات إقليمية فرعية أساسية:المتوسط الغربي،دول مسار السلام،المتوسط الشرقي والبلقان/ ضفاف الأدرياتيك".

هكذا انطلق البحث حول المتوسط "كفضاء أمني" أم "فضاءات أمنية" من عدم تجانس هذه المنطقة.وبرزت دراسات صنفت المتوسط كإقليم فرعي تمثلت أساسا في الأدبيات الانجلوساكسونية التي اعتبرت المتوسط إقليما فرعيا ضمن الإقليم الشرق أوسطي من بينها التصنيف القائل:

> "يتضمن الشرق الأوسط ثلاثة أقاليم فرعية:شمال إفريقيا ويتضمن كل دول شمال إفريقيا والسودان،الهلال الخصيب ويتضمن كل من مصر،تركيا،سوريا،لبنان، إسرائيل،فلسطين والعراق،الخليج الفارسي ويتضمن العربية السعودية،اليمن، الكويت،عمان،قطر الإمارات العربية وإيران".[2]

ومن الطبيعة البنيوية "بين-إقليمية" الواضحة للمتوسط[3] من وجهة النظر الموضوعية الواقعية بفعل التمايز الذي يطبعه،أكدت إسهامات مدرسة كوبنهاجن أن المتوسط لا يمكن أن يشكل مركب أمن بسبب انتفاء صفة الإقليمية عنه.الأمر الذي جعل المتوسط يُصنَّف ضمن مركب الإقليم الشرق-أوسطي:"المركب الشرق أوسطي يحوي ثلاث مركبات فرعية:يرتكز الاثنين الرئيسيين في الخليج والشام،والثالث ضعيف يتمثل في المركب الفرعي المغاربي".[4] في مقابل التصنيف الأنجلوساكسوني الذي لا يضم أوروبا ولا حتى الدول المشاطئة الأوروبية في

---

[1] Alain Roussillon, «La méditerranée au péril de ses identités», *Annuaire de la Méditerranée*, Paris/ Rabat, Publisud /GERM, 1997, p.240.

[2] Zeev Maoz, «Domestic Politics of Regional Security: Theoretical Perspectives and Middle East Patterns» in: Zeev Maoz et Al, *Building Regional Security*, *op.cit.*, p.34.

[3] Roberto Aliboni, «The Role of International Organization in the Mediterranean», Paper Presented at the 2nd Session Halki International Seminars, Greece, September (13-18) 2000, p.1.

[4] B. Buzan, O. Waever, *Regions and Powers*, *op.cit.*, p.188.

تصنيفات المتوسط هناك تصنيف يحدد المتوسط بـــ:

مجموعة أقاليم تتمثل في الاتحاد الأوروبي الأكثر تكاملا وانسجاما،الإقليم العربي–المتوسطي المتشكل من الإقليمين الفرعيين المغرب العربي والمشرق العربي،[1] والتي تمتد إلى خارج النطاق الجغرافي التقليدي للمتوسط عبر شبكات تفاعل مع أقاليم فرعية حسب تقسيم (F.Attina):[2]

–الإقليم "الأورو–إفريقي" المتوسطي(يضم الاتحاد الأوروبي وشمال الشرق الأوسط).

–الإقليم المتوسطي للبحر الأسود "البحر القزويني"(يضم أوروبا،الشرق الأوسط وشرق آسيا).

–الإقليم المتوسطي الأمريكي(يضم خليج المكسيك وبحر الكرايبب).

–الإقليم المتوسطي لشرق آسيا(يضم بحر اليابان،البحر الأصفر وبحر شرق الصين).

إلا أن التكيف مع المصالح في البيئة الأمنية الجديدة وما شابها من فرضيات العدو الجديد والتهديدات القادمة من الجنوب،جعل الخطاب الأوروبي يلعب دورا في بناء الترتيب المتوسطي، حيث طورت الجماعة الأوروبية إدراكا مغايرا في تصورها للفضاء الأمني المتوسطي أدمج في مكون استراتيجي أورو–متوسطي لأسباب جغرافية،تاريخية واجتماعية–اقتصادية.[3]

فالتفكير الكلاني كما يقول "فينيتش"(D.Fenech) المتعلق بالمتوسط يعتمد على الفاعلين الدوليين بصفتهم الجهات الإقليمية في محاولاتهم لتحقيق أهدافهم الاقتصادية،السياسية والأمنية.[4] لذا فهو يجعل من الضروري التفريق بين الادراكات الموضوعية(التاريخ والجغرافيا) ووجهات النظر الذاتية حول العوامل التي تحدد الإقليم في تصور الإقليم المتوسطي،الذي قد يتحول إلى إقليم بفضل الاهتمام به بهذه الصفة.

هكذا يضفي التركيز على الفاعل–البنية في السياق السياسي للعلاقة الأورو–متوسطية، صفة الهوية الأورو–متوسطية(الإقليم الأورو–متوسطي) على المنطقة،ما قد يؤدي إلى مركب أمني إقليمي أورو–متوسطي وبالتالي نفي انتساب المتوسط إلى المركب الأمني الشرق–

[1]Pierre Willa, «La méditerranée comme espace inventé», *Jean-Monnet Working Papers*, n°25, Nov 1999, p.3.

[2]Fulvio Attina, «Regional Cooperation in Global Perspective :The Case of the Mediterranean "Regions"»,at: www.fscpo.unict-it/vademac/jmwp.04.htm

[3]Pierre Willa, *op.cit*., p.7.

[4]Dominic Fenech, «Mediterranean Regionality», Quoted in: Michelle Pace, *op.cit*., p.46.

أوسطي حسب "بوزان"، لكن هل سيقتصر هذا المفهوم على الجهة الغربية من المتوسط في ظل الصراع العربي–الإسرائيلي المستعصي والذي يؤثر على أمن واستقرار المتوسط ككل. خاصة وأن هذا التصور الأوروبي:الإقليم الأورو–متوسطي/مركبا أمنيا؟ يبقى رهنا لعدة تساؤلات:

°° هل تعني المنطقة "الأورو–متوسطية" من المنظور الأمني وجود نظام فرعي متميز؟[1] (علاقات الأمن بين مجموعة الدول المتقاربة جغرافيا،هوية النظم الإقليمية:مستوى النظام والدولة ومستوى النظم الفرعية نفسها، وأنماط العلاقات بينها).

°° هل تحكم نفس اعتبارات التوازن الإقليمي محددات التسلح على ضفتي المتوسط في ظل انتماء الضفة الشمالية إلى أقوى حلف؟[2]

°° كيف يتوافق إدراك التهديد بين الطرفين،في ظل اعتبار الضفة الشمالية الجنوب مصدرا لتهديد أمنها واستقرارها؟

وعليه كيف يفترض أن يعمل هذا المركب الأمني(الأورو–متوسطي) في إطار الشراكة الأمنية على إدارة المشاكل في ظل التفاعل بين مختلف القطاعات؟

أما بالنسبة للمتفائلين بـــ:إقليم المتوسط/جماعة أمنية بالمفهوم الخاص لكارل دوتش أين يعتبر السلام قابلا للتنبؤ ضمن مجموعة الدول،يرد كل من "أدلير" و"كروفورد"[3] أنه من أجل أن يتطور المتوسط إلى "جماعة أمنية" يجب أن يتوفر حد أدنى من التفاهم والثقة المتبادلة، التوافق المتبادل للقيم،تزايد العلاقات المؤسساتية،التجاوب المتبادل،التنبؤ المتبادل بسلوك الطرف الآخر خاصة وأن اختبار الجماعة الأمنية يكمن في استهداف الوحدات بعضها البعض من الناحية العسكرية أم لا،[4] ويؤكد أن هذه الأمور الحيوية مفقودة في منطقة تميزها المخاطر والصراعات المزمنة مثل المتوسط. وحتى محاولات الفاعلين الأساسيين بناء جماعات أمنية في حوض المتوسط على غرار عملية برشلونة،هل سيضع أطرا محتملة لجماعة متوسطية عبر العمليات،الممارسات والمؤسسات؟[5]

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] نفس المرجع، ص 114.

[3] Emanuel Adler, Beverly Crawford, «Constructing a Mediterranean Region: A Cultural Approach», Paper Presented at the Conference on the Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region, Lisbone, Portugal, 6-9 June, 2002, p.13.

[4] Ken Booth and Peter Vale, «Critical Security Studies and Regional Insecurity», in: K. Krause and M. Williams (eds)., *Critical Security Studies*, *op.cit*., p.339.

[5] E. Adler, B. Crawford, *op.cit*., p.13.

الفرع الثاني: أهمية المتوسط في الإستراتيجية الأورو–أطلسية

بالرغم من صعوبة تحديد مفهوم "إقليم المتوسط" لارتباط تعريفه بالجغرافيا السياسية والسياسة الطبيعية للمنطقة كما يقول "روبرتو أليبوني"،[1] إلا أن اتصاله بالبحار والمسطحات المائية عبر فتوحات(Check Points) مضيق جبل طارق،الممرات المائية التركية الثلاث (البوسفور،الدردنيل وبحر مرمرة) وقناة السويس،جعله منطقة تحكّم ذات أهمية إستراتيجية قصوى. إضافة إلى امتداده الجغرافي من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلنطي غربا إلى إيران شرقا ومن آسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء،[2] الذي جعل علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية يقرّون بكونه يُمثّل "وحدة حقيقية" خاصة وأن الساحل الجنوبي فيه مكمّل ومتكامل مع الساحل الشمالي.[3]

هذا ما جعل منطقة المتوسط تدخل ضمن تصور "جزيرة العالم" لــ"ماكيندر" والتي يتوقف مستقبل العالم فيها على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية،وما أكده الباحث العربي"جمال حمدان" في قوله أن منطقة "الهلال الداخلي" يمكن أن تفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البر والبحر وهذا لا يمكنه أن يكتمل إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواءا انبثقت هذه الوحدة من الداخل(كما هو حال دول شمال المتوسط حاليا)،أو مفروضة من الخارج(كحال دول جنوب المتوسط).[4]

هكذا انتهى الاهتمام الجيوسياسي/الجيوستراتيجي بالمتوسط كممر مائي هام،بعد محاولات الهيمنة التي عرفتها المنطقة عبر العصور،إلى اعتباره منطقة لبسط نفوذ القوى المتنافسة في عالم ما بعد الحرب الباردة والمتمثلة أساسا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ممثلة أساسا في حلف شمال الأطلسي كذراع لتنفيذ سياسات واشنطن خاصة الأمنية.

1 –أهمية المتوسط في التصور الأوروبي

بدأ الاهتمام باحتواء منطقة "المتوسط" وتجسد في السياسة الأمنية الفرنسية التي وضعها الرئيس الفرنسي الأسبق "ديغول" فيما عرف بسياسة "الاستكبار العالمي"[5] والتي أعلنت

---

[1]روبرتو أليبوني، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، ترجمة سلوى حبيب، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 188، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1994، ص66.

[2]إبراهيم الدسوقي، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"،**السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد188، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1994، ص84.

[3]حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، **قضايا عربية** (بغداد)، عدد4، أفريل 1980، ص13.

[4]جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرر، القاهرة، دار الهلال، أفريل1967، ص240.

[5]Edouard Balladur et François Léotard, *Le livre blanc sur la défense*, Paris, Union Générale d'Editions, 1994, p.122.

من خلالها فرنسا أن الأمن في حوض البحر المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني، ثم بدأ التنسيق مع باقي الدول الأوروبية من أجل بناء هذه السياسة الأمنية في المنطقة، وتأكد هذا الاهتمام في التوجه الفرنسي في عهد الرئيس الأسبق "فاليري جيسكار ديستان" حيث اعتبر أن:"منطقة المتوسط تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز ثقل ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية،لأن القوة التي ستسيطر على عمليات البحر المتوسط ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموما".[1]

هكذا أصبح الهاجس الأمني يحكم التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين ضفتي المتوسط.

وبعد حرب الخليج الثانية وما أفرزته،قامت أوروبا بتعزيز سياستها المتوسطية تمهيدا لبناء إطار جديد للأمن في المنطقة،وما تأكيدها على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام سنة1991 إلا إبراز لأهمية أمن المتوسط في ضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية.[2]

إضافة إلى أهمية موقعه الجغرافي المميز والاستراتيجي،زادت الثروات الباطنية من أهمية منطقة المتوسط كونه مخزونا للطاقة النفطية والغاز إلى جانب المعادن(الفوسفات والحديد) والثروات الطبيعية العديدة(الثروة السمكية،...) ما جعل أوروبا ترتبط حيويا بجنوب المتوسط خاصة إمداداتها من النفط الآتي عبر قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر البحر المتوسط.

كذلك تعد الأبعاد الديمغرافية،الاجتماعية والثقافية شديدة الأهمية بين ضفتي المتوسط كونها ذات تأثير كبير على الضفة الشمالية خاصة إذا تقاطع تباين هذه الأبعاد بين الشمال والجنوب مع مصادر التهديد الجديدة وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية وما قد تصحبه من تهديد إرهابي من جهة أو اختلال ثقافي من جهة أخرى(حسب التصور الأوروبي).

هكذا أصبح حوض المتوسط يمثل منطقة ذات أهمية وفرص كبيرة لأوروبا لما يمثله من تحديات معقدة تستدعي العمل ضمن إستراتيجية أمنية تعاونية شاملة.

[1] غازي فيصل حسين، "اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى"، **آفاق عربية**، عدد12، 1991، ص71.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص29-30.

2 -أهمية المتوسط في التصور الأطلسي

مثلت منطقة المتوسط –خاصة ضفته الجنوبية– فضاءا لطموحات حلف شمال الأطلسي،وبعد نهاية نظام الثنائية استغلت المنظمة الأطلسية الجديدة الوضع الأمني في المتوسط خاصة بعد اندلاع أزمة كوسوفو(التي عجزت الدول الأوروبية على حلها) ليعلن الحلف عن وجوب تدخله لمواجهة ما يعتبره تهديدا لأمن أي عضو من أعضائه ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف(المعلن عنه سنة1991 رغم معارضة هذا التوجه الجديد للحلف حتى من قبل الحلفاء وعلى رأسهم فرنسا) والذي يبيح تدخل الحلف مستقبلا في أي مكان خارج المجال الأطلسي(ما يجعل العالم كله مجالا مفتوحا للتدخل الأطلسي).

هكذا أصبح المتوسط مجالا لاهتمام الحلف بمفهوم "مصدر تهديد مصالح الغرب" (الحلفاء) بسبب موجة المشاكل الجديدة(الإرهاب،الهجرة،الجريمة،...) وما ينجر عنها من جهة،وكون المنطقة مجالا لانتشار تكنولوجيا الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى بعض الدول الأعضاء في الحلف من جهة أخرى،[1] هذا بالإضافة إلى المخاوف الاقتصادية والمتمثلة أساسا في إمكانية توقف تدفق الموارد الحيوية خاصة وأن الأمن الاقتصادي صار يشكل جوهر السياسات الأمنية الدولية.[2]

وبعد أحداث11 سبتمبر2001 وإعادة النظر في الخريطة الجيوسياسية لمنطقة المتوسط والشرق الأوسط الكبير وبحجة الحرب ضد الإرهاب أصبح الحلف أكثر قربا من المتوسط من خلال الإستراتيجية الأمنية الجديدة للحلف.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الأورو–أطلسية في المتوسط

عرفت البيئة الأمنية في المتوسط تحولا سريعا في وقت جد قصير،حيث انتقل المشهد الأمني من الريبة وعدم الثقة المتبادلة في ظل خطاب الغرب "تهديد الجنوب" إلى الحوار والتعاون الأمني بتطوير حلف شمال الأطلسي وشركائه الأوروبيين مقاربة للشراكة والحوار بدل اللجوء إلى سياسة التهديد أو الترتيبات العسكرية.[3]

[1]Massimo De Leonardis, «The Role of NATO in the Mediterranean in Historical Perspective», in: Mendo Castro Henriques and Mohamed Khachani (eds)., *Security and Migration in the Mediterranean*, IOS Press, 2006, p.138.

[2]خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد 115، صيف 2004، ص ص 102-103.

[3]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *Mediterranean Politics* (London), vol.11, n°2, July 2006, p.167.

هكذا كان الحوار في المتوسط وسيلة الغرب لتدارك فشل تبادل المنافع بين أطراف ضفتي المتوسط بسبب العوائق التي اصطدمت بها المبادرات السابقة للتعاون والشراكة ما بين الدول المتوسطية،والتي تمثل أهمها في استعصاء حل الصراع العربي-الإسرائيلي،الأوضاع المختلفة والمتباينة الداخلية والتوتر ما بين دول جنوب المتوسط،إضافة إلى بروز موجة المخاطر التي أفرزتها البيئة الأمنية الجديدة واعتبرتها الضفة الأورو-أطلسية تهديدات لأمن واستقرار أوروبا ككل.

يفترض إذن،أن يكون هذا الحوار أداة أساسية لضمان التفاعل الايجابي وإيجاد حلول حقيقية لما يهدد الأمن والاستقرار والتنمية ضمن بيئة متعددة الهويات،الثقافات والتجارب السياسية والاجتماعية.[1]

لذا يتوجب البحث في التوجه الأورو-أطلسي الجديد في المتوسط،التطرق إلى السياسة الأمنية الأوروبية وتطور فكرة المتوسطية،إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في المتوسط وتطور السياسة الأمنية الأطلسية في ظل ثنائية الوفاق/الخلاف "الأورو-أطلسي".

الفـــرع الأول: المـــفـــهـــوم الأوروبي الجـــديـــد للأمـــن في المـــتـــوســـط

للإتحاد الأوروبي نظرتين تجاه المتوسط:

الأولى:أمنية محضة تعتبر المتوسط حدا للاتحاد الأوروبي يجب حمايته لضمان أمن واستقرار أوروبا،وهذا ما تمثله:"مقاربة الضفة الجنوبية للمتوسط".

الثانية:تتمثل في اعتبار المتوسط مجالا جديدا للتعاون يوجب إقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة للجوار تتضمن جميع المناطق المحاذية للاتحاد من المغرب إلى روسيا.[2]

ولصعوبة تحديد هذا "المتوسط"، قرر المجلس الأوروبي ضبط المفهوم واعتبار الدول المشاطئة،الجزر،إضافة إلى الأردن "مجموعة المتوسط".في ظل هذا المفهوم سعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض وجوده كفاعل أساسي في المنطقة وتجديد سياسته المتوسطية "ضمن مقاربة أمنية شاملة" جسدتها منتديات الحوار انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي عبر المؤسسات والمنظمات الأوروبية و الأورو-أطلسية مع دول جنوب المتوسط.

[1]خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد123، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 1996، ص250.

[2]Romano Prodi, «Discours sur la Méditerranée», Louvain 26 Novembre 2002, Documents d’Actualité Internationale, 15Janvier 2003, pp.72-75.

ولارتباط التصور الأوروبي للأمن في المتوسط بتطور البناء الأمني الأوروبي،يتطلب البحث في المفهوم الأوروبي الجديد للأمن في المنطقة التعرض إلى هذا البناء ومدى تأثيره على المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.

1 تطور البناء الأمني الأوروبي: بين التبعية والاستقلالية

°° إنشاء منظمة أوروبية قادرة على ضمان السلم والأمن:

تعود الفكرة إلى معاهدة بروكسيل لسنة 1948[1] التي كانت أساسا لاتحاد أوروبا الغربية* تلتها محاولات مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع سنة 1952 وخطط "فوشي" (Les Plans Fouchet) في الفترة ما بين 1961–1962،لإقامة دفاع أوروبي مستقل عن مظلة حلف شمال الأطلسي الذي كان يتولى حماية أمن أوروبا الغربية.

ثم جاء مؤتمر هلسنكي سنة1975 ليكون إعلانا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،الذي أوضح أهمية العلاقة بين الأمن واحترام حقوق الإنسان وإمكانية تحقيق ذلك من خلال الحوار والتعاون بين الدول الأوروبية من جهة،وبين أوروبا والعالم من جهة أخرى ضمن البند "مسائل حول الأمن والتعاون في المتوسط".[2]

°° بداية البناء الأمني الأوروبي الجديد:

كانت تقلبات سنة1989 بداية التغيير الجذري في أوروبا حيث أثارت التساؤلات حول ضرورة إعادة بناء أو "هندسة أمن" أوروبا من أجل تفادي الانزلاق نحو التوتر والصراعات،وكانت المبادرة الفرنسية–الألمانية بذرة السياسة المشتركة للخارجية والدفاع.[3] حيث جسد مؤتمر باريس للأمن والتعاون سنة1990 الخطوة الأولى لتعويض الأنظمة الدفاعية ووضع الترتيبات الخاصة بالأمن والدفاع بعيدا عن الهيمنة السياسية والدفاعية لواشنطن الممثلة في قيادة حلف شمال الأطلسي.لكن وضع قواعد عمل جديدة لبناء نظام للأمن عبر التعاون يتطلب تطوير هياكل وقدرات المنظمات الأوروبية المتخصصة،لذا كانت البداية عبر تحويل اتحاد أوروبا الغربية إلى منظمة دفاعية أوروبية.

[1]Pacte de l'Union Occidentale, Signé à Bruxelles le 17Mars 1948.

[2]«La méditerranée, espace de sécurité pour l'union européenne», Rapport Présenté par le Comité4, IHEDN (Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale), République Française, 61e Session Nationale, (2008-2009), p.24.

[3]Message Commun du Président Mitterant et du Chancelier Kohl au Président Andreotti sur l'Union Politique, Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 6 Décembre 1990.

*اتحاد أوروبا الغربية (WEO) منظمة عسكرية/سياسية أوروبية تأسست عام 1954 لتقديم الدعم اللوجستي لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

°° اتفاقية ماستريخت:هندسة أوروبا المستقبل

جاءت اتفاقية ماستريخت[1] سنة1991 لتجسيد نهاية الثنائية في أوروبا،وكان خيار الوحدة بمثابة الجمع التدريجي للوسائل المتاحة من أجل الاستجابة للوضع الاستراتيجي الجديد،حيث توسع المجال الجيوسياسي/جيوستراتيجي لأوروبا ليشمل إفريقيا،حوض المتوسط والخليج العربي؛وتحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة لتغذية الحوار وتعزيز التعاون بين الشركاء المتوسطيين منذ سنة 1995 من خلال نشر مبادئ الاستقرار في المناطق ذات الأهمية الجيو–ستراتيجية والمتمثلة في احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات،الديمقراطية والمساواة بين الدول.

°° دعم الاتحاد عسكريا بوحدات للتدخل السريع:

لجأت أوروبا إلى توسيع مسؤولياتها بتطوير هياكل المنظومات الدفاعية بما ينسجم والخطة الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي وخلق نظام للدفاع الجماعي،حيث أنشأت قوة التدخل السريع(Eurofore)،وقوة برية–بحرية(Euromarfor) سنة1995 ضمت دول جنوب أوروبا(اسبانيا،فرنسا،ايطاليا والبرتغال) وبالرغم من عمل الوحدتين تحت تصرف اتحاد أوروبا الغربية(وفقا لمهمات بتسبرغ) وحلف شمال الأطلسي،[2] إلا أن التوجه الأمني/الدفاعي الأوروبي الجديد ترتّب عنه بروز تياران داخل الجماعة الأوروبية[3] فهناك من نادى بـــ"أوروبا أوروبية"(الاستقلال عن المظلة الأمريكية) من خلال تقوية ودعم اتحاد أوروبا الغربية كقوة تدخل ذات فعالية للاتحاد الأوروبي ودعامة للسياسة الخارجية الأوروبية.وتيار ثاني نادى بضرورة تزايد الشراكة الأمريكية وضمان شؤون الدفاع والأمن من قبل الحلف(خاصة بريطانيا) أي دعم سياسة الدفاع الجماعي لأوروبا التي تقع على عاتقه.[4]

وفي قمة هلسنكي سنة1999،جاء قرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء قوة عسكرية أوروبية مشتركة(انتهى بناؤها سنة 2003) تؤهل الاتحاد للعمل خارج نطاق الحلف الأطلسي وتخضع لإرادة المجلس الأوروبي،تتلخص مهامها في حماية الأمن الأوروبي والتدخل السريع لمواجهة الأخطار والتهديدات التي قد تخلفها الأزمات الإقليمية على المسرح الأوروبي أو بجواره.الأمر الذي أثار الخلاف مجددا داخل الاتحاد الأوروبي حيث:

---

[1] للمزيد من المعلومات والأفكار والنظريات الخاصة بسياسة الدفاع الأوروبية والتصورات السياسية الإستراتيجية، العودة إلى كتاب: Michael Manuel, L'Europe sans Défense, Préface de Raymond Aron, Collection «Stratégies», Paris, Berger-Levrault, 1982,pp. pp.75-135.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

[3] إبراهيم غالي، "الاتحاد الأوروبي: إستراتيجية للدفاع المشترك"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد156، أفريل 2004، ص 140.

[4] عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد 65، سبتمبر 1997، ص ص 30-31.

يؤيد التوجه الأول وجود هذه القوة العسكرية للتخلص من الوصاية الأمنية لحلف شمال الأطلسي(بقيادة الولايات المتحدة) لتجسيد الهوية الدفاعية المستقلة.

أما التوجه الثاني يفضل العمل تحت مظلة حلف الأطلسي،فالقوة الأوروبية المشتركة لا تلغي القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات،كما لا يعتبر هذه القوة بديلا عن الحلف بل قوة إضافية لمواجهة الأزمات الإقليمية والتعاون مع الحلف في حالة التدخل العسكري.[1]

°° تجسيد الهوية الدفاعية الأوروبية وعقيدة أوروبا الأمنية:

جاء إعلان برلين سنة1996 ليكون نقلة نوعية نحو تكريس هوية دفاعية أوروبية مميزة[2] (بالرغم من أن هذا الانجاز السياسي الأوروبي بقي نسبيا بسبب ما يعيق تحقيقه) حيث صرّح "خافيير سولانا":"لقد ولى زمن الخطاب،لتكن سنة1996 انطلاقة تعوّض بها الممارسة أخيرا النظرية،فقِطع الهندسة الأمنية الأوروبية يجب أن تُجمع".[3]

وبعد حرب الخليج الثالثة(سنة2003) أقرت قمة بروكسيل للاتحاد الأوروبي (ديسمبر2003) إستراتيجية الأمن الأوروبي:"أمن أوروبا في عالم أفضل"،وتمت الموافقة على إنشاء خلية عسكرية مستقلة عن الحلف تكون قادرة على العمل في الحالات التي يقرر فيها الحلف عدم التدخل في إدارة أزمة ما.حددت هذه الإستراتيجية:

– مصادر التهديد التي على أوروبا مواجهتها.[4]

– إستراتيجية مواجهة التهديدات خارج حدود القارة الأوروبية، (وهذا مفهوم معاكس للمفهوم التقليدي السائد أي المواجهة داخل الأراضي الأوروبية فقط).

– وطبيعة التهديدات التي لم تعد عسكرية فقط ووسائل الواجب استعمالها لمواجهتها.[5]

كما تبنى الاتحاد الأوروبي "إستراتيجية أوروبية لتحقيق الأمن الإنساني"[6] سنة2005

[1]الهيثم الأيوبي، "قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي"، **مجلة الدفاع الخليجي**، عدد54، ص ص 18-20.

[2]عبد النور بن عنتر، "الدفاع الأوروبي و الأمن العربي"، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[3]Paul Cornish, «European Security: The End of the Architecture and the NATO», *International Affairs* (London), vol.72, n°4, 1996, p.752.

[4]A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy, A Document Presented by Javier Solana to the EU Summit, Brussels, 12 December 2003, pp.3-6.

[5]*Ibid*., pp.6-8.

[6]«A Human Security Doctrine for Europe», The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities, May 2005, pp.9-20.

بناءا على ثلاث مبررات:

°° المبرر الأخلاقي:يتمثل في مسؤولية الاتحاد الأوروبي تجاه البشر في كافة أنحاء العالم.(عبر نشر قوات في المناطق التي تعاني من حالات الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد).

°° المبرر القانوني:الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني في أنحاء العالم كافة(حسب المادة55 من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

°° المبرر الذاتي:أكدت الإستراتيجية أنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم،خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر تهديد الأمن الإنساني.

توضح "الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني" الطرح الأوروبي للتدخل الدولي الإنساني في ظل ما يكتنف مفهوم "التدخل" من تناقض عند تطبيقاته،ولا تطرح رؤية محددة لمفهوم الأمن الإنساني من جهة،كما تعكس تطلع دول الاتحاد الأوروبي لممارسة دور أمني عالمي أكبر في مواجهة الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة من جهة أخرى، وهذا ما أكدته الإستراتيجية في وجود "مسؤولية تاريخية" للاتحاد الأوروبي نحو تحقيق السلم العالمي.

2 -الإستراتيجية الأوروبية في المتوسط: تطور فكرة المتوسطية

إن السياسة الجماعية الأوروبية تجاه المتوسط في إطار معاهدة روما 1958 التي حددت علاقة دول المجموعة الأوروبية مع جوارها الجغرافي(في إطار السياسة المتوسطية الجزئية ثم الشاملة) لم تعد تمثل الإطار الملائم لمسايرة التحولات الحاصلة على مستوى البناء الأوروبي(بسبب جوهرها الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص)،[1] الأمر الذي جعل الجماعة الأوروبية تتبنى سياسة متوسطية متجددة لتطوير دورها الخارجي، إلا أن مبادرة الجماعة الأوروبية المتوسطية فشلت في تطبيق السياسات طويلة الأجل بسبب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة ما بين ضفتي المتوسط والتي قد تعرض أمن أوروبا للخطر.[2]

هكذا لجأ الاتحاد الأوروبي(في محاولة لإحياء احتمال قيام إقليم متوسطي) إلى إطلاق

---

[1] Bichara Khader, *l'Europe et la méditerranée* (Géopolitique de la Proximité), Paris, 1997, pp.255-256.

[2] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص ص72-74.

مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية سنة1995،افترض أن تكون السياسة الأكثر نجاحا ضمن المبادرات الأورو-متوسطية باعتبارها تقيم علاقات سياسية،اقتصادية وثقافية ما بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين،حيث تناولتها بعض الدراسات كإطار لمشروع "بناء هوية-متوسطية".[1] وبالرغم من إشارة أدبيات عملية برشلونة إلى أن الطرف الجنوبي أو العربي يفتقر إلى مفهوم وإستراتيجية محددة للأمن والاستقرار في المتوسط بينما يمتلك الاتحاد الأوروبي تصورا واضحا لذلك،تثبت مسايرة الجهة الجنوبية للمفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في المنطقة(سيما من حيث التطبيق) أن بعض الدول العربية تعيد اكتشاف "متوسطيتها"،وتطالب بها كمرجعية هوياتية.[2]

وفي إطار "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية" (لسنة 2003)،برز مفهوم بناء علاقة جوار جديدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تجسد في "سياسة الجوار الأوروبية" التي ترمي إلى ضرورة إيجاد علاقات مع دول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط(وفقا لقرارات قمة المجلس الأوروبي في كوبنهاجن ديسمبر2002)،وتتعامل مع أحد أهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية والمتمثل في "بناء الأمن مع دول الجوار".

حيث ترجمت هذه الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مقاربتها الجوارية فيما عرف بـــ"التعددية الفاعلة" أي تطوير دائرة من الدول ذات حكم راشد في شرق أوروبا وعلى حدود المتوسط وذلك عبر إقامة علاقات تعاونية عميقة وقوية على المستوى الإقليمي تجعل من الاتحاد الأوروبي وجيرانه "مجتمعا أمنيا متشابكا"(أي جماعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية إلى درجة أنه لا يمكن لأية دولة إدراك أمنها القومي بمعزل عن الدول الأخرى)،فالاتحاد الأوروبي(حسب مبادئ هذه الإستراتيجية) الذي نجح في تأمين استقرار القارة(دول شرق ووسط أوروبا) عليه أن يمتد بهذا النجاح إلى الجيران الجنوبيين من خلال سياسة الجوار الجديدة.[3]

كما قامت أوروبا من أجل توسيع فرص تحقيق الأمن والسلام بوضع قواعد عبر الحوار لبناء نظام للأمن والتعاون في منطقة المتوسط،الشرق الأوسط والخليج،في محاولة لتطبيق مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،اقتداءا بما أسماه بريجنسكي "بناء الإطار الإقليمي للأمن" (في الشرق الأوسط) والذي لا يعني إقامة منظمة مثل حلف

[1] من أجل المزيد، انظر: Ole Waever, «Securitization:Talking Stock of a Research Program in Security Studies», Draft Paper Discussed at PIPES (Program on International Politics Economics and Security),Seminar at the University of Chicago, 24February2003.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] Sven Biscop, «The European Security Strategy and the Neighbourhood Policy :A New Stating Point for a Euro-Mediterranean Partnership»,Paper Presented at EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, Texas, Royal Institute for International Relations, 31 March-2 April 2005, pp.1-2.

شمال الأطلسي، بل خلق فرص ونماذج من التعاون غير المباشر بين دول المنطقة والدول الصناعية للقيام بمناورات عسكرية مشتركة أو تقديم تسهيلات عسكرية للدول الغربية.[1]

وفي ظل التحديات الأمنية في المتوسط،واعتبارا من أن تحقيق الاستقرار في دول الشرق الأوسط يمثل هدفا استراتيجيا لضمان الاستقرار في المنطقة،ارتبطت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المتوسط/الشرق الأوسط بالمقاربة الموسعة للأمن التي بنيت على الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين كل الأبعاد السياسية،العسكرية،الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية،لضمان استقرار جوار الاتحاد ومواجهة التهديدات،[2] بالرغم من إعطاء(هذه العقيدة الأمنية الأوروبية) الأولوية الأولى لحل الصراع العربي–الإسرائيلي وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة.[3]

الفـــرع الثـــاني: الإســـتـــراتيجـــية الأمـــنيـــة الأطـــلســـية في المتـــوســـط

ترتبط الإستراتيجية الأطلسية في المتوسط بالعقيدة الأمريكية الوقائية(احتواء المخاطر المحتملة) وسياسة بسط النفوذ على أكثر المناطق الإستراتيجية في العالم بحجة تنمية هذه الأقاليم.لذا تحاول منظمة حلف شمال الأطلسي ترسيخ دورها في المتوسط عبر الحوار الذي أطلقته،وتجسيد مشروع الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا من خلال محاربة الإرهاب،الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل،...

وقد كان ضمان أمن الضفة الشمالية للمتوسط من تهديدات الجنوب أساس المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي عرف تطورا كبيرا وأثار التساؤل حول كيفية تشكل المقاربة الأطلسية في المتوسط.وهذا ما يوجب البحث في العقيدة الأطلسية والسياسات الأمنية الأطلسية في المتوسط.

1 -تطور العقيدة الأطلسية

يشكل حلف شمال الأطلسي العماد المؤسسي للجماعة الأطلسية[4] (التي وصفتها بعض

[1] حوار زبغينيو بريجنسكي، إلى مجلة الوطن العربي، (باريس)، 25مارس 1983، ص36.

[2] Javier Solana, «Une Europe sure dans un monde meilleur: stratégie européenne de sécurité».at : http://www.ue.eu.int/solana/docs/031208ess!!fr.pdf 28/12/2003

[3] إبراهيم غالي، "الاتحاد الأوروبي: إستراتيجية للدفاع المشترك"، مرجع سبق ذكره، ص141.

[4] Veronica Kitchen, *op.cit.*, p.96.

الدراسات بأنها تمثل "هوية الجماعة القائمة على اللاحرب"*)[1] التي تحولت إلى أكثر من "جماعة أمن" بانخراطها في مشروع سياسي ذو أبعاد متعددة (بدافع تداخل أمن أعضائها وضرورة العمل المشترك)،الأمر الذي يفسر بقاء حلف الناتو بعد الحرب الباردة(بالرغم من انتفاء سبب وجوده) كضامن لبقاء هذه الجماعة الأمنية لمنطقة شمال الأطلسي التي تعمل الدول الأعضاء فيها على تجديد هويتها وتأمين الحضارة الغربية وقيمها،مجسدين بذلك فكرة الجماعة السياسية في حقل الأمن(كما يوضح مايكل ويليامز).هكذا صارت الرؤية المستقبلية لحلف شمال الأطلسي(أهم مؤسسات الجماعة الأطلسية) إعادة النظر في مفهوم الأمن كثقافة وليس فقط الأمن كمفهوم مادي،ومنه إعادة تصور مفهوم التهديد من حيث غياب هياكل الديمقراطية وليس فقط ميزان القوى،[2] وبررت العقيدة الأطلسية استمرار بقاء الحلف رغم النقاشات التي ثارت حول ذلك على المستويين النظري والممارساتي وتأكيد بعض السياسيين على عدم جدوى بقائه (كما صرح المستشار الألماني آنذاك "غيرهارد شرويدر") مقابل الآراء الداعية إلى بقائه مع ضرورة تكيفه مع الوضع الجديد.وكان تدخل الحلف لحل أزمة يوغسلافيا(التي فشلت أوروبا عبر منظمة الأمن والتعاون في حلها) فرصة لاختبار الخطوط العريضة للهندسة الأمنية الأطلسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.[3]

وكان انهيار النموذج السابق سببا في التوتر الاستراتيجي لمنظمات الأمن والدفاع عبر الأطلسي،خاصة وأن الأمن يتطلب إعادة تعريف دون مرجعية جغرافية أو إيديولوجية، ما أدى إلى ضرورة إقامة نموذج سياسي/أمني يسمح للحلف بتكييف هياكله الأمنية ضمن سياسات واستراتيجيات جديدة؛فالحلف الذي تأسس على أعمدة الدفاع المشترك، الردع النووي والرابطة عبر الأطلسية عليه التكيف ضمن مفهومه الاستراتيجي الجديد لمواجهة التهديدات والتحديات في البيئة الأمنية الجديدة بالانتقال من الدفاع عن أراضيه ضد أي هجوم عسكري محتمل إلى إشاعة الأمن والاستقرار في أنحاء أوروبا وما حولها،أي الانتقال من أولوية الدفاع الإقليمي إلى السيطرة على المصالح الأمنية.

-ضمن "المفهوم الاستراتيجي الجديد" أكد الحلف على ضرورة إعادة تنظيم قواته،وإعادة توجيهها نحو مفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة وسريعة الحركة، خاصة وأن

[1]Ole Waever, «Insecurity, Security and Asecurity in the West European non-War Security», Emanuel Adler & Michael Barnett (eds), *Security Communities*, *op.cit*., p.71.

[2]Michael Williams, *Culture and Security: Symbolic Power and the Politics of International Security*, New York, Routledge, 2007, p.74.

[3]Veronica Kitchen, *op.cit*., p.107.

*جماعة "اللاحرب" تشكل أساس الجماعة السياسية وتختلف عن الحلف أين يتداخل الأمن، دون الإحساس بالمصير المشترك أو الوعي الذاتي للقيمة الجوهرية للجماعة: Michael Williams, Culture and Security :Symbolic Power and the Politics of International Security,2007,p.63.

المخاطر الجديدة يمكن مواجهتها من خلال التحرك السريع،[1] وعليه تم الاتفاق على تشكيل قوات جديدة متعددة الجنسيات لتولي المهام الجديدة "خارج منطقة" الحلف.

–كما عمل الحلف في إطار إستراتيجيته للتكيف ضمن الدول المرشحة للانضمام عبر "الشراكة من أجل السلام" والممارسات الاجتماعية،إلى بعث قيمه ومعاييره داخل هذه الدول(شرق ووسط أوروبا) من خلال الإقناع بضرورة تغيير قيم ومصالح النخب الوطنية،[2] ومع أن الحلف تبنى إستراتيجية مغايرة نحو الجنوب[3] (في إطار توسعه خارج مجاله الجغرافي) تمثلت في تعزيز الحوار الذي أطلقه منذ منتصف التسعينيات ثم ترقية الحوار إلى شراكة فيما بعد(وإن لم ترق إلى آلية مماثلة "للشراكة من أجل السلام")،إلا أن مجال نشاطه المفتوح من حفظ السلام التقليدي،إجراءات بناء الثقة،...إلى قضايا محاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل،ومواجهة باقي الأخطار المحتملة المهددة للأمن بمفهومه الواسع،جعله يمثل جماعة سياسية لإدارة الأمن على المستوى الإقليمي،[4] ويتحول بذلك من حلف دفاعي/عسكري إلى مؤسسة(منظمة إقليمية تصبو إلى لعب دور على المستوى العالمي بفعل العولمة) لإدارة الأمن لكن بنفس روح وقدرات الحلف لمواجهة التهديدات الخارجية.[5]

2 –السياسة الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المتوسط

في ظل التحديات الأمنية الموسعة التي انتقلت من المركز(أوروبا) إلى المحيط (الجنوب)،أصبح المتوسط أكثر أهمية(خاصة وأن الفروقات الجغرافية التقليدية بدأت تتراجع ومشاكل الأمن أصبحت أكثر ترابطا)،حيث حدد حلف شمال الأطلسي في إستراتيجيته الجديدة في قمته في واشنطن سنة1999 مجموعة المخاطر التي عليه مواجهتها والتي مثّل المتوسط(أو على الأقل جزءا منه كأهّم مناطق المحيط) بيئة ملائمة لنشأتها وتطورها.[6]

[1]عبد النور بن عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد47، ديسمبر 1995، ص98.

[2]Ghaciu Alexandra, «The Long Road to Tomorrow: NATO enlargement and the Construction of Liberal –Democratic Institutions in Post –Cold War East/Central Europe», Oslo, June 2000, Quoted in, Jeffrey Checkel, «From Meta to Substantive Theory? Social Constructivism and the Study of Europe», European Union Politics, 2001. at: http://www.sagepublications.com

[3]Madrid Declaration on Euro-Atlantic Security Co-Operation, 8th July 1997, M.1 (97) 81, paragraphs, 1, 13.

[4]Patrick Morgan, «NATO and European Security: The Creative Use of an International Organization», in: ZEEV Maoz, *op.cit*., p.61.

[5]Robert O. Keohane and Celeste A. Wallender, Security in an Era without Enemies, *Los Angeles Times*, 6 May 1998.

[6]Ian Lesser et Al, The Future of NATO Mediterranean Initiative: Evolution and Next Steps, RAND Report, 2000, p.11.

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف مشترك لمنطقة المتوسط بين أعضاء الحلف ففي حين يرى الأوروبيون أنه يضم منطقة المغرب العربي(أولا) والشرق الأوسط أو الشرق الأدنى بالأحرى،وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن المتوسط أوسع من ذلك حيث يمتد إلى الشرق الأوسط والخليج مشكلا بذلك ممرا إلى تلك المنطقة الرئيسية،حددت المخاوف الأمنية الرئيسية في تلك الأقاليم المحيطة في انتشار أسلحة الدمار الشامل،الإرهاب، عرقلة تدفق الطاقة،عدم الاستقرار الذي لا يمكن السيطرة عليه من حركة الأشخاص المحليين(كاللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين)،إضافة إلى ارتفاع حركات الأصولية الإسلامية(وإن لم يذكر بشكل محدد إلا أنه أدرج كعامل مزعج ضمن الأخطار المحتملة).

ومع اعتقاد قادة حلف شمال الأطلسي أن أوروبا لا تستطيع بمفردها تحقيق الاستقرار في المتوسط،أصبح دور الحلف في المنطقة(عبر الحوار المتوسطي) يجسد "المقاربة التعاونية للأمن في المتوسط"[1] الذي اعتبر مجالا طبيعيا للحلف على تخوم أوروبا. وهذا ما أكدته المادة العاشرة من إعلان قمة براغ 21 نوفمبر2002:"نعيد تأكيد أن أمن أوروبا يرتبط بشكل وثيق بأمن واستقرار المتوسط..تعزيز البعد السياسي والعملي لحوارنا المتوسطي...جزء لا يتجزأ من مقاربة تعاون الحلف في الأمن..."

ويبقى الحوار في إطار المقاربة التعاونية الجديدة التي أعلنها المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي يشمل الأبعاد السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والبيئية في إطار الحلف الذي تحول إلى منظمة ذات مهام متعددة تفوق حفظ السلام والتعاون(الشراكة!) مع دول جنوب المتوسط لمكافحة المشاكل التي تواجههم وتهدد خاصة مصالح وقيم الغرب؛يمثل إطارا للتساؤلات حول ما يمكن أن يقدمه هذا الحوار كقيمة مضافة لمصلحة دول جنوب المتوسط في ظل السعي الحثيث للطرف الأورو–أطلسي نحو ضمان المصالح الاقتصادية(منابع النفط خاصة)،ضمان أمن إسرائيل(وإن تباينت وسائل وطرق حمايته ما بين الطرفين الأوروبي والأمريكي)،حرية الملاحة،معاقبة الدول الإرهابية!،والتنافس الأوروبي/الأطلسي على قيادة القوة الجنوبية التي تمكنهم من مراقبة هذا المتوسط.

[1]The Alliance Strategic Concept 23rd-24th April 1999, NAC.S (99) 65, paragraph, 32.

إن بيئة ما بعد الحرب الباردة ساعدت على بروز مواضيع وقضايا ارتبطت بالأمن الذي أخذ مفهوما موسعا من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، فالأمن الشامل الذي يمثل مفهوما أوسع،متعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات،لا يهدف إلى مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل يرمز إلى الاستقرار بأوسع معانيه،والأمان بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد.[1]

في ذات السياق برز مفهوم "التهديدات" و"المخاطر" كتحديات لأمن دول المنظومة الغربية من جهات مختلفة وفي أشكال معقدة جعل هذه الأخيرة(الدول الغربية) تجمع على أن "تهديدات الجنوب" تمثل العدو الجديد(بعد زوال العدو الشيوعي)،بالرغم من أن المخاطر الأمنية عبر المتوسط لم ترق إلى درجة التهديد العسكري المباشر والواقعي(كما كانت عليه الحال في مرحلة الثنائية) كون مشاكل الأمن في جنوب المتوسط كلها ذات طابع جنوب/جنوب،وما بين/وداخل الدول باستثناء الصراع العربي–الإسرائيلي الذي يأخذ فعلا طابعا إقليميا.[2]

لذا تطلب البحث في الأطر النظرية للمبادرات الأوروبية–الأطلسية المتمثلة في الحوارات الأمنية في المتوسط التطرق إلى بناء النظام الأمني الأوروبي الذي استوجب –منذ نهاية الحرب العالمية الثانية– ضرورة إقامة مؤسسات متعددة دعمت أسس هذا البناء وحرصت على حمايته وبقائه بل أكثر تطويره وتوثيق روابطه،من أجل فهم بناء أو "هندسة" الأمن في المتوسط وما يثيره من تساؤل وشك حول ما إذا كانت هذه الحوارات الأمنية في المتوسط تستطيع أن تحقق فعلا هكذا بناء في ظل غياب مثل هذه الدعائم المؤسسية في الفضاء المتوسطي وغياب أي مبادرة من الضفة الجنوبية بل أكثر من ذلك قبول أغلب دول الجنوب بمجرد تطوير الروابط مع المؤسسات الأوروبية والأطلسية بدافع ضمان حاجاتها الأمنية الملموسة،فاسحة بذلك المجال نحو مبادرات الضفة الشمالية المختلفة الهادفة إلى تحقيق أمن أوروبا كأولوية تفرضها البيئة الأمنية في المتوسط التي لا تعبر سوى عن مجموعة أمون(أمن+أمن+...)،[3] وهذا ما سنحاول معالجته بالبحث في محاور الفصل الثاني.

---

[1]طه المجذوب، "الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد124، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 1996، ص95.

[2]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3]نفس المرجع، ص112.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأورو-أطلسية في المتوسط:ترتيبات لاحتواء المخاطر أم توجه لبناء نظام أمني إقليمي؟

فرضت الأولوية الإستراتيجية للانشغالات الأمنية الإقليمية والمتمثلة أساسا في موجة تهديدات جديدة(لا متماثلة) ضرورة إعادة تعريف التهديد ومحاولة تحديد مجالاته،وذلك للوقاية من مخاطره التي أصبحت تتطلب إلى جانب إجراءات الدفاع وترتيبات الحماية تأمين الاستقرار بأوسع معانيه.

ومنطقة المتوسط التي تتداخل فيها العوامل التاريخية والثقافية في فهم وإدراك تشكل التهديد،عرفت التحديات الأمنية العابرة للقومية كظواهر هددت الإقليم وما تزال بصرف النظر عن الحدود أو المسافات،تلك المخاطر الأمنية ليست حديثة العهد -كما يدعي البعض- بل أقدم مما يمكن تصوره:فالنزاعات الأهلية،العنف،اختلال التوازن السكاني(الديمغرافي)،الهجرات، ندرة الموارد،تدهور البيئة،الإرهاب،الجريمة المنظمة،...مظاهر عرفتها المنطقة منذ عقود لكنها برزت أكثر بفعل العولمة. لذا فهم وإدراك التهديد يلعب دورا أساسيا في بناء صورة "الآخر" – صديق،منافس،عدو-،خاصة وأن الحكم على كل المخاوف بأنها تهديدات أمنية يجعل الردود السياسية عليها تأخذ الطابع العسكري -التدخل- أكثر فأكثر.هكذا برزت رؤى وتوجهات مختلفة حول تأمين أو بناء الأمن في منطقة المتوسط ارتباطا بإدراك هذه التهديدات وأثره البارز في سلوك الأطراف الفاعلة.

إن فلسفة المخاطر -الغربية- التي تستند إلى مفهوم أو منطق "نحن مقابل هم" (أي بمعنى أن المخاطر تأتي من المحيط الخارجي للعالم الغربي المتحضر)،تجعل دول شمال المتوسط لا تواجه تهديدا عسكريا تقليديا بقدر مواجهتها لأمن متعدد الأبعاد.[1] في المقابل يتمثل إدراك التهديدات لدى دول الجنوب تجاه الضفة الشمالية في مفهوم أكثر حدة،حيث تشعر بأنها مهددة في سيادتها،في السياق الدولي الموسوم بالهيمنة الغربية(خاصة منها الأمريكية) وكل ما يرتبط بها من شرعنة الحرب والتدخل السياسي الذي يصل إلى درجة الاحتلال العسكري.

وفي غياب أي نمط للتهديدات،وخاصة غياب الاتفاق حول تعريف أو تحديد كل ما يمثل تهديدا للأمن،مصادر هذه التهديدات،مظاهرها وطريقة مواجهتها(الأمر الذي يجعل النقاش حول الأمن/اللاأمن يشوبه الغموض وحتى التناقض)،عمدت المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في الفضاء المتوسطي:منظمة حلف شمال الأطلسي،اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي إلى بناء مبادرات ارتبطت بمقارباتها الأمنية الجديدة و/أو المتجددة في المتوسط،وكانت الدول الأوروبية المتوسطية راعية معظم هذه المبادرات(كونها الدول المعنية مباشرة بالأمن في المتوسط).

[1] Alessandro Politi, «Transmational Security Challenges in the Mediterranean», in, Stephen J. Blank (ed)., *Mediterranean Security into the Coming Millenium*, Paris, Strategic Studies Institute, 1999, p.40.

أما دول الجنوب،وفي غياب هياكل أو بنى للتنسيق مخولة بالتعبير عن رؤية مشتركة للتهديدات،لم تتمكن من التعبير عن مفهومها الخاص للأمن في المتوسط،الأمر الذي فرض عليها مشاركة التصورات المسبقة للتهديدات التي صنفتها المؤسسات الأورو-أطلسية.

في ظل اختلاف معطيات مدركات التهديد بين جانبي المتوسط،وانخراط دول الجنوب -بالرغم من ذلك الاختلاف- في معظم المبادرات الأمنية الأورو-أطلسية والمتمثلة أساسا في الحوارات الأمنية(موضوع دراستنا)،يستوجب البحث طرح التساؤلات التالية:

1- فيما تتمثل التهديدات،المخاطر أم التحديات الأمنية في المتوسط؟

2- كيف تتشكل المقاربة الأورو-أطلسية لاحتواء المخاطر الأمنية في هذه المنطقة؟

3- هل توجد في الإستراتيجية الأورو-أطلسية دعائم لبناء نظام أمني متوسطي؟

4- ما هي أهم رهانات الحوار الأمني في المتوسط في ظل معطيات البيئة الأمنية في الجنوب؟

المبحث الأول

التهديدات الأمنية في المتوسط:
بين الإدراك... سوء الإدراك والاحتواء

يقول كل من "بوزان" و"ويفر" أن التهديدات تبنى اجتماعيا من طرف فواعل في النظام الدولي،[1] تجسيدا لأفكار مدرسة كوبنهاجن التي ابتعدت عن المقاربة التقليدية للأمن(التي أخذت التهديدات بنظرة موضوعية واعتبرتها أساسا تهديدات عسكرية ضد الإقليم،السيادة،أو مصالح الدولة العامة)[2] ،حيث ركزت على مصطلح "الأمننة" الذي يعني أن القضايا،العمليات والأحداث قد تصبح مصدر قلق أمني يجب تجنبها باعتبارها تهديدات موجودة تتطلب تدابير خاصة لمعالجتها.

وانطلاقا من أن التهديد صعب التحديد بسبب:[3]

-مسألة الذاتية/الموضوعية في التهديد،

-وصعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة(التي تشكل تهديدا للأمن القومي)،والتهديدات التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية،

أثار المفهوم الجديد لتهديدات وتحديات أمن الدول الحليفة الغربية والذي يتمحور حول أشكال معقدة تأتي من جهات مختلفة لا يمكن توقعها أو تقييمها،[4] الخلاف داخل الجماعة الأورو- أطلسية ليس فقط فيما يتعلق بتحول المفهوم من التهديد إلى الخطر ومدى ارتباطه بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف،والإستراتيجية الأمنية الأوروبية بل أيضا فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات لمواجهة هذا التهديد(أو الخطر) واحتوائه في ظل المنظور عسكري/سياسي، اقتصادي،اجتماعي وثقافي أي الثنائية صلب/لين.

هكذا لخص الباحث "أولريك بيك" (ULRICK BECK)[5] المقصود بالتهديدات الجديدة بالانتقال من فلسفة التهديدات إلى فلسفة المخاطر،بحكم أن المخاطر هي حركة داخلية،اجتماعية،مشكلة وغير مستقلة الشكل ولا المحتوى ولا آليات التعبير...إلا أنها تتحول إلى تهديدات عبر وطنية تمس أمن الدول والمجتمعات(مثال ذلك الحديث اليوم عن الهجرة السرية،الانفجار الديمغرافي، الإرهاب،الجريمة المنظمة،تجارة المخدرات،...)

كما حاول باحثون آخرون التمييز بين مفاهيم:التهديد،الخطر والتحدي انطلاقا من المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف(1991) ومضامين الكتاب الأبيض حول الدفاع(الذي نشر في فرنسا

---

[1]Barry Buzan, O.Waever, *Regions and Powers*, *op., cit*., p.85.

[2]David Williams, «Governance, Security and Development», *Working Papers*, CUTP, February 2008, p.3.

[3]عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص58.

[4]Rob de Wijk, «Vers une nouvelle stratégie politique pour l'OTAN», *Revue de l'OTAN*, vol.46, n°2, été1998, pp.14-18.

[5]Ulrick Beck, La société du risque. sur la voie d'une autre modernité نقلا عن: مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، الملتقى الوطني:التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة بسكرة، 14-15ماي2008، ص3.

سنة1994) خاصة وأن البيئة الأمنية الجديدة تفترض ضرورة تحديد المفاهيم بدقة لتفادي الفهم الخاطئ،الخلافات والمغالطات.[1] هكذا جاءت دراسة للباحث التشيكي "يان ايشلر"(Jan Eichler) لتوضيح الفروقات بين هذه المفاهيم،حيث قال أن:[2]

-التهديد:لا يستخدم(هذا المصطلح) إلا لتمييز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل(فرد،دولة،...) و/أو معاقبته.يشترط في التهديد أن يسبب أضرارا ويثير خوف الطرف المهدَّد.على المستوى الجيوسياسي قد تكون التهديدات مباشرة تستهدف الدولة أو مواطنيها أو غير مباشرة قد تطال دول الجوار،الحلفاء أو الاستقرار الإقليمي،كما قد تكون حالّة تتطلب ردا فوريا أو مرتقبة(محتملة) قد تصبح أكثر خطورة إذا أهملت لفترة طويلة.والمثال الذي ضربه الباحث ارتبط بالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل كظاهرتين صنفتا ضمن المخاطر أو التحديات الكامنة في مرحلة الحرب الباردة وأخذتا بعدها مفهوم التهديد الحَّال والأكثر خطورة على المستوى العالمي(بفعل الخطاب الأورو-الأطلسي)هكذا صنفت هذه الدراسة التهديدات ضمن القطاعات: السياسي،الاقتصادي،الاجتماعي والبيئي إلى جانب التهديدات العسكرية.

-الخطر:(المخاطر) تستعمل لوصف الظواهر الاجتماعية المحضة والتي تنتج عن قرارات وأفعال الأطراف التي تتصرف نيابة عن التجمعات البشرية(الجماعات،الدول،الأحلاف)، هكذا لا يمكن أن يكون الخطر موضوعيا فهو يعكس المسؤولية المباشرة لمن يتبنى خطاب الخطر(المثال الذي ضربه الباحث خطر حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل الذي حركه الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" وتحمل مسؤوليته بعد حرب2003 واحتلال العراق واكتشاف مغالطة ذلك الخطاب بعدها بانتفاء امتلاك العراق لمثل تلك الأسلحة).

-التحدي:يعبر عن مفهوم تاذاتاني ناتج عن مسار تقييم التهديدات.والمثال الذي ضربه الباحث لتوضيح هذا التعريف برز في اعتبار أسلحة الدمار الشامل(بالمفهوم الغربي والأمريكي تحديدا) أخطر تهديدات العالم المعاصر إلى جانب الإرهاب وعليه كان التحدي الناتج عن هذه التهديدات متمثلا في مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تخفض إلى أقصى درجة جسامة هذا التهديد.

ولأن أهمية التمييز بين هذه المفاهيم لا تتوقف فقط على الجانب النظري بل تتعداه إلى الممارسة السياسية لتحديد مسؤوليات الفواعل المخولين بالتصرف كالدول،المنظمات،المجتمع

[1] Jan Eichler, «Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?», *Défense nationale et sécurité collective*, vol.62, n°11, Novembre2006 p.161.

[2] *Ibid.*, pp.168-171.

الدولي،...والذين غالبا ما يتبنون مفهوم المخاطر الموضوعية لتفادي تحمل المسؤولية المباشرة لقراراتهم خاصة في ظل تعدد الظواهر الأمنية(بفعل طبيعتها أو بفعل الخطاب الذي يحركها)،تنوع مصادرها،تشابك نتائجها وتوسع رقعة تأثيرها الذي حول العالم -فعلا- إلى ما أطلق عليهULRICK BECK مجتمع المخاطر،يتطلب البحث التعرض إلى أهمية إدراك هذه التهديدات(من قبل هذه الفواعل) لتفسير -أو محاولة تفسير- سلوكاتهم في إطار المبادرات الأمنية العديدة في منطقة المتوسط.

المطلب الأول: تحول مفهوم وإدراك التهديدات على ضفتي المتوسط

الفرع الأول: دور التصور في تحديد التهديد

لإبراز دور الإدراك والخطاب وتأطير أية قضية من قبل الفواعل المعنيين في تحويل التهديد إلى قضية أمنية،ارتأينا الانطلاق من تصنيف بوزان لهذه التهديدات وفقا لقطاعات الأمن التي تعرض لها بالدراسة والمتمثلة في:[1]

- التهديدات العسكرية:يمكن أن تطال جميع مكونات الدولة وتضع موضع تساؤل أبسط واجباتها وقدرتها على حماية مواطنيها،يقول "بوزان" الذي يولي أهمية كبيرة لهذه التهديدات كونها تؤخذ على مختلف المستويات،فقد تطال آثارها السلبية المصالح الفردية والجماعية(فضلا عن تأثيرها على الدولة،الإقليم والنظام الدولي ككل)،وبالرغم من تراجعها في بداية القرن الواحد والعشرين في المنطقة الأورو-أطلسية يبقى انطواءها على احتمال استخدام القوة واردا خاصة إذا تعلق الأمر بالأمن الصلب -المتمثل في العدوان-.

- التهديدات السياسية:تمثل أكبر انشغالات الدولة،تتميز بالغموض ويصعب تمييزها عن التهديدات العسكرية.تشمل أيضا إمكانية تشكيل الدولة نفسها تهديدا يأخذ شكل المنافسة بين الإيديولوجيات أو الاعتداء على الأمة.ومع أن التهديدات العسكرية تراجعت فإن تحديات التهديدات السياسية لا تزال تشغل الجامعيين،الباحثين والسياسيين(في منطقة المتوسط) لارتباطها بأمن واستقرار أوروبا بالدرجة الأولى(ارتباطا بالخطاب الغربي) والتي تزيد الأنظمة السياسية(التسلطية) جنوب المتوسط من خطورتها في ظل البيئة الأمنية الجديدة،لذا من المهم التفريق بين التهديدات السياسية إقليمية/الدولية(في هذه المنطقة) وتلك الناشئة هيكليا من تأثير البدائل الأجنبية على مشروعية الدول.

[1]Barry Buzan, *People, States and Fear*, *op.cit.*, pp.120-124.

-التهديدات الاقتصادية:يصعب تحديدها بسبب طبيعة الاقتصاد نفسه،فبينما يشير بوزان إلى الحالة الطبيعية في فعاليات اقتصاد السوق التي تمثل أحد المخاطر كالمنافسة العدوانية والغموض،يرى الماركسيون البنيويون أن الاقتصاد العالمي الليبرالي يشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن،ويدعو منظرو التبعية إلى أن الأمن الاقتصادي العالمي لا يكتمل إلا عبر تحقيق التغيير الجذري الشامل والقضاء على الاختلالات الكامنة في البنى الطبقية التي تدعمها الرأسمالية المنحرفة.[1]

لذا يمثل الأمن الاقتصادي مؤشرا رئيسيا للأمن العام للدولة،وبمقارنة الدول النامية والدول المتقدمة تسهل إقامة مستويات الأمن الأخرى من خلال الأمن الاقتصادي، ولارتباط القطاعات الأمنية ببعضها البعض والاختلاف الاقتصادي بين ضفتي المتوسط،كيف يمكن أن يدرك الطرفين هذه المخاطر أو التحديات الاقتصادية في ظل الاعتماد المتبادل بين هاتين الضفتين المتباينتين شمال/جنوب.

-التهديدات المجتمعية:قد تكون الأكثر غموضا حيث يصعب فصلها عن القطاع السياسي كونها تنطوي على الهوية،ولأن الدول الضعيفة غير مجهزة للتعامل مع اختلافات الهويات والثقافات كذلك يصعب على الدول القوية التعامل مع ذلك(الاختلاف الهويات والثقافات) في بعض الحالات،وبانتشار هذه التهديدات إلى دول الجوار يُربط الأمن المجتمعي بكل من الأمن السياسي والأمن العسكري(وهذا ما يحاول الاتحاد الأوروبي الوصول إلى تحقيقه في قضية الهجرة كتهديد وتجريم ذلك،ويعبر عنه بوزان بارتباط الأمن المجتمعي بسياق بناء ذاتي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى سياسة التمييز والتهميش).

-التهديدات البيئية:تعتبر أكثر التهديدات إثارة للجدل،لارتباطها بصراع الإنسان مع الطبيعة كون الكوارث يستحيل السيطرة عليها.

ترتبط هذه المخاطر بالأمن الاقتصادي والأمن السياسي على حد سواء ولا تعتبر تهديدا للأفراد أو لدول بمفردها،بل هي تهديدات عالمية لما لها من تأثير على نطاق واسع (يؤكد توجه بوزان هذا كارثة زلزال وتسونامي اليابان واقتران ذلك بكارثة التسرب الإشعاعي بفعل الأضرار التي سببتها الكارثة الطبيعية للمفاعلات النووية اليابانية مارس2011).

أخذت هذه التهديدات في ظل النظام العالمي المعولم بعدا عابرا للقومية،جعل دول الجنوب مصدرها الرئيسي وعلى رأسها الأصولية الإسلامية حسب المنظور الأورو- أطلسي،كما طغى خطاب تهديد الجنوب المرتكز على حجج "المخاطر الموضوعية

[1]Peter Hough, *op.cit.,* p.100.

الواقعية" كالنمو الديمغرافي،الهجرة،الإرهاب،الأزمات السياسية،الاقتصادية والثقافية،... الذي ميز منطقة المتوسط ارتباطا ببعد مذهبي معادي "للآخر" يرتبط بالهوس الأمني(من قبل الغرب تجاه عالم الجنوب الإسلامي).[1]

إن الصورة التي قد يمثلها أي تهديد ذات تأثير وعواقب على ردود الأفعال السياسية و/أو العسكرية التي تقوم بها الأطراف أو الفواعل المستهدفة من قبل هذا التهديد، فالتصورات المشوهة لها تأثير كبير على الطريقة التي تعرف بها الفواعل مخاوفها الأمنية،والأهم من ذلك الطريقة التي تلخص بها تلك التصورات التهديدات،خاصة إذا ارتبطت هذه التصورات المشوهة للتهديدات بدول قد ترى ذلك مهدد فعلا لأمنها إذا لم يلائم ذلك فعلا تصوراتها الأمنية.

ضمن هذا التصور اعتبر العالم العربي والإسلامي مصدرا لـــ"لاأمن" البلدان الغربية وهذه الصورة تشكلت لسنوات بسبب:الصراع العربي–الإسرائيلي(منذ قيام دولة إسرائيل 1948 إلى يومنا هذا)،نتائج الثورة الإيرانية(1979) وآثارها على العالم العربي والإسلامي،تأثير أعمال الحركات الإسلامية الأصولية(وإن وجدت من قبل إلا أنها أخذت منحى جديدا بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران ومنها حركة الإخوان المسلمين في مصر والأردن،...) وحتى ما حدث من تأثيرات محلية للإسلام السياسي في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي والأعمال "الإرهابية" ضد المصالح الغربية من قبل العرب (تفجيرات الخبر بالسعودية1996،سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي "كينيا" ودار السلام "تنزانيا" 1998،ثم التفجيرات التي طالت الدول الغربية في عقر دارها نيويورك،لندن،مدريد،في بداية القرن الواحد والعشرين).

إن الفهم/سوء الفهم حول العالم العربي والإسلامي مهم بشكل خاص فيما يتعلق بتحليل عوامل "اللا أمن" من قبل الحلفاء عبر الأطلسي:الأصولية،انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية،الإرهاب إضافة إلى الهجرة غير الشرعية،خاصة وأن التعاون متعدد الأطراف والأهم من ذلك بناء الثقة يتطلب إدراكا واضحا ومشتركا للتحديات،المخاطر والتهديدات لكل من النخبة والمجتمع المدني على ضفتي المتوسط.[2]

الــفــرع الثـــاني: الإدراك الأورو–أطلـــسي لتهــديدات المتـــوســـط

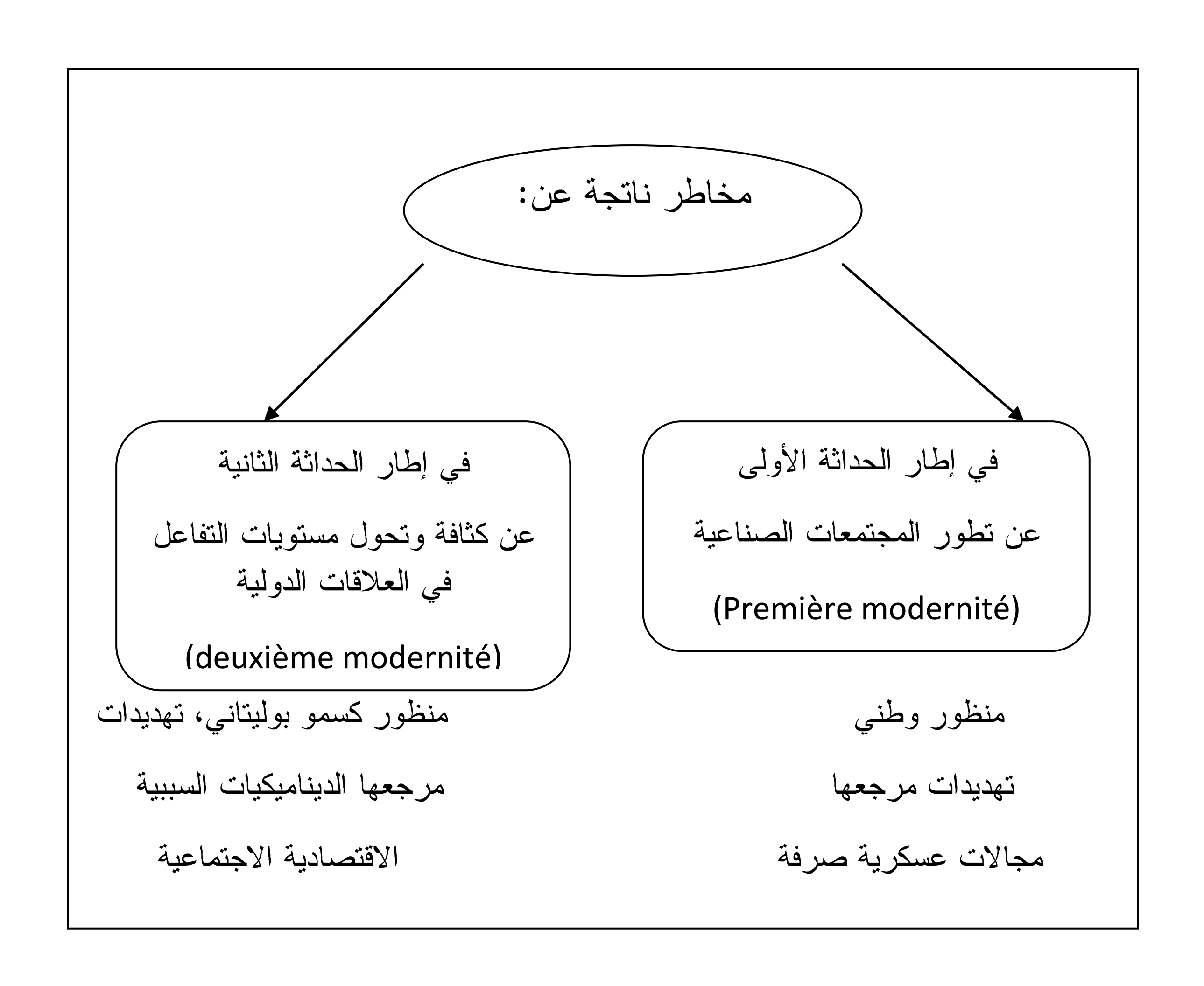
إن التهديدات الجديدة الناتجة عن مسار العولمة مصدرها كثافة وتعدد مستويات التفاعل في

[1] M. Sehimi, «Peurs et malentendus: La Vision du Sud», in : John François Daguzon et R.Girardet (dir.), *La Méditerranée, nouveaux défis, nouveau risques*, Publisud, 1995, pp.53-55.

[2] Isabelle Ferreira Nunes, *The Transatlantic Link and the European Defence and Security Identity in the Mediterranean Context*, Final Report, NATO-EAPC, June30, 2001, p.16.

النظام الدولي،كما وصفها "أولريك بيك"،واعتبرها مجرد مخاطر ذات طابع سوسيو–اقتصادي ناتجة عن موجة الحداثة الثانية،[1] محاولا تمثيلها بيانيا لتوضيح التحول في طبيعتها،حيث تراجعت الجوانب المادية العسكرية(على الأقل نظريا) في تحليل هذه التهديدات الجديدة وبدأت هيمنة التفسيرات اللاعسكرية للمعادلة الأمنية. (الشكل1)

الشكل1: رسم بياني يمثل التحول في طبيعة التهديدات حسب ULRICK BECK



[1]Frederic Vandenbergue, Introduction à la Sociologie Cosmopolitique du Risque d'Ulrick Beck. http://www.caim.info/load.pdf.php?!D-Article=RDM017-0025 20/01/2008

هكذا أصبحت التهديدات عبر الوطنية(الإرهاب،الجريمة،...) وحتى التهديدات البيئية في المتوسط من صميم اهتمامات القادة الأوروبيين[1] (وعبر الأطلسي)،الأمر الذي يعكس تأويل هذه التهديدات وفق تغيرات المحيط الدولي.

ومع ذلك لم تبرز البيئة الأمنية الجديدة تغيرا في التهديدات العسكرية للدول أو الأفراد في الدول،بل أظهرت وجها جديدا لمخاطر تمثلت في:

-الإرهاب،الجرائم،النزاعات والعنف(وعلاقتها بالأمن الشخصي والفردي للإنسان).

-البطالة،عدم تساوي الموارد والمداخيل،الفقر،المجاعة،الأمراض والأوبئة،...

- مشاكل الهوية الاجتماعية(الأقليات والهجرة).

وكل هذه المخاطر بمستوياتها السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية تعد تهديدات للأمن الإنساني ببعده الشامل.

وبالرغم من الاتفاق شمال المتوسط من خلال خطاب تهديد الجنوب،إلا أن مدركات التهديد تختلف ضمن الجماعة الأورو-أطلسية بين الطرفين الأوروبي والأطلسي.

ففي حين طور الاتحاد الأوروبي ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تبناها سنة 2003 مفهوما للتحديات العالمية، افترض:[2]

-الأمن كشرط مسبق للتنمية:حيث يعمل الصراع على تدمير البنية التحتية ويشجع النشاط الإجرامي ويردع الاستثمار ويجعل النشاط الاقتصادي الطبيعي مستحيلا.

-التنافس علي الموارد الطبيعية:الذي قد يخلق المزيد من الاضطرابات وحركات الهجرة في مختلف المناطق (المنطقة المتوسطية وخصوصا المغاربية تجاه أوروبا).

-الاعتماد علي الطاقة كمصدر قلق:حيث تعد أوروبا أكبر مستورد في العالم للنفط والغاز ووارداتها تشكل نحو50%،لذا تزيد مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي يستوجب عليه بحلول2030 استيراد ما يقارب75% من حاجياته من الغاز والبترول(من خشية تبعيته الخاصة بالطاقة لدول الجنوب).

إلى جانب هذه التحديات العالمية،يواجه الاتحاد الأوروبي التهديدات الرئيسية والمتمثلة في:

---

[1] Marie-Cécile Milliat, «Analyses Critiques», *Revue horizons stratégiques*, Paris, n° 06, Octobre2007, p.5.

[2] *A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy*, op.cit., p.2.

- الإرهاب:خاصة في ظل سعي الحركات الإرهابية على نحو متزايد إلى حيازة الموارد الكافية عبر الشبكات الالكترونية،واستعدادها لاستخدام العنف غير المحدود.

- أسلحة الدمار الشامل:التي يحتمل أن تشكل تهديدا كبيرا لأمن أوروبا،قد يزيد من احتمال حدوث سباق تسلح بأسلحة دمار شامل(سيما في منطقة الشرق الأوسط)،انتشار تكنولوجيا الصواريخ أيضا يضيف عنصرا آخرا لعدم الاستقرار،قد يضع أوروبا في خطر متزايد.[1]

- أمن الفضاء الالكتروني:كون الاقتصادات العصرية تعتمد بصورة واضحة على بنية تحتية قوية من ضمنها وسائل الاتصال والانترنت،تعد الهجمات ضد أنظمة تكنولوجيا المعلومات في دول الاتحاد بعدا جديدا لسلاح اقتصادي وسياسي وعسكري محتمل.

- تغير المناخ:وصف بـــ"عامل مضاعف للتهديدات".فالكوارث الطبيعية،تدهور البيئة والتنافس على المصادر قد تزيد من النزاع،وفي حالة اقترانها بالفقر ونمو السكان تزيد التداعيات الإنسانية الصحية والسياسية ومنها زيادة الهجرة،هكذا أصبحت الهجرة تمثل تهديدا أمنيا بفعل الخطاب الأمني الذي يربط عبور المهاجرين واللاجئين بظواهر الإرهاب،الجريمة،الاتجار بالمخدرات،العنف المدني،التخلف،تمرد الأقليات،...[2]

هكذا تستند التصورات الأمنية الأوروبية المتعلقة بالمتوسط على الأسباب الهيكلية غير العسكرية والمحتمل أن تأخذ طابعا عسكريا مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل،إضافة إلى الأسباب غير المباشرة،وغير العسكرية كالهجرة والإرهاب،انطلاقا من الإدراك الأوروبي بأهمية المنطقة كاملة لأمنه واستقراره.

مقابل التصور الأوروبي للتهديدات الرئيسية والرهانات العالمية للأمن،طورت منظمة حلف شمال الأطلسي وفقا لتطور المفهوم الاستراتيجي الجديد تصورات للتهديدات والتحديات الأمنية استنادا إلى الدور الجديد للحلف كمنظمة أمنية تعاونية وجماعية،ووفقا لمبدأ العمل "خارج مجال" المادة (5)[3] من معاهدة واشنطن1949،حيث تم التركيز على التهديدات الجديدة التي عليه مواجهتها تماشيا مع أخطار البيئة الأمنية الدولية الجديدة بهدف إعادة تحديد دوره نحو القرن الواحد والعشرين الذي يطرح خيارا صعبا حول مناطق تدخله والذي يرتبط مباشرة بتعريف التهديد، وكانت البداية مع التهديدات التي على الحلف مواجهتها خارج مجاله والمتمثلة أساسا

[1] *A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy*, *op.cit*., p.3.

[2] Didier Bigo, *Polices en réseau*, Paris, Presse de sciences Politiques, 1996, chap.V, pp.258-266.

[3] Christopher R. Davis, «NATO's Next Strategic Concept: How the Alliance's New Strategy will reshape Global Security», *Strategic Studies Quarterly* (Detroit), winter 2010, p.36.

في(التهديدات الجديدة للمصالح الأمنية لدوله):[1]

°° انتشار أسلحة الدمار الشامل.

°° الصراعات الإقليمية ونشوء الأزمات الإقليمية القابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بدول الحلف.

°° الإرهاب الدولي.

°° انقطاع وصول الموارد الحيوية.

°° انتهاك حقوق الإنسان.

°° التهديد باستخدام القوة المسلحة أو قيام دولة ما باستخدامها فعلا ضد أراضي أي دولة أخرى.

خاصة وأن خيار نشاط الحلف خارج مجاله يضمن عدم خروجه من منطقة مصالحه الأمنية،[2] حيث أصبحت "المصالح الأمنية" أساس عمله بدلا من "أمن الدول الأعضاء" وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد(SC-99).

وبعد أحداث 11سبتمبر2001 لم يتجاوز الحلف مفهوم "الأمن الموسع" بل دعم أكثر فكرة مفهوم "الأمن المرن" بشكل يسمح بالاستجابة للتهديدات الجديدة وأخذها بعين الاعتبار في وقت مبكر. هكذا ارتبط التصور الأطلسي للتهديدات بعد 11سبتمبر بثلاثية:الإرهاب المفرط/ انتشار الأسلحة/وعدم استقرار الدول كمجموعة دينامية قد تزيد من المخاطر إذا ارتبطت ببعضها البعض.وفي مفهومه الاستراتيجي الجديد لسنة2009،طور الحلف تصورا للتهديدات اللامتماثلة (تحديات الأمن السبراني،الدول الهشة والفاشلة،تدهور البيئة ومشاكل تغير المناخ،...) ارتباطا بالتهديدات التقليدية،في ظل بيئة أمنية جديدة تفرض أساليب مواجهة غير عسكرية[3] (بالرغم من أن تصور الحلف يربط بين الأساليب العسكرية/غير العسكرية لمواجهة التهديدات والمخاطر بغض النظر عن طبيعتها).

---

[1] *NATO, The Alliance's Strategic Concept*, NATO Summit-Washington D.C, April 24, 1999, at: www.nato.int/docu/pr/1999/p99-065e.htm 17/1/2000

[2]Ronald D. Asmus, Richard L. Kugler, Stephen F. Larrabee, «Building a new NATO», *Foreign Affairs (*New York), vol.72, n°4, Sep/Oct 1993, pp.28-40.

[3]Martynas Zapolskis, «Redefining the EURO-ATLANTIC Security Agenda: What is the Role for the new NATO Strategic Concept?», *Lithuanian Foreign Policy Review*, Issue23, 2010, p.32.

هكذا أشار الحلف في "قمة لشبونة 2010"[1] إلى أهمية التهديدات التقليدية التي لا يمكن تجاهلها والمتمثلة في إمكانية اقتناء كبير لقدرات عسكرية حديثة قد تؤثر على الاستقرار الدولي والأمن الأورو–أطلسي والتي يصعب التنبؤ بها،ويشمل هذا انتشار الصواريخ البالستية إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية ووسائل إيصالها خاصة في مناطق العالم الأكثر اضطرابا(يقصد هنا منطقة الشرق الأوسط وأثر البرنامج النووي الإيراني على البعد الجيوستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط–المتوسط–الخليج العربي ككل).

إلى جانب عدم الاستقرار الذي يشجع الإرهاب وكل أشكال الجريمة،كذلك انقطاع إمدادات الطاقة،التغيرات المناخية،ندرة الموارد،المخاطر الصحية وما يرتبط منها بالأوبئة والتدهور المناخي،الكوارث الطبيعية وآثارها،...

وبالرغم من إقرار الحلف(في قمة لشبونة2010) بأن المنطقة الأورو–أطلسية تشهد تهديدا تقليديا منخفضا،تبقى منطقة المتوسط ضمن انشغالاته الأمنية لارتباط الاستقرار فيها بأمن واستقرار أوروبا برمتها،خاصة وأن المنطقة تمثل فضاءا يحوي مجموعة واسعة موجودة وأخرى محتملة من التحديات الأمنية لأراضي وسكان دوله في ظل عواقب التنمية الاقتصادية المزعزعة للاستقرار،فشل الإصلاحات السياسية والافتقار إلى المساءلة الديمقراطية،تداعيات المشاكل الاجتماعية،...

إن التوافق –النظري– للتصورات الأمنية المتعلقة بالمتوسط داخل المنظومة الأورو–أطلسية،لم ينف وجود اختلافات قد تصل إلى درجة الخلافات بين الطرفين الأوروبي والأمريكي حول طبيعة التهديدات.ففي حين يحصرها الطرف الأوروبي في مجموعة المخاطر الموجودة والممكنة يتصورها الطرف الأمريكي وفقا لعقيدته وإستراتيجيته الأمنية الاستباقية والوقائية كمجموعة تحديات يصعب التنبؤ بها يجب احتواؤها(من خلال سياسة الاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة) تفاديا لاحتمال تأثيرها على الأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي،انطلاقا من ارتباط هذه التصورات بالمصالح الأمنية(في إطار جد واقعي) من جهة، والعلاقات الإسرائيلية–الغربية والإسرائيلية–الأمريكية(تحديدا) من جهة أخرى؛الأمر الذي عمق الاختلافات حتى داخل الجماعة الأوروبية،ففي حين تركز فرنسا(كأكثر الدول الأوروبية طموحا للعب دور القوة المتوسطة في المتوسط:الموقف الذي دعمه السلوك الفرنسي في الأزمة الليبية)على تكييف سياستها(تجاه الدول العربية) إلى سياسة متوسطية تمتد إلى المغرب، المشرق،البلقان والخليج(اعتبارا للإقليم المتوسطي الواسع)[2] تسعى إسبانيا إلى انتهاج سياسة متوسطية ضمن المجموعة الأوروبية(بهدف ترسيخ مكانتها في الاتحاد الأوروبي وحفاظا على

---

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the defence and Security of the Members of the NATO*, Adopted by heads of State and Government, Lisbon Summit, 2010, paras.7-15.at: http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-fra.p 29/01/2011

[2]Rodolfo Ragionieri, «The Mediterranean and the Middle-East», in, Stephen J. Blank, *op.cit.*, p.426.

مصالحها الأمنية في المنطقة خاصة في المتوسط الغربي) لذلك فهي تبني تصوراتها للمخاطر الأمنية في المنطقة بما يضمن لها تلك المصالح.[1]

وتنتهج ايطاليا تصورا متباينا للمخاطر في المتوسط بناءا على تناقضاتها السياسية والاقتصادية[2] وهذا التصور تجسد في موقفها من الأزمة في ليبيا الذي تأرجح ما بين الحفاظ على مصالحها السياسية داخل ائتلاف الحلفاء والمصالح الاقتصادية التي تربطها بليبيا.

أما بريطانيا فهي ترتبط في تصوراتها وسياساتها تجاه المتوسط بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة خاصة إذا تعلق ذلك بالامتداد إلى منطقة الخليج[3] حتى وإن تناقض ذلك مع سعيها إلى دور جديد ضمن السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

وتبقى التصورات الألمانية تجاه المتوسط(وإن ارتبطت بالعلاقات الألمانية-العربية الحسنة بسبب توتر العلاقات الألمانية/الإسرائيلية) ترتبط أكثر بالمصالح الاقتصادية وأهمية تزويد ألمانيا بالطاقة والموارد الطبيعية.[4]

ومع أن التصور الأمريكي(مخاطر/تحديات الأمن في المتوسط) يرتبط بدور حلف شمال الأطلسي في المتوسط امتدادا إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير(كنقطة ارتكاز إستراتيجية في المستقبل)،يبقى خطاب تهديد الجنوب/مخاطر الجنوب يصرح بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين إدراك التهديدات وأهداف السياسة(السياسات) الخارجية والأمنية للحلفاء،خاصة وأن الأهمية المتزايدة لمنطقة البحر المتوسط ككل تتطلب توسيع اهتمام الدول الأعضاء في الحلف(إلى جانب الولايات المتحدة إلى سلطة كل من فرنسا،ألمانيا،ايطاليا،بريطانيا،اسبانيا)،ودمج الضفة الجنوبية (حفاظا على أمن المنطقة بكاملها) في الاقتصاد الغربي من خلال مبادرات التعاون وخطاب تطوير المؤسسات التعددية.[5]

وعموما لخصت هذه التهديدات وفق المنظور الأورو-أطلسي وفقا للجدول التالي:

جدول P.HOUGH[6]

[1]Rodolfo Ragionieri, «The Mediterranean and...», in, Stephen J. Blank, *op.cit.*, p.428.

[2]*Ibidem.*

[3]*Ibid.*, p.429.

[4]*Ibidem.*

[5]Matthew Nimetz, «Mediterranean Security After the Cold War», *Mediterranean Quarterly*, vol.VIII, n°2, Spring 1997, p.29.

[6]Peter Hough, *op.cit.*, p.18.

التهديدات	المهددون			
	الأفراد	المجموعات الاجتماعية	الحكومة	العالم
الأفراد	الجريمة جرائم العداوة			الحروب النووية
المجموعات الاجتماعية	جرائم العداوة	الإبادة الجماعية	الحروب الأهلية	
الحكومية	انتهاكات حقوق الإنسان	الإبادة، الجرائم السياسية	الحرب، العقوبات الاقتصادية	
العالمية	الفقر، الحوادث، التلوث	الاحتباس الحراري	الاحتباس الحراري	
غير البشرية	المرض، الكوارث الطبيعية			كوارث الفضاء كاصطدام المذنبات

الفرع الثالث: الإدراك العربي لتهديدات المتوسط

تؤثر المشاكل المحلية سلبا على التصور العربي للأمن في المتوسط،وإمكانية بناء نظام للسلام والاستقرار فيه،والمتمثلة في إشكالية النظام،التماسك الاجتماعي والأداء الاقتصادي والتي تمتد أثارها إلى المستويين الإقليمي والدولي،بسبب غياب الوحدة الإقليمية وعدم استقرار السياسات المحلية في ظل الطبيعة الغير قابلة للتغيير للأنظمة العربية المركزة في شخص الملك أو الرئيس.[1]

[1]Samir Bouzid, «Le héro politique: utopie et messianisme dans le discours politique arabe moderne et contemporain», Quoted in : Isabelle Ferreira Nunes, *op.cit*., p.35.

هكذا تتلخص المخاوف الأمنية-وفقا للتصور العربي في المتوسط-في:

-التهديدات التقليدية/غير التقليدية والتي تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية للأمن والدفاع وتصنف ضمن فئتين:

°° مشاكل الأمن الصلب:كالإرهاب،ومشاكل الانتشار(سواء التقليدي أو أسلحة الدمار الشامل)،النزاعات عبر الدولة(الحدودية)،وحتى النزاعات الداخلية(التي تؤدي غالبا بالأنظمة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية).

°° مشاكل الأمن اللين:الخلاف داخل الدولة حول إدارة الموارد،الضغوط الديمغرافية، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي،المشاكل البيئية...(والتي غالبا ما تهمشها هذه الأنظمة مقابل القضايا التي تهدد بقائها).

-أما على المستوى الإقليمي فيعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي أكبر العقبات أمام الاستقرار العربي بسبب عدوانية إسرائيل وعدم احترامها للسيادة الإقليمية للدول العربية وتطويرها لقدرات عسكرية تضاهي القوى النووية الكبرى في الوقت الذي يحظر ذلك على الطرف العربي وفقا للاتفاقات الدولية في هذا المجال والتي لا تلتزم بها إسرائيل.إضافة إلى الخلافات العربية-العربية التي تجسد الانقسام العربي(وإن كان ظرفيا أكثر منه بنيويا) خاصة أوقات الأزمات(حربي الخليج الثانية1991 والثالثة2003).

ورغم هذا،أثبت الواقع أن الثقافة الأمنية العربية التي عززت "ثقافة السلطة الوطنية" في البيئة الأمنية الجديدة هي سبب عدم استقرار هذه الدول وحتى عدم الاستقرار الإقليمي حيث انحصر إدراك صانعي السياسة للتهديدات في المشاكل الداخلية (السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) التي ترتبط على المستوى الإقليمي بالمشاكل والنزاعات ما بين الدول(خاصة منها النزاعات الحدودية)،لذا أصبحت الأنظمة العربية في حد ذاتها أساس عدم الاستقرار العربي وهذا ما أبرزته موجة الحراك أو ما اصطلح عليه "الثورات" حيث غَلّبت بعض الأنظمة مصلحتها في الحفاظ على بقائها على الأمن الوطني ما تسبب في إحلال الفوضى إلى درجة التدخل العسكري الأجنبي.

هكذا يمكن ملاحظة اختلاف مدركات التهديد بين ضفتي المتوسط إلى حد التعارض،ففي حين ترى دول المنظومة الأورو-أطلسية أن مدركات التهديد لدى الطرف الجنوبي حادة وخطيرة خاصة فيما يتعلق بإسرائيل كتهديد لأمن العرب،تعتقد دول الجنوب أن مدركات دول الشمال لتهديدات قد تبيح لها التدخل يمكن أن تعبر عن نوايا امبريالية غربية،في سياق نظام عالمي معولم يغيب فيه الاتفاق حول تعريف واضح أو نموذج للتهديدات التي قد تشكل فعلا تهديدا أمنيا.

المطلب الثاني: الترتيبات الأوروبية لاحتواء مخاطر الجنوب

بنيت الترتيبات الأوروبية لاحتواء مخاطر الجنوب وفقا لطبيعة التهديدات/المخاطر/التحديات الأمنية ضمن الثنائية صلبة/لينة،والآليات الضرورية لمجابهتها عسكرية،سياسية،دبلوماسية، وذلك تطبيقا لمبدأ:"التفكير عالميا والعمل محليا" وفق تدابير وآليات مختلفة(بالرغم من الأهداف الموحدة) والمتمثلة أساسا في:

الفرع الأول: التدابير في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ESS[1]

في هذا الإطار لخصت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تبناها الاتحاد سنة 2003 في تقرير 2008 أهم تدابير مواجهة التحديات الجديدة ارتباطا بأهم التهديدات والتحديات كما يلي:

- انتشار أسلحة الدمار الشامل:باعتبارها أكبر المخاطر على أمن الاتحاد الأوروبي،(حتى بعد تفكيك ليبيا لبرنامجها النووي،يبقى الخطر قائما في ظل الإصرار الإيراني على تطوير أبحاثه النووية).لذا يسعى الاتحاد إلى التعاون المتعدد الأطراف على أساس الوقاية ضمن مبادئ الاتفاقات الدولية لمنظمة الأمم المتحدة،والمنظمات الإقليمية،أي عبر الجهود السياسية والدبلوماسية والدعم المالي بهدف الحد من التسلح،نزع السلاح وضمان التطوير المسؤول للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل الدول الراغبة في ذلك. كما يعمل على احتواء انتشار أنظمة الإيصال الخاصة بالصواريخ البالستية ومنع إنتاج المواد القابلة للانشطار(لاحتمال استخدامها في الأسلحة النووية).في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة(SALW)،القنابل العنقودية والألغام الأرضية،يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال ويعمل على تطوير نشاطات لمكافحة التهديدات التي تفرضها(SALW) غير المشروعة.وتمثل معاهدة أوسلو حول الذخائر العنقودية التي تم اعتمادها في دبلن في ماي2008،خطوة ايجابية نحو الاستجابة للتداعيات الإنسانية الناتجة عن استخدام مثل هذه الذخائر،التي يمثل مصدر قلق للاتحاد الأوروبي،وهذا ما تأكد في حالة ليبيا ومهاجمة القوات التابعة لنظام القذافي المدنيين والثوار بواسطة هذه القنابل العنقودية،وبداعي الاستجابة الإنسانية،تكثف الأطراف الأوروبية المشاركة في التحالف عمليات القصف على ليبيا لردع النظام وإجباره على عدم اللجوء إلى هذه القوة العسكرية (بكل أشكالها).

هكذا يبقى احتمال خطر استعمال(SALW) قائما في المتوسط،في ظل الحراك الشعبي وموجة المطالبة بسقوط الأنظمة العربية المتمسكة بالسلطة، بالرغم من التدخل الأورو–

[1]«European Security Strategy», Final Report, 2008. at: http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/the-european-security-strategy-2003-2008-building-on-common-interests/ 29/01/2011

أطلسي العسكري.

ويبقى خطر انتشار لأسلحة الدمار الشامل مهدد لأوروبا ضعيفا نسبيا في غرب المتوسط،[1] وأكثر احتمالا في شرق المتوسط(منطقة الشرق الأوسط)[2] في ظل معطيات الصراع العربي–الإسرائيلي والانفراد النووي الإسرائيلي(قد يؤدي بالأنظمة العربية على المدى الطويل إلى محاولات تطويره في حالة تعنت إسرائيل ورفضها الانضمام لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهذا الشأن) خاصة وأن الدول العربية تبنت خطاب امتلاك أسلحة الدمار الشامل كدليل على قدراتها التقنية لتحسين منزلتها السياسية والإستراتيجية.

في نفس السياق،لكن في جانب آخر احتمال إعادة إحياء الطاقة النووية المدنية في السنوات القادمة(والذي يضع تحديات أمام نظام حظر الانتشار إذا لم ترافقه ضمانات مناسبة) زاد من مخاوف تنامي أو احتمال إطلاق برامج للطاقة النووية المدنية في المتوسط بسبب كارثة التسرب الإشعاعي النووي الناتج عن زلزال وتسونامي اليابان، الأمر الذي جعل بعض الدول الأوروبية تعيد النظر في مشاريع الطاقة النووية المدنية والحديث عن وسائل بديلة أكثر أمنا.

-الإرهاب:ظاهرة الإرهاب معقدة ترتبط(وفقا للتصور الأوروبي) بأسباب عديدة إضافة إلى التطرف الديني العنيف،تتمثل خاصة في ضغوط التحديث،الأزمات السياسية، الاجتماعية والثقافية،وتهميش الشباب العربي في المجتمعات الغربية(كون الظاهرة هنا جزء من المجتمع الغربي)،واعتبارا من أن أوروبا –وفقا لعدة دراسات- تشكل قاعدة وهدف للإرهاب على حد سواء(بقدر ما كانت الدول الأوروبية أهدافا للإرهاب وتعرضت لهجومات إرهابية،اكتشفت قواعد دعم لوجستي لخلايا القاعدة في المملكة المتحدة،ايطاليا،ألمانيا،اسبانيا وبلجيكا).[3] تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالظاهرة، ومواجهتها أو احتوائها وفقا لبرنامج لاهاي2004 إضافة إلى إستراتيجية مكافحة الإرهاب منذ2005 التي بنيت على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال:

- منع التشدد والتجنيد والعوامل التي تدعم ذلك.
- حماية الأهداف المحتملة.
- ملاحقة الإرهابيين.

[1] Ian O. Lesser and Ashley J .Tellis, *Strategic Exposure-Proliferation Around the Mediterranean*, Santa Monica, RAND, 1996, p.7.

[2] Roberto Aliboni, «European Union Security Perceptions and Policies towards the Mediterranean», *op.cit.*, p.126.

[3] *A secure Europe in a Better World, European Security Strategy*, *op.cit.*, p.3.

°° الاستجابة لعواقب أي هجوم(هنا العمل الوطني محوري،إلا أن التنسيق على مستوى الاتحاد ضروري)

-أمن الطاقة:إن احتمال خطر تبعية أوروبا في مجال الطاقة في منطقة المتوسط جعلها تعمل على تنويع مصادر الإمدادات وضمان طرق الإيصال وتعزيز علاقات احترام أحكام قانون الاستثمار في بلدان المصدر.

-تغير المناخ:قدرات الاتحاد الأوروبي في مجال الإنذار المبكر جد محدودة لذا يلجأ إلى ضمان التعاون الدولي مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

يعمل الاتحاد من خلال الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط أيضا على احتواء مخاطر تحديات أكثر تعقيدا مثل عدم كفاية الإصلاح السياسي والهجرة(خاصة غير الشرعية) كقضايا جد مرتبطة وما تزال ترتبط أساسا بالدول "الفاشلة" (الحكم السيء،الفساد،إساءة استخدام السلطة،ضعف المؤسسات،عدم وجود المساءلة،ثم التآكل داخل الدولة بسبب الصراع المدني).خاصة وأن كل معطيات "الدول الفاشلة" تنطبق على معظم الدول العربية –وفق التصور الغربي– وما دعَّم ذلك أكثر احتمال ارتباط كل العوامل وتأديتها إلى تآكل الدولة بسبب الصراع المدني،هذا التصور أصبح واقعا مع موجة الحراك الشعبي الذي تحول إلى حراك اجتماعي–سياسي،ثم ثورات عاشتها وتعيشها معظم البلدان العربية منذ مطلع العام2011(تونس،مصر،اليمن،سوريا والحالة المتميزة لليبيا والقائمة مفتوحة...).هذا الواقع أثار تساؤلات على المدى القريب حول إمكانية تحول ديمقراطي –عبر النموذج الثوري– ومدى إمكانية نجاح هذه الثورات في تحقيق ذلك(خاصة مصر وتونس)،ويطرح تساؤلات حول مدى ارتباط فشل الدولة كظاهرة بعدم الاستقرار في المنطقة والذي يوجب التدخل إذا تصعد العنف(حالة ليبيا والتدخل العسكري الأورو–أطلسي) كما يطرح تساؤلات على المديين المتوسط والبعيد حول إمكانية انتشار عدوى الثورة،ما هي الأنماط المتمايزة التي قد تأخذها وخاصة فيما تتمثل تدابيرESS المحتملة لاحتوائها ومواجهتها انطلاقا من مبدأ "فشل الدولة" يقوض الرشادة العالمية؟ إلى أي مدى قد تلجأ الدول الأوروبية إلى التدخل السياسي وحتى العسكري(كما حدث في ليبيا حيث كانت المبادرة أوروبية وعلى وجه أخص بإصرار فرنسي)،خاصة وفق المبادئ التي رسمتها في إستراتيجيتها الأمنيةESS 2003 "بأن أكثر الطرق عملية لمواجهة التهديدات الجديدة في كثير من الأحيان،قد تكون في بعض الأحيان في التعامل مع مشاكل الصراع القديمة/أو الأقدم في المنطقة"،في مواجهة أو مجابهة هذه الصراعات القديمة(الأقدم):الصراع في الشرق الأوسط،الصراعات المجمدة التي تشكل تهديدا كامنا وبصورة أدق مخاطر وتحديات عدم كفاية الإصلاح السياسي في "الأنظمة العربية المتوسطية" وما قد ينجر عنه من عنف،تطرف،هجرة أو لجوء؟ ...(تأثير النزاعات المدنية على تدفق الهجرة حسب باري بوتسن Barry Posen).

الــفـــرع الثـــاني: التـــدابيـــر في إطار منظـــمة اتحـــاد أوروبا الغـــربيـــة WEU[1]

-الوقاية من الأزمات:حيث تم الاتفاق نهاية سنة1998 ضمن حوار منظمةWEU في المتوسط على إجراءات بناء الثقة للوقاية من الأزمات تمثلت في:

°° تبادل المعلومات حول: نشاطات المنظمة،تطوير العمليات،نتائج الاجتماعات الوزارية والعمليات الميدانية.

°° الاستفادة من التجارب الوطنية لدى الدول الأعضاء في الحوار،مثل:

°عمليات من طراز بترسبرغ(التدريب،أشكال التعاون المنتظرة للمساعدات الإنسانية وحفظ السلام).

° إدارة الأزمات والإنذار المبكر.

° الإغاثة الإنسانية على الأرض.

إلا إن حوارWEU الذي أطلق ضمن مبادئ المسائل المتعلقة بقضايا الأمن في المتوسط وطرق حلها بإشراف "فريق خبراء خاص بالمنطقة"(مجموعة المتوسط) فيما يخص تطوير مفهوم التعاون المدني–العسكري والاستعدادات للتدريبات والتعاون مع الحلف أوقف بحل مجموعة المتوسط فاسحا المجال لإسهام المنظمة في الحوار السياسي الجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بالحوار.[2]

الــفـــرع الثـــالـــث: التـــدابيـــر في إطار منظـــمة الأمـــن والتعـــاون في أوروبا OSCE

قام الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على دعائم أهمها تماثل الجهود للتصدي للتحديات الجديدة والقديمة،في ظل المقاربة الأمنية التعاونية الشاملة التي تبناها الاتحاد الأوروبي على أساس التفاعل مع المنظمات والمؤسسات الأمنية الأخرى سنة 1999.[3]

-حيث ركز على إدارة الحدود، مكافحة الإرهاب،مكافحة الجريمة المنظمة:

°° ففي مجال إدارة الحدود افتتحت كلية لتدريب حراس الحدود من جميع الدول المشاركة، وشركاء التعاون.

[1] Arnaud Jacomet, «Le dialogue mediterranéen de l'OTAN»,in, Martin Ortega, *The Future of the Euro-Mediterranean Security Dialogue*, *Occasional Papers*14, Paris, Institute for Security Studies, March 2000, pp.16-19.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص165.

[3] Rapport Annuel de l'OSCE, 2009, p.4.

°° في مجال مكافحة الإرهاب نظمت ورشات عمل لدراسة كيفية منع إساءة استخدام المنظمات غير الحكومية لتمويل الإرهاب،وأخرى للخبراء بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنظر في سبل التعاون مع وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب إضافة إلى حلقات العمل الوطنية على مستوى الخبراء لمكافحة استخدام الانترنت لأغراض إرهابية.

°° أما فيما يخص التهديدات عبر الوطنية التنسيق وفق إستراتيجية المنظمة لمواجهة تهديدات الأمن والاستقرار في القرن21 بما فيها التهديدات السبرانية،تهديدات أمن الطاقة،الجريمة المنظمة،نقل الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها،الاتجار بالمخدرات وبالبشر،...[1]

-أما الهجرة فقد رُبطت إدارتها بالسياسات الاقتصادية،الاجتماعية والبيئية،كون الهجرة غير المراقبة تؤثر على الأبعاد الأمنية الثلاثة(السياسي-العسكري،الاقتصادي-البيئي، الإنساني) للمنظمة،كما تدخل إدارة الهجرة ضمن أدارة الحدود والنظم القانونية أيضا.

ووفقا للمجالات التي يتمحور حولها حوارOSCE لاحتواء مخاطر الجنوب حسب ما جاء في قمة2010 حول الأمن الأوروبي:

° الإنذار المبكر،الوقاية وتسوية النزاعات،إدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد الصراع.

° نظم الرقابة على الأسلحة وبناء الثقة في بيئة أمنية متغيرة.

تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الستة الشريكة في الحوار المتوسطي* دراسة الصلات بين الأمن في أوروبا والأمن في المتوسط،تبادل الخبرات والأفكار حول الجوانب العسكرية والسياسية للأمن،وآفاق التعاون OSCE-متوسط،كما تواصل المنظمة تعاملها مع الاتحاد الأوروبي بصفة أضيق لمجابهة التحديات المعقدة عبر الوطنية(الإرهاب،تغير المناخ،الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة) كقضايا مهمة تتطلب جهودا مشتركة.

الـــفـــرع الرابـــع: الـــتـــدابـــيـــر في إطـــار ســـيـــاســـة الجـــوار الأوروبـــيـــة

إن التدابير المتخذة ضمن سياسة الجوار الأوروبية تجاه المتوسط في مجال العدالة والشؤون الخارجيةJHA فيما يخص المخاطر الجديدة أدرجت ضمن مسار الوقاية والمكافحة كوسيلة أكثر فعالية ضد التهديدات(التي لا يمكن مجابهتها بالوسائل العسكرية المحضة).

---

[1]Rapport Annuel de l’OSCE, op.cit., p.17.

*الشركاء المتوسطيين للتعاون ضمن الحوار المتوسطي:الجزائر،مصر،إسرائيل، الأردن، المغرب، تونس.

هكذا أقر وزراء خارجية الدول المتوسطية السبعة والعشرون في الملتقى الأورو- متوسطي في فالنسيا أفريل2002 مقاربة متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب،تعزيز الحوار السياسي،إعادة تقييم التنمية الدائمة،...وتم تبني "وثيقة تأطير" لتنفيذ برنامج إقليمي في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

تبنت خطة العمل ضمن المقاربة المتعددة الأطراف مبادئ:[1]

-تسيير وإدارة التدفقات الهجرتية.

-محاربة الانتشار المحتمل للإرهاب.

-التعاون من أجل مواجهة النشاطات غير الشرعية وفقا لمقاربة الضفة الجنوبية.

إن التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي بإدماج مشاكل الهجرة غير الشرعية في العلاقات الخارجية للاتحاد تمثل في مكافحة الظاهرة بالتعاون المفروض مع دول المنشأ ودول العبور للهجرة غير الشرعية والتي تمثل الضفة الجنوبية للمتوسط إحداها.(إلا أن التصور النسبي للسياسة الأوروبية حول الهجرة تأسس في الحقيقة وبشكل حصري على خيارات أحادية دون ايلاء أي اعتبار للعواقب التي قد يحدثها ذلك على الوضعية الاجتماعية في الدول الشريكة).

فيما يخص مكافحة الإرهاب تتجه المبادرة نحو البحث في الروابط بين الظاهرة وبؤر النزاع في المنطقة كمحاولة لاستئصال الظاهرة من المنطقة،وتربط المبادرة ذلك بالصراع في الشرق الأوسط(خاصة وأن هذا الأخير كان السبب في تعثر مسار برشلونة)،إضافة إلى التوترات السياسية التي تؤثر على منطقة المتوسط ككل.أما التدابير المتخذة في هذا الإطار تتمثل أساسا في إجراءات التحقيقات عبر الحدود وتنظيم المقاضاة طبقا للإستراتيجية الجديدة لـــ JHA 2005 .

أما بشأن التعاون من أجل مواجهة النشاطات غير الشرعية(وفقا لمقاربة الضفة الجنوبية) فإن الأحادية في التعامل من قبل الطرف الأوروبي،وعدم الرضا من قبل دول جنوب المتوسط (بسبب عدم الثقة التي عززها التطور السريع للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع والتي تعتبرها الدول العربية سياسة صريحة للتدخل)[2] جعل الطرف الجنوبي متلقيا دائما وطرفا ضعيفا ومنه شريك غير فعال أو مجرد تابع.

[1]*L'Europe élargie-voisinage: un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud*, Communication de la Commission Européenne, Com (2003) 104 final, 11/3/2003.

[2]Sven. Biscop, «Ouvrir l'Europe au sud, la PESD et la sécurité euro-méditerranéenne», *Revue du marché commun de l'Union Européenne*, n°465, Février 2003, p.103.

إن مخاوف الاتحاد الأوروبي التي ركزت على تحديات الأمن غير العسكري،الهجرة، الإرهاب،الجريمة،...مستبعدة نسبيا قضايا الانتشار كأهم الأسباب لعدم الاستقرار في المتوسط (تفاديا للتعرض للقدرات النووية الإسرائيلية)،كان يفترض أن تأخذ بعين الاعتبار دور مساهمة الطرف الجنوبي في وضع التدابير،المبادرات أو حتى السياسات ذات العلاقة باحتواء هذه التهديدات أو مجرد المخاطر،خاصة وأن الطرف الأوروبي يتبنى توجها أمنيا تعاونيا ظاهريا لكنه بإقصاء الطرف الجنوبي من أية مشاركة في وضعها وفي ظل غياب بوادر حول إمكانية توحيد أو تقريب مدركات التهديد لدى الطرفين يثبت الطرف الأوروبي تصوره للجنوب كمصدر لكل تهديد محتمل(في ذات الوقت تشير الشكوك وقلة الثقة من قبل الجنوب إلى أن تركيز الطرف الأوروبي على المجال الأمني يعد تدخلا غريبا).

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأطلسية الجديدة لاحتواء تهديدات المتوسط

اتخذت منظمة حلف شمال الأطلسي إجراءات عسكرية ومدنية وفقا لمقاربة أمنية تعاونية طورت إلى مقاربة سياسية مدنية وعسكرية شاملة لاحتواء مخاطر وتهديدات المتوسط ففي:

- مجال الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل:على نطاق واسع في منطقة المتوسط،والتي تعتبر من أكثر المسائل إثارة لقلق الحلف(بالرغم من كثافتها في شرق المتوسط أكثر من الجهة الغربية المتوسطية) أدرجت قضية الانتشار كجانب رئيسي من الأمن الصلب على الأجندة الخاصة بمنطقة المتوسط،وبالرغم من صعوبة التعامل في سياق مبادرة الحوار المتوسطي للحلف[1] مع قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (Non-Proliferation of WMD) إلا أن المبادرة أدرجت ذلك ضمن القضايا ذات الصلة بالحد من التسلح ونزع السلاح إشارة إلى أهمية قدرة أنظمة الرقابة(التي تدعمها طائراتAWACS في الفضاء الأورو–متوسطي) على الأسلحة في المنطقة على منع انتشار(WMD) بين الجماعات الأصولية وجماعات العنف.[2]

وقد ارتبطت مسألة الحد من انتشار(WMD) في المتوسط بالمفهوم الاستراتيجي الجديد والقيمة المضافة التي قد يقدمها الحلف في إدارة/معالجة مشاكل الانتشار.

هكذا ساهم أعضاء الحلف في المبادرة الأمنية للحد من الانتشار (PSI)[3] والتي تمحورت

---

[1]Stephen Larrabee, Jerold Green, Ian Lesser, Michelle Zanini, *NATO's Mediterranean Initiative –Policy- Issues and Dilemmas,* MR-957-IMD,RAND Report, 1998, pp.14-16.

[2]Nayef H. Samhat, «International Regimes as Political Community», *Millenium*, vol.28, n° 2, 1997, pp.349-350.

[3]Chaim Brown and Christopher F. Chiba, «Proliferation Rings: New Challenges to the Nuclear Non-Proliferation Regime», *International Security* (Cambridge, Mass), vo.l29, n°2, 2004, p.5.

حول مبدأين:[1]

°° رغبة الدول المشتركة ضمن هذه الإستراتيجية في تقاسم نفس أهداف المبادرة ونتائجها.

°° التأكيد على العمل بدلا من الاعتماد على القواعد والتشريعات.

ومع أن العديد من دول الحلف يشاركون في مبادرة(PSI) إلا أنها لا تعتبر مبادرة خاصة بالحلف،وبالرغم من عدم وجود إطار مؤسسي أو معاهدة لهذه المبادرة إلا أنها استمدت سلطتها القانونية من اتفاق الدول حول إحباط أفعال الإرهاب النووي الموقع عام 2005.[2]

من أهم المعايير التي وضعتها المبادرة،ضمان المواد النووية ومحاكمة الإرهابيين (المشتبهين والمؤيدين) كترجمة لمخاوف الحلفاء عبر التعاون لمواجهة هذه القضية بشكل عملي بدلا من عمل بعض الدول بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف أو من خلال الاستشارات.

من جانب آخر يعمل الحلف وفقا لمفهومه الاستراتيجي على الحد من التهديد الصاروخي (البالستية) لأراضي الدول الأعضاء(خاصة بسبب البرنامج النووي الإيراني)،حيث يرى الأمين العام للحلف "راسموسين"(A.F.Rasmussen) أن:

> "خطر الانتشار حقيقي ومتزايد،وأكثر من ثلاثين دولة تمتلك أو بصدد تطوير قدرات صاروخية على نطاق أوسع وأوسع [...] في كثير من الحالات هذه الصواريخ يمكن أن تهدد شعوبنا وكل الأقاليم".[3]

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهديد الصواريخ الباليستية خاصة إذا كانت بحيازة فواعل تنتهج سياسات وطنية ذات توجه ثوري،يثير قلق الحلف في المتوسط،[4] الأمر الذي يفسر بعض مخاوفه لما يحدث في ليبيا،(خاصة في ظل اعتزام النظام الليبي مواصلة استخدام كل طاقاته العسكرية في مواجهة التدخل العسكري الأورو–أطلسي منذ31مارس2011)،والذي قد ينتشر إلى مناطق أوسع في ظل الحراك الذي عرفته المنطقة العربية(المتوسط) ما قد يرتب آثارا على المديين المتوسط والبعيد.

---

[1]Bush, National security Strategy (NSS), 2006, Quoted in: Chaim Brown, op.cit., p.48.

[2]Chaim Brown, *op.cit*., pp.20-22.

[3]*NATO, Building a Euro-Atlantic Security Architecture*, Speech by NATO Secretary General A.F. Rasmussen 27/3/2010 , at: http://www.nato.int/cps/en/SID-75DD486E-684A6251/natolive/opinions-62395-htm?selected 18/4/2010

[4]Ian Lesser et Al, «The Future of NATO's Mediterranean Initiative», *op.cit*., p.12.

ومن أجل تعزيز الأمن الدولي –وفقا لمبادئ الحلف– من خلال التعاون تسعى منظمة حلف الأطلسي بواسطة الحد الأدنى من القوات إلى السيطرة على الأسلحة،تعزيز الحد من التسلح وتعزيز نزع السلاح لكل من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل،الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهذا بالتشاور مع الحلفاء بما يتناسب وهذه القضايا،وهذا ما جاء في قمة لشبونة 2010.[1]

الإرهــاب:انطلاقا من اختلاف مدركات التهديد الإرهابي بين أعضاء الحلف(بشكل خاص الدول الأوروبية)،اتجه الحلف إلى الوسائل غير العسكرية لمكافحة الظاهرة،وقد بزر اهتمامه بها كقضية مشتركة بنهاية تسعينيات القرن الماضي بِحَثٍّ الولايات المتحدة الأمريكية الحلف على أخذ هذا التهديد بكل جدية،هكذا أدمج الإرهاب كعامل مساهم في تحديات الأمن في المفهوم الاستراتيجي1999 (SC-99)،[2] بالرغم من أنه لم يكن من قبل مصدرا أساسيا للتوتر في سياسة الحلف.[3] وارتبطت هكذا مهام الحلف في المتوسط بالحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة والحلفاء بعد هجمات11سبتمبر 2001،وأنيط الحلف بمهمة دفاعية في منطقة المتوسط ردا على التهديد الإرهابي وفق إستراتيجية تراوحت بين تقنيات إدارة الهجمات الإرهابية أو منعها وقمعها.

في قمة براغ 2002 تبنى الحلف سياسة للدفاع ضد الإرهاب تردع،تدافع،تعرقل وتحمي ضد الهجمات الإرهابية وتتضمن حتى الحكومات التي ترعى وتحمي الإرهابيين، تضمنت وثيقة القمة أربعة أدوار عسكرية للعمليات ضد الإرهاب:[4]

°° ضد الإرهاب(Anti-terrorism) (أو الإجراءات الدفاعية).

°° إدارة النتائج(Consequences Management) (كيفية إدارة الآثار في حالة هجوم ضد أية دولة عضو).

°° مكافحة الهجمات الإرهابية(Offensive Cooperation).

°° التعاون العسكري مع القوات غير العسكرية(Military Cooperation).

ضمن هذه الإستراتيجية تبنى الحلف سياسة عسكرية لمكافحة الإرهاب دفاعية وأكثر

---

[1] *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the defence and Security..., op.cit*.

[2] Jemmy Shapiro and Benedicte Suzan, «The French Experience of Counter-Terrorism», *Survival*, vol.45, n°1, spring 2003, pp.67-68.

[3] *NATO, The Alliance's Strategic Concept*, NATO Summit-Washington D.C, April 24, 1999, op.cit.

[4] *NATO's Military Concept for Defence Against Terrorism*, NATO International Military Staff Update, April14, 2005, at: www.nato.int/ins/docu/terrorism/htm 20/6/2005

تفاعلا من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب مباشرة بعد11 سبتمبر2001.وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية Operation (OAE) (Active Endeavor)،التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعاون مع بلدان المنطقة من خلال ضمان الشحن التجاري،منع تهريب المخدرات،وانتشار أسلحة (WMD).[1]

هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة2006 يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الاستخباراتي المؤسس في نفس السنة لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب.[2] هذا إلى جانب إسهام الحلف في برنامج الدفاع ضد الإرهاب (Defence Against Terrorism Program) (DATP) الذي وضع بعد قمة اسطنبول 2004 بهدف تطوير تقنيات للوقاية من الهجمات الإرهابية التي قد تتعدى إلى الهجمات الصاروخية ضد الطائرات.[3]

بالرغم من جهود الحلف في تطوير التقنيات الدفاعية الجديدة لمكافحة الإرهاب،إلا أنه لا يعتبر المصدر المنشئ للاستخبارات والمعلومات(دوره دعم الولايات المتحدة الأمريكية).

هكذا لخصت مبادرة اسطنبول للتعاون في بند:"مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري"،أهم الإجراءات في:

°° الانضمام إلى عملية المسعى النشيط(OAE).

°° تبادل المعلومات الاستخباراتية.

إن انحصار إستراتيجية الحلف في مكافحة الإرهاب في المتوسط في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية قد تثير الشكوك حول نوايا دوله(خاصة الولايات المتحدة راعية إنشاء المركز الاستخباراتي والمنتدى الاستشاري التابع للمركز في المتوسط)،في محاولة الهيمنة على المنطقة(المتوسط) عبر المعلومات الدقيقة التي قد تستخدمها بعض الأطراف في استراتيجياتها الطويلة الأمد(حماية إسرائيل،ضمان موارد النفط،مراقبة كل التفاعلات في المتوسط خاصة الطرف العربي فيما يخص إمكانية أو احتمال تطويره لبرامج نووية لضمان التفوق الإسرائيلي على المدى البعيد).

---

[1]Robert Cesaretti, «Combating Terrorism in the Mediterranean», *NATO Review*, n°3, Autumn 2005, at: http://www.nato.int/docu/review/2005/issue3/english/art4.html 29/01/2011

[2]«NATO, Allied Command Operations, Supreme Headquarters Allied Powers Europe, Launch of the Intelligence Fusion Center in support of NATO», January17, 2006, at : http://www.nato.int/shape/news/2006/01/060117.htm

[3]*Countering Terrorism with Technology Topics*, NATO Defence Against Terrorism Program, November 14, 2005, at: http://www.nato.int/issues/dat/index.html 30/01/2011

-الأزمات،النزاعات والصراعات:في مجال إدارة الأزمات والنزاعات يعمل الحلف على ضمان وتوفير قوات قادرة على الانتشار وأداء مجموعة كاملة من العمليات العسكرية والمهمات على أراضيه وخارجها(على محيط الحلف) وحتى على مداه الاستراتيجي وذلك في إطار تطبيق الإستراتيجية العسكرية–المدنية لإدارة الأزمات(وفقا لما جاء في بيان قمة ستراسبورغ/كاهل 2009 في ذكراه الستين)،وقد انتهجت هذه المقاربة الشاملة من قبل المجتمع الدولي بالجمع بين التدابير المدنية والعسكرية والتنسيق مع الأطراف الدولية الفاعلة وفقا لما اتفق عليه في قمة بوخارست.كما يعمل الحلف بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ضمن هذه العمليات وحتى في مجال التخطيط لحالات الطوارئ المدنية لتفادي الازدواجية وضمان الشفافية،لذا وضع إطارا لإدارة الأزمات في خطة التوجيه السياسي الشامل(Comprehensive Political Guidance)[1] التي تبناها سنة 2006 لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والتي ربط فيها عدم الاستقرار بسبب فشل الدول،بالنزاعات والأزمات والصراعات الإقليمية وارتباط ذلك بزيادة الأسلحة التقليدية المتطورة وما ينجر عنه من آثار محتملة في تعطيل تدفق الموارد،واحتمال اجتماع كل هذه العوامل بحيازة إرهابيين أسلحة الدمار الشامل،ولمنع هذه الأزمات المحتملة يتعامل الحلف مع المنظمات الدولية والإقليمية منظمة الأمم المتحدة،الاتحاد الأوروبي،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي اجتماع جوان2009 لوزراء الدفاع،تم الاتفاق على تدابير تحسين موارد وتوظيف "قوة استجابة الحلف"(NATO Response Force)(NRF)[2] التي صممت للانتشار السريع،القيادة وتنمية القدرات للاستجابة لازمات جديدة وغير متوقعة سواءا للدفاع الجماعي أو عمليات الأزمات خارج حدود الحلف.

وللتعامل مع التحديات الأخرى مثل قطع طرق الامتداد بموارد الطاقة والموارد النادرة، التوترات الخطيرة التي قد تنشأ من الآثار الضارة لتغير المناخ كالاحتباس الحراري،أو أيضا انتهاكات حقوق الإنسان،...ينشط الحلف ضمن مجموعة متنوعة من المهام: الاعتراض البحري،فرض السلام،المساعدات الأمنية،دعم التدريب وبناء القدرات، المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث،وفقا لما صرح به خبير الحلف "ك.ويتمان" (K.WITTMAN).[3]

[1]NATO Comprehensive Political Guidance, Nov 2006, at : 18/4/2010 http://www.nato.int/docu/basictxt/b06M29e.htm

[2]Strasbourg/KEHL Summit Declaration, 4 April 2009, at: 14/4/2010 http://www.nato.int/cps/en/natolive/new-52837.htm

[3]K. Wittman, «Towards a New Strategic Concept for NATO», *NATO Defence College*, 2009, p.58.

هكذا بين تطبيقه لمقارباته السياسية المدنية والعسكرية الشاملة لاحتواء مخاطر وتهديدات المتوسط والإستراتيجية العسكرية–المدنية لإدارة النزاعات،والمقاربة الأمنية التعاونية الشاملة،ارتأى الحلف ترك مساحة أكبر"لإستراتيجية الخروج"(لتفادي "التركيز الأفغاني")، إلا أن التوتر في جنوب المتوسط،وفي الدول العربية على وجه التحديد وموجة الثورات المطالبة بتغيير الأنظمة وارتباطا بالوضع المتميز في ليبيا(الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في قمع الثورة من قبل النظام) عاد الحلف لتطبيق إستراتيجية عسكرية بالتدخل عبر القصف الجوي وذلك انطلاقا من 31مارس2011 تطبيقا لقرار أممي(لمجلس الأمن الدولي) وبالتعاون مع قوى أوروبية،هكذا يمكن القول أن الحلف ينتهج في إستراتيجيته لاحتواء التهديدات والمخاطر مقاربات لا تقصي احتمال اللجوء للقوة العسكرية والذي يثبت دائما على أرض الواقع(أفغانستان،ليبيا،...).

المبحث الثاني

الحوارات الأورو–أطلسية: نحو بناء نظام أمني في المتوسط؟

يتطلب بناء الأمن على المستوى الإقليمي توفر شروط أهمها الثقافة المشتركة،مواثيق تجسدها وأطر مؤسساتية تنجز من خلالها في مناخ ثقة متبادلة تحققها إجراءات لبناء الثقة ومنه بناء الأمن.ومع اختلاف مدركات التهديد على ضفتي المتوسط(بسبب اختلاف ثقافة الطرفين الأمنية)،وعدم وضوح ما إذا كانت هذه الأخيرة فعلا تهديدات للأمن والاستقرار في المتوسط أم مجرد مخاطر تتحدى المصالح الأمنية الأورو–أطلسية(وفق المفهوم الاستراتيجي الأطلسي الجديد)،وتباين الترتيبات والتدابير لاحتواء هذه التهديدات/المخاطر(ارتباطا ما بين اللين/الصلب والمدني/العسكري) وجمود مشروع ميثاق أورو–متوسطي،وغياب إطار مؤسسي يوطد الثقة بين بلدان الضفتين،تضاءل احتمال بناء نظام أمن متوسطي بالرغم من تطور التعاون الأمني على ضفتي المتوسط إلى شراكة أمنية.

هكذا اختلفت آليات الحوار الأمني في المتوسط داخل الجماعة الأورو–أطلسية،ففي حين قررت منظمة حلف شمال الأطلسي تطوير الحوار المتوسطي من التعاون إلى الشراكة الأمنية (انطلاقا من قمة اسطنبول سنة2004)،استخدم الاتحاد الأوروبي آلية الحوار السياسي(التي أصبحت مكسبا للاتحاد الأوروبي استعادها من اتحاد أوروبا الغربية لأهميتها في سياق التحولات المؤسساتية للاتحاد،وإدماج وظائف اتحادWEU في UE منذ سنة 2000)[1] لإعادة بعث عملية برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية،أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فقد انتهجت حوارا مع الدول المتوسطية اتسم بخصوصية ارتباطه بمبادئ هلسنكي1975 وإمكانية تعميق وتوسيع الاتصالات عبر الحوار مع الدول المتوسطية،إلى منظمة الأمن والتعاون في المتوسط(وان لم تحقق هذه الفكرة،بقي الحوار قائما مع شركاء المنظمة المتوسطيين للاستفادة من خبرتها).

في ظل اختلال شروط بناء الأمن في المتوسط،وتعدد مبادرات الحوار،والتنسيق الأمني الأورو–أطلسي(NATO-EU) نثير التساؤلات التالية:

- كيف يبرز هذا الاختلال في بناء الأمن في المتوسط من خلال الثقافة الأمنية،المواثيق المؤسسية وإجراءات بناء الثقة؟

- هل استطاع الحوار الأمني(مع تعدد المبادرات) تذليل الفوارق وتوحيد القيم لبناء الثقة؟

- هل هناك قيمة مضافة للتنسيق الأورو–أطلسي للهندسة الأمنية الشاملة في المتوسط؟

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 165.

المطلب الأول: مقومات بناء الأمن...والتدابير الأورو-أطلسية في المتوسط

سوف نتعرض هنا بتحليل مقومات بناء الأمن:الثقافة الأمنية،إجراءات بناء الثقة،المواثيق والمؤسسات وأثرها على الترتيبات الأمنية للحوار في المتوسط.

الفرع الأول: الثقافة الأمنية

إن تصور المشاكل وإدارة العلاقات الخارجية يعتمد على الثقافة الأمنية للفواعل(الدولة، الجماعة الأمنية،...) لذا يستخدم هذا المفهوم لشرح سياساتهم ومدى تأثير التجارب الماضية الجوهري على تعاملهم مع المشاكل الأمنية.

والثقافة الأمنية للدول فرادى الأوروبية والعربية مختلفة تماما عن بعضها البعض مقارنة بالفرق داخل كل مجموعة(العربية،الأوروبية،وعبر الأطلسية،إضافة إلى إسرائيل)* الذي يعد أصغر بكثير من الفرق مع الدول الخارجية،ومع ذلك يمكن التمييز بين الثقافات الأمنية للأطراف الفاعلة في المتوسط كما يلي:

الثقافة الأمنية الأوروبية:تأثرت الثقافة الأمنية الأوروبية بثلاث تجارب:[1]

- إستراتيجية الردع النووي ومفاوضات الحد من التسلح ومرحلتي الحرب الباردة والانفراج الدولي.
- مسار هلسنكي على مدى يقارب الأربعة عقود،وضع أفكارا وآليات لأمن شامل وتعاوني.
- صياغة سياسات وطنية(متعددة الأطراف) للدفاع منذ تسعينيات القرن الماضي للرد على انتشار الدمار الشامل،من قبل دول وجهات فاعلة غير الدول وفق منطق الإستراتيجية العسكرية التقليدية.

وعموما تحاول ثقافة الأمن الأوروبي الجمع بين مفاهيم التعاون والأمن الشامل،والخطاب حول التهديدات والمخاطر الجديدة،طالما لم يتمكن نموذج الشراكة الأمنية الإقليمية من تذليل المخاطر والتحديات التي تهدد الأمن والاستقرار في المتوسط.

---

[1]Fulvio Attina, «The building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region», Institute of European Studies, University of California, Berkley, 8 May 2004, p.19.

* إلى جانب الجماعة الأوروبية والجماعة الأطلسية التي شكلت الطرف الأورو- أطلسي، يمثل الطرف جنوب المتوسط معظم الدول العربية المشاركة في الحوارات+إسرائيل، خاصة وأن كل هذه الحوارات كانت بهدف دمج إسرائيل ضمن المجموعة المتوسطية الجنوبية، تمهيدا لتطبيع سياسي/أمني هادئ دون اللجوء إلى مفاوضات وتراجع مسار السلام في الشرق الأوسط إن لم نقل وجموده أو بالأحرى 'وهم السلام في الشرق الأوسط".

الـــثـــقـــافـــة الأمـــنـــيـــة عبر الأطلسية:

-تقوم ثقافة الجماعة عبر الأطلسية على أساس أن الردع يحقق مصلحة الجماعة،وكي لا يقلل من فعالية الردع،يجب ألا يوفر(الردع) سوى لأعضاء الجماعة(أو النادي)،وهذا ما تجسد في المادة الخامسة"5" من ميثاق الحلف.[1] (وهذا الانحسار للردع في أعضاء الحلف في الثقافة الأطلسية زاد من سباق التسلح لدى الدول غير الحليفة ما قلل من مستوى الأمن وزاد من التوتر الإقليمي والعالمي).

وتنص المادة الخامسة من ميثاق الأطلسي04 أفريل1946:[2]

"يتفق الأطراف على أن هجوما مسلحا ضد واحد أو أكثر منهم في أوروبا أو في أمريكا الشمالية يعتبر ضدهم جميعا،وبالتالي يتفقون على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم، سيقوم كل من الأطراف في إطار ممارسة حق الدفاع المشروع على النفس،الفردي والجماعي المعترف به بموجب المادة51 من ميثاق الأمم المتحدة بمساعدة الطرف أو الأطراف المهاجمة باتخاذ إجراءات فورية،بشكل فردي أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى، بشأن العمل على النحو الذي يراه ضروريا،بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لإعادة الأمن والحفاظ عليه في منطقة الأطلسي –إن أي هجوم مسلح من هذا النوع وجميع التدابير المتخذة نتيجة ذلك سيعلم بها فورا مجلس الأمن– وسوف تنتهي هذه التدابير حالما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة وصون السلم والأمن الدوليين".

-كما تقوم الثقافة الأمنية الأطلسية على توقع التحولات والتطورات داخل المنظومة الدولية لاستشراف المستقبل وتجاوز توقعات الحاضر(وهذا بهدف تحديد الأولويات والتركيز على التحديات غير المنتظمة)،وتركز على التحديات الهجينة(مزيج من التقليدية وغير التقليدية)حفاظا على العقيدة العسكرية للحلف كجناح الجماعة الأطلسية الأمني،واستعدادا للمجابهات غير العسكرية التي تستوجبها التحديات غير التقليدية.[3]

هذه الثقافة الأمنية نشأت عقب الحرب العالمية الثانية وبنت العلاقة بين أطرافها في شكل تحالف عسكري –حلف شمال الأطلسي– (بالرغم من أنها كانت من البداية رابطة أوسع وأعمق من مجرد الحلف العسكري).ثم أنتجت ثقافة عبر أطلسية ربطتها قيم مشتركة

[1]Todd Sandler and Keith Hartley, *The Political Economy of NATO: Past, Present and into the 21th Century*, Cambridge, Cambridge University Press1999, p.25.

[2]NATO,The North Atlantic Treaty, Washinghton D.C., 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

[3]Djorn Eversteyn, «What Should NATO's New Strategic Concept Look Like?», in: Zeev Maoz, *op.cit.*, pp.61-63.

وإن اختلفت ملامحها بين ضفتي المحيط الأطلسي،غذتها بعد أحداث11 سبتمبر2001 ثقافة معادية للإسلام تمثلت في "صراع الحضارات" الذي زاد من خشية الجماعة عبر الأطلسية في الانتشار بلا ضابط للأسلحة النووية وذات الدمار الشامل خاصة في الأقاليم التي تتميز الدول فيها بانتهاك حقوق الإنسان والاختلالات السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية،وإمكانية حيازة جماعات إرهابية لهذه الأسلحة.

- أخذت هذه الثقافة الأمنية عبر الأطلسية في ظل العولمة بعدا جديدا تمثل في التعاون والحوار الأمني والتكامل الذي تجسد في مشاريع توسع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي،وذلك بهدف عولمة القيم الأطلسية(من خلال عولمة المهام المدنية للحلف).

الـــثـــقـــافـــة الأمـــنـــيـــة الـــعـــربـــيـــة:

- بالرغم من العوامل التي تربط المجتمعات العربية(اللغة،الدين،الجغرافيا،التاريخ) في منطقة شمال إفريقيا-الشرق الأوسط(وحتى الخليج كامتداد جيوستراتيجي للأمن العربي في منطقة المتوسط)،إلا أن القادة العرب يستعملون مفهوم الأمن القومي العربي(أو حتى أمن الشعب العربي) فقط كشرط لضمان أمن الدولة الواحدة.

- على مستوى آخر، تهتم الحكومات العربية بما يهدد استقرار الأنظمة محليا،وأمن النخبة في السلطة أو حتى أمن الأسر الحاكمة،وعليه تبدي مخاوفها(الأمنية) تجاه كل الحركات التي قد تسبب انعدام أمن النظام السياسي للدولة.

- هذا، بالرغم من أن هناك توجه(أكثر مثالية) يقول بأن الثقافة الأمنية في البلدان العربية، تبرز في تصور مجتمع من الدول العربية التي تؤمن بالعلاقات الودية بينها على أساس الأمن في العالم العربي،شرط حماية الدول العربية فرادى ضد أي تدخل خارجي.[1]

ومع هذا يبقى التعاون الأمني مفهوم غير مألوف للثقافة الأمنية العربية،فهو يخلق شكوكا قوية لدى الحكومات التي لا تزال تتعلق بالسلطة الوطنية العسكرية والنظرة التقليدية لإستراتيجية سرية الدولة،كما أن مفهوم الأمن الشامل مشبوه بالنسبة للنخب السياسية العربية وصانعي السياسات،كذلك البعدين الاقتصادي والبيئي للأمن ينظر إليهما كتدخل في السيادة الوطنية،أما البعدين الإنساني والسياسي للأمن فينظر إليهما من قبل القادة العرب(كتدابير إنسانية وسياسية لتعزيز أمن المنطقة) كانتهاك صريح للنظام السياسي العربي.[1]

[1]Fulvio Attina, «The building of Regional Security Partnership...», *op.cit.*, p.22.

[1]*Ibid,* p.24.

الـــثــقـــافـــة الأمـــنــيـــة الإســـــرائـــيـــلـــيـــة:

- يعد الردع التقليدي والنووي السمات البارزة للثقافة الأمنية لإسرائيل منذ قيامها،(فبيئة التهديد في الشرق الأوسط "هوبيزية" تفتقد إلى قواعد التصرف أو الاعتراف بالمصالح المتبادلة،لذا يعد تطوير تهديد موثوق أفضل وسيلة لتحسين الاستقرار ونصح المعتدين)[1] لهذا تبنت إسرائيل ثلاث مقاربات لأمنها:الردع المقوى،الدفاع والتحالفات الإقليمية،[2] في ظل بيئة أمنية تتغير بسرعة(بسبب تأثيرات مسار السلام المتذبذب،تهديد القدرات الإيرانية،وأكثر من ذلك بسبب أهمية انتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة) وهذا ما خلق -وفق المنظور الإسرائيلي- تحديات جديدة للمخططين العسكريين الإسرائيليين وصناع القرار في المتوسط وإسرائيل بشكل خاص.

- كذلك العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل "مركزية" في الثقافة الأمنية الإسرائيلية فتصور إسرائيل للتهديدات والمفاهيم الإستراتيجية يعتمد على الولايات المتحدة كقوة عظمى.[3] كما يقول كوهين:[4]

> "اعتماد إسرائيل على رعاية الولايات المتحدة الأمريكية سيستمر في المستقبل، فتطوير دفاع فعال ضد الصواريخ والأسلحة غير التقليدية يتطلب مستوى عال من التعاون التقني...فإسرائيل تحتاج إلى نوع من المساعدة الأمريكية المباشرة ".

ويقول شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد":[5]

> "إن نظام الأمن الإقليمي الشرق أوسطي لابد من أن يبنى على التزامات وترتيبات أمن متبادلة تردع أي عدوان محتمل،في حين تكون مهمة الترتيبات الأمنية على مستوى الإقليم 'تفكيك بنيات القوة' والعمل على نزع السلاح والسيطرة على من يحاول الضغط على زناد النار..."

إن الثقافة الأمنية للأطراف المختلفة في المتوسط بقدر ما تبرز وحدة الجماعة الأورو-أطلسية،تبرز عدوانية إسرائيل تجاه الدول العربية،وتبرز أكثر شكوك الدول العربية تجاه سلوك المنظومة الأورو-أطلسية في المتوسط خاصة من خلال:

---

[1]Gerald M. Steinberg, «Israel Security in a Changing Environment: Challenges and Responses», in S.J. Blank, *op.cit.*, p. 352.

[2]*Ibid.,* p.353.

[3]*Ibid.,* p.365.

[4]Eliot A. Cohen, and al, «Knives, Tanks and Missiles: Israeli's Security Revolution», Quoted in: Gerald M. Steinberg, *op.cit*., p.366.

[5]Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East*, England, Longmead, ELEMENT BOOKS, 1993, p.1.

°° تجريم الهجرة: الذي لا ينبع فقط من ارتباطها بالعنف المحتمل في التصور الأوروبي، بل من تصور المهاجر "الآخر الثقافي" الذي يجلب معه ما يؤثر على الهوية الثقافية الغربية(نوعية التعليم،اللغة الوطنية،نمط العيش والعائلة،...) ولربط الهجرة بأمنه المجتمعي[1] في بعده "الهوياتي" يثبت الطرف الأوروبي تصوره لدول جنوب المتوسط كمصدر لتهديد أمنه واستقراره(ما يسبب عائقا أمام البناء الأمني).

°° الحرب على الإرهاب: إن رد الفعل على ضربات 11 سبتمبر2001،الذي ارتقى إلى درجة شن "حرب على الإرهاب" لمواجهة هذا التهديد والوقوف بصلابة ضد الأهداف الإرهابية المحتملة كجوهر سياسات الحكومات الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، زاد من مخاوف الطرف العربي تجاه النوايا الأورو–أطلسية باستخدام خطاب تهديد الإرهاب لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول،هذا التوجس أكده تساؤل بوزان حول إمكانية ارتقاء الحرب على الإرهاب إلى مستوى "أمننة كلية"[2] والذي فسره بـــ"فقدان تهديد" شغلته في أعقاب 11 سبتمبر "الحرب على الإرهاب".

الـــفـــرع الـــثـــانـــي: إجـــراءات بـــنـــاء الـــثـــقـــة والأمـــن

تنبثق إجراءات بناء الثقة عن "المقاربة الواقعية للتعاون العسكري"[3] التي تصنف إجراءات العمل الأمني ضمن مستويات:[4]

-التخفيضات في أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

-نزع السلاح وإعادة تعبئة الجهود وتكامل الإجراءات(في إطار عمليات إرساء السلم عقب التدخل في أي صراع داخلي).

-تدابير بناء الثقة والأمنCSBMs(تتصدى هذه الإجراءات لعمليات نشر القوات،توفير الشفافية والسيطرة على الحوادث).

-الرقابة على تقنية(الصناعة العسكرية) والصادرات وتدمير الأسلحة غير المستخدمة.

-الحد من الأسلحة ونزع السلاح معا استكمالا لتدابير بناء الثقة.

---

[1]Ole Waever, «Societal Security: the Concept», in: O. Waever, B. Buzan, M. Kelstrup and P. Lemaitre, *op.cit.*, pp.22-23.

[2]Barry Buzan, «The War on Terrorism as the New Macro- Securitization», *Oslo Workshop Papers*, Oslo, 2006, p.5.

[3]Mark Heller, «A Realistic Approach to Military Cooperation in the Mediterranean», in: Martin Ortega, *op.cit.*, p.33.

[4]أليسون ج.ك.بيلز، "مقدمة:عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاما"، الكتاب السنوي، 2006، ص ص 90-91.

وتعد تدابير بناء الثقة والأمن(CSBMs) أكثر إجراءات العمل الأمني –التي تطورت من خلال الأطر الثنائية أو السياقات الإقليمية المحدودة خاصة في أوروبا– أهمية في المتوسط خاصة وأن قضايا ومشاكل الأمن في هذه المنطقة من قبيل الأمن اللين الموسع وغير القابل للتجزئة(indivisible).

هكذا تضمنت الأجندة الوظيفية للحوار* آلية(CSBMs)لإعادة التأمين،بث الثقة والطمأنة ضد الشكوك(خاصة ما يتعلق منها بالبعد العسكري).

وذلك من خلال إجراءات ملموسة تمثلت في:[1]

°° الإعلان عن ميزانيات الدفاع.

°° الإعلان عن التدريبات العسكرية.

°° تبادل الزيارات والتدريبات المشتركة.

°° السماح بالاتصالات في مراكز التدريب على إدارة الأزمات من أجل تذليل الالتباس وإزالة الغموض.

إلا أن هذه الإجراءات لبناء الثقة والتي افترض أن تشمل عددا من التحديات(التي تهدد الاستقرار عبر المنطقة الأورو–متوسطية) والقضايا الأمنية التي تناولتها مختلف مبادرات الحوار لم تقدم ما افترض فيها تقديمه لتعزيز منطقة السلام والاستقرار التي شكلت هدف جل هذه المبادرات(الأورو–أطلسية) في المتوسط. حيث لم تفلح أطر الشراكة والتعاون عبر منظمة الأمن والتعاون،اتحاد أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوروبي في احتواء مخاطر التهديدات أو إحلال الاستقرار لاصطدامها بعقبة عملية السلام في الشرق الأوسط،إضافة إلى التركيز على القضايا التي تخدم أكثر مصالح الضفة الشمالية(الهجرة،الإرهاب،أسلحة الدمار الشامل،...) وانطلاقا من أهم أمثلة هذه الإجراءات التي رسمت في إطار عملية هلسنكي(1975) ونوقشت بطرق مختلفة تلك التي تعلقت بـــ:

°° الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي (ACRS).

°° فريق عمل مسار السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] Mark Heller, *op.cit.*, pp.34-35.

*الحوارات الأمنية في المتوسط أجندتين: الأولى مؤسساتية تبحث عن مقاربات متوسطية، بالنسبة لهذه الأجندات، الحوار غاية في حد ذاته، الثانية وظيفية تتضمن تذليل شكوك الأطراف في المنطقة، في هذه الحالة الحوار يكون وسيلة للوصول إلى الغاية.

حيث قررت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(1994) تأسيس فريق اتصال غير رسمي مع خبراء كل من الجزائر،مصر،إسرائيل،الأردن،المغرب وتونس بهدف تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة مع ممثلي هذه البلدان،وتنظيم ملتقيات سنوية ابتداءا من سنة1995 شاركت فيها كل من المنظمة وفريق العمل المتوسطي بهدف تعزيز العلاقات بين الطرفين(في إطار الحوار المتوسطي للمنظمة) وذلك من خلال:[1]

- إثراء النقاش بإشراك المنظمات غير الحكومية والخبراء.
- عقد اللقاءات حول الأبعاد الإنسانية بدعم من مؤسسات المنظمة ومشاركة الدول المتوسطية.
- وضع مركز للوقاية من الأزمات في المنطقة.

ومع أن الإجراءات في إطار منظمة الأمن والتعاون افترض أن تطور عبر الحوار لتشمل أنظمة الرقابة على الأسلحة،تعزيز الأمن في بيئة أمنية متغيرة،الإنذار المبكر،الوقاية،تسوية النزاعات،إدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد الصراع ارتباطا بما نصت عليه قمة المنظمة سنة 2010 حول الأمن الأوروبي،[2] إلا أنها تبقى في إطار العلاقات غير الرسمية(إطار غير ممأسس) وتعاون منظمة الأمن والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار ضيق لمواجهة التحديات عبر الوطنية،مجرد ترتيبات لتبادل الخبرات والأفكار في إطار منتدى غير رسمي (الحوار) افترض منذ إطلاقه أن يكون بداية مبادرة تضاهي منظمة الأمن والتعاون خاصة بمنطقة المتوسط.

أما فيما يخص إجراءات بناء الثقة والأمن لمنظمة اتحاد أوروبا الغربية في إطار حوارها المتوسطي والمتمثلة في المحادثات السياسية في إطار "الندوات حول الأمن في المتوسط" من قبل المسؤولين العسكريين،ندوات خلايا التخطيط،وملتقيات المعلومات التي تنطوي على هيئات من المنظمة والبلدان شركاء الحوار،وعلى الرغم من استعداد الشركاء في إطار مجموعة المتوسط لبناء مناخ من الشفافية في البعد الأمني في العلاقات بين طرفي المتوسط من خلالها،إلا أنها لم تتمكن من تحقيق أي نتائج إلى أن حُلت هذه المجموعة وتولي الاتحاد الأوروبي مهام حوار اتحاد أوروبا الغربية ونُقلت إجراءات بناء الثقة للحوار السياسي للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

[1]Elisabeth Abela, «OSCE's Mediterranean Activities», in, Martin Ortega, *op.cit.*, pp.7-12.

[2]قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حول الأمن الأوروبي، كانت أول قمة بعد قمة 1999 التي تم فيها للمصادقة على وثيقة فيينا كأداة أساسية فيما يخص إجراءات بناء الثقة والأمن لضمان الشفافية العسكرية بين الدول الأعضاء (خاصة من خلال زيارات التفتيش والتقييم).

حيث وضعت في هذا الإطار تدابير تمثلت في:[1]

°° ملتقيات ودورات للمعلومات خاصة منها تلك التي ترتكز على قضايا الأمن والدفاع سواءا في العواصم الأوروبية أو المتوسطية.

°° شبكة أورو–متوسطية لمعاهد الدراسات الأمنية.

°° وسائل للتبادل مثل الزيارات.

°° القيام بالتمارين العسكرية.

°° اللقاءات العملية غير الرسمية للخبراء الحكوميين،والمسؤولين العسكريين للقضايا الأمنية.

°° تبادل المعلومات الأساسية(الوثائق،الإجراءات،العقائد) حول المساعدات العسكرية للسلطات المدنية،الدور العسكري في الطوارئ المدنية،العلاقات المدنية العسكرية، المساهمة في عمليات حفظ السلام.

هذا إضافة إلى إجراءات جديدة على مستوى أدنى –في السياق الأورو–متوسطي– لبناء الثقة،الأمن والتعاون العسكري والتي يمكن تخطيطها وانجازها دون الحاجة إلى إقامة هياكل مؤسسية جديدة.

ومع أن عملية برشلونة كإطار لتنفيذ التدابير التي قد تساعد على زيادة بناء الثقة والمتمثلة في تدريب الدبلوماسيين الأورو–متوسطيين عبر الملتقيات وإنشاء شبكة من المعاهد السياسية الأجنبية(Euro MesCo)،[2] التي تمتلك مجموعتي عمل:

°° الأولى: متخصصة في بناء الثقة،منع الصراعات والحد من الأسلحة ونزع السلاح.

°° الثانية: تتولى شؤون التعاون السياسي والأمني(العملية السياسية والأمنية المشتركة).

إلا أن إجراءات بناء الثقة في إطار الشراكة الأورو–متوسطية لم تتمكن من أن تمثل جزءا من ميثاق سياسي–أمني (لهذه الشراكة) في إطار مرن يخاطب القضايا المشار إليها –سابقا– والذي افترض أن تكون بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة التحديات الأكثر حساسية (الأصولية، التوسع الديمغرافي،النزاعات سريعة الانتشار،...)

[1]Martin Ortega, «Towards an Enhanced Euro-Mediterranean Security Dialogue», in: Martin Ortega, *op.cit*., p.4.

[2]Roberto Aliboni, Abdel Momen Said and Alvaro Vasconcelos, Political and Security Cooperation and Arms Control, Confidence –building and Conflict Prevention, Joint Report of the Euro MesCo Working Group, April 1997, p.65.

أما الحوار المتوسطي–الأطلسي الذي ركز على إجراءات لبناء الثقة تمثلت في:[1]

°° تبادل المعلومات.

°° المساعدة التقنية في مجال التخطيط المدني للطوارئ.

°° الزيارات الرسمية للعسكريين(للدول الستة غير الأعضاء في الحلف لهياكل ومقرات الحلف وحضور تدريبات الحلف العسكرية).

°° تبادل زيارات ضباط الأركان لدول الحوار من قبل قوات الحلف البحرية.

°° إضافة إلى الندوات،المؤتمرات والدورات الإعلامية.

وبالرغم من إنشائه لفريق للتعاون المتوسطي ومنتدى للمناقشات السياسية حول القضايا الأمنية في المتوسط بين الحلف ودول الحوار غير الأعضاء،تبقى الصيغة الثنائية الضيقة التي انتهجها الحوار لتنفيذ هذه الإجراءات عائقا أمام بناء هذه الثقة المفترضة(وهذا ما سنتعرض له بالتحليل في الفصل الثالث).

إلا أن تعدد إجراءات بناء الثقة والأمن لم تثمر في البيئة الأمنية المتوسطية بسبب طبيعتها التي تتميز بعدم التوازن العسكري خاصة الانفراد الإسرائيلي–النووي- المدعوم من الجانب الأورو–أطلسي مقابل القدرات العسكرية التقليدية للطرف العربي،وما زاد الوضع تفاقما عدم موافقة إسرائيل الانضمام إلى أي مبادرة للحد من التسلح،...كما أن تردد الاتحاد الأوروبي في مناقشة قضية الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتركيزه على الأسلحة البيولوجية والكيميائية لتفادي الترسانة النووية الإسرائيلية زاد من عدم الثقة بالرغم من إعلان برشلونة على إزالة(WMD) في منطقة الشرق الأوسط.إضافة إلى اهتمام أوروبا بتطوير قدراتها الصاروخية، اعتماد أنظمة تجنب الرادارات في الطائرات،الألغام البحرية وبصفة أشمل تطوير معدات الحرب الالكترونية على صعيد القيادة،المراقبة،الاتصالات،الاستخبارات[1] ما يلخص تنظيم العمل الأوروبي المشترك لصيانة استقرار أوروبا وتحقيق أمنها في الوقت الذي يبقى الطرف الجنوبي منكشفا تماما تجاه هذه المخاطر والتحديات بسبب الاختلالات البنيوية للبيئة الأمنية الأورو- متوسطية:الخلافات جنوب/جنوب،واللاتكافؤ شمال/جنوب.

الفرع الثالث: المواثيق والمؤسسات

إن الأجندة الأمنية قد تحقق الأهداف المرجوة من الحوار في ظل وجود اتفاق عام(ميثاق)

[1]Fulvio Attina, «The building of Regional Security Partnership ...», *op.cit.*, p.16.

[1]De. Hoop. Scheffer, The Golf Crisis: Lessons for Western European Union, UEO Document, n°1268, Paris, 13May 1991, p.5.

متعدد الأطراف،أو هيئة إقليمية للحوار في مسار التعاون،إلا أن الالتزام الإقليمي في إطار عملية برشلونة بإنشاء ميثاق للسلم والاستقرار في منطقة المتوسط بقي "إطارا نظريا" دون تطبيق(بالرغم من أجندته الواسعة بقي واقعه السياسي الذي لا ينطوي على التزامات قانونية يقوض آفاق التعاون).

وقد جاءت فكرة ميثاق أورو-متوسطي للاستقرار في سياق تجسيد مأسسة المتوسط،[1] وأثناء الانعقاد الرابع(جويلية1997) للمنتدى المتوسطي(مع إدراك الأوروبيين لخطورة تهديد الإرهاب العابر للقومية،وآثاره على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم)،حيث قدمت الجزائر في ماي1998 مشروع ميثاق أورو-متوسطي للاستقرار لشركاء مسار برشلونة(بهدف جمع الشركاء حول مقاربة شاملة للأمن والاستقرار تأخذ بعين الاعتبار ترابط المجالات الثلاثة للشراكة الأورو-متوسطية).إلا أن الوثيقة الأولية لمشروع الميثاق رفضت من قبل بعض الدول(إسرائيل والمغرب) بالرغم من الجهود الجزائرية والفرنسية لتحقيقها.

وتبلورت فكرة ميثاق أورو-متوسطي للاستقرار مع تقديم ألمانيا خلال المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول المتوسطية الذي انعقد بمدينة "شتوتغارت" الألمانية أفريل1999،مشروع ميثاق أورو-متوسطي،كان من المتوقع أن يتم الموافقة عليه لاحقا إلا أن ذلك لم يتحقق حتى اليوم.

-تضمن الميثاق الأورو-متوسطي مجموعة مبادئ،أهمها:[2]

- التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأورو-متوسطية.
- احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم قابلية الأمن والاستقرار في إطار البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل(القضايا السياسية والأمنية إلى جانب أية أبعاد اقتصادية،اجتماعية،ثقافية أو إنسانية).
- الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.

[1]Aomar Baghzouz, Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en mediterranée, Séminaire sur «l'Algérie et la sécurité en méditerranée», Université Mentoury Constantine, Département de Sciences Politiques, 29-30 Avril 2008, pp.53-54.

[2]بناءا على نص "الخطوط التوجيهية المتعلقة بإعداد ميثاق أورو- متوسطي للسلام والاستقرار"، في :
Document d'Actualité Internationale, n° 12, 15/6/1999,pp.487-489.

نقلا عن عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص211.

°° الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر المتوسط.

-أما أهداف الميثاق،فتتمثل في:

°° الميثاق سيكون أداة وظيفية لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة،والحوار السياسي سيكون بناءا للإطار المؤسساتي لتعزيز السلم والاستقرار وبالتالي سيحظى الحوار بأولوية الدول الأورو-متوسطية.وتتمثل عملية بناء الشراكة الأمنية في أهمية الإجراءات المتعلقة بعلاقات حسن الجوار،التعاون الإقليمي واللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية.

°° تحقيق الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة(منظمة مشتركة للأمن والاستقرار،منطقة ازدهار مشتركة وتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية في حوض المتوسط).

-آليات ووسائل تطبيق مبادئ وأهداف الميثاق:

°° دعم الحوار السياسي للتخفيف من حدة التوترات والأزمات(يمتد إلى قضايا الإرهاب، الجريمة المنظمة، تبادل المعلومات).

°° تحديد إجراءات بناء وتطوير الشراكة الأمنية(والأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية،...لإعلان برشلونة).

°° تأسيس تدريجي لشبكة من اتفاقيات التعاون الإقليمي الفرعي(Sub–Regional)،أو الانخراط في مشاريع مشتركة عبر الحدود،أو الانخراط في شبكة من الاتفاقات الإقليمية الثنائية.

°° إيجاد إطار مؤسساتي لدعم الحوار السياسي على عدة مستويات:[1]

1) عقد اجتماعات دورية مشتركة على مستوى وزراء الخارجية بقصد التشاور واتخاذ قرارات تدعم الشراكة الأمنية.

2) تكليف خبراء بالإعداد ومتابعة القرارات المتخذة من قبل وزراء الخارجية.

3) عقد اجتماعات دورية أو خاصة على مستوى الخبراء لدراسة القضايا المثارة واتخاذ توصيات وإحالتها لوزراء الخارجية.

في المؤتمر الوزاري في "شتوتغارت" 1999 تم الإعلان عن التحديد القانوني الدقيق لمفهوم الميثاق الذي لم يكن مطروحا على جدول أعمال المؤتمر،بل مجرد وثيقة لإلزام الشركاء

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص202.

بالحوار السياسي،التنمية والتطور التدريجي لإجراءات بناء الشراكة،علاقات حسن الجوار، التعاون الإقليمي والدبلوماسية الوقائية.[1]

وبالرغم من أن نص "وثيقة العمل غير الرسمية" تعكس وجهات النظر الأوروبية للأمن في المتوسط أكثر من وجهات نظر الطرف العربي(جنوب المتوسط) خاصة فيما يتعلق بربط الأمن في منطقة المتوسط بالأمن الأوروبي،والإعلان عن منطقة شرق أوسط منزوعة السلاح،فشل المشروع بسبب:

°° الصراع في الشرق الأوسط،الشكوك العربية حول الدور الأوروبي الداعم لإسرائيل.

°° الحرب على العراق والحرب على الإرهاب.

°° إخفاق المشاركين(في اللقاءات اللاحقة لقمة شتوتغارت1999) في الاتفاق على مبادئ أساسية تدعم الميثاق السياسي–الأمني الذي اعتبر وثيقة لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة.[2]

ويبقى تصور الطرف شمال المتوسط لميثاق أورو–متوسطي للاستقرار "لا للأمن" في المنطقة متمثل في تبني إجراءات أمنية تقبل من كلا الطرفين(اتفاق سياسي) خاصة في ظل الإرث التاريخي لعلاقات الطرفين وأهمية التوترات في المنطقة والتي لا تزال مستمرة ولا تسمح بوجود مثل هذه الثقة وتتلخص في:[3]

°° اتفاق بين الشركاء من أجل مقاربة شاملة ومشتركة حول "الاستقرار" في المتوسط بما فيها العوامل الداخلية والتنمية.

°° تأكيد هؤلاء الشركاء على إرادتهم في وضع علاقات تقوم على التوازن والاحترام المتبادل لسياداتهم –مستقبلا–.

ورغم فشل مشروع ميثاق أورو–متوسطي كمبادرة متعددة الأطراف لبناء إجراءات أمنية جديدة في المتوسط،[1] تبقى مبادرات "الحوار المتوسطي" لكل من منظمة الأمن والتعاون،منظمة حلف شمال الأطلسي،الحوار السياسي للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية،وباقي

---

[1]Fulvio Attina, «The building of Regional Security Partnership...», *op.cit.*, p.15.

[2]Roberto Aliboni, «Building Blocks for the Euro –Med Charter on Peace and Stability», *Euro MesCo Working Paper 7*, IEEI, January 2000, P.47.

[3]Jean Pierre Courtois, Réflexions sur le développement de la charte Euro– Méditerranéenne de paix et de stabilité, in, Martin Ortega, *op.cit.*, p.22.

[1]Sven Biscop, «Opening up the ESDP to the South: A Comprehensive and Cooperative Approach to Euro–Med Security», *Security Dialogue*, vol.34, n° 2, 2003, pp.183-184.

المبادرات المكملة والداعمة لها قائمة.

المطلب الثاني: التدابير الأورو-أطلسية لبناء الأمن في المتوسط من التعاون...إلى الشراكة الأمنية

تعد الحوارات كآلية لبناء الأمن في المتوسط أطرا لسياسات أمنية تتعدى مجرد الاستجابة للتهديدات والمخاطر الآنية والمستقبلية،إلى تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة.

وانطلاقا من أن المتوسط فضاءا يحوي عدة أقاليم(وأقاليم فرعية)،وليس ذلك الإقليم الوسيط بين مناطق متماسكة(بسبب الخلافات،واصطدام الانشغالات الأمنية للفواعل بالقضايا السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية،...)،إضافة إلى اختلاف الإدراك بين طرفي المتوسط وتأثيره على الاحتياجات الأمنية،تعسر تأسيس مقاربة إقليمية للمتوسط بسبب دور المصالح(الأمنية منها على وجه الخصوص)،خطاب تهديدات الجنوب،...وطرحت بقوة إشكالية هوية المتوسط (المرجعية الإقليمية)،وأثير أكثر التساؤل: "أمن المتوسط؟" أو "الأمن في المتوسط؟"[1].

وعليه،هل يمكن الحديث في السياق الأورو-متوسطي،ومن خلال الحوارات الأمنية التي أطلقتها المنظمات والمؤسسات الأوروبية(لبناء الثقة،حل الخلافات وتقريب الوعي بالمصالح والهوية المشتركة؟)عن هوية أورو-متوسطية؟،مركب أمني إقليمي أورو-متوسطي؟(بمفهوم بوزان يقتصر على الجهة الغربية من المتوسط بعيدا عن الصراع في الشرق الأوسط)،أو حتى المتوسط جماعة أمنية بمفهوم "دوتش"(والتي تتطلب ثقة متبادلة،توافق القيم،العلاقات المؤسسية، التجارب المتبادلة والاهم التنبؤ بسلوك الآخر)،في ظل البيئة الأمنية جنوب المتوسط وما يشوبها من توتر،لااستقرار،نزاعات،...إضافة إلى ذلك(وانطلاقا من مفهوم الأمن الإنساني)غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان،...

من جهة أخرى،مع تزامن إطلاق هذه الحوارات،مع إطلاق الحوار المتوسطي الأطلسي كمبادرات يفترض أنها تكمل بعضها البعض وليست تنافسية،هل يمكن الحديث عن قيمة مضافة للعلاقة:منظمة حلف شمال الأطلسي-الاتحاد الأوروبي لمختلف الحوارات الأمنية في المتوسط في ظل الثنائية التعاون/التنافس لتحقيق الاستقرار وبناء الأمن(نحو شراكة أمنية شاملة؟) مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل من الفرد والمجتمع للأمن بكل أبعاده؟

[1] عبد النور بن عنتر، مجموعة محاضرات مقدمة لطلبة ماجيستير، جامعة باتنة، 2008-2009.

– جدول يوضح أهم الحوارات في المتوسط –

الدول	حوار WEO	حوار OSCE	الحوار المتوسطي الأطلسي	الحوار السياسي		سياسة الجوار
				EMP	5+5	
الجزائر	1993	1994	2000	x	x	x
المغرب	1993	1994	1994	x	x	2004
تونس	1993	1994	1994	x	x	2004
مصر	1994	1994	1994	x		2005
الأردن	1998	1998	1995	x		2004
لبنان				x		2005
سوريا				x		
السلطة الفلسطينية				x		2004
إسرائيل	1995	1994	1994	x		2004
موريتانيا	1993		1994	مراقب	x	
ليبيا	أقصيت بسبب أزمة لوكربي			انضمت بصفة مراقب	x	

لقد عرفت الحوارات الأمنية تطورا من التعاون إلى الشراكة الأمنية التي تعني:تجاوز التعاون للحد من العنف وتعزيز الاستقرار إلى الاستفادة من الأنواع المختلفة من الاتفاقيات والآليات(مثل المعاهدات الأمنية الرسمية)،المنظمات الأمنية الدولية،اتفاقيات العمل المشترك، اتفاقيات السلام والاستقرار بما فيها تدابير بناء الثقة،التدابير الدبلوماسية الوقائية إضافة إلى تدابير التأثير على الهياكل المحلية والعمليات في الدول المعرضة لخطر العنف الداخلي.[1] فهل وفرت فعلا مبادرات الحوار الأورو–أطلسية في المتوسط مبادئ الشراكة الأمنية في تحولها من التعاون إلى الشراكة الأمنية مع دول جنوب المتوسط التي انضم معظمها إلى هذه الحوارات.

الفرع الأول: الحوار السياسي في إطار عملية برشلونة: الشراكة الأورو–متوسطية

أطلق المشروع الأورو–متوسطي في منتصف تسعينيات القرن الماضي في سياق تحولات دولية وإقليمية كان أبرزها عملية السلام في الشرق الأوسط(أو التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي) بعد مؤتمر مدريد للسلام(1991) واتفاقيات أوسلو(1993)،حيث ركز إعلان برشلونة على قضايا الأمن والتعاون بين الضفتين في إطار سياسة أمنية مشتركة حددت أهدافا تتمثل في تنمية التعاون السياسي/الأمني،الاقتصادي/المالي،إضافة إلى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية،الثقافية والإنسانية.

تدخل صيغة برشلونة في إطار الاهتمام الأوروبي بتنشيطه للعلاقات الأورو–متوسطية حيث اقترحت اللجنة الأوروبية إقامة شراكة[2] لتحقيق السلام والأمن والرفاهية الاجتماعية، ورسم الإعلان الأجندة الأوروبية في المتوسط في ثلاثة محاور:[3]

- إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام2010.
- تأسيس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أسس آلية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التسلح.
- تدعيما للشراكة الاقتصادية والأمنية الالتزام بالجوانب الاجتماعية والثقافية بتطوير المصادر البشرية الإقليمية.

حددت أهداف وآليات الشراكة التي كانت محاولة لإحياء احتمال قيام إقليم متوسطي في سياق "مسار الهوية الذاتية الأوروبية" وإن أثبتت بعض الدراسات فيما بعد كيف أن الهوية تراجعت

[1]Fulvio Attina, «The building of Regional Security... », *op.cit.*, p.4.

[2]يوسف الشرقاوي، "الأمن والتعاون في المتوسط"، **كراسات إستراتيجية** (القاهرة)، عدد46، 1996، ص16.

[3]أشرف الصعيدي، "الشراكة الأورو–متوسطية"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد132، ربيع 2009، ص ص 29-30.

أمام مسار الأمننة(التهديدات والمخاطر:الهجرة خاصة والإرهاب)؛وتمثلت في:[1]

- تقوية الحوار السياسي وإجرائه بشكل منتظم.
- العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق.
- تطوير حكم القانون،الديمقراطية والنظم السياسية،مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظمها السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والقضائية.
- احترام خصوصيات المجتمعات وتنمية قيم(التسامح،عدم كراهية الأجانب،نبذ التطرف، ...).
- عدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول الأخرى،وتنمية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- دعم الأمن الإقليمي خاصة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى معاهدات منع انتشار الأسلحة النووية.

وتضمن الجزء الخاص بالشراكة السياسية والأمنية في إعلان برشلونة(18 بندا أو مبدأ)[2] حددت إطار "المنطقة المشتركة للسلام والأمن والاستقرار" في إقليم البحر المتوسط،وفقا لتوجهين:

°° توجه أوسع يرتبط بالعوامل الهيكلية التي تسمح بالاستقرار ومنه الأمن في المتوسط: هذا التوجه ذو طابع سياسي عام يماثل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، المواثيق الدولية الأخرى والإعلانات المتضمنة لحقوق الإنسان،حق تقرير المصير،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،تسوية النزاعات بالطرق السلمية،...).[1]

°° توجه أضيق يرتبط بشكل معين بالسياسات التي ستطبق بالتعاون مع الدول الشريكة (في الشراكة الأورو–متوسطية):[2]

ضمن هذا التوجه تتدرج الالتزامات ذات الطابع الأمني والعملي في إطار الإقليم الأورو–متوسطي عموما،بعضها يتصل بمنطقة الشرق الأوسط وما يتعلق بها من تحقيق

[1]Ervan Lannon, «Le partenariat Euro-méditerranéen: éléments d'une analyse juridique», *Alternatives Sud*, vol. VII, n°4, 2000, p.226.

[2]أشرف الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[1]سمير صارم، "أوروبا والعرب: من الحوار...إلى الشراكة"، **قضايا الساعة** (دمشق)، دار الفكر العربي،عدد4، 2000، ص ص 210-217.

[2]Roberto Aliboni, «European Union Security Perceptions and Policies Towards the Mediterranean», in, Stephen J. Blank, *op.cit.*, p.134.

الأمن الإقليمي من خلال العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فيها،كذا منع التكديس الضخم للأسلحة التقليدية،التعاون في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة.

انطلاقا من مبادئ،أهداف وبنود التعاون الأمني لإعلان برشلونة،استند هيكل الشراكة الأورو-متوسطية على تخطيط أمن تعاوني مشترك بناءا على مبادئ أساسية للتعاون الدولي والعلاقات السلمية(مطابقة لمبادئ هلسنكي) تتمثل في الديمقراطية،التعددية،إقرار دولة القانون،احترام حقوق الإنسان والديمقراطيات،علاقات حسن الجوار،...

إلا أن عملية برشلونة التي وضعت -نظريا- إطارا محتملا لجماعة أمنية متوسطية(عبر العمليات،المؤسسات والممارسات) لم تتمكن من تحقيق أهدافها بافتقادها لمؤشرات واضحة لعملية السلام أي إجراءات لبناء الثقة ضمن المبادئ الرئيسية للحوار السياسي المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي،حيث عبرت في الواقع عن إقامة نظام تعاوني اقتصادي إقليمي يتضمن إسرائيل في المنطقة.وبالرغم من ارتباط أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية(السياسي/الأمني، الاقتصادي/المالي،والاجتماعي/الثقافي) في إطار المقاربة الشاملة للشراكة بتحقيق الأمن في المتوسط بطريقة شاملة وموسعة بهدف جعل المنطقة "فضاءا مشتركا للسلام والاستقرار"[1] إلا أن حصيلة المشروع(سنة2005) وبعد عشرة سنوات من انطلاق الشراكة كانت مخيبة لتوقعات الشركاء على طرفي المتوسط ويعود ذلك إلى محدودية النتائج المحققة في الجانب السياسي/الأمني من الشراكة على وجه الخصوص(إضافة إلى النتائج الضئيلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي)*،والمتمثلة في:

°° تعليق توقيع الميثاق الأورو-متوسطي،وما نتج عنه من تأثير سلبي على إمكانية بناء نموذج مستقبلي للتعاون.

°° استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي واستحالة بناء الثقة بين الأطراف ذات الصلة المباشرة(وحتى غير المباشرة) في المنطقة العربية،خاصة في ظل التفوق العسكري الكمي والنوعي لإسرائيل وفشل مسار السلام أو العملية السلمية(التي كانت السبب الرئيسي في تعثر مسار الشراكة الأورو-متوسطية في بعديها السياسي والأمني خاصة مع انعقاد كل المؤتمرات الرسمية "لوزراء الخارجية" في أوروبا،ومقاطعة بعض الدول العربية "خاصة لبنان وسوريا" لتلك المؤتمرات ارتباطا بتوتر مسار السلام والسياسة

[1] Conférence Euro-méditerranéenne de Barcelone, Déclaration de Barcelone et Programme de Travail, 27-28 Novembre 1995.

* في المجال الاقتصادي: تراجعت واردات دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي من 50.6 % (سنة 1995) إلى 45.9 % (سنة 2003).كما انخفضت صادرات دول الجنوب إلى الاتحاد الأوروبي من 48.1 % (سنة 1995) إلى 46.1 % (سنة 2003). (المرجع: محمد مطاوع، " أوروبا...من برشلونة إلى سياسة الجوار"، السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص 39).

الإسرائيلية).[1]

°° الخلافات/الاختلافات العربية "المزمنة" مقابل التكتل الأوروبي،ففي الوقت الذي تنشط أوروبا في إطار عملية برشلونة انطلاقا من رؤية إستراتيجية أوروبية شاملة بأبعادها المختلفة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية والأمنية،تسعى الدول جنوب المتوسط في إطار الشراكة إلى تعزيز المسارات الثنائية حفاظا على مزايا مقدمة من قبل الاتحاد تتمثل في وضعية الشريك المميز والذي لا يضيف في الواقع قيمة تذكر سوى زيادة المنافسة السلبية بين الدول جنوبا ويبعدها عن التفكير في أي صيغة للتعاون أو التكتل جنوب-جنوب،والذي تنعدم بوادره بالرغم من تواجد أطره الهشة(الاتحاد المغاربي)،أو ضعف جدوى ما وجد منها(مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية) في تحقيق ذلك.

°° المتوسط يمثل فضاءا للتنافس بين دول الجماعة الأوروبية بقيادة فرنسا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى(خاصة وأن تكامل أوروبا أثار تخوف و انزعاج واشنطن كونه يمثل تصاعد للنفوذ الإقليمي الأوروبي على حساب التواجد الأمريكي في أوروبا وخارجها)،فالمنطقة أصبحت ذات حيوية جيواستراتيجية(خاصة شمال إفريقيا) للمصالح الأمريكية،ما زاد اهتمام واشنطن التي سعت إلى استعمال منظمة حلف شمال الأطلسي كأرضية لتنسيق الحوار والتشاور للحد من النفوذ الأوروبي في المنطقة سيما بعد إقرار الاتحاد الأوروبي منذ1992 إقامة شراكة أورو-مغاربية.في الوقت الذي زاد سعي فرنسا للعب الدور البارز في المنطقة(انطلاقا من قناعتها من أن المتوسط منطقة نفوذ أوروبية بالدرجة الأولى)،مواصلة بذلك تطبيق السياسة التي انتهجتها[1] لضمان الدور السياسي الفاعل والقادر على مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

°° فشل معالجة تحديات المخاطر الأمنية حيث بقيت الهجرة غير الشرعية مستمرة تثير الرأي العام وتشكل موضوع خلاف كبير بين طرفي الشراكة حول الإجراءات القانونية لاحتوائها،إضافة إلى مشكلة تجريمها.كما لا يزال الإرهاب شغل الغرب الشاغل إضافة إلى مظاهر العنف والجريمة التي لم تتراجع بالرغم من اللقاءات والحوار الأورو- متوسطي.وترجع الأسباب في ذلك إلى الاختلاف الكبير بين الطرفين حول تعريف موحد للإرهاب الذي يراه الطرف الأوروبي تهديدا لامتماثلا(أطراف ضعيفة تهدد القدرة العسكرية للدول في شكل عدو خفي،منظم،متعدد الأشكال يعتمد على شبكات تنشط في الخفاء في دول مختلفة)،بينما تعتبر الدول العربية(الأعضاء في الشراكة) ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال.

---

[1]أشرف الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[1]طرح الرئيس الفرنسي جاك شيراك لأول مرة من خلال خطابه بالدار البيضاء المغربية عام1995 فكرة ضرورة إبرام عقد للأمن بين دول ضفتي البحر المتوسط.

وإذا استندنا إلى أرض الواقع،نلاحظ أن القضايا الأمنية ذات الأهمية القصوى لم تدرج ضمن مسار برشلونة وعلى رأسها الصراع العربي–الإسرائيلي ما سَّبب تراجع عملية برشلونة وجعل الطرف الأوروبي يبحث عن بدائل جديدة تكون أكثر فعالية وفائدة بالنسبة للطرفين تجسيدا للفكرة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في كوبنهاجن في ديسمبر2002 تجاه دول المتوسط الجنوبية والمتمثلة في "سياسة حسن الجوار" التي افترض أن تعزز عملية برشلونة من خلال خطط عمل للقضايا الأمنية تعمل على المديين المتوسط والبعيد وفق شروط الثقة والتعاون المتبادلين بين الطرفين،خاصة وأن سبب فشل مسار برشلونة تمثل أساسا في السلوك الانتقائي[1] للطرف الأوروبي،الإقصاء والتهميش إضافة إلى التركيز على الأطر الثنائية بالرغم من أن مبادئ الإعلان أقرت بالطابع التعددي للمبادرة.

الــفــرع الــثــانــي: ســيــاســة الجــوار الأوروبــيــة

في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية(التي تم الاتفاق عليها في ديسمبر2003) تم التعريف على التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي الموسع بهدف بناء علاقات جوار حسنة،عُرفت فيما بعد بسياسة الجوار الأوروبي (ENP) The European Neighborhood Policy

من أهم أهداف هذه السياسة:[2]

°° بناء الأمن مع دول الجوار.

°° تسوية الصراعات والنزاعات المستمرة.

°° إقامة علاقات تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة(خاصة في مجالات حكم القانون،الحكم الراشد،احترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات).

°° التحكم في الهجرة وكل أشكال التهريب إلى داخل الاتحاد.

°° علاقات حسن الجوار(منع الصراعات في جوار الاتحاد الأوروبي وأعمال الاعتداء ضده).

°° مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستديمة(تمتع الدول غير الأعضاء بمزايا العضوية دون الدخول فيها خاصة حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات والأفراد).

---

[1] هيثم الكيلاني، "الشراكة الأوروبية/المتوسطية:تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد49، فيفري1996، ص81.

[2] «What is the European Neighborhood Policy? », at: http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm pp.1-2.

°° إضافة إلى حماية مواطني الاتحاد في الخارج.

في ظل "المشروطية الايجابية"[1] (أي ربط الاستفادة من مزايا التعاون في إطار سياسة الجوار الجديدة بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول المعنية).

تعمل سياسة الجوار الأوروبية من خلال:

-خطط عمل ثنائية:(بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المشاركة فيها) تحدد خطط العمل جدول أعمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية حسب الأولويات على المدى القصير والمتوسط(تتم مراجعة دورية لمراقبة تنفيذ خطط العمل الأمر الذي يجعلها مرجعا لمخصصات المساعدة المالية تحت آلية الجوار الأوروبي وأداة الشراكةENPI).

-تقارير:تغطي التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المرتبطة بها(تعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول).

وكخطوة أولى عرض الاتحاد الأوروبي سنة 2004 خطط عمل فردية(تتراوح ما بين 3-5 سنوات)على كل من إسرائيل،الأردن،المغرب،تونس والسلطة الفلسطينية،ثم مصر ولبنان،وقعت إسرائيل خطة العمل ديسمبر2004 وكل من مصر ولبنان سنة2005، والتحقت الجزائر وسوريا بخطط عمل سياسة الجوار لاحقا.

من بين المجالات التي تغطيها خطط العمل الحوار والإصلاح السياسي،التعاون في مجال العدالة،الحرية والأمن،والبعد الإنساني.

إن سياسة الجوار كمبادرة بعيدة الأجل للإصلاح المحلي والتعاون الإقليمي لإرساء السلام في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي من خلال إجراءات مرتبطة بأولوية وخصوصية الدول المعنية،[1] أنشأت لتدعم الشراكة الأورو-متوسطية خاصة في مجال التعاون عبر الحدودي ومنع وحل الصراعات،وما استبدال برنامج ميدا بـــ"آلية الجوار الأوروبي وأداة الشراكة"(ENPI) إلا دعم لسياسة الاتحاد للمساعدات الاقتصادية التي واجهت أزمة هيكلية(حيث لم تثمر الإصلاحات الاقتصادية في إقامة وتفعيل الإصلاحات السياسية ولا التوجه نحو الديمقراطية في دول الجنوب)،والقراءة في البيان الرئاسي لقمة برشلونة2005(الذكرى العاشرة لإطلاق المبادرة) التي غاب عن حضورها كل القادة

[1]Sven Biscop, The European Security Strategy and the Neighborhood Policy :a New Starting Point for a Euro–Mediterranean Security Partnership, Paper Presented at EUSA Ninth Biennial International Conference, Royal Institute for International Conference,Austin,Texas,31 March-2 April 2005,pp.6-7.

[1]N. Tocci, «Does the ENP Respond to the EU's Post-Enlargement Challenges?»,*International Spectator* ,vol.40, n°1, January-March 2005,p.25.

العرب باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية(محمود عباس)،تثبت ذلك وتفسر فشل القمة التي خرجت بوثيقتين:[1]

°° الأولى: ميثاق شرف لمكافحة الإرهاب.

°° الثانية: برنامج عمل يتضمن خطة للتعاون في مجال الشراكة الأمنية والسياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى 5 سنوات.

إن إعطاء الأولوية لسياسة الجوار(في مضمون الوثيقتين) يشير إلى استبدال عملية برشلونة بسياسة الجوار الأوروبية الجديدة(بالرغم من التأكيد الأوروبي على أنها تكملها وتدعمها) خاصة فيما يتعلق بربط المساعدات بالتقدم في مجال الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان إضافة إلى تركيز سياسة الجوار على قضية الهجرة كانشغال أمني أوروبي أولوي (خاصة منها الهجرة غير الشرعية)،ومع مراعاة الخصوصية في إطار التعامل الثنائي،وشروط التميز يتضمن محور السياسة والأمن(في إطارENP):

-الشؤون الداخلية والعدالة:(لتدعيم الحوار السياسي الأمني كذلك الاجتماعي،مسألة تدويل حقوق الإنسان،مكافحة الإرهاب من خلال التعاون في المجال القضائي والقانوني،ودعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني،التجاري والعائلي وتبادل الخبرات في هذه المجالات).

-حقوق الإنسان والديمقراطية:(الاتفاق حسب كل حالة من خلال خطط العمل:مثلا الجزائر خصصت المادة2 من الاتفاق بتحديد مسؤولية الأطراف في احترام ودعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها).

-ملف الهجرة بأبعاده الأمنية–السياسية–الاجتماعية:(مثلا الاتفاق مع الجزائر تم حول ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والحد من تطورها).بالنسبة للمهاجرين الشرعيين التكفل بالظروف الاجتماعية وفقا لقوانين الدول المصنفة،ضمان حقوق العمال المهاجرين دون تمييز أو تفرقة،وشروط إعادة الرعايا المقيمين بصورة غير شرعية

---

[1] لقراءة الوثيقتين العودة إلى: - Euro Mediterranean Code of Conduct on Countering Terrorism, The Council of European Union, Brussels, 28 November 2005.

- Five Year Work Programme, the 10th Anniversary Euro-Mediterranean Summit, the Council of the European Union, Brussels, 28 November 2005.

http://www.fco.gov.uk/files/euromed-5-year.pdf 30/11/2005

وإدماج الشرعيين منهم.

لكن،وفي ظل اللاتوازن في هذا الإطار من التعاون الأمني –الشراكة الأمنية– اتحاد أوروبي ككتلة مع دول منفردة ضعيفة،لا تزال أوروبا تمارس الانتقائية في صفوف المهاجرين، وتثير قضية الهجرة كخطر مهدد لأمنها واستقرارها(الهجرة غير الشرعية بالرغم من مردودها المادي لدعم اقتصادات أوروبا خاصة المهاجرين المغاربة إلى الدول المتوسطية جنوب أوروبا).

إضافة إلى أن الاتحاد لم يلجأ –وفقا لبنود اتفاقات الشراكة– إلى ممارسة أي ضغط سياسي على دول الجوار إزاء مسائل حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية(هنا المصلحة الأوروبية تتمثل في عوائد التعاون الاقتصادي والاستقرار السياسي،وهذا ما يمثل أحد العوامل المفسرة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو "الحرقة" بالمفهوم العامي المغاربي).

وقد يكون أهم عامل على المستوى الإقليمي،مواقف هذه الشراكة الأمنية الانتقائية تجاه إسرائيل ما يوحي بأن المشروع صيغة جديدة لترويج غير مباشر لعلاقات تطبيع مع إسرائيل دون مقابل –دون مفاوضات سلام–،فإسرائيل كانت أولى دول جنوب المتوسط(ضمن الشراكة الأورو– متوسطية) الموقعة لخطة العمل ضمن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.

الـــفـــرع الـــثـــالـــث: أطـــر أخـــرى للحوار الأمني: اتحاد أوروبا الغربية،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنتدى "5+5"

1) حوار اتحاد أوروبا الغربية المتوسطي:(WEU)

أطلق اتحاد أوروبا الغربية منذ1993 حوارا متوسطيا مع كل من موريتانيا،المغرب، الجزائر ثم تونس ومصر(سنة1995)،وفي النصف الأول من سنة 1998 قرر مجلس الاتحاد توسيع الحوار ليشمل الأردن(ويعود اهتمامWEU بالمسائل المتعلقة بقضايا الأمن في المتوسط وطرق حلها إلى سنة1986 وإنشاء فريق خبراء فرعي خاص بالمتوسط تم اعتماده بقرار وزاري سنة 1987).[1]

تمثلت مبادئ الحوار في الشفافية،الثقة،الحماية من الأزمات،المعالجة السلمية للنزاعات وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل،من خلال اجتماع الدول الأعضاء(في الحوار) في اجتماعات نصف سنوية لتبادل المعلومات.

ومع أن الحوار يعد إجراءا واسعا لبناء الثقة وتحسين الشفافية،إلا أن إنشاء قوتي "أوروفور–أورومارفور" أثارت شكوك الطرف جنوب المتوسط كونها لم تتضمن إطار

[1]Arnaud Jacomet, *op.cit.*, pp.16-17.

تعاوني واضح إضافة إلى تحركها بصفة فردية،[1] زيادة على أن مهام القوتين(هي ذاتها المهام التي تم تحديها في إعلان بيترسبرغ لاتحاد أوروبا الغربية والمفترض أنها تتم على تعاون أمني مشترك) تتمحور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك:[2]

°° المهام الإنسانية وعمليات إجلاء الرعايا في حالة الأزمات أو المواقف الطارئة الأخرى.

°° المهام الخاصة بحفظ السلام.

°° المهام المتعلقة بمشاكل مثل تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية.

ومحاولة من اتحاد أوروبا الغربية استعادة ثقة الطرف الجنوبي دعيت الدول أعضاء الحوار وغير الأعضاء فيWEU إلى زيارة مركز القمر الصناعي(Torrejon) بإسبانيا وخلية التخطيط ببروكسيل.

واجه الحوار المتوسطي حدودا لمهامه خاصة في مجال تبادل المعلومات منذ سنة 1996،وتقرر في اجتماع 8 ديسمبر1999 الإعلان عن ضرورة تعامل دول الحوار مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص تطوير مفهوم التعاون المدني–العسكري،الاستعداد لتدريبات (CMX-CRISEX 2000) والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي.[1]

هكذا تقرر فتح طريق أعمال ونشاطات الفريق المتوسطي لمنظمة WEU(الذي حل من قبلUE) نحو إسهامات المنظمة في عملية برشلونة، ودعم الحوار السياسي للشراكة الأورو–متوسطية بالمكاسب والخبرات التي حققها الحوار المتوسطي(من خلال الفريق المتوسطي) لاتحاد أوروبا الغربية.

2) الحوار الأمني ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:(OSCE)

تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،أول منظمة عنيت بالأمن والتعاون،ليس فقط على الصعيد العسكري بل أيضا من الناحية الاقتصادية العلمية والثقافية(لاعتمادها مبادئ اتفاق هلسنكي سنة1975).حيث تبنى مؤتمر الأمن والتعاون(CSCE) سنة 1992 وثيقة "تحديات التغيير" في هلسنكي أقرت تحول المؤتمر إلى تنظيم إقليمي(وفقا لشروط الفصل

[1] Roberto Aliboni, «Building Blocks for...», *op.cit.*, p.139.

[2] Ingo Wetter, Propositions pour l'elargissement du concept de sécurité dans les pays de la méditerranée, in, «Perspectives of European Foreign and Security Policy in the Mediterranean», *Mediterranean Dialogue*, Amman, October 2006, p.16.

[1] Arnaud Jacomet, *op.cit.*, p.18.

الثامن من ميثاق الأمم المتحدة).

هكذا أصبحت منظمة الأمن والتعاون منذ قمة بودابست1996 أول منظمة أمنية (أوروبية) للتعامل مع الإنذار المبكر،منع نشوب الصراعات،إدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع -في فضائها-(وفي كثير من الأحيان تعمل بصفة خفية من أجل تعزيز النقاش ونزع فتيل التوتر قبل أن يتصعد إلى صراع).

تعمل المنظمة(وفقا للأبعاد التقليدية) ضمن ثلاث مجالات:[1]

-البعد السياسي-العسكري: تسعى من خلاله إلى:

°° تسهيل المفاوضات ولعب دور الوسيط لتسوية الصراعات.

°° التشجيع على اتخاذ تدابير الحد من الأسلحة والثقة والأمن.

°° تعزيز الأمن وإدارة الحدود.

°° المساهمة في إصلاح الجيش والشرطة.

°° تدمير الأسلحة الصغيرة والذخيرة التقليدية وإدارة المخزونات.

-البعد الاقتصادي-البيئي: ويتضمن:

°° تعزيز التعاون الاقتصادي والحكم الراشد.

°° التصدي لمخاطر القضايا الأمنية المؤثرة على البيئة وتعزيز التعاون عبر الحدود.

°° تعزيز التعاون في أمن الطاقة.

-البعد الإنساني: ويرمي إلى:

°° تعزيز احترام حقوق الإنسان.

°° تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

°° تشجيع التسامح وعدم التمييز.

°° مراقبة الانتخابات.

[1]«Rapport Annuel de l'OSCE 2009», pp.140-147.at : www.osce.org 30/01/2010

°° تعزيز حقوق الأقليات.

ولمواجهة التحديات الجديدة تبنت المنظمة "مقاربة أمنية شاملة" لمكافحة الإرهاب،مكافحة الاتجار بالأشخاص،تهريب المخدرات،...كما واصلت التركيز على حل النزاعات(مجالها التقليدي).

كانت بداية تفكير المنظمة في إطلاق حوار متوسطي في قمة بودابست1994(بطلب فرنسي،اسباني،ايطالي)،ثم جاء قرار تشكيل مجموعة اتصال لإطلاق حوار مع خمسة دول متوسطية سنة1995 تونس،المغرب،الجزائر،مصر وفيما بعد إسرائيل والتحقت الأردن بالحوار سنة 1998.

تعزز الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون منذ سنة 1999،وبالرغم من عدم مأسسة هذا الحوار إلا أنه لا يزال مستمرا،وقد جاء في تقرير المنظمة لسنة 2009،"تقرير رئاسة فريق الاتصال مع الشركاء المتوسطيين للتعاون" المتضمن لنشاطات هذا الفريق:[1]

–مناقشة البعد السياسي والعسكري للاتحاد من أجل المتوسط.

–في مجال الهجرة أكد شركاء حوار المنظمة المتوسطيين على الفوائد الاقتصادية الممكنة من الهجرة،والمشاكل في المجال الأمني بما في ذلك ارتفاع كراهية الأجانب(بشكل خاص تجاه المهاجرين)حيث اقترحوا:

°° بنية تحتية للحوار للتعامل مع قضايا الأمن والهجرة بهدف إدارتها.

°° تبادل المعلومات والخبرات.

°° إسهامات المهاجرين المالية(والتحويلات المالية).

°° توفير برامج تدريبية محددة بشأن سياسات الهجرة(فرص العمل).

°° احترام المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك يبقى التعاون ضمن هذا الحوار يعاني من عجز كبير في غياب الإطار المؤسسي.[1]

إلى جانب الأطر الرسمية للحوار ضمن الشراكة الأورو–متوسطية(ثم سياسة الجوار الجديدة)، منظمة اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،هناك أطرا غير رسمية للحوار رافقت هذه المبادرات الأمنية،تمثلت أساسا في حوار الـــ"5+5" والذي نشأ كفضاء للتشاور

[1]«Rapport Annuel de l’OSCE 2009 », *op.cit.*, p.140.

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص185.

وتبادل الأفكار عن اتفاقية مراكش فيفري1989،وأعيد إحياؤه سنة2001(بعد 10سنوات من توقيفه بسبب حرب الخليج1991)،إلى جانب دول جنوب أوروبا(البرتغال،إسبانيا،فرنسا،إيطاليا ومالطا)يضم حوار"5+5" الدول المغاربية(المغرب،الجزائر،تونس،ليبيا وموريتانيا) الهدف الرئيسي لهذا الحوار دعم المجال السياسي/الأمني لعملية برشلونة[1] خاصة بعد القمة الأولى لهذه المجموعة(سنة2003)،في مجالات مراقبة الشواطئ(تدعيما لمكافحة الهجرة غير الشرعية)، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك كالانفجار الديمغرافي، الإرهاب،التخلف الاقتصادي والاجتماعي،الجريمة المنظمة وما يرتبط بها من تبييض الأموال وتجارة المخدرات،إن إحياء الـــ"5+5" يحيي توجه دول أوروبا المتوسطية تجاه منطقة غرب المتوسط(تفاديا لإخفاقات كل المبادرات الأخرى لتصادمها بالصراع في الشرق الأوسط)،هكذا تعدى هذا التوجه إلى تنشيط المنتدى المتوسطي الذي مثل فضاءا متوسطيا غير رسمي،انطلق سنة1994 وضم كل الدول المتوسطية المشاطئة(بالمفهوم الجغرافي للمصطلح):الجزائر،مصر المغرب،تونس،إسبانيا،فرنسا،اليونان،إيطاليا،البرتغال،تركيا ومالطا(مؤخرا إسرائيل لم تشارك في هذا المنتدى).

أكدت اجتماعات المنتدى منذ انطلاقه على:[1] الطبيعة غير الرسمية للمنتدى،تدعيم السلام والاستقرار في المتوسط،التعاون لمحاربة الإرهاب،مكافحة الجريمة المنظمة،المخدرات،التهريب ...هذا إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول عملية السلام العربية–الإسرائيلية،...حوار الثقافات،...

إن الحوار الأمني ضمن الأطر غير الرسمية،قد يتضمن توجها أورو–متوسطيا يهدف إلى توسيع هامش التحرك لمعالجة المشاكل الأمنية في المنطقة والتي أثبتت صيغ التعاون الرسمي عدم فعاليتها في معالجتها خاصة بعد فشل مسار برشلونة في تحقيق أي تقدم في عملية السلام.

الـــفـــرع الـــرابـــع: الحـــوار في ظل العلاقة اتحاد أوروبي- منظمة حلف شمال الأطلسي: هـــل مـــن قـــيـــمـــة مـــضـــافـــة؟

فتحت منظمة حلف شمال الأطلسي حوارا سياسيا مع الدول غير الأوروبية في منطقة المتوسط سنة1994 تزامنا مع الحوارات الأمنية الأوروبية المختلفة،وضمت المبادرة الدول العربية جنوب المتوسط:مصر،المغرب،تونس،موريتانيا إلى جانب إسرائيل ثم الأردن والجزائر بعد ذلك بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار في الفضاء المتوسطي ككل.

---

[1] J.F Coustillé, «Méditerranée "5+5" et initiative de sécurité», *Défense nationale*, n°5, 2005, p.77.

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 108.

يتلخص توجه الحلف نحو جنوب المتوسط –كمنظمة أمنية/دفاعية– في رغبته في إبراز دوره في بناء الثقة على المستوى الإقليمي الفرعي في المنطقة،وتبديد شكوك الطرف الجنوبي حول نواياه،فمشاركة دول الجنوب نشاطاته ستساعد على إزالة بعض التصورات السلبية لهذه البلدان تجاه هذه المنظمة(خاصة بقاء الحلف بعد زوال سبب وجوده وتكيفه من حلف عسكري هجومي إلى منظمة دفاعية/أمنية).[1]

تطور حوار الحلف من التعاون الأمني إلى الشراكة الأمنية سنة2004 بعد عشرة سنوات من انطلاقه كجزء من مقاربة تعاونية أمنية[2] ضمن إستراتيجية جديدة تهدف على المدى الطويل إلى تحقيق قيمة مضافة لمهام الحلف في المتوسط في مجال عمليات البحث،الإنقاذ،الأمن البحري،الإغاثة الإنسانية،...[3] (هكذا يعمل الحلف في إطار الحوار على بناء الثقة وتعزيز الشفافية والتعاون في المنطقة).

(الفصل القادم من البحث سيخصص إلى تحليل هذا الحوار المتوسطي–الأطلسي كحالة للدراسة، لكن هنا نهدف إلى ربط مبادرات الحوار المتوسطية والمبادرة الأطلسية للحوار لتوضيح ما الذي قد تقدمه هذه المبادرة من قيمة مضافة في ظل العلاقة منظمة الحلف/الاتحاد الأوروبي؟).

- إن قيام هياكل المنظمات الأمنية الأورو–أطلسية على أسس قيم مشتركة:احترام حقوق الإنسان،السلامة الإقليمية والوفاء بالالتزامات والاتفاقات الدولية أنشأ مقاربة تعاونية أمنية أورو–أطلسية واسعة(حققت أمن واستقرار أوروبا وأنشأت جماعة أمنية أورو–أطلسية ضمن مركب أمني إقليمي أورو–أطلسي).

- نظريا،أنتجت هذه القيم المشتركة الأورو–أطلسية،مصالح مشتركة جعلت كل من منظمة الحلف والاتحاد الأوروبي يشتركان في العمليات الأساسية لإدارة الأزمات،مكافحة الإرهاب،تطوير القدرات العسكرية والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية،لكن الواقع العملي أبرز خلافات كثيرة بين الطرفين فالحلف الذي اخترع لنفسه مهاما جديدة ارتبطت بتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى عولمة التحديات الأمنية،جعل من التدخل ضروريا إذا لم يكن الردع كافيا(تمسك الحلف بالسياسة العسكرية التقليدية) وهذا ما يفسر حالة تدخل الحلف في ليبيا.

[1] Jette Nordan, «The Mediterranean Dialogue: Dispelling Misconceptions and Building Confidence», *NATO Review* (Brussels), vol.45, n°4, July-August 1997, p.35.

[2] The Alliance Strategic Concept 23 st-24th April 1999, NAC-S (99)65, Paragraph, 32.

[3] North Atlantic Council in Defence Ministers Session Held in Brussels on 5th December 2000, 2(2000) 114, Paragraph, 42.

أما الاتحاد الأوروبي "كقوة معيارية" يتجه إلى نشر قيمه عن طريق الاستقطاب الاقتصادي أي "القوة الناعمة" فاسحا المجال إلى إمكانية نشاط قوة مسلحة ضمن مهام تقديم المساعدات الإنسانية،تأمين قنوات الاتصال وعمليات حفظ السلام والحد من المخاطر.

هكذا وفي ظل الاختلاف على ضفتي الأطلسي،يمكن القول أن المبادرات المختلفة للحوار في المتوسط والذي افترض أنها تكمل بعضها البعض أو على الأقل تكمل نقائص وتقوم تعثر بعضها،لا تزال بعيدة عن تحقيق الاستقرار في المنطقة وحتى أسس البناء الأمني لم تتوفر بعد،بالرغم من تطور الحوارات من التعاون الأمني إلى الشراكة الأمنية،...

المبحث الثالث

رهانات الحوارات في ظل البيئة الأمنية جنوب المتوسط

يرجع الكثير من المهتمين بالدراسات المتوسطية تعثر الحوارات الأمنية(في المتوسط) إلى عقبة الصراع في الشرق الأوسط(خاصة وأن إطلاق هذه المبادرات ارتبط بقوة بإطلاق مسار السلام في المنطقة)،تفرع عن هذا السبب الجوهري مجموعة عوامل تفسر صعوبة البناء الأمني في المتوسط أهمها:طبيعة البيئة الأمنية في منطقة المتوسط–الشرق الأوسط والمتميزة بوجود إسرائيل المرفوض في محيطها العربي،إضافة إلى تفوقها العسكري الكمي والنوعي- المدعوم من قبل القوى الكبرى(وعلى رأسها الولايات المتحدة) والذي تعتبره الدول العربية أكبر تهديد للأمن العربي وإن لم تتبن هذه الدول(العربية) مقاربة أمنية عربية شاملة(غياب تصور موحد للأمن القومي–العربي)،إضافة إلى تنامي شعور الدول العربية(خاصة على مستوى الشعوب) بتهديد سيادتها باقتران خطاب تهديد الجنوب(وفقا للتصور الغربي للتهديدات) بغياب(أو فشل تحقيق) مشروع تكامل عربي،في سياق دولي يتميز بالتكتلات(بفعل العولمة وازدياد الاعتماد المتبادل).هكذا تزايد احتمال خطر الهيمنة والتدخل(من قبل الدول الغربية) وفقا لمقاربات الأمن الإنساني،والأمن الشامل بنشر القيم الغربية:الديمقراطية،مبادئ السوق الحر،..تحت ستار الدواعي الإنسانية وحقوق الإنسان.

في ظل هذه البيئة الأمنية اللامتكافئة يثير تحليل رهانات الحوار الأمني في المتوسط التساؤلات التالية:

-ما مدى تأثير المشاريع الأورو–أطلسية في إطار الحوارات الأمنية على الأمن العربي في غياب تصور أمني عربي مشترك؟ وصعوبة إقامة مشروع تكامل إقليمي جنوب المتوسط؟

-في ظل تعدد المبادرات،لماذا تمثل محدودية الحوار رهانا لبناء الأمن في المتوسط؟

<u>المطلب الأول: التفوق الإسرائيلي...التفكك العربي...وإشكالية بناء الثقة</u>

تتميز البيئة الأمنية جنوب المتوسط بالضعف والهشاشة، تضاعفت بالنسبة للدول العربية بسبب قوة إسرائيل،حيث زاد انكشاف الأمن العربي بانهيار النظام العربي الذي تأسس عام 1945(مع تأسيس جامعة الدول العربية) أمام التناقضات العربية،وهزائمها أمام إسرائيل(في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1956-1967-1973) حيث تراجع شعار الوحدة العربية، إلى التضامن العربي، ثم سياسة المحاور العربية إلى تبني كل بلد عربي(في نهاية المطاف) منطق حماية أمنه "القومي" الوطني).

وصارت البيئة الأمنية العربية تتميز على:

- المستوى السياسي:بالاتجاه العام نحو مركزية السلطة والإدارة،غياب أي تقاليد للممارسة للديمقراطية،ضعف المعارضة وعدم قدرتها على تقديم البدائل(أو قمعها في أغلب الأحيان)،إضافة إلى صراع التوجهات السياسية بسبب ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني.

- المستوى الاقتصادي:تبعية العالم العربي للنظام الرأسمالي العالمي بسبب اعتماد الدول العربية على النفط والخدمات المرتبطة به كمصدر أساسي للدخل القومي،هجرة الأموال العربية إلى الخارج(أوروبا والولايات المتحدة على وجه الخصوص)،تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في بنية الاقتصاد العربي.

- المستوى الاجتماعي:الآفات الاجتماعية،التخلف،الأمية،...وما تولده من ميول إلى العنف.

في ظل هذه المعطيات غاب مفهوم الأمن القومي العربي والذي يعني في أبسط المعاني: "مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف،كيان وأمان المنطقة العربية مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها،واستغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات الداخلية والخارجية"،...[1] فاسحا المجال أمام أمون أمن وطني+أمن وطني+...وليس أمن قومي عربي.[2]

الــفــرع الأول: غــياب مقــاربة أمــنية عــربية "شــاملة":

أدى الخلل حول تصورات أمنية مشتركة،تباين مدركات التهديد،المصالح المتضاربة والمخاوف الأمنية المتبادلة[3] إلى غياب مقاربة أمنية عربية "مشتركة".حيث ارتبطت مستويات الأمن العربي:الوطني،القومي والإقليمي بالبعد الشخصي الذي أثار مسألة "الأمن الشخصي" على حساب "الأمن الهوياتي"،ويبرز هذا في النقاط التالية:

- الشك المتبادل إلى درجة اعتبار الدول العربية بعضها البعض أكبر مصادر تهديد أمنها الوطني.

- تجاهل القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك أبعد الدول العربية عن تحديد مشترك لتحديات الأمن العربي بأوسع معانيه خاصة على المستويين القومي والإقليمي.

---

[1] مصطفى عبد الله خشيم، "تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي"، في، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي/الأوروبي، 1996،ص ص 460-461.

[2] عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، **شؤون عربية**، عدد133، ربيع 2008، ص73.

[3] نفس المرجع السابق، ص76.

-ربط الدول العربية التي تواجه ضغوطا من أجل التغيير السياسي،الاقتصادي والاجتماعي الأمن الإقليمي العربي بقضايا الأمن الداخلي(مثل حالة الدول العربية التي تواجه حاليا موجات المطالبة الشعبية بالتغيير وربطها ذلك بالمؤامرات الخارجية على الأمن القومي العربي ككل واستهداف العالم العربي).

-البحث عن السلطة والمكانة الإقليمية(في ظل ضعف شرعية السلطة) أدى إلى توجه الدول العربية نحو الخارج -في محاولاتها لتأمين أمنها- وزاد من تعميق فجوة الشكوك وعدم الثقة بين هذه الدول.(توجه دول الخليج العربية نحو الولايات المتحدة كمظلة أمنية تقي هذه الأخيرة ضد التهديدات الإيرانية:المد الشيعي والبرنامج النووي).

-حصر الدول العربية مصدر تهديد "الأمن القومي العربي"(الوحيد) في وجود إسرائيل وانفرادها النووي،جعل القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك تتراجع،ورسخ أكثر منطق تقسيم الانشغالات الأمنية العربية إلى قضايا:شرق أوسطية(مركزها الصراع العربي/الإسرائيلي)،مغاربية(ترتكز على قضايا الخلافات حول الحدود وأبرزها الخلاف المغربي/الجزائري وقضية الصحراء الغربية)،وقضايا خليجية(بعد زوال خطر"العراق"، يبقى التهديد الإيراني قائما،إضافة إلى الخلافات الحدودية بين هذه الدول مع بروز خلاف حول الحصول على الامتيازات والمناصب حتى داخل التكتل الإقليمي "مجلس التعاون الخليجي").

هكذا أعاقت العوامل الداخلية العربية -بل أجهضت- فكرة الأمن القومي العربي من الداخل بسبب:[1]

-توظيف الدولة لموضوع الأمن القومي لخدمة مصالحها.

-هشاشة بنيان الدولة الذي لم يسمح لها لا بتحقيق أمنها الداخلي ولا بصيانة أمنها الخارجي بل جسد أكثر تسلطها.

-إضافة إلى الخلل البنيوي في المنظومة العربية بسبب ارتباط الدول العربية(المرشحة للعب الدور الأولي في بناء هذه المنظومة) استراتيجيا بقوى تناهض فكرة الأمن القومي العربي.

هكذا انعكست هذه الأسباب مجتمعة سلبا على إمكانية تشكل "هوية أمنية عربية"(على غرار الهوية الأمنية الأوروبية) في ظل غياب تصور مشترك لـــ"مقاربة أمنية عربية مشتركة"،عدم التمكن من تحديد التهديدات،التحديات أو حتى المخاطر للأمن العربي،وحتى الإجماع حول تهديد إسرائيل(للأمن القومي العربي) بدأ بالتلاشي تدريجيا(وكانت البداية مع توقيع مصر لاتفاقية

[1] عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص ص74-75.

كامب ديفيد1979،وتجسَّد أكثر بعد إطلاق مسار السلام الذي أبرز الاختلاف العربي الكبير حول أهم قضية أمنية عربية عمرت أكثر من نصف قرن).

إلى جانب العوامل الداخلية،واجه الأمن "القومي" العربي مأزقا متعدد الجوانب بعد أحداث 11 سبتمبر2001 في ظل غياب موقف عربي موحد قادر على التعامل مع التداعيات التي أفرزتها الأحداث،تمثل في الآثار السلبية على "النظام العربي" والطرح الغربي بإعادة هندسة منطقة المتوسط–الشرق الأوسط(وباقي الدول العربية)– فيما عرف بـــ:"فك وتركيب" بعض الدول طبقا لمواقفها من الحرب ضد الإرهاب.[1]

ومن أوجه هذا المأزق على مستوى الأمن الوطني لبعض الدول المطالبة بالتعاون الدولي لمحاربة الإرهاب(خاصة المتضررة من تهديده كالجزائر)،فتح المجال أمام التدخل الأجنبي ووضع سيادتها رهنا لتداعيات مكافحة هذا التهديد الذي يحركه خطاب القوى الكبرى(وعلى رأسها الولايات المتحدة) خدمة لمصالحة الإستراتيجية في المنطقة أكثر منه توجها لمكافحته للقضاء على خطره واجتثاث جذوره.

أما على مستوى الأمن الإقليمي العربي،فكان من التداعيات السلبية لهذه الأحداث وغياب الموقف العربي الموحد للتعاطي معها،نجاح إسرائيل في استغلالها لضرب المقاومة الفلسطينية وإجهاض انتفاضة الأقصى(باعتبارها حربا ضد الإرهاب)،التأييد الأمريكي لإسرائيل وتحول الولايات المتحدة من طرف منحاز لإسرائيل إلى شريك كامل في المنطقة،إضافة إلى الخطر الأكبر الذي دفع بالمنطقة إلى سباق تسلح حقيقي رجح الكفة إلى صالح إسرائيل.

الــفــرع الثـــاني: الأمـــن العـــربي بـــيـــن المـــتوســـطيـــة...والشـــرق أوســـطية

إن غياب التصور الموحد للأمن "القومي" العربي فسح المجال أمام التدابير الأمنية الأورو–أطلسية لإعادة هيكلة المنطقة في سياق يسرته الخلافات والانقسامات العربية–العربية.

هكذا واجه العالم العربي مشروعين إقليميين في سلسلة حوارات أمنية أثارت التساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول العربية متفرقة من أجل تحقيق أمن واستقرار المنطقة(المتوسط–الشرق الأوسط) خاصة وأن كل المبادرات ضمن التوجهين تلعب على المسارات الثنائية،ومنه التساؤل الأخطر حول مكانة العالم العربي في مشهد الفضاء المتوسطي–الأطلسي.

[1]محمود خليل، "مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد149 ، جويلية 2002، ص 244.

1) البعد الأمني للمتوسطية وأثره على الأمن العربي

ترتكز المتوسطية على شمولية مفهوم الأمن،المبدأ التعاوني لحل النزاعات وإنشاء نظام إقليمي جديد تحكمه القواعد والسلوك المؤسساتية.[1]

وبالرغم من أن الفكرة شغلت حيزا من مفهوم السياسة المتوسطية الأوروبية إلا أنها لم تترجم إلى إطار مؤسسي إلا بعد "اتفاقية ماستريخت" وحاجة أوروبا إلى إطار جديد من العلاقات بين ضفتي المتوسط،[2] يكرس السلام،الاستقرار والأمن في المنطقة كمكسب مشترك يجب تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة،وعبر حوار سياسي يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي(وقد تجسدت هذه المبادئ في إعلان برشلونة 1995).

إلا أن صيغة الحوار(بالرغم من تعدد المبادرات) التي أملتها المصالح الأوروبية،جسدت تصورها لجنوب متوسط متألف من ثلاث فضاءات:المغاربي،الخليجي والشرق أوسطي، ومع التركيز الأوروبي على الفضاء المغاربي(كمصدر خطر ديمغرافي وخطر أصولي،إلى جانب أهميته التاريخية،الجغرافية وحتى النفسية لأوروبا)[1] واهتمام قليل لدول الخليج(للاعتبارات الأمريكية في الخليج)،والدور الأمني الأوروبي الضئيل في الشرق الأوسط(كون المنطقة تحوي إسرائيل فهي مجال نفوذ أمريكي بامتياز)،يثبت السلوك الأوروبي أكثر التخوف العربي من أن المحاولات الأوروبية تهدف إلى فصل العرب المتوسطيين عن العرب غير المتوسطيين.[2]

هذا إضافة إلى عدم التزام الطرف الأوروبي بمعيار واحد في جميع المحاور،في تعامله مع الطرف جنوب المتوسط،وفرض الشروط السياسية،وصيغ التعاون على أساس الثنائية،الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الضفتين وأكثر من ذلك زيادة تباعد الدول العربية سيما في المواقف السياسية بالرغم من تقارب هؤلاء ومواجهتهم لمشاكل مشتركة.

بالمقابل العلاقات مع إسرائيل(خاصة فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة) تتميز بمعيار خاص مختلف عن باقي الاتفاقات الثنائية الأخرى(حيث تم توقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد

---

[1] ناصيف حتي، "مستقبل العلاقات العربية– الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، **المستقبل العربي** (بيروت)، عدد 205، مارس 1996، ص 88.

[2] محمد حسنين هيكل، "حرب الخليج: أوهام القوة والنصر"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص ص 587-588.

[1] ناصيف حتي، المرجع السابق، ص 103.

[2] Abdennour Benantar, «Processus moyen –oriental et méditerranéen: fragilité du monde arabe et rivalité euro-américaine », *Revue des Sciences Sociales et Humaines*, Batna, n°10, Juin, 2004, p.18.

الأوروبي وإسرائيل قبل عقد برشلونة).[1]

أما فيما يتعلق باحتواء المخاطر والتهديدات في المنطقة،لم تتمكن المبادرات الأوروبية المتوسطية من التوصل إلى الاتفاق على آلية مشتركة لتعريف الإرهاب ومكافحته(ما سبب مأزقا امنيا للطرف العربي باعتباره المصدر الأساسي لهذا التهديد)،حق المقاومة ومشروعيتها ضد الاحتلال(لان المقصود بذلك الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية)،إضافة إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل(التي لا يزال ينظر إليها من منظور أحادي الجانب وتستثنى منها إسرائيل باعتبارها دولة تعيش في بيئة عدائية).[2]

إن الترتيبات الأوروبية المتوسطية،ركزت على محورية البعد الأمني والاستراتيجي في حوض المتوسط،كما أعلنت عن إجراءات لبناء الثقة بين الأطراف المشاركة في الأورو–متوسطية ما يوحي بتمهيد الطريق نحو التطبيع مع إسرائيل،رغم تشديد الدول العربية(وإن لم يكن ذلك من خلال موقف جماعي) على توسيع مجالات التعاون وعدم القبول بتوازن استراتيجي مختل مقابل تفوق كمي ونوعي لإسرائيل خاصة في مجال الأمن والمعدات العسكرية.[1]

2) البعد الأمني للشرق– أوسطية والأمن العربي

ترسخت فكرة الشرق–أوسطية بعد حرب الخليج الثانية(1991) والتداعيات التي أفرزتها في إعادة رسم معالم المنطقة(بالرغم من أن الفكرة لها جذور أبعد من ذلك) بما يتناسب وتوجهات السياسة الأمريكية والإسرائيلية الآنية والمستقبلية سواء فيما يتعلق بضبط التسلح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل،الهيمنة على الأنظمة "السلطوية"،ورصد كل تحرك سياسي قد يهدد المصالح الأمريكية،إضافة إلى أولوية أمن إسرائيل والحفاظ على وجودها.

إن أسس هذا البناء تنطلق من انشغالات إسرائيل الأمنية،ولا تتحقق إلا بالعلاقات التعاهدية لبناء "هيكل إقليمي منظم"[2] ،حيث يحدد "بيريس" أسس الأمن الإقليمي للشرق الأوسط الجديد من خلال:

[1]ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية على قضايا الأمة العربية –حقبة ما بعد الحرب الباردة- ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 215.

[2]نفس المرجع السابق، ص 215.

[1]سمير صارم، "أوروبا والعرب: من الحوار...إلى الشراكة"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2]قراءة في كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لشمعون بيريس، **شؤون سياسية**، عدد2، ماي 1994، ص ص 193-196.

°° نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة(ومن القوى المناهضة للوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين).

°° تفكيك هياكل القوة للدول العربية(من خلال إجبارها على خفض ميزانية التسلح وتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية وإجبارها على التخلي عن أي برنامج للبناء العسكري).

°° فرض الرقابة وضبط التسلح(من خلال قرارات مجلس الأمن والهيمنة على سوق التسلح الدولي).

°° جمع المعلومات عن النشاطات العسكرية للمنطقة.

هذا مع استثناء إسرائيل من كل هذه الإجراءات،هكذا طرح "بيريس" (S.Peres) رؤيته لنظام إقليمي مرتقب بترتيباته الأمنية،السياسية والاقتصادية بعد التسوية في الشرق الأوسط حيث قال:

> "أن السلام في الشرق الأوسط يشكل أولا وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد،خال من الصراعات ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد".[1]

بالرغم من أن مصطلح الشرق الأوسط محدد جيوسياسيا واستراتيجيا في التصورات والأفكار الأوروبية،إلا أن نظام الشرق الأوسط الجديد تطور في التصور الأمريكي خاصة بعد احتلال العراق سنة2003،الأمر الذي صرح عنه "جورج بوش" بـــ:"نوع من نظام تعاون إقليمي تكون فيه إسرائيل"الحلقة المركزية"...تمهيدا لتشييد شرق أوسط كبير وواسع"...[2]

هكذا دخلت منطقة الشرق الأوسط الدائرة الأطلسية من خلال إعادة حلف شمال الأطلسي صياغة إستراتيجيته الأمنية والدفاعية(بعد المبادرات والحوارات والتوجه نحو الجنوب انطلاقا من الرباط،مرورا بالخليج العربي والعراق ليلتقي مع القوس الشمالي في آسيا الوسطى والقوقاز).

فمن قمة براغ 2002 وتبني "إستراتيجية الحرب الوقائية"[3] ،إلى اقتراح واشنطن2003

---

[1] شمعون بيريس،"ماذا بعد عاصفة الخليج؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط"، الأهرام 1992/01/09.

[2] ناظم الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص 353.

[3] أليساندرو فيجيس، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 152، أبريل 2003، ص 22.

بـ"الأدوار المحتملة للحلف في حال وقوع عمل عسكري ضد العراق"[1] ،جاء إعلان الأمين العام للحلف "ياب دي هوب شيفر" (Jaap De Hoop Scheffer) سنة2004: "أن التوسع الاستراتيجي الجغرافي للحلف يشمل الدول الديمقراطية التي تمتد من البلقان إلى البلطيق ومن الأطلنطي إلى البحر الأسود. ويتم الاتساع ليشمل تلك المجتمعات المشتركة في القيم وذات المصالح المشتركة،بهذا تزداد قدرة الحلف وإمكاناته في مواجهة التحديات الأمنية للقرن21.كما يسعى الحلف بها ليمتد خارجا عبر البحر المتوسط ليشمل منطقة واسعة نظرا لوجود تجمعات فيها تطلب من الحلف توثيق الروابط مع هذه المنطقة الحيوية..."[2]

هكذا جاءت قمة اسطنبول لتؤسس لعقيدة عسكرية ومهام جديدة في إطار بناء "الشرق الأوسط الكبير"،حيث التحديات الخطيرة خاصة منها تلك التي تشكل خطرا على "أمن إسرائيل".

إن الحلف من خلال إستراتيجيته لـ"المهام الأمنية والدفاعية في الشرق الأوسط الكبير" دخل في اتفاقيات منفردة مع دول المنطقة في إطار انتماءاتها الإقليمية(التفاوض يتم على أساس26+1 وليس على أساس26+6 فيما يتعلق بدول الخليج)،وحتى الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية،كما اشترط الحلف بالنسبة للدول العربية عدم الربط في مبدأ الشراكة أو التعاون بالمشاكل السياسية مثل الصراع العربي–الإسرائيلي.[1]

هكذا ما بين الرؤيتين:الأطلسية/الأمريكية للشرق الأوسط الكبير،والأوروبية للشراكة المتوسطية تبقى العلاقة الأورو–أطلسية تشكل الرابطة التي تتحكم في/وتوجه الأمن العربي من خلال احتوائه عبر المشاريع،الحوارات واتفاقات التعاون والشراكة الأمنية/ "العسكرية"،خاصة في ظل البيئة الأمنية العربية التي يغيب عنها حتى مجرد التصور لأمن عربي مشترك.

الـــفـــرع الثـــالث: إشـــكالية بنـــاء الثـــقة في ظل التـــفوق الإسرائيلي والتـــفكـــك العـــربي

إن نظرية الأمن الإسرائيلية المبنية على ميزة التفوق العسكري على "القوى" العسكرية العربية والقدرة على دفع الحدود غير الجغرافية للأمن الإسرائيلي إلى ما وراء حدود العالم العربي، تتلخص في "إستراتيجية القوة"[2] التي تحقق لإسرائيل كدولة نووية وحيدة الهيمنة

---

[1]بول دانواي ولانتشوفسكي، "المنظمات والعلاقات الأورو– أطلسية"، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2005، ص 116.

[2]جهاد عودة، "الأسس العسكرية لتوجهات حلف "الناتو" إزاء الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 159، يناير 2005، ص 271.

[1]"حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير"، في، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، 2004-2005، ص 137.

[2]هيثم الكيلاني، "التعاون العسكري العربي-العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي"،في كتاب جماعي،تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص164.

والسيطرة في منطقة الشرق الأوسط والوسيلة الوحيدة لبناء هذه الإستراتيجية –من خلال الأدبيات العسكرية الإستراتيجية الإسرائيلية– تتمثل في "الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي"[1] والمقصود به السلاح النووي.

هكذا يدخل الدعم الأمريكي لإسرائيل ضمن منطق جعل التفوق النوعي الإسرائيلي أمرا واقعا وممكنا يقيها خطر هجوم جميع الدول العربية –كجبهة واحدة–(وعليه ضمان تفوق كمية الأسلحة التي تمتلكها إسرائيل على مجموع الأسلحة التي تمتلكها مجموع الجيوش العربية).

وتمثل "مبادرة الدفاع الإسرائيلي" التي تحولت إلى "منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي"،إطارا للتحالف الأمريكي–الإسرائيلي الذي تطور في منتصف عام1993 إلى "شراكة إستراتيجية"[1] حدد أهدافها وأسسها وزير الدفاع الأمريكي –آنذاك– "ليس أسبن" أمام اللجنة الإسرائيلية– الأمريكية للشؤون العامة (ايباك).[2]

في المقابل، نلاحظ غياب العمل العربي المشترك، بسبب:

- صراع السياسات المختلفة بين دول الإقليم الشرق أوسطي خصوصا –وكل الدول العربية عموما– على أساس ميزان القوى لا على أساس توازن المصالح.

- ظهور التهديدات الإقليمية التي تتوقعها(وتدركها) الدول العربية من الدول العربية والإسلامية أكثر من توقعها من الدول الغربية.

- دخول دول المنطقة العربية دائرة التأثير الأورو–أطلسي –والهيمنة الأمريكية خاصة– بالرغم من اختلاف موقعها(قربا أو بعدا) عن مركز هذا التأثير.

وترتبط هذه الأسباب بغياب تحديد المصادر–الفعلية– لتهديد الأمن العربي(الوطني–الإقليمي والقومي)،حيث تتأرجح مدركات التهديد(للدول العربية) من الاختلاف في الرأي،التنوع في تقويم التهديد وحدته إلى درجة التباين،ويرجع ذلك أساسا إلى تأثيرات دول الجوار الجغرافي المباشرة،العلاقات العربية–العربية،أو الانشغالات الأمنية الوطنية للدول العربية والتي تختلف من بلد عربي إلى آخر(والتي تتمحور على مستوى أدنى في تأمين بقاء الأنظمة السياسية القائمة ولو تعدى ذلك إلى التسلط وسبب "لا أمن" الفرد والمجتمع على حد سواء).

هكذا أدى غياب التصور العربي المشترك لتهديدات الأمن العربي والتي يمكن تلخيصها

---

[1]Joseph Alpher, «Israel's Security Concerns in the Peace Process», *International Affairs* (London), vol.70, n°2, 1994, pp .229-241.

[1]هيثم الكيلاني،"التعاون العسكري العربي-العربي ..."، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] "أهداف وأسس الشراكة الإستراتيجية الأمريكية– الإسرائيلية"، خطاب وزير الدفاع الأمريكي "ليس اسبن" أمام اللجنة الإسرائيلية– الأمريكية ايباك (AEPAC)، واشنطن، Mideast Mirror ، 1993/6/16 (بيان الشراكة في ملحق)

(إلى جانب مخاطر الوجود العسكري الأورو–أطلسي المكثف في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية1991)[1] في تهديدات غير عسكرية محلية المصادر،تصنف ضمن الأمن اللين[2] (عدم الاستقرار والقمع السياسي،العجز التنموي،ندرة الموارد،النزاعات العرقية والطائفية، التطرف،الإرهاب،التدهور البيئي،المخدرات،التهريب،الجريمة،الهجرة...) أدى هذا إلى غياب تحديد المصالح العربية المشتركة وجسد أكثر التفكك الأمني العربي.

في ظل معطيات البيئة الأمنية العربية،العقيدة العسكرية الإسرائيلية والشراكة الإستراتيجية الأمريكية–الإسرائيلية،هل يمكن تصور نمط مشترك لإجراءات بناء الثقة والأمن في الفضاء جنوب المتوسط خاصة مع ازدواجية معايير الغرب وحظر أسلحة الدمار الشامل[1] ،البرنامج النووي الإسرائيلي وصراع التسلح في الشرق الأوسط،وغياب إطار مؤسسي لضبط التسلح (تجسيدا لبناء الثقة).

بالرغم من أن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قديمة وترجع إلى عهد الرئيس الأمريكي "جونسون" (في ستينيات القرن العشرين) مع اقتراح وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيان بعد التأكد من أن البرنامج النووي الإسرائيلي أصبح واقعا سنة 1960،وعدم إثارتها لأي نقاش بسبب عدم تحمس الرئيس الأمريكي لمساعديه واعتراض إسرائيل عليها،[2] عادت هذه الفكرة وبرزت في المشروعين المتوسطي والشرق أوسطي[3] بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل،لكن دون المساس بالترسانة النووية الإسرائيلية[4] لأن المقصود في هذه المرحلة احتمال حيازة الدول العربية لمثل هذه الأسلحة.

وفي إطار ترتيبات الإشراف على عملية نزع السلاح وضبط التسلح غير المشروع والذي يهدد السلم والأمن في العالم[5] شكلت لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي عام1992 في إطار عملية التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي[6] (كترتيب أمني) لإرساء قواعد مستقرة لقضايا ضبط التسلح في المنطقة.ضمن هذه اللجنة (كأحد أطر مسار المفاوضات المتعدد

[1]هيثم الكيلاني،"التعاون العسكري العربي-العربي ..."، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2]عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص 77.

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2]أحمد حجاج، "الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 174، أكتوبر 2008، ص 156.

[3]ناظم الجاسور، مرجع سابق، ص ص 164،180.

[4]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[5]Dudley Smith, «Weaponry After the Gulf War», UEO Document, n°1272, Paris, 14th May 1991, p.14.

[6]محمد عبد السلام، "ضبط التسلح في مرحلة ما بعد الحرب على العراق"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 153، جويلية 2003، ص106.

الأطراف)، برز خلاف الطرفين العربي والإسرائيلي حتى فيما تعلق بجدول الأعمال وإعلان النوايا،حيث ركزت الدول العربية على الجانب غير التقليدي للتسلح(أساس الإستراتيجية الإسرائيلية)،كما رفضت اقتراحات إسرائيلية بجعل المنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، واقترح الطرف العربي مقابل ذلك الحد من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الذاتية الدفع*،ومع ذلك تم الاتفاق على إجراءات لبناء الثقة تشمل:[1]

- التبليغ عن تحرك الوحدات والتشكيلات التي تزيد عن حجم معين.
- الدعوة إلى حضور التدريبات والمشروعات التي تجري على مستوى كبير.

إضافة إلى بعض القضايا الفرعية:

- تسجيل مبيعات السلاح لدى الأطراف المختلفة.
- منع الحوادث في أعالي البحار.
- والتعاون في مجال الإغاثة البحرية.

على أن يتم ذلك عبر الأطر التالية:[1]

- مركز لمنع الصراعات مقره الدوحة.
- شبكة معلومات للمناورات والتحركات الواسعة النطاق.
- شبكة اتصالات(بنك معلومات) توفر قاعدة للبيانات الأساسية وتستعين بصور ومعلومات الأقمار الصناعية.
- إقامة شبكة اتصالات في مصر.
- وإنشاء مركز إقليمي للأمن في الشرق الأوسط في عمان مع فرعين في تونس وقطر.

إن ارتباط هذه الإجراءات وآليات تنفيذها بالشروط الإسرائيلية المسبقة لأي معاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية،والتركيز على التسلح التقليدي الإقليمي،والسعي الإسرائيلي إلى

[1]طلعت أحمد مسلم، "الإمكانات العسكرية العربية"، في، محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 795.

[1]مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، 1994-1995، القاهرة، ص 178.

* تشكل أساس إستراتيجية الدفاع الإسرائيلي: تقنية اعتراض مرحلة الدفع: Boost Phase Intercept (BPI) ، إضافة إلى مشروع الدفاع الصاروخي الباليستي(BMDP) Ballistic Missile Defense Project، العودة إلى: Gerald M. Steinberg, op.cit., p.361

تطبيع العلاقات العسكرية قبل تسوية عناصر الصراع الأصلية،جعلها تتراجع لتتوقف مع تجميد اللجنة نهاية التسعينيات.

هكذا أدى غياب الأطراف الفاعلة:سوريا ولبنان،وتغييب أطراف أخرى كالعراق وليبيا عن إطار الاتفاق حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي(اجتماع القاهرة1994)[1] ،الضغوط الغربية على الدول العربية لإرغامها على توقيع تمديد أجل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واستثناء إسرائيل من الانتماء إليها،[2] إضافة إلى استهداف الدول العربية واتهامها بالسباق نحو التسلح سوريا،مصر،العراق،السعودية،وأخرى ببناء وتطوير برامج نووية بالرغم من تجميدها(مصر 1982)(تخلي ليبيا عن ذلك بالرغم من ضآلتها)،أو عدم وجودها(الجزائر وسوريا) (وكان البلد الوحيد العربي الذي حاول تطوير قدرات نووية هو العراق وقد دمرت كل تلك القدرات حتى قبل غزوه سنة 2003)[1] إضافة إلى اتساع انعدام الثقة بين الدول العربية وإسرائيل بسبب عقيدتها العسكرية وشراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة،وتنامي الشكوك والمخاوف الأمنية العربية–العربية،إلى تقلص صيغ الترتيبات الإقليمية إلى اطر جزئية أو فرعية بالمعايير الجغرافية أو النوعية الأمر الذي شكل رهانا للحوارات الأمنية كترتيبات إقليمية شاملة.

المطلب الثاني: محدودية الحوار...وتعدد المبادرات

تنطوي الحوارات الأمنية في المتوسط على مخاطر تجسد فكرة أن الفضاء المتوسطي فسيفساء أقاليم وأقاليم فرعية،وتنفي فكرة الأمن غير القابل للتجزئة في المتوسط،مع أن هذه الحوارات تمثل جزءا من مقاربات أمنية تعاونية أوروبية وأطلسية شاملة. وبالرغم من تعدد المبادرات الأمنية التي توحي بالاهتمام الكبير بالإقليم المتوسطي،إلا أن إطلاقها في السياق الدولي المرتبط بعملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط،يؤكد اعتقاد الدول العربية أنها مجرد أطر للتطبيع مع إسرائيل خاصة وأن أي جمود في مسار السلام يؤدي إلى التراجع في تطبيق مبادئ هذه الحوارات المتعددة الأبعاد،كما أن اقتصار هذه الأخيرة على المجال الأمني دون سواه من الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،...بالرغم من صياغتها في شكل شراكات،يثبت أنها صممت خصيصا من أجل احتواء مخاطر تهديدات أمنية أفرزتها بيئة دولية طغت عليها فكرة المصالح الأمنية أكثر من تحقيق أمن الأفراد،المجتمعات أو الدول داخل المجموعة الدولية.

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]نفس المرجع السابق، ص 142.

[1]نفس المرجع ، ص ص 143،144،204.

الــفــرع الأول: الحــوار...بــيــن الــشــراكة الــمتــوســطية وسيــاســة الجــوار

بالرغم من الأهداف المتعددة الأبعاد التي نص عليها إعلان برشلونة لسنة1995 والتي ترقى بمستوى التعاون بين جانبي المتوسط في المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية وحتى الأمنية إلى درجة الشراكة،إلا أن حصيلة عشرية كاملة(منذ إطلاق الشراكة سنة 1995 حتى سنة2005) كانت مخيبة للطرفين،وأرجعت أسباب ذلك إلى:

- مع قبول الدول الشريكة(العربية) المبادئ الرئيسية للحوار السياسي المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي،إلا أن افتقاد هذه المبادئ لمؤشرات واضحة لعلمية السلام في الشرق الأوسط،وضعف الدور السياسي الأوروبي في هذا المسار،جعل الهدف من الحوار يقتصر فقط على نية إدماج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية(دون اللجوء إلى مفاوضات تسوية أو أدنى تنازل من قبلها)،وليس إقامة نظام تعاوني اقتصادي إقليمي.[1] وهذا ما أكده السفير المصري في الاتحاد الأوروبي*(آنذاك):

> "إن هكذا تعاون غير محتمل للتحقيق دون اتفاقية تقوم على العناصر السياسية للعلاقات المستقبلية بين العرب والإسرائيليين".

- التمايز والمفاضلة في التعامل مع الشركاء عبر المسارات الثنائية رجحت الكفة لصالح إسرائيل،وزادت من شعور الدول الشريكة(العربية) بأن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع إسرائيل عبر سياسات اقتصادية تفضيلية(لا يتم التعامل بها مع باقي الشركاء) قد تساهم في تحطم اقتصاديات هذه الدول وتزيد من التناقض بين الأطراف جنوب المتوسط.

إن هذا الانحياز لإسرائيل ينطوي على رغبة الطرف الأوروبي في رعاية المصالح الأمنية الإسرائيلية في المنطقة بدمجها في نظام إقليمي متوسطي–شرق أوسطي عبر مشاريع التعاون والشراكة من جهة،ومن خلال سياسات تعاون أوروبية مع العالم العربي بشكل يقضي على أي تأثير سلبي على هذه المصالح(والأمنية منها على وجه الخصوص) من جهة أخرى.

- طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت أكثر تركيزا على الأزمات الاجتماعية، التطرف،الأصولية،قضايا الهوية(ومدى تأثيرات الهجرة خاصة غير الشرعية منها عليها)،الجريمة،الإرهاب،أدت إلى ضرورة ممارسة الفاعليين عبر الإقليميين دور أكثر فاعلية في احتواء هذه المخاطر والتحديات،وهذا ما يفسر أكثر دور الاتحاد الأوروبي

[1] Mohamed El Sayed Selim, Arab Perceptions of the European Union’s Euro- Mediterranean Projects, in, Martin Ortega, *op.cit.*, pp.154-155.

*"حوار أجري مع السفير المصري في الاتحاد الأوروبي"، جريدة الأهرام، 25 جويلية 1996.

في منطقة المتوسط انطلاقا من منطق المصلحة الوطنية،الإقليمية(أمن واستقرار الاتحاد وكل دوله)والدولية(أمن المنظومة الغربية:الأورو-أطلسية)والمتمثلة في أمن الطاقة،الحد من أسلحة الدمار الشامل،منع الانتشار النووي،الحد من التسلح وضبط الأسلحة،مواجهة (مكافحة) الإرهاب العابر للحدود،الحد من الهجرة(الأمن المجتمعي والهوياتي)،...

-عدم انتماء الأطراف على ضفتي المتوسط إلى نظام أمني واحد بالرغم من مواجهتهم لنفس التحديات والمخاطر(نظريا) صعب من الاتفاق حول نظام تعاون دفاعي في المتوسط،وزاد من فجوة شكوك دول جنوب المتوسط غياب الاتفاق حول نوايا وأهداف الدول الأوروبية بإنشاء قوتي الدفاع واحتواء الأزمات(أوروفور-أورومارفور) دون استشارة الشركاء الجنوبيين الذين فسروا هذا الإقصاء -رغم التطمينات الأوروبية- بإمكانية لجوء شركاء الحوار الشماليين إلى استعمال القوة لانجاز أهدافهم وحماية مصالحهم الأمنية،[1] وبالرغم من تمكن الاتحاد الأوروبي عبر إجراءات بناء الثقة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية من تبديد بعض الشكوك والمخاوف حول القوتين، وتحول إدراك دول الجنوب من كون القوتين "مصدر تهديد" إلى "آليات لبناء الثقة" -في سنوات قليلة-[2] يبقى احتمال لجوء دول الشمال إلى استعمال القوة "العسكرية" لانجاز أهدافهم وحماية مصالحهم قائما وإن كان التدخل العسكري لبعض الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا على وجه التحديد) والمدعوم من قبل قوات حلف الأطلسي في ليبيا (قصف القوات الموالية للنظام بدعوى "أو ذريعة" حماية "الثوار" الليبيين،حماية المدنيين،...ووقف لجوء النظام الليبي المفرط في استخدام القوة لقمع مظاهرات "سلمية" تطالب بتغيير أو إسقاط النظام) يثبت هذا التوجه لدى الطرف الغربي خاصة إذا ارتبط أي توتر أو عدم استقرار في الضفة الجنوبية بتهديد المصالح الأمنية الغربية بمفهومها الواسع؛ويبقى الجانب المثير للاهتمام في هذا اللجوء للقوة العسكرية أو احتمال اللجوء إليها،مباركة وشرعنة بعض الأطراف العربية(دول وفواعل أخرى) لهذا السلوك(حيث كان التدخل في ليبيا بطلب من بعض الأطراف العربية:جامعة الدول العربية وافقت ودولة قطر باركت،...) الأمر الذي يؤكد أكثر تغليب المصلحة(ليس فقط لدى الطرف الغربي) بل حتى لدى الطرف العربي بالتعاون والاتفاق،وعليه قد لا يكون الخط الفاصل بين الفاعلين الأورو-أطلسيين والعرب ثبات موقف:إمكانية اللجوء للتدخل العسكري/ رفض ذلك التدخل،بل قد تلعب نقاط الالتقاء المصلحية في مساندة بعض الأطراف العربية للسلوكات الغربية(وإن كانت ممثلة في احتمال اللجوء للقوة ضد أية دولة عربية) حفاظا على بعض الامتيازات المصلحية ما قد يزيد من فجوة التشتت والخلافات العربية

---

[1] Mohamed El Sayed Selim, *op.cit.*, p.156.

[2] Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art.cit.*, p.179.

ويبعدها أكثر فأكثر عن الوحدة والتكتل حتى في أصعب الظروف والأزمات(والتي يفترض أن تجعلها أكثر تكاثفا وقربا من أجل مشروع بناء نظام أمني إقليمي عربي في ظل تحديات بيئة أمنية معولمة موسومة بهيمنة الغرب على كل ما هو عربي).

-إن التعاون الأمني(الحقيقي) في المتوسط يتطلب إجراءات بناء ثقة تجاه الشركاء المتوسطيين وذلك من خلال:

°° المساهمة في البنى العسكرية للاتحاد الأوروبي:(نظريا يفترض أن يرتبط هذا الشرط بالطبيعة التعددية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع).[1] هذه المساهمة قد تشكل قاعدة لحوار أمني ممأسس وضيق كما ينص عليه الميثاق الأورو–متوسطي للسلم والاستقرار.[2]

°° بنى(أو هياكل) دائمة ومتساوية على مستوى الدبلوماسيين،الخبراء والعسكريين من أجل الحوار والاستشارة:(وذلك من أجل السماح بتعريف أو تحديد سياسة أمنية مشتركة في المتوسط).

هذه المؤسسات قد تدمج في أمانة للشراكة الأورو–متوسطية من أجل السماح الفعلي بتسيير مشترك للشراكة.[3]

إلا أن هذه السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (ESDP) بالرغم من تجسيدها –النظري– للحوار الأمني في الإطار المؤسسي "الشراكة الأورو–متوسطية" لا تزال المسائل الأمنية في المتوسط تشوبها الأحادية في التعامل من قبل الطرف الأوروبي وبالمقابل عدم الرضا(وعدم الثقة) من قبل الطرف جنوب المتوسط(الذي يعتبر أن التطور السريع للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع مظاهر صريحة للتدخل الغربي)[4] ،يتزايد هذا الشعور باستمرار بسبب إقصاء الشركاء المتوسطيين من أية مساهمة في هذه السياسة(خاصة وأن هؤلاء الشركاء يطالبون بألا تكون منطقة المتوسط مجرد جار آخر للاتحاد الأوروبي بل شريك حيوي محتمل لأوروبا).[5]

---

[1]S. Biscop, «Ouvrir l'Europe au sud, la PESD et la sécurité euro-méditerranéenne», *Revue du Marché Commun et de l'Union Européenne*, n°465, Février 2003.p.105.

[2]Documents d'Actualité Internationale 15Juin 1999, 3e Conférence ministérielle euro-méditerranéenne, Stuttgart, n°12, Avril 1999, pp.487-489.

[3]S. Biscop, *op.cit*., p.105.

[4]*Ibid*., p.103.

[5]Muhyieddine Touq, Middle Eastern Perceptions of the European Security and Defence Policy, in, Perspectives of European Foreign and Security Policy in the Mediterranean, *op.cit*., p.102.

-إن سياسة الجوار التي افترض فيها تركيز أكثر من الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الجنوبيين،والانتقال من مجرد التعاون إلى ترقية وتكثيف علاقات التعاون السياسي مع البلدان الشريكة[1] من خلال تعزيز العلاقات الثنائية،تشجيع حقوق الإنسان،حكم القانون والحكم الراشد،...[1] لم تقدم لترتيبات البناء الأمني في المتوسط قيمة مضافة تذكر، بسبب:[2]

°° اختلال توازن المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط(لصالح الاتحاد الذي يفاوض ككتلة واحدة وقوية مع دول منفردة ضعيفة).

°° اعتبار الهجرة قضية أمنية(الهجرة غير الشرعية)،وممارسة الانتقائية في صفوف المهاجرين(ذوي المهارات والشهادات الجامعية).

°° استعمال الإرهاب للضغط على بعض الدول(وربطه والهجرة السرية بالبطالة والانفجار السكاني في المتوسط).

°° إهمال مطلب تكريس الديمقراطية ومسائل حقوق الإنسان في دول الجوار،لصالح التعاون الاقتصادي و"الاستقرار" السياسي(تغليب المصالح الاقتصادية للاتحاد على تحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك بعدم ممارسة أي ضغط سياسي على الأنظمة جنوب المتوسط).

هكذا تجلت رغبة أوروبا من خلال هذه السياسة في إقامتها لحزام أمني للاتحاد دون أية إرادة لإشراك دول الجنوب في ذلك،فهي لا تهتم بمشاكل دول الجنوب إلا بالقدر الذي تمس فيه هذه المشاكل الأمن الداخلي لأوروبا.

-بناء معظم المبادرات تجاه المتوسط على أساس التمويل الذاتي،أو منح المساعدات وفق كل حالة على حدى،[3] وربط المساعدات المالية بشروط:ترقية دولة القانون،الديمقراطية، حقوق الإنسان والحريات الأساسية،يفسر الرغبة الأورو–أطلسية في إقامة نظام أمني ذو أبعاد متمايزة جنوب المتوسط(Dimensions à géométrie variable):وهذا ما

[1]European Neighbourhood Policy Strategy Paper. European Commission 2004 Com (2004) 373 Final- Brussels, 05/12/2004.

[1]European Neighbourhood Policy. European Commission 2008.
http://ec.europa.eu/world/enp/index-en-htm accessed 03/12/2008.

[2]عبد السلام يخلف، المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم "الحوار"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة،29-30 أفريل 2008، ص ص 42- 43.

[3]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص181.

تجسد في سياسة الجوار الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط مقارنة بتطبيق هذه السياسة مع دول أوروبا الشرقية)،إن مثل هذا البناء يزيد من توثيق العلاقات العمودية شمال/جنوب،بينما يزيد الفجوة بين دول الجنوب(على المستوى الأفقي)،وتزيد هذه الفجوة عمقا والمنافسة جنوب–جنوب حدة مع تنامي القوة التنافسية داخل دول أوروبا الشرقية(المدعومة من دول الاتحاد الأوروبي) لزيادة طاقاتها التصديرية وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية[1] التي قد تكون على حساب بلدان جنوب المتوسط التي تتسابق من أجل بلوغ درجة "الحليف الاستراتيجي"،"الشريك المتميز"،أو حتى مكانة الدولة المحورية،...

–هكذا يمكن القول أن سياسة الجوار الأوروبية التي وضعت سنة2003،واعتمدت سنة 2004 لتحل محل الشراكة الأورو–متوسطية ابتداءا من سنة2007 وتشمل كل دول الشراكة إضافة إلى ليبيا(وتركيا)،والتي ركزت على ضرورة انجاز إصلاحات(وربطت برنامج المساعدات المالية بشرط إحراز التقدم في مجالات تطوير الديمقراطية،حماية حقوق الإنسان،وإقامة دولة القانون) واجهت صعوبات في الانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها(بسبب تعقيدات آلية عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي من جهة، واعتقاد الشركاء المتوسطيين أن الشراكة السياسية والأمنية صممت بصفة خاصة من أجل تحقيق مصالح الاتحاد وتلبية حاجاته الأمنية وإعطاء دور فرعي للشركاء في الأجندة الأمنية).[2]

–هكذا تلاشى الإدراك الأوروبي في مسار برشلونة بضرورة تكيف دول الاتحاد مع الرهانات المطروحة في الفضاء المتوسطي والمتمثلة أساسا في تجاوز التحديات المتنوعة والمعقدة الأمنية،السياسية،الاجتماعية،الثقافية والاقتصادية من خلال وضع آليات للحوار والتعاون،وربط اقتصاديات المنطقة بالدول الأوروبية،[3] وأدى فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه إلى تبني سياسة جوارية أوروبية بهدف انجاز إصلاحات داخلية(داخل هذه الدول)،تراجعت هي الأخرى فاسحة المجال أمام مشروع جديد لبعث مسار برشلونة تمثل في "مسار برشلونة:الاتحاد من أجل المتوسط" والذي بالرغم مما أثاره من خلاف داخل الجماعة الأوروبية نفسها،يُجمع المهتمون بالدراسات المتوسطية على أنه لا يعدو أن يكون سوى اتحادا بين مشاريع على أساس التمويل الذاتي وليس اتحادا بين الدول.

---

[1]عبد السلام يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط...من برشلونة إلى سياسة الجوار، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 162، يناير 2006، ص 39.

[3]مصطفى صايج، الاتحاد من أجل المتوسط ومصير "برشلونة"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 164، أكتوبر 2008، ص139.

الــفـــرع الثـــاني: الحـــوار..ورهـــانـــات مـــكافـــحـــة الإرهـــاب، الحـــد من الهـــجـــرة، تـــرقـــيـــة الديـــمـــقراطـــية واحـــتـــرام حـــقـــوق الإنـــســـان

في ظل تعارض رؤى بلدان طرفي المتوسط حول سياسة الجوار كتوجه جديد ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية(المعتمدة سنة2003) حيث يرى الطرف الأوروبي أنها سياسة مكملة(أو بديلة) للشراكة الأورو–متوسطية(تعتبر المتوسط مجالا جديدا للتعاون)،تنظر دول جنوب المتوسط إلى هذه السياسة من بعد أمني أضيق يتعلق خاصة بالإصلاح السياسي،حقوق الإنسان والهجرة،وهذا ما يثير التساؤل حول إرادة دول الشمال في بناء جماعة "مجموعة" أمنية في مفهوم الجوار،وبصيغة أعم جعل الفضاء المتوسطي منطقة أمن،سلام،واستقرار؟

- يعود التعارض بين الشركاء في الشمال والجنوب حول حقوق الإنسان وقواعد حمايتها إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها بمعايير مزدوجة كعناصر ضغط لتحقيق أغراض سياسية وإستراتيجية،وهذا ما تعتبره الدول جنوب المتوسط(من مفهوم السيادة الوطنية التي تعتبرها الأنظمة الحاكمة سيادتها فقط) تدخلا يمس تلك السيادة يجب التصدي له،[1] (هكذا ترى هذه الدول أن أي مشروع للشراكة أو التعاون لا يجب أن يتجاوز مبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الشؤون الداخلية،وعليه يجب الفصل بين ما هو محلي وما هو خارجي ضمن أطر التعاون والحوار).

من جهة أخرى لم تثبت ممارسة هذه السياسة على أرض الواقع أي ضغط من قبل دول الشمال على الحكومات جنوب المتوسط بسبب عدم احترام حقوق الإنسان،إضافة إلى أولوية المصالح الاقتصادية والصفقات التجارية على حقوق الإنسان(مثلا بيع عشرة طائرات ايربيس لتونس أهم لفرنسا من تقديم دروس في قضايا حقوق الإنسان).[2]

- مع أن أوروبا شجعت الهجرة في العقود السابقة(لكسب يد عاملة رخيصة)،إلا أنها جعلتها قضية أمنية وجمعتها مع الإرهاب،بعد أحداث 11سبتمبر2001،وشددت على ذلك أكثر بعد تفجيرات لندن2004،2005،اسبانيا2004،وباريس التي كانت لها تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا،حيث اتبعت الدول الأوروبية سياسات التضييق والمنع تحت ذريعة الوقاية من الإرهاب(حيث لم ينئ عن هذه الممارسات حتى المهاجرين المقيمين في أوروبا من أصول عربية وشرق أوسطية).*

---

[1] هاني خلاف، "نحو تطور حقيقي للشراكة الأورو– متوسطية"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 173، يوليو 2008، ص 49.

[2] عبد السلام يخلف، مرجع سابق، ص 43.

*خصص مجلس أوروبا تقريره السنوي سنة 2005 لرصد ظواهر عدم التسامح والتمييز العنصري وما يسمى بالاسلاموفوبيا. وذلك بناءا على الوقائع التي رصدها المركز الأوروبي لمراقبة الحقوق الأساسية: European Monitoring Center on Racism and Xenophobia.

هذا وقد أثبتت التقارير الدولية والأوروبية أن أسواق العمل تحتاج إلى ما يقارب120 مليون عامل بحلول سنة2025 لسد العجز(في قوة العمل) المتوقع داخل المجتمعات الأوروبية،[1] إلا أن أوروبا تبنت خيارات(على أسس القبول الانتقائي،المؤقت وحتى التحكمي لشرائح معينة من العمالة الأجنبية) عرفت بالهجرة الدائرية،الهجرة الموسمية، الهجرة الاقتصادية،...هذا إلى جانب مكافحة تيارات الهجرة غير الشرعية.[2]

من الجانب الآخر،ترى الدول جنوب المتوسط أن التركيز الأوروبي على الأبعاد الأمنية في معالجة قضايا الهجرة سيؤثر سلبا على الحراك الطبيعي الاجتماعي والإنساني للأفراد على ضفتي المتوسط،وهذا لا يخدم مبادئ الشراكة الأورو–متوسطية ويشكل رهانا حقيقيا للحوارات الأمنية في المتوسط.

-لعبت أحداث 11سبتمبر2001 دورا مهما في تفعيل الحوارات الأمنية بتقريب الأطراف وإجماعهم على مكافحة الإرهاب،إلا أن عدم الاتفاق حول تعريف موحد للإرهاب، استهداف الغرب للدول العربية تحت ذريعة الأصولية الإسلامية والتطرف الديني،جعل الطرف العربي يطالب بضرورة وضع مفهوم محدد للإرهاب والتفريق بينه وبين الكفاح المسلح الذي وان مارس العنف يبقى حقا مشروعا تقره الأعراف ضد الاحتلال.هكذا وبالرغم من تقاطع التصورات العربية والإسلامية والغربية حول ظاهرة الإرهاب كتهديد للبشرية جمعاء يجب مكافحته عبر طرق شرعية ضمن إستراتيجية تعاونية،تبقى إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب رهانا للحوارات الأمنية حول تصور أو إدراك محدد لهذا التهديد:من خلال وضع مفهوم محدد للإرهاب قبل وضع الاستراتيجيات الدولية لمكافحته.

-أما فيما يخص ترقية الديمقراطية أو "دمقرطة" الأنظمة السياسية جنوب المتوسط، فبالرغم من رفع الغرب شعار الإصلاح السياسي ودعم الديمقراطية في العالم العربي، إلا أن المصالح الأمنية جعلت بعض دول الاتحاد تتراجع عن شروط حقوق الإنسان والديمقراطية كدعائم للحوار لصالح المساومة حول قضية الهجرة،أو التعاون مع الأنظمة العربية في مجال مكافحة الإرهاب.[3] (وهذا ما يفسر ضآلة المساعدات المخصصة لدعم الديمقراطية مقارنة ببرنامج المساعدة المالية لهيكلة اقتصاديات دول الجنوب،بالرغم من خطاب اشتراط الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان بالاستفادة

[1]Green Paper on an EU Approach to Managing Economic Migration by the Commission.Bruxelles, 11 May 2005. World Migration: Costs and Benefits of International Migration, IOM, Geneva, 2005, pp.139-140. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

[2]مفهوم وتطبيقات الهجرة الدائرية، فلورنسا، ايطاليا، 28-29 جانفي 2008، في، Euro-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration,(CARIM),at : http://www.carim.org/circularmigration

[3]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 159-160.

من المنح والمساعدات المالية خاصة في إطار سياسة الجوار).هكذا أثبت الواقع أن دول المنظومة الغربية لم تؤكد على بناء الديمقراطية جنوب المتوسط(خوفا من أن يؤدي ذلك إلى صعود حركات غير ليبرالية معادية للغرب الذي لا يريد ديمقراطية حقيقية في هذه الدول بل ديمقراطية موجهة أو مشروطة بما يخدم المصالح الأمنية للجماعة الأورو- أطلسية).

-ويبقى أكبر رهان للحوارات الأمنية في المتوسط جمود مسار السلام واستعصاء التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي،الأمر الذي جعل كل المبادرات الأمنية الأورو- أطلسية تحاول الفصل بين مسارات الشراكة والتعاون الأمني،ومسار السلام في الشرق الأوسط(وعلى رأس الدول الغربية إسرائيل)،مقابل إصرار الدول العربية على أن التعاون الأمني في المنطقة لا يمكن أن يتقدم ومسار السلام متوقف.

إن محاولات استبعاد قضية صراع الشرق الأوسط يثبت أن المصالح الأمنية بكل أبعادها(السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية وحتى البيئية) ذات أولوية قصوى لدى الدول الأوروبية(والأطلسية)على حساب القضايا المتعلقة بالنزاعات أو الصراعات جنوب المتوسط، بالرغم من أن تسوية المشاكل السياسية والتوصل إلى سلام حقيقي وشامل بين دول المنطقة قد يخفف من الضغوط السياسية،الاقتصادية والأمنية التي تدفع إلى الهجرة، اللجوء إلى العنف،أو الجريمة.

إن بناء نظام أمني إقليمي،أو هندسة أمنية إقليمية بالمفهوم الموسع أو الشامل للأمن يتطلب تصور إلزامي لحقوق الإنسان حيث تتعدى أولوية أمن الإنسان أولوية أمن الدولة،ولا يتسنى ذلك إلا في البيئة الديمقراطية التي تسودها الثقافة الأمنية المشتركة وتتقارب فيها التصورات والأفكار إلى درجة الإدراك الواحد لكل ما يهدد أمنها،استقرارها وحتى بقاءها.

هكذا تشكلت الجماعة الأمنية الأورو–أطلسية بالرغم من تمايز الهوية الأمنية الأوروبية والهوية الأطلسية،الأمر الذي لم يتحقق لدى دول جنوب المتوسط التي تتوفر فيها كل مقومات الجماعة من لغة،دين،تاريخ مشترك،جغرافيا،...إلا أنها لم ترق إلى درجة الهوية الأمنية العربية لأسباب داخلية وعربية–عربية زاد من تفاقمها وجود إسرائيل داخل المنظومة العربية المفككة المفاصل، وجعل تصور منطقة جنوب المتوسط جماعة أمنية أمرا مستحيلا في ظل الاختلاف الجذري:العقائدي،الإيديولوجي،...

هذه البيئة الأمنية اللامستقرة والمتوترة باستمرار،أصبحت تمثل مصدرا لتهديدات أمن واستقرار الجماعة الأورو–أطلسية التي تبنت مقاربات أمنية تعاونية شاملة لاحتوائها،من خلال سلسلة حوارات أمنية متوسطية تعددت أطر المبادرات التي تضمنتها،إلا أنها بقيت محدودة ولم تستطع وضع الأسس أو الدعائم لهذا البناء الأمني في الفضاء المتوسطي.

قد ساهم في إعاقة بناء هذا النظام الأمني إضافة إلى اختلاف مدركات التهديد بين ضفتي المتوسط، بل حتى بين الدول جنوب المتوسط خاصة بوجود إسرائيل،غياب مؤشرات الوحدة أو الإرادة السياسية لتحقيق أي نوع من التكامل،الأمر الذي مهد الطريق لكل المبادرات الأمنية الأورو–أطلسية لاحتواء تهديدات الجنوب، ومنه تحقيق المصالح الأمنية لدول الشمال خاصة تأمين الحدود الجنوبية لأوروبا ضد أي خطر يهدد أمنها،استقرارها وحتى منظومة قيمها الغربية وهويتها،تأمين تدفق الموارد،ضمان أمن إسرائيل،...ومنه الإبقاء على تبعية دول الجنوب للشمال اقتصاديا،سياسيا،...وخاصة أمنيا.

الفصل الثالث

-الحوار المتوسطي-الأطلسي-

الخيار الاستراتيجي للحلف لهندسة المتوسط أمنيا... أم لاحتوائه؟

إن الحوار المتوسطي الذي أطلقته منظمة حلف شمال الأطلسي كمبادرة جديدة للتعاون، تعزيز الثقة وتذليل سوء الفهم بخصوص نوايا الحلف تجاه دول جنوب وشرق المتوسط،والذي افترض أن يشكل فضاءا تعاونيا ما بين حكوماتي يتعدى مجال التشاور وتبادل الآراء إلى القضايا العسكرية الحساسة من خلال إقامة علاقات أكثر قربا بين الدول الأعضاء في الحلف وبعض دول المتوسط غير الأعضاء في منظمة الأطلسي،شكّل موضوعا تناولته بحوث ودراسات عديدة من زوايا مختلفة تراوحت ما بين اعتباره مجرد فضاء للتشاور وتبادل وجهات النظر في ظل بيئة أمنية فرضها الاعتماد المتبادل الأمني وهذا استنادا إلى عدم تشديد الحلف على وضع رؤية متماسكة لأهداف طويلة المدى أو إبراز هكذا إمكانات في منطقة المتوسط على غرار مبادرته تجاه وسط وشرق أوروبا(التي زادت من تماسك الجماعة الأورو-أطلسية)، في حين تناولته دراسات أخرى كإطار لبناء جماعة أمنية متوسطية تهدف إلى دمج الدول غير الأعضاء في الحلف والشريكة في هذا الحوار مع ترك المجال مفتوحا لانضمام دول المنطقة الأخرى(إذا توفرت فيها الشروط التي يحددها الحلف) متجاهلة قاعدة التمايز الذاتي التي يطبقها الحلف في الواقع الممارساتي لهذا الحوار منذ انطلاقه والتي لا تشجع على هكذا بناء أمني في ظل التناقضات التي تميز منطقة المتوسط ككل وتحت داعي احترام خصوصيات كل الدول الشريكة في الحوار، الأمر الذي جعل البعض الآخر(من الدراسات) يتبنى توجها أضيق يصنف الحوار كمبادرة أورو-أطلسية تهدف إلى احتواء المنطقة -المتوسط- ككل بحجة احتواء مخاطر وتهديدات يوجهها الخطاب الأمني وفقا لما يخدم مصالحه الأمنية خاصة في ظل الوهن والتفكك الذي يميز دول جنوب المتوسط-الشرق الأوسط(كلها عربية) والتفوق الإسرائيلي المتنامي والمدعوم من قبل المنظومة الأورو-أطلسية،إضافة إلى أن فكرة وسلوك الحوار المتوسطي-الأطلسي(وباقي الحوارات الأمنية الأوروبية) ما كانت لتنشأ لولا إطلاق مسار تسوية الصراع في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة1991 والذي تجسد في مؤتمر أوسلو سنة 1993 لدمج إسرائيل داخل المنظومة العربية وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية سياسيا، اقتصاديا،ثقافيا،...وحتى أمنيا.

ولتحليل هذا الحوار ارتباطا بتطور بعده الأمني بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف (وتطوره)،المضمون الأمني(السياسي والعملي) لهذا الحوار ارتباطا بالمبادرات الأطلسية ذات البعد الجيوسياسي والجيوستراتيجي في منطقة المتوسط(الشراكة من أجل السلام،ومبادرة اسطنبول للتعاون)،ومدى تأثير هذا التداخل/التمايز على أمن منطقة المتوسط-الشرق الأوسط اللامستقرة ارتأينا طرح التساؤلات التالية:

-ما مدى ارتباط البعد الأمني للحوار"تهديدات الجنوب" بتطور المفهوم الاستراتيجي للحلف؟

-فيما يتمثل مضمون الحوار المتوسطي للحلف ببعديه السياسي والعملي،وامتداده لآليات مبادرات الحلف الأخرى(في منطقة المتوسط-الشرق الأوسط-الخليج)؟

-في ظل معطيات البيئة الأمنية الراهنة: الوضع الراهن لعملية السلام،والثورات العربية (أو ما اصطلح عليه الغرب "الربيع العربي")،ما تأثير/تأثر"الحوار" على/بـــ أمن الدول المشاركة فيه(محليا وإقليميا)؟

المبحث الأول

تطور البعد الأمني لحوار المتوسط... والأمن في المتوسط

ارتبط البعد الأمني لحوار المتوسط بتطور المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تضمن التحديات الأمنية الجديدة في المنطقة وضرورة وضع إطار لاحتوائها،هكذا تم التطرق لهذه المخاطر والتحديات في المفهوم الاستراتيجي منذ عام1991،تم التعرض لذلك بدقة وتفصيل أكبر ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام1999،بعد مرور خمسة سنوات على إطلاق منظمة الأطلسي لهذا الحوار سنة 1994.

وقد اتفقت نسختا المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف(1991،1999) على أن الأخطار التي تشكل تحديا لدول المنطقة تتمثل أساسا في النزاعات العرقية،انتهاكات حقوق الإنسان،عدم الاستقرار السياسي،ضعف الاقتصاد وهشاشة البنى الاجتماعية،إضافة إلى مخاطر انتشار الأسلحة التقليدية،وأسلحة الدمار الشامل(النووية،البيولوجية والكيميائية)،يضاف إلى ذلك الخطر المتنامي للأصولية "الإسلامية" في المنطقة(المتوسط-الشرق الأوسط) وارتباطها بـــ/أو ما ينجر عنها من حركات "إرهابية"!

هكذا برز توجه أطلسي يربط(ويخلط) بين الحركات الإسلامية "المتطرفة"،الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تصريحات عدة مسؤولين في الحلف،[1] دعمتها تصريحات أوروبية أخرى تقول بأن الأخطار الأمنية تتضاعف مع موجات الهجرة إلى الدول الأوروبية(خاصة الهجرة غير الشرعية) وما ينتج عنها من تداعيات محتملة على منطقة الأورو-أطلسية ككل.حيث ارتأت الدول الأوروبية المتوسطية الثلاث الأعضاء في الحلف (اسبانيا،ايطاليا،البرتغال)،[2] وانطلاقا من مصلحتها المباشرة،إقناع باقي دوله بأن للمنظمة الأطلسية مصلحة في استقرار منطقة المتوسط ككل خاصة مع تركيز الحلف بعد نهاية الحرب الباردة على التوسع إلى الجوار الأوروبي على حساب المشاكل التي قد تنشأ على طول الحدود الجنوبية والتي تمثل هذه الدول الأوروبية المتوسطية خطا دفاعيا يجب تدعيمه لصدها،والحث على الأخذ بعين الاعتبار احتمالات عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة الأصولية الإسلامية وانتشار أسلحة الدمار الشامل،إلا أن هذا التوجه من قبل الدول الأوروبية المتوسطية يفصح في الحقيقة عن رغبتها في إشراك باقي الدول الأعضاء هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية(والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد) وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في مفهومه الاستراتيجي الجديد:الأصولية الإسلامية،الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] جاء في تصريح وزير الدفاع الايطالي في قمة الحلف بروكسيل 1994 أنه: "على الناتو عدم الانتظار ليعم عدم الاستقرار الجهة الجنوبية [...] أو انتظار انهيار هياكله السياسية بالكامل [...] يجب وضع "سياسة مكافحة انتشار" تهدف إلى الوقاية من مخاطر المنطقة الجنوبية"، نقلا عن:

Dick A. Leurdijk, «NATO’s Mediterranean Dialogue: The Emergence of a Front Line in the War on Terrorism »,in, Examination of the Regions of Crisis from the Perspectives of Turkey, NATO and the European Union and their Impacts on the Security of Turkey, Symposium Organized by the Turkish General Staff in Istanbul, May 27-28,2004,pp.1-6.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 166.

بناءا على هذا المفهوم،وانطلاقا من قمة بروكسيل للحلف سنة 1994،وضعت المنظمة الأطلسية إطارا مؤسسيا لمبادرة الحوار الذي طورت آلياته تدريجيا مع القمم اللاحقة للحلف لتعكس اعترافاته بالتحديات الأمنية الإقليمية في المتوسط،[1] وأهمية الأمن في المنطقة لأمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية،وقد تبلور هذا الاتجاه وتطور تدريجيا في تصريحات قياداته، حيث أكد "خافيير سولانا" (Javier Solana) لما كان أمينا عاما للحلف أن:

> "حوار المتوسط مع "المغرب،تونس،موريتانيا،مصر،الأردن وإسرائيل" يمثل حجر الزاوية للأمن الأوروبي [...] فمن غير الممكن أن تعيش أوروبا بأمن دائم دون إرساء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط وفق التصورات الأطلسية".[1]

وقال خَلَفه "اللورد روبرتسون"(Lord Robertson) سنة 2001؛بأن:

> "المتوسط يضم ما يزيد عن عشرين دولة مشاطئة يعد عدم استقرارها جزءا مشروعا لمجال المصالح الأمنية للحلف [...] لذلك يجب تدعيم حوار المتوسط بمزيد من التعاون العسكري في المناطق ذات المصالح المشتركة [...] الوقت حان لينتقل الحوار المتوسطي من مرحلة "الهامش" إلى مرحلة "المركز"...".[2]

كما صرح "ياب دي دوب شيفر" الذي خَلَف "روبرتسون" كأمين عام للحلف،سنة 2004،أن:

> "التهديد المتزايد للإرهاب يعني الشركاء السبعة للحوار:إسرائيل،المغرب،الجزائر، تونس،موريتانيا،الأردن ومصر التي لها مصلحة مشتركة في التعاون مع الحلف [...] إننا نواجه تهديدات مشتركة تتطلب تطوير العلاقة مع الشركاء المتوسطيين إلى أبعد من مجرد "حوار"...".[3]

<u>المطلب الأول</u>: الأمن الأورو–أطلسي في مفهوم الحوار المتوسطي... وتطور المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف

انطلق الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي من افتراض أن أمن أوروبا(ومنه المنطقة الأورو–متوسطية ككل) يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في المتوسط،وانعكس ذلك في تحول تصور الحلف من الأمن العسكري إلى التهديدات الأمنية تماشيا مع تطور مفهومه الاستراتيجي انطلاقا من سنة1991 الذي أقر أن:

---

[1]Astrid B. Boening, «Votrex of a Regional Security Complex: The EURO-MED Partnership and its Security Relevance», *Jean Monnet Working Paper*s, vol.5, n°11, May 2008, p.10.

[1]Javier Solana, «L'OTAN à cinquante ans: bilan et perspectives d'avenir», *Revue Internationale et Stratégique*, n°32, Hiver 1998, p.20.

[2]Dick A. Leurdijk, *op.cit*., p.4.

[3]*Ibid*., p.1.

"الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا ضروري لأمن الحلف".[1]

وقد برز هذا التصور "الجديد" مباشرة بعد حرب الخليج الثانية(1991) وما نتج عنها وفقا للعديد من التصريحات الأطلسية- من تراكم للقوة العسكرية وانتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط-المتوسط بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية القادرة على الوصول إلى أراضي بعض الدول الأعضاء في الحلف،[1] إضافة إلى تفسير بعض المفكرين دوافع انتشار هذه الأسلحة في ظل سعي بعض "القوى الإقليمية" مثل:الجزائر،ليبيا،مصر،سوريا وإيران إلى تحقيق بعض الوزن الجيوسياسي(في عالم ما بعد الحرب الباردة) بالنقائص السياسية،الاقتصادية وخاصة الأمنية على المحاور شمال/جنوب وجنوب/جنوب؛[2] بالرغم من أن الواقع أثبت أن اكتساب أو محاولة اكتساب مثل هذه الأسلحة موجه بشكل كبير لردع بلدان هذه المنطقة لبعضها البعض حيث تنطوي البيئة الأمنية على تهديدات عسكرية حقيقية(في كثير من الأحيان)،قد يُلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لحلها،ولا يمكن أن تشكل أسلحة دول الجنوب تهديدات لدول الضفة الشمالية على الأقل من وجهة النظر العسكرية الضيقة[3] لعدة أسباب أهمها ضعف البنية الصناعية وانعدام قاعدة صناعة عسكرية متطورة،واستيراد معظم الدول الجنوبية إن لم يكن جلها معداتها العسكرية من الدول الصناعية الغربية الكبرى.

ومع ذلك يبقى خطر حيازة هذه الأسلحة يشكل تهديدا -يحركه الخطاب الأطلسي- لأمن إسرائيل في بيئة أمنية معادية جنوب المتوسط ترفض حتى الوجود الإسرائيلي في المنطقة (سواءا على مستوى الدول وعلى رأسها إيران وبنسبة أقل سوريا،أو على مستوى حركات وتنظيمات مثل حماس "الفلسطينية" وحزب الله "اللبناني").

هذا إضافة إلى موجة "تهديدات" ذات طبيعة "لينة" أفرزتها البيئة الأمنية الجديدة بسبب الاختلالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،...ارتأت منظمة حلف شمال الأطلسي تعريفها بالتحديات الجديدة للأمن تراوحت من الصراعات والنزاعات المباشرة بين الدول إلى الصراع بين الحضارات في ظل الاختلافات الثقافية،وظهور دول ضعيفة(أو فاشلة تبنت المنظومة الغربية "واجب" إعادة بنائها) وأخرى "مارقة" (تستوجب العقاب و/أو التقويم)،وانطلاقا من فكر واقعي يتعدى العلاقات "الموجودة" بين الدول إلى البحث في آليات جديدة للتعامل مع هذه القضايا الأمنية،وما دامت مصادر التهديد تغيرت يجب -كذلك- أن تتحول مبادئ،أهداف وآليات السياسات الموجهة للتعامل معها و/أو احتوائها.

هكذا قرر مجلس حلف شمال الأطلسي استعداده لإقامة اتصالات على أساس كل حالة على حدى بين الحلف والدول المتوسطية غير الأعضاء من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي،إبراز

---

[1]Thanos P. Dokos, *Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East*, London/NewYork, Rontledge, 2008, p.97.

[1]*Ibid*., p.98.

[2]Ian O.Lesser & Ashley J. Tellis, Strategic Exposure Proliferation Around the Mediterranean, *op.cit*., pp.31-34.

[3]Roberto Aliboni, «European Union Security Perceptions ...», in, Stephen J. Blank, *op.cit.*, p.126.

تفاصيل الحوار المقترح والشروع في الاتصالات الأولية[1] بداية مع ثلاث دول "المغرب،تونس وموريتانيا"،التحقت بها مصر وإسرائيل،وبعد سلسلة المشاورات والاجتماعات المنفصلة التي عقدها الأمين العام للحلف –آنذاك– "ويلي كلاس" (Willy Claes)[2] مع سفراء الدول الخمس لمناقشة المشاكل الأمنية في منطقة المتوسط والتي حرص الطرف الأطلسي أثناء المحادثات فيها على التطرق إلى المخاطر والتحديات في المتوسط وتجنب مصطلح "تهديدات الجنوب" الذي كان قد أثار من قبل تحفظ الدول العربية تجاه المبادرة الأطلسية وجعل الحلف يتراجع تحت الضغوط الاسبانية ليقترح شراكة من أجل السلام في المتوسط[1] (على غرار نموذج شراكة الحلف مع دول أوروبا الوسطى والشرقية)،هكذا أصبح المشروع "حوارا متوسطيا" ميَز(أو فرَق بعبارة أدق) بين الدول جنوب المتوسط حيث دُعِيَ بعضها للمشاركة في الحوار بداعي التعاون حول مسائل الأمن والدفاع في المتوسط،واستثنيت دول أخرى مثل سوريا وليبيا ووصفت بالدول السيئة(Back lash States)،بينما مثلت الجزائر نموذج الدولة ذات الوضع الخاص[2] بالرغم من اعتراض اسبانيا وايطاليا على إقصائها من الحوار،وإصرار اسبانيا على ضرورة عضوية الجزائر في هذا الحوار حول الأمن في المتوسط لمكانتها ودورها في المنطقة.[3]

وفي8 فبراير1995 تم الإعلان رسميا عن المبادرة الأطلسية في المتوسط التي عرفت بـــ"الحوار المتوسطي" (MD) للحلف مع كل من المغرب،تونس،موريتانيا،مصر،إسرائيل والأردن التي التحقت بالحوار،بهدف تحقيق فهم "متبادل" أفضل وتصحيح أي سوء فهم لمقاصد الحلف(خاصة وأن أية جهود عسكرية للمؤسسات الأورو–أطلسية وعلى رأسها منظمة حلف شمال الأطلسي ينظر إليها على أنها تهديد محتمل لهذه الدول وبصفة أدق الرأي العام العربي كون دول الحوار عربية في مجملها باستثناء إسرائيل)،وتبديد التصورات الخاطئة التي غذتها تصريحات كل من وزير الدفاع الأمريكي –آنذاك– بأن تهديد أمن الناتو يأتي من شمال إفريقيا (في مؤتمر ميونيخ حول الأمن في 5 فبراير 1995)،وتصريح الأمين العام للحلف "ويلي كلاس" بأن الأصولية الإسلامية تمثل خطرا يماثل الخطر الشيوعي الزائل.[4]

أطلق الحوار المتوسطي مع ستة دول جنوب متوسطية، واكتسب صفة الدوام ومواصلة الحوار مع الدول الشريكة حول تسيير الأزمات(وفق نموذج البوسنة)،أهمية دور الاستقرار ما بين الحلفاء لمنطقة المتوسط ككل والإسهام في مجال عدم الانتشار،وإن كانت هذه أهداف

[1]Massimo De Leonardis, *op.cit.*, p.139.

[2]Dick A. Leurdijk, *op.cit.*, p.1.

[1]Abdelouhab Maalmi, «L'OTAN et le sud, les malentendus d'un dialogue», cité par : Jean François Daguzan, «Le Dialogue de l'OTAN sur la méditerranée et l'institutionnalisation de la charte euro-méditerranéenne », in, Martin Ortega, *op.cit.*, p.53.

[2]*Ibid.*, p.54.

[3]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 167.

[4]Massimo De Leonardis, *op.cit.*, pp.138-139.

الحوار العامة إلا أنها خصصت للشركاء الأوروبيين(في وسط وشرق أوروبا) دون الشركاء جنوب المتوسط(حيث مثلت إطارا نظريا للحوار فقط).

كما استند الحوار منذ انطلاقه على مبادئ أهمها:[1]

-الانفتاح من حيث المشاركة (الانضمام) والمضمون

وقد سمحت هذه "المرونة" بانضمام الجزائر للحوار في مارس2000،أما فيما يخص المضمون فالحوار يتميز بصفة التطور وفقا لتحول معطيات البيئة الأمنية وتغيراتها باستمرار.
إن هذا المبدأ بالذات محل نقاش وإثارة تساؤلات سوف نتناولها بالتدريج في تحليل تطور هذا الحوار.

-الحوار ثنائي الهيكل في المقام الأول

وعلى الرغم من هذا الطابع الثنائي يسمح الحوار بالاجتماعات المتعددة الأطراف على أساس منتظم.هذا المبدأ كذلك مثير للجدل فهو بالرغم من حجية احترامه لخصوصيات الأطراف لا يشجع على تحقيق بنية أمنية جنوب المتوسط بل العكس هو الصحيح.

-عدم التمييز بين شركاء الحوار

حيث تقدم لجميع شركاء الحوار نفس أسس أنشطة التعاون والمناقشات مع الحلف.ومع أن هذا المبدأ أساسي لتطور الحوار في ظل حرية اختيار الدول(الشريكة) لحجم ومدى مشاركتها "قاعدة التمايز الذاتي"،إلا أن ذلك قد يغذي روح المنافسة "السلبية" بين هذه الدول حول المكانة المميزة أو الشريك المميز للحلف(حالة المغرب الأقصى).

-تكملة الجهود الدولية الأخرى

هنا وبالرغم من التصريحات الرسمية للمسؤولين الكبار في الحلف بأن الحوار يكمل الجهود الدولية والإقليمية في إدارة الأزمات أو منعها،التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية بالتعاون والتنسيق مع مبادرات "الحوار" الأخرى لكل من الاتحاد الأوروبي،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،واتحاد أوروبا الغربية،وفقا لمبادئ الأمم المتحدة،إلا أن الحلف يميل إلى تعزيز مبادرته للحوار المتوسطي وفقا لآليات الشراكة من أجل السلام(PfP)،مبادرة اسطنبول للتعاون(ICI).

-قيام الأنشطة داخل الحوار على أساس التمويل الذاتي

بالرغم من موافقة الحلفاء على النظر في إمكانية تقديم مساعدات مالية لدعم مشاركة الشركاء المتوسطيين-في الحوار-، يبقى هذا المبدأ يشكل عائقا لتطور هذا الحوار في

---

[1]«NATO Mediterranean Dialogue», at :
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics-60021.htm 30/01/2010

ظل التكلفة الكبيرة لأنشطته والموارد المالية المحدودة لدى الدول الشريكة رغم المساعدات المقدمة والمقيدة بشروط يحددها الحلفاء وفقا لتعاطي هذه الدول مع متغيرات البيئة الأمنية.

ووفقا لهذه الأهداف والمبادئ جاء تصريح "جوزيف كروزل" (Joseph Kruzel) نائب الأمين العام للحلف لشؤون الدفاع أمام القوات الأمريكية الجنوبية(AFSOUTH) في نابولي ليوضح أن التعاون المرجو من فرص الحوار مع الدول المتوسطية كترتيب مستقبلي،مستوحى من نموذج الشراكة من أجل السلام،مع إمكانية قبول الحلف انضمام دول الضفة الجنوبية للمتوسط لمنظمة الحلف،مع التركيز على أن خطر الجنوب لا يعني دول الحوار وإنما دول "مارقة" مثل "ليبيا".[1]

وقد برز ارتباط تطور الحوار المتوسطي(وإن كان هذا التطور نظريا فقط) بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف تدريجيا عبر البيانات الختامية للقمم الأطلسية،حيث جاء في بيان قمة (مدريد–أفريل1997) ضرورة تعزيز الحوار المتوسطي،التشديد على ارتباط أمن أوروبا بأمن واستقرار منطقة المتوسط،وذلك من خلال "مجموعة التعاون المتوسطية"[2] التي أوصى البيان بتشكيلها تحت إشراف مجلس سفراء دول الحلف لتوسيع وتعميق الحوار مع دول الجنوب وبحث الجوانب العملية التي يمكن أن تشكل في المستقبل قاعدة للتعاون مع هذه الدول.

ومع أن المفهوم الاستراتيجي الجديد(SC-99)احتفظ بالتركيز التقليدي مع الإقرار بالانتشار المستمر لتحديات غير تقليدية –والتي قد تسبب "لاأمن" و"لااستقرار" المنظومة الأورو-أطلسية– إلا أنه أعلن أن دعم الحلف لتعزيز الحوار ضروري في المجالات التي تحقق امتيازات للجماعة الأطلسية(المصالح الأمنية لدول الحلف)،وتكمل مبادرات المنظمات الإقليمية "الأوروبية" والدولية وذلك بالتعامل مع الأزمات المحتملة خارج النطاق الجغرافي للحلف،أي التركيز على أهمية تخطي المادة"5" من معاهدته في منع وإدارة الأزمات،[3] حيث أصبح الحوار جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية الحلف وفقا لمقاربته الأمنية التعاونية في المتوسط،[4] (وفقا لفقرة "38" من المفهوم الاستراتيجي الجديد) والتي تنص على أن:

> "الحوار المتوسطي هو جزء لا يتجزأ من المقاربة الأمنية التعاونية للحلف في أوروبا،بما أن الأمن في أوروبا بكاملها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط،لذا يسرنا التطور التدريجي للحوار المتوسطي،نحن نرحب بالتقدم نحو تطوير أوسع وأعمق للتعاون والحوار مع البلدان في منطقة البحر

[1] Massimo De Leonardis, *op.cit.*, p.140.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 168.

[3] Christopher R. Davis, *art.cit.*, p.36.

[4] عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص 168.

المتوسط [...] ".[1]

وبالرغم من نص المفهوم الاستراتيجي الجديد على إمكانية تحويل الحوار المتوسطي إلى مبادرة تشبه آلية الشراكة من أجل السلام في مجال مهام حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية،أثبت الواقع الممارساتي أن الحلف هوَن من ترقية أنشطة الحوار إلى مثل هذه المهام في إطار الشراكة من أجل السلام حيث اقتصر تطوير الحوار المتوسطي على مجرد التزام الحلف ببعض الجوانب السياسية،المدنية والعسكرية كتبادل المعلومات،إصلاح شؤون الدفاع،... بالرغم من مشاركة بعض دول الحوار غير الأعضاء مناورات الحلف،التدريبات العسكرية،مشاركة بعض الدول المتوسطية(مصر،الأردن والمغرب)القوات المتعددة الجنسيات (IFOR,SFOR) في البوسنة و(KFOR) في كوسوفو.[1]

ومع تحول المفهوم الاستراتيجي ما بين 1991-1999 من مكافحة التهديدات الأمنية والدفاع على أراضي دول الحلف إلى حماية والدفاع عن المصالح الأمنية لهذه الدول بالمفهوم الواسع،واعتبار الحوار المتوسطي إطارا لبناء الثقة،تعزيز الشفافية والتعاون في المتوسط،إلا أن التعامل في ظل بيئة تميزها الاختلافات العسكرية،السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية تقيد من قدرات بناء العلاقات التعاونية بين ضفتي المتوسط(خاصة في ظل الصورة السلبية للحلف في دول جنوب المتوسط)،اعتقاد بعض دول الحلف أن "تهديدات أو مخاطر الجنوب" لا تتطلب الدخول في علاقات تعاون عسكري بل مجرد تعاون أمني ومساعدات اقتصادية أو تعاون في قضايا اجتماعية(يمكن تحقيقها من خلال حوار يرعاه الاتحاد الأوروبي وليس الحلف)؛كل ذلك أدى إلى عدم إجماع دول الحلف حول أهداف الحوار بعيدة المدى وخاصة طرق تمويله(ففي حين رأت الدول الأوروبية المتوسطية ضرورة تخصيص موارد كافية تلبي حجم المخاوف من التهديدات،ارتأت دول أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عدم ضرورة ذلك خشية تأثير ذلك على مسار السلام في الشرق الأوسط: قضية أمريكا -بامتياز- في منطقة المتوسط-الشرق الأوسط،أو تأثير ذلك على مسار الشراكة من أجل السلام خاصة من قبل الدول الراعية للمبادرة تجاه شرق ووسط أوروبا وعلى رأسها ألمانيا).وهذا ما جعل مبادرة الحوار المتوسطي تتميز في السنوات الستة الأولى(1994-2000) بحوارات منفصلة -رغم بعض اللقاءات متعددة الأطراف-[2] انتهجت بعض الأنشطة معظمها على أساس تمويل ذاتي،قدمت من خلالها دول الحوار غير الأعضاء في الحلف حدًا أدنى من الالتزام بسبب إدراكها لأهمية التعاون خاصة في مجال العلوم العسكرية أين تستفيد هذه الدول من خبرة وعون الحلف.

---

[1] *An Alliance for the 21st Century* ,Washington Summit Communique issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Washington D.C, 24 April 1999, para38.

[1] Alberto Bin, «NATO's Mediterranean Dialogue», in, Martin Ortega, *op.cit.*, p.14.

[2] Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art, cit.*, p.170.

وجاءت تفجيرات11سبتمبر2001،لتعطي للحوار المتوسطي دفعا جديدا[1] وكان ذلك بعد اجتماع أكتوبر2001(على مستوى السفراء) الذي هدف إلى تقييم الحالة الأمنية،تقريب وجهات النظر حول تهديد الإرهاب،وتكثيف المشاورات بين شركاء الحوار،فبعد أسابيع قليلة من اجتماعه بالرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" صرح الأمين العام للحلف "اللورد روبرتسون" عن قرار الحلف ايلاء المزيد من الاهتمام للحوار المتوسطي حيث أكد:

"نحن نرتبط ارتباطا وثيقا لا ينفصم، نحن نتقاسم نفس المنطقة الأمنية".[1]

وفي ديسمبر2001،أصدر الحلف بيانا رسميا حول "رد الناتو على الإرهاب" بالاتفاق مع شركاء الحوار المتوسطيين،تضمَن:

"نحن نُحَيي الموقف الذي اتخذه شركاء الحوار بكل وضوح، حيث أدانوا هذه الهجمات دون تحفظ [...] ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم المساعدة فرديا وجماعيا حسب الاقتضاء ووفقا لقدراتنا للدول أو الحلفاء الآخرين الذين قد يخضعون للتهديدات الإرهابية المتزايدة نتيجة لدعمهم الحملة ضد الإرهاب".[2]

وتجسيدا لتوجه الحلف الجديد،وإشراك دول الحوار غير الأعضاء في الحملة ضد الإرهاب أو"الحرب على الإرهاب" بعدما اعتبرت ظاهرة الإرهاب(في وقت سابق) "شأنا داخليا" طالما عانت منها بعض دول الحوار(الجزائر ومصر) لكن دون ايلاء أدنى اهتمام من قبل نفس دول الحلف،انتهجت المنظمة الأطلسية سياسة مغايرة تماما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ وذلك من خلال سياسة المشاركة النشيطة(Policy of Active Engagement)لتعزيز العلاقات الأطلسية–المتوسطية حيث أعلن الأمين العام لمنظمة الحلف "روبرتسون" أن برنامج الشراكة من أجل السلام،عملية توسيع الحلف،مكافحة الإرهاب،الحوار المتوسطي للحلف تشكل رموزا لهذه السياسة في ظل البيئة الأمنية الجديدة(ما بعد9/11) مع التأكيد على أهمية منطقة المتوسط وأهمية تطوير ودعم الحوار المتوسطي بمزيد من التعاون العسكري في مناطق المصالح المشتركة والاستفادة عبره(الحوار المتوسطي) من تجربة برنامج الشراكة من أجل السلام حيث ارتأى أن:

"الحوار المتوسطي يجب أن يكتسب سياسة معززة وبُعد عملي".[3]

ومن أجل تطبيق هذه القرارات قرر مجلس الحلف في ماي 2002:

"رفع مستوى الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي للحلف،التشاور مع الشركاء المتوسطيين حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك

---

[1]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 179.

[1]Dick A. Leurdijk, *op.cit.*, p.2.

[2]*Ibidem*.

[3]*Ibid.*, p.3.

القضايا المتعلقة بالإرهاب،من أجل تقريب الشركاء المتوسطيين أكثر من الحلف وإعطاء الحوار المتوسطي دفعة جديدة في قمة براغ".[1]

هكذا تقرر ترقية الحوار انطلاقا من قمة براغ2002 ليكون جزءا من برنامج تحول الحلف[2] بناءا على ما حققته تجربة الحوار –على الأقل من وجهة النظر الأطلسية– حول إمكانات الحلف في التعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك،تبديد المفاهيم الخاطئة وبناء الثقة كهدف أساسي للحوار.فالحلف استغل فرصة إجماع الحلفاء،شركاء الحوار ومعظم فواعل المجتمع الدولي في إدانة الإرهاب "الدولي" ووجوب مكافحته مهما كانت أسبابه،دوافعه، مصادره،...عبر الحوار المتوسطي محاولا محاربة أية أفكار موجودة في الغرب ضد العالم العربي،كذلك السعي لتبديد الأفكار المعادية للغرب لدى بلدان جنوب المتوسط،خاصة تجاه نوايا الحلف الذي تبنى مفهوم الحرب على الإرهاب في سياق ما بعد(9/11)[1] وتردد دول الحوار (كلها عربية باستثناء إسرائيل) تجاه هذه الحرب بالرغم من إدانتها للهجمات،بسبب الغموض وعدم الإجماع حول تحديد مفهوم الإرهاب(ومن هم الإرهابيون؟) على ضفتي المتوسط.

ومع أن مجلس الحلف ذهب في بيان قمة براغ 2002 في إقرار ترقية الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي وتكثيف التعاون العملي أبعد من اجتماع ماي في ريكيافيك (Reykjavik)[2] الذي تقرر فيه الذهاب خطوة أبعد في الحوار،إلا أن البيان(قمة براغ) لم يوضح تفاصيل نوايا الحلف بشأن تفعيل التفاعل حول المسائل الأمنية،بل اكتفى فقط بذكر المزيد من المشاورات العادية والأنشطة التعاونية مثل المؤتمرات،الزيارات على مستوى مسؤولين سامين، التدريب والتمارين العسكرية،وغيرها من أشكال التعاون[3]...كما أعلن الحلف أيضا في هذه القمة (براغ 2002) عن رغبته بالتحول إلى العمل على المستوى العالمي وإطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الأوسط تقوم على تعزيز الحوار الأمني المتوسطي للحلف.

واعتبارا من أن سياسة المشاركة النشيطة ليست مجرد خطاب بل مقاربة أمنية،دعا مجلس الحلف في اجتماع مدريد(جوان 2003) إلى البحث في إمكانية تعزيز هذه السياسة عبر الحوار، وفي اجتماع ديسمبر2003،وبالتشاور مع جميع شركاء الحوار المتوسطي تم الاتفاق على وضع إطار أكثر طموحا للحوار لتحسين التعاون في عدد من المجالات:إصلاح الدفاع،الإسهام في مكافحة الإرهاب،قابلية التشغيل المتبادل على أسس مشابهة لآليات الشراكة من أجل السلام إضافة إلى الانفتاح على أنشطة أكثر مع شركاء الحوار المتوسطي على أساس كل حالة على حدى خاصة في ظل إظهار المزيد من الاهتمام من قبل هؤلاء للاستفادة من العمل مع الحلف

---

[1]Dick A. Leurdijk, *op.cit*., p.3.

[2]*Prague Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Prague, CZECH Republic, 21 November 2002, para10, at : http://www.nato.int/med-dial/upgrading.htm 15/7/2010

[1]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe*», art, cit*., p.171.

[2]Dick A. Leurdijk, *op.cit*., p.2.

[3]*Prague Summit Declaration2002*, *op.cit*.

وحاجة هذا الأخير من جانبه إلى دعم سياسي وعملي من بلدان الحوار المتوسطية المعنية بعمليات دعم السلام.

وفي قمة اسطنبول2004 دعا الأمين العام للحلف "ياب دي هوب شيفر" الشركاء المتوسطيين لإنشاء "إطار للحوار أكثر طموحا وتوسعا"[1] على أساس الملكية المشتركة ومراعاة المصالح والاحتياجات الخاصة. هكذا فتحت الخيارات أمام الحوار المتوسطي لتجاوز المجال الأمني الضيق نحو بناء شراكة ضمن هذا الإطار وتخطي العقبات التي صادفت الحوار منذ انطلاقه قبل عشرة سنوات من جهة،ومن جهة أخرى تجاوز النطاق الجغرافي لهذا الحوار نحو الشرق الأوسط "الكبير"[1] والدعوة إلى مشاركة دول أكثر،حيث جاءت القمة الأطلسية بالدعوة إلى ضرورة الدخول في حوارات أمنية مع عدد من دول أخرى(خاصة ليبيا واحتمال انضمامها للحوار) في منطقة المغرب العربي،كذلك في جنوب شرق المتوسط(إشارة إلى سوريا ولبنان) إضافة إلى دول الخليج العربي(وكل هذه الدول عربية). وفي اجتماع روما لمجلس الحلف سنة2005[2] نوقشت مواضيع التحديات الأمنية في المنطقة المحيطة بدول الحلف،كذلك سبل وآليات تنفيذ مبادرة اسطنبول بفتح الحوار مع الدول العربية،توسيع الحوار المتوسطي للحلف والإمكانات المتاحة لتنفيذ التعاون مع دول جنوب المتوسط والدول الشرق أوسطية الأخرى.

وجاءت قمة ريغا 2006[3] لتبرز أهمية سياسة الحلف للشراكة،الحوار والتعاون،كذلك غاياته ومهامه وفقا لمفهومه الاستراتيجي،زيادة قدراته لتقديم المشورة العملية والمساعدة في الجوانب المتعلقة بإصلاح الأمن والدفاع في البلدان والمناطق التي ينشط بها باستخدام صيغ مرنة للتشاور في اجتماعات الحلفاء مع شركائهم في الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون و/أو الدول الراغبة بالالتحاق بمبادرات الحوار الأطلسية وفقا لمبادئ الشمولية،الشفافية والتمايز الذاتي على أساس كل حالة على حدى،أي التزام الحلف في هذه القمة بتوسيع إطار الحوار المتوسطي وفقا لأسس قمة اسطنبول(2004) من خلال التطلع لمقاربة جديدة أكثر نفعية(براغماتية) لتعزيز العلاقات مع بلدان الحوار المتوسطي،مبادرة اسطنبول للتعاون وباقي الدول الراغبة في الانضمام لمبادرة الحلف في منطقة متوسط(أوسع) يمتد إلى الشرق الأوسط والخليج العربي.

---

[1]*Our Security in a New Era, Istanbul Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Istanbul, June 2004, at :
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-med-dial.htm 01/12/2004

[1]Eric R. Terzuolo, «US-EU-Turkey Cooperation on the Broader Middle East and North Africa: A Strategic Dialogue», *Program Brief*, Nixon Center, Washington D.C, vol.10, n°16, 2003, pp.2-3.

[2]«NATO and the Broader Middle East Region»,at:
http://www.nato.int/docu/update/2005/03-March/e0318b.htm 09/01/2007

[3]*Riga Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Riga, 29 November 2006, para11. at :
http://www.nato.int/docu/basictxt/b061129e.htm 07/11/2007

كما أقرت القمة الأطلسية في بوخارست 2008[1] بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح،التعاون وحق القرار من جميع الأطراف،مع تأكيد الحلف على سياسات الشراكة،الحوار والتعاون كجزء أساسي من أهداف الحلف ومساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية وخارجها.[2]

أما قمة ستراسبورغ/كاهل(الموافقة للذكرى الستين لتأسيس الحلف)2009[1] تضمنت تجديد الحلف التأكيد على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دوله،الدفاع عن قيمه وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها.

هكذا ومع التزام الحلف بمقاربة مشتركة للتصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين على أساس القيم المشتركة(احترام حقوق الإنسان،السلامة الإقليمية،سيادة جميع الدول وحقها في تقرير ترتيباتها الأمنية الخاصة بها شرط الالتزام بالاتفاقيات الدولية)،كذلك انفتاحه على حوار أمني وفق مقاربة أمنية تعاونية أورو-أطلسية واسعة كان الهدف منه(الحوار) تحسين تنفيذ الالتزامات القائمة وتطوير آليات تحقيقها،مع أن هذه الالتزامات(من قبل الحلف)في إطار الحوار ميزت أكثر العلاقات الأورو-أطلسية(تعزيزا لفعالية العلاقات/القيم الأمنية الأورو-أطلسية)؛بقي الحوار المتوسطي على مدى الخمسة عشرة سنة من إطلاقه(حتى سنة2009) يشكل منتدى للتشاور وتبادل الآراء حول السلام والاستقرار في منطقة المتوسط؛وبالرغم من "التعاون" بين الحلف والشركاء المتوسطيين حول مجموعة واسعة من القضايا الأمنية،وقناعته بضرورة الملكية المشتركة لنجاح علاقاته مع شركاء الحوار إلا أن خلفية الصراع في منطقة الشرق الأوسط جعلته يفكر بالحاجة إلى مفهوم استراتيجي جديد(أو متجدد) ورؤية سياسة مشتركة لمستقبل دوره والانفتاح على شراكة جديدة خارج المنطقة الأورو-أطلسية قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة(خاصة وأن عضوية الحلف لا تزال محدودة في دول أوروبا وأمريكا الشمالية)،وقد تناولت عدة كتابات أكاديمية اقتراحات متنوعة لتحديد مستوى طموح الحلف منها كتابات:(RAND) التي أصدرت دراسة بعنوان"إعادة صياغة المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي"[2] حُددت له فيها خمسة اتجاهات رئيسية:[3]

- إعادة التركيز على أوروبا:من خلال تجديد تركيز الحلف على احتياجات الدفاع الجماعي والأمن الوطني.

[1] *Bucharest Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Bucharest , 03 April 2008, para4. at:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-8443.htm 01/12/2008

[2] *Ibid*., para30.

[1] «Strasbourg/KEHL Summit Declaration2009», op.cit.

[2] «Recasting NATO's Strategic Concept :Possible Directions for the United States»,2009, at :
http://www.rand.org/pubs/occasional-papers/2009/RAND-op280.pdf 18/4/2010

[3] Martynas Zapolskis, *art.cit*., p.39.

-تركيز جديد على الشرق الأوسط الكبير "الموسع":من خلال القتال ضد القاعدة،التصدي لمشكلة إيران النووية،وطموحات النجاح في أفغانستان/باكستان.

-التركيز على الدول الهشة(مثل الصومال، اليمن،...).

-التركيز على الفواعل غير الحكومية:باعتبارها جهات فاعلة رئيسية للتصدي لمشاكل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

-تحالف عالمي للديمقراطيات الليبرالية:من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي على أساس القيم الديمقراطية الليبرالية.

هكذا جاء المفهوم الاستراتيجي "للدفاع وأمن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي" في قمة لشبونة الأطلسية 2010 تحت شعار:"التزام فعال،ودفاع حديث"[1] وفقا للخطوط العريضة لهذه الدراسة ليتضمن التزام الحلف بتسيير المرحلة الجديدة لضمان تطور وفعالية المنظمة في عالم متغير ومواجهة التحديات الجديدة بواسطة قدراته القوية الجديدة وشركائه الجدد.[2] حيث حدد المفهوم الاستراتيجي الجديد مبادئ الجماعة الأطلسية الأساسية المتمثلة في:

-حماية أمن وحرية أعضاء الحلف عبر الوسائل السياسية والعسكرية[3] (خاصة وأن الحلف يمثل مصدرا لاستقرار المنطقة الأورو-أطلسية وخارجها في بيئة أمنية عالمية متقلبة باستمرار).

-الاستمرار بالالتزام بالعمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية واشنطن(1949) مع التأكيد على أولوية مسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين.[4]

ومع تركيز المفهوم الاستراتيجي الجديد(في قمة لشبونة 2010) على أمن الدول الأعضاء[5] (بتعزيز الروابط عبر الأطلسية لضمان السلام والأمن الأورو-أطلسي)،إبقاء باب عضوية الحلف مفتوحا أمام كل الديمقراطيات الأوروبية[6] (خاصة وأن اقتصار عضوية الحلف على دول أوروبا وشمال أمريكا ساهم في ضمان أمن الحلفاء كما ساعد توسع الحلف في أوروبا في دمج الدول الأوروبية التي تتقاسم القيم المشتركة ضمن البنى الأورو-أطلسية) تعرض أيضا(هذا المفهوم الاستراتيجي) لشراكات الحلف وأهميتها لترقية الأمن الأورو-أطلسي،[7] ومع الاعتراف

---

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit.*

[2]*Ibid*., Introduction.

[3]*Ibid*., para1.

[4]*Ibid*., para2.

[5]*Ibid.*, para3.

[6]*Ibid*., para27.

[7]*Ibid.*, para28.

بدور الحوار والتعاون مع الشركاء في تعزيز الأمن الدولي والمساهمة في الدفاع عن قيم الحلف،إلا أن ترتيب "التركيبة المرنة التي تجمع الحلفاء والشركاء"[1] (وفقا للمفهوم الأطلسي الجديد) يعطي الأولوية لشراكات(تضم الدول الراغبة بالانضمام للحلف والتي يجب تهيئتها لذلك) في مجلس الشراكة الأورو-أطلسية،الشراكة من أجل السلام،وحتى الشراكات الثنائية(الحلف/روسيا،الحلف/أوكرانيا،الحلف/جورجيا)،وبالرغم من إقرار الحلف بأن الحوار والتعاون مع الشركاء يقوم على علاقات ترتكز على التبادلية،الامتيازات والاحترام المتبادل[2] يبقى الحوار المتوسطي إطارا لعلاقات صداقة وتعاون يتعهد الحلف بتطويرها مع البلدان المتوسطية[1] (من خلال تطوير الحوار المتوسطي في السنوات القادمة) مع ايلاء اهتمام خاص بالسلام والاستقرار في منطقة الخليج وتكثيف التعاون في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون. ومن خلال التعرض إلى تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف(منذ 1991-2010)،ومدى ارتباط "تطور" البعد الأمني للحوار المتوسطي بتطور هذا المفهوم الاستراتيجي،نلاحظ أن الحوار المتوسطي الذي اعتبره الحلف جزءا لا يتجزأ من مقاربة أمنية تعاونية أورو-أطلسية يشكل "فضاءا" أو "منتدى" للتشاور حول قضايا أمنية صنفت ضمن "تهديدات الجنوب" ثم "تحديات أمنية"(مع تخفيف تصور الحلف لهذه المخاطر)،والمتمثلة أساسا في الإرهاب الدولي،انتشار أسلحة الدمار الشامل،النزاعات(داخل وبين الدول)،النشاطات الإجرامية العابرة للقومية،إضافة إلى مخاطر حديثة كالهجمات السبرانية،كذلك قضايا الأمن الطاقوي(ومشكلة تأمين مصادر وممرات عبور موارد الطاقة)،التحديات البيئية،مخاطر الأوبئة،...كل هذه المخاطر،التحديات وحتى "التهديدات"،تبقى مبادرة حلف شمال الأطلسي المتوسطية "الحوار" محاولة من قبل المنظمة الأطلسية لكسر الحاجز النفسي ما بين الضفتين،والتعامل في ظل الشفافية مع مخاطر هذه التهديدات لاحتوائها نظرا لآثارها الحقيقية و/أو المحتملة على الأمن الأورو-أطلسي في ظل بيئة أمنية متقلبة في منطقة ذات أهمية جيوسياسية/جيوستراتيجية لعمليات الحلف.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الأورو-أطلسي في منطقة المتوسط

تبنى حلف شمال الأطلسي في مواجهته لتحديات ومخاطر البيئة الأمنية الجديدة وسعيه إلى إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية وما ورائها،تصورا مرنا لاستيعابها - المخاطر والتحديات- في ظل هذه البيئة المتقلبة والمتغيرة باستمرار. فمن تركيزه على قضايا الأمن اللين ذات الأبعاد السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والبيئية التي تعدت الترتيبات العسكرية الدفاعية إلى دمج الأبعاد السياسية العسكرية معا من خلال مفهوم موسع للأمن انتهجه الحلف كضرورة لحماية السلم في المحيط الأوروبي عبر الحوار والتعاون مع الاحتفاظ بقدرة الدفاع

[1] *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*,, *op.cit*., para30.

[2] *Ibid*., para29.

[1] *Ibid*., para35.

المشترك[1] في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد(1991) الذي سمح للحلف بالتحول من منظمة دفاع مشترك إلى منظمة أمن جماعي تعمل على تجنب المواجهة وتستبدل التصدي للتهديد بمحاولة الوقاية منه؛ تطورت تصورات الحلف حول مخاطر "تهديدات الجنوب" ميزت منطقة المتوسط ذات ارتباط "وثيق" بالأمن الأورو–أطلسي من خلال المفهوم الاستراتيجي للحلف (1999) والتي تم التعرض لها من قبل.

حيث جعل هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد(SC- 99) (الهادف إلى تحويل الحوار الأمني إلى شراكة أمنية) ومن خلال مقاربة أمنية تعاونية،الحوار المتوسطي من أهم الوسائل(المتاحة لدول الحلف) لهندسة المنطقة الأورو–أطلسية ومحيطها لمواجهة هذه المخاطر،إدارة الأزمات وتعزيز التعاون.[1]

ولارتباط تطور مفهوم المخاطر/التحديات(أوالتهديدات)بتطور المفهوم الاستراتيجي للحلف، تبنى هذا الأخير في ذكراه الستين(2009) تصورا مستقبليا للتحديات أو الأزمات التي ارتأى أنها لا تزال بعيدة عن السيطرة(لا لأنه لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها بل لأن لكل منها بيئتها المحلية وخصوصيتها) وبناءا على التجارب السابقة ارتبط هذا التصور بالمخاطر الموجودة من خلال عدة أبعاد،أهمها:[2]

- النطاق الجغرافي:حيث لا يمكن للحلف تحديد مشكلة أمنية موجودة سلفا في منطقة ما لتكون ذات تأثير مباشر على أمن مواطني و/أو أراضي دول الحلف، فقد تطال حدوث أزمات غير متوقعة المنطقة الأورو–أطلسية أو محيطها.
- مخاطر الانتشار النووي:مع ما يسببه هذا الخطر من لااستقرار(وإن كان نسبيا بالنسبة لدول الحلف) إلا أنه لا يمكن حصر هذا الخطر في جهة معينة في منطقة المتوسط (المقصود من تصور هذا البعد:البرنامج النووي الإيراني،إلا أن التوقعات قد تمتد إلى جهات أخرى "دول/منظمات" قد يطال تأثيرها أمن المنطقة الأورو–أطلسية).
- بنية دول المنطقة:لا تزال الدول الضعيفة(خاصة في إفريقيا)،والدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي،الاقتصادي والاجتماعي(في منطقة المتوسط) تشكل مصادر عدم استقرار ومخاطر أمنية،خاصة ما ينجر عنها من آثار واسعة النطاق كالهجرة وتدفقات اللاجئين،...هذا البعد تأكد بعد الثورة في تونس،والوضع في ليبيا وما نتج عنه من مظاهر نزوح نحو أوروبا بطريقة الهجرة غير الشرعية،...

[1]Bureau de l'information et de la presse de l'OTAN, «Le concept stratégique de l'alliance», *Revue de l'OTAN* (Bruxelles), vol.39, n°3, Juin1991, p.26.

[1]Alberto Bin, *op.cit.*, p.15.

[2]Jean-Jaques De Dardel, «Whiter the EURO-Atlantic Partnership? Partnership and NATO's New Strategic Concept», *Geneva Papers10*, Geneva centre for Security policy, 2009, p.16.

-معابر الإمداد بموارد الطاقة:في ظل البيئة الأمنية اللامستقرة وتزايد التوتر في بلدان جنوب المتوسط لا يستبعد هذا التصور الأمني للحلف(وهذا ما قد يفسر أحد دوافع التدخل العسكري للحلف في ليبيا حفاظا على إمدادات النفط لأوروبا).

-صراع الشرق الأوسط:وتحديدا وضع إسرائيل في بيئة معادية "الجيران العرب" الذي يبقى بؤرة توتر يصعب التنبؤ بمدى عواقب العمليات المحتملة بها(تصور آخر أثبته الواقع في ذكرى النكبة14 ماي2011"ذكرى قيام دولة إسرائيل 1948" وذكرى النكسة 5جوان2011 "هزيمة1967" حين استطاعت جموع من المتظاهرين اختراق الحاجز الأمني الإسرائيلي إلى الجولان السوري المحتل،الذي وإن كان سلميا فقد شكّل ذريعة لإسرائيل وحلفائها).

ضمن هذه الأبعاد وعبرها تصنف المخاطر الموجودة والمحتملة:المد الأصولي،الإرهاب الدولي،الجرائم العابرة للحدود(التجارة غير المشروعة للأسلحة،تجارة المخدرات،الاتجار بالبشر،...) والتي قد تتضاعف آثارها على المنطقة(حسب المفهوم الأورو-أطلسي) إذا اجتمعت في الدول الضعيفة(الفاشلة)،ومن جانب آخر هناك مجموعة المخاطر غير المتوقعة والتي يصعب التحكم فيها كالتحديات البيئية(تغير المناخ،الاحتباس الحراري،ندرة المياه،...) والتي تشكل منطقة المتوسط مجالا لها في ظل ضعف موارد الدول جنوب المتوسط وانعدام خبرتها في التصدي لها.

في سياق هذا التصور للبيئة الأمنية المحتملة(الخاصة بالأمن الأورو-أطلسي المرتبط بأمن المناطق المحيطة به والتي تمثل منطقة المتوسط-الشرق الأوسط أهمها) جاءت تصريحات بعض المسؤولين في الحلف،والباحثين المهتمين بالموضوع لتوضح ارتباط تصور وسلوك الحلف في البيئة الأمنية المستقبلية:

> "إن البيئة الأمنية لا تزال تتطور وتتأثر بمجموعة متنوعة من تطورات وديناميات عسكرية،سياسية،اجتماعية وتقنية لا يمكن التنبؤ بها. كما أن الصراعات ستصبح أكثر تعقيدا حيث لا يمكن توقعها،التنبؤ بها أو السيطرة عليها".[1]

ويقول فريق من الباحثين:

> "إن طبيعة هذه التحديات الخطيرة والمعقدة،لا يمكن التعامل معها بالوسائل العسكرية وحدها،العالم الغربي وحلفاؤه بحاجة إلى الاتفاق على إستراتيجية جديدة منسقة من شأنها أن تشمل استخدام جميع الأدوات المتوفرة والممكنة وإعداد قدراتها لتلك التحديات العالمية والإقليمية التي يمكن أو لا يمكن التنبؤ بها".[2]

---

[1]*Findings and Recommendations: NATO Multiple Future Projects*, Supreme Allied Commander Transformation, Norfolk, Virginia, April2009, p.3.

[2]Klaus Nanmann et al, «Towards a Grand Strategy for an Uncertain World. Renewing Transatlantic Partnership», Quoted in: J. J. De Dardel, *op.cit*., p.20.

هكذا حدد المفهوم الاستراتيجي للحلف(لشبونة2010)[1] مجموعة المخاطر التي على الحلف من خلال قدراته،شراكاته،مبادراته(للحوار والتعاون) مواجهتها في بيئة أمنية لا يستبعد فيها التهديد التقليدي،خاصة وأن هناك بعض الدول(في المتوسط) تسعى لاكتساب(أو تطوير) قدرات عسكرية تقليدية ذات آثار يصعب التنبؤ بها والتي قد تطال الاستقرار الدولي والأمن الأورو–أطلسي كانتشار الصواريخ الباليستية(التي يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا ومتناميا لأمن المنطقة الأورو–أطلسية) إضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية(الذي يقول المفهوم الاستراتيجي الجديد أنه قد يشكل مستوى عال من التهديد على مدى العشر سنوات القادمة خاصة في المناطق الأكثر انكشافا في العالم)،كذلك التهديد المباشر للإرهاب على نطاق واسع لأمن مواطني ودول الحلف(خاصة وأن الجماعات الإرهابية/المتطرفة مستمرة في النمو والتوسع في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف) والذي يتضاعف إذا استطاعت هذه الجماعات حيازة قدرات نووية،كيميائية،بيولوجية،...

ومع أن آثار جل هذه المخاطر قد تطال الأمن الأورو–أطلسي إلا أن التعامل معها في السياق المتوسطي–الأطلسي وعبر الحوار المتوسطي للحلف ركز أكثر على بعضها استنادا إلى المفهوم الاستراتيجي الجديد كون المخاطر تصنف أيضا من خلال بيئتها وخصوصيتها. فالتهديدات التي تواجه الحلف في المنطقة(المتوسط) تغيرت وتتغير بشكل غير متوقع يستوجب على المنظمة التصدي لها بطرق متنوعة(مدنية/عسكرية،سياسية/عملية) والأخذ بعين الاعتبار اتساع نطاقها عبر المناطق المحيطة بالمجال الجغرافي(التقليدي) للحلف،والتي تتمثل أساسا في:

الإرهاب:الذي شغل حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناءا على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بُعدا دوليا بعد تفجيرات9/11،حيث أكد اللورد "روبرتسون" على أهمية المساهمة في مكافحته من خلال تحديد وفهم خطره الذي تلعب فيه أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا،ردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم،ردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء،وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم أسلحة نووية،جرثومية أو كيميائية.[1]

هكذا،تبنت المنظمة سياسة شاملة للمساهمة في مكافحة الظاهرة،حيث دعا الحلفاء إلى ضرورة مساهمة شركاء الحوار في ذلك استنادا إلى دعوة الأمين العام للحلف[2] (بداية عام 2004) إلى تعزيز الحوار المتوسطي لدعم الحملة ضد الإرهاب مؤكدا أن هذا التهديد ليس موجها للدول الأعضاء في الحلف حصريا بل لكل دول العالم،ودول الحوار المتوسطي على وجه الخصوص التي أصبحت تشكل بصفتها جزءا من "إعادة التوجيه

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*., paras 8-15.

[1]Lord George Robertson, «L'OTAN face aux nouveaux défies de la sécurité internationale», in, Pascal Boniface (dir.), *Le 11Septembre un an après*, Paris, PUF/IRIS, 2002, pp.77-78.

[2]«Looking to the Future: Common Security Interests and Challenges in the Mediterranean and the Middle East», *NATO Defence College* (Rome), vol. 22, March 2005, p.10.

الجغرافي للحلف"[1] إحدى الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب(وفقا لتصريحات السفير الأمريكي لدى الحلف "نيكولاس بيرنس" Nicholas Burns سنة2004).
ومع أن الحلف مُنِح صلاحية استخدام القوة العسكرية خارج الإطار الأطلسي[2] من خلال المفهوم الاستراتيجي(SC-99) دفاعا عن النفس والذي لا يُؤْذَن به إلا من قبل ميثاق الأمم المتحدة،إلا أن تطبيق ذلك على الأرض في المتوسط وخصوصا فيما يتعلق بـــ"الحرب"على الإرهاب أو صد الهجمات الإرهابية المحتملة(عن طريق القوة العسكرية) سبَّب خلافا داخل الحلف(بين الحلفاء) بسبب طبيعة التهديد الإرهابي الذي لم يتم التوصل إلى تعريفه بدقة، كذلك طرق،آليات ووسائل مكافحة الظاهرة خاصة ما تعلق منها باستعمال القوة بناءا على التصور الاستباقي/الوقائي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تباينت التصورات داخل الحلف حول خطورة التهديد الإرهابي،ففي حين ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على نمط معين وحصره في تنظيم القاعدة منذ تفجيرات 9/11[1] ونادت بشن حرب لدرء هذا التهديد عن طريق الحلف؛رأت دول أخرى (فرنسا،ألمانيا،إيطاليا، إسبانيا،...)[2] أن الإرهاب تهديد جدي لكنها اختلفت مع الولايات المتحدة حول وسائل الرد عليه ومواجهته. هكذا حدد الدور "الدفاعي/الهجومي" للحلف في "مكافحة" الإرهاب،من خلال الدفاع ضد هذا التهديد مع ضمان بقائه جاهزا ومهيئا للمواجهة والقيام بالمهام الهجومية إذا اقتضت الضرورة(في إطار مفهومه العسكري الاستراتيجي).

وتلخص دور الحلف في حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب(في المتوسط) في الوقاية والدفاع ضد هذه الهجمات وصنفت جهود المنظمة الأطلسية في:[3]

°° المراقبة والاشتراك الاستخباراتي لاكتشاف التحضيرات لأي هجوم محتمل.

°° الدفاع ضد الهجمات الإرهابية عبر تقنيات جديدة للدفاع كنشاط وقائي ضد أي هجوم، وذلك من خلال عملية المساعي النشيطةOAE (Operation Active Endeavour) .

وقد وسعت مبادرة الحلف لمكافحة الإرهاب لتغطي منطقة المتوسط ككل ابتداءا من سنة2003 بعد بداية انتشارها في المتوسط الشرقي(أكتوبر2001) كإجراء رادع،مراقب ومساند للتدخل الأمريكي في أفغانستان[4] (مباشرة بعد هجمات 11سبتمبر).

---

[1]«Looking to the Future: Common Security Interests and ... », *op.cit.*, p.10.

[2]*Le concept stratégique de l'alliance*, Approuvé par les chefs d'état et de gouvernement participant à la réunion du conseil de l'atlantique nord, Washington, 23-24 Avril 1999, para 20.

[1]Renee de Nevers, «NATO's International Security Role in the Terrorist ERA», *International Security* (Cambridge, Mass), vol.31, n°4, 2007, p.49.

[2]*Ibid.*, p.50.

[3]Robert Cesaretti, *art.cit*.

[4]*NATO Military Concept for Defence Against Terrorism*, Update April14, 2005, *op.cit*.

ويبقى "الإرهاب" خطرا يهدد أمن مواطني وأراضي دول الحلف،استقرار ورفاهية كل دول العالم(في المفهوم الاستراتيجي الجديد2010) والمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف من منظوره الاستباقي في تحديد مخاطر الهجمات الإرهابية الممكنة والمحتملة، وربط ذلك بإمكانية حيازة الأطراف الإرهابية(دول/جماعات) لقدرات أسلحة الدمار الشامل،أو توسع هذه الهجمات من خلال الخبرات التكنولوجية المتطورة لهذه الأطراف إلى هجمات "إرهابية سبرانية"[1] وهذا ما يثير التساؤل حول إمكانية احتواء مخاطر هذه الظاهرة من خلال الجهود في إطار المنتدى الاستشاري لتحسين التعاون مع بلدان الحوار المتوسطية،وفعالية الأنشطة في إطار الحوار المتوسطي لتوسيع التعاون والتنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات في ظل المخاوف الغربية من تنامي الظاهرة في منطقة المتوسط–الشرق الأوسط(خاصة وأن البيئة الأمنية مهيأة بسبب احتمالات ردود أفعال تنظيم القاعدة في دول المنطقة بعد مقتل زعيمها "بن لادن" ماي2011) خاصة على المديين المتوسط والبعيد،واقتران ذلك بموجة "الثورات" العربية وحالة اللااستقرار التي قد تستغلها مثل هذه التنظيمات لشن مثل هذه الهجمات والتي قد تتيح فرصا للتدخل العسكري "الوارد" للحلف تجسيدا لصلاحية استخدام القوة العسكرية خارج الإطار الأطلسي الممنوح للحلف وفق المفهوم الاستراتيجي1999 السابق الذكر.

وبما أن الرد العسكري على الإرهاب لم يثبت فعاليته حيث لم يضعف، يقلص أو يقض على الظاهرة(والمثال على ذلك حالة أفغانستان في ظل التنافس/التعاون بين طالبان والقاعدة والهجمات التي طالت باكستان ومناطق أخرى بعد مقتل "بن لادن") قد يكون من الأفضل من خلال الجهود المبذولة في إطار الحوار المتوسطي لمكافحة الظاهرة استكمال ذلك برغبة متبادلة في معالجة الأسباب الجذرية لها والتصدي بالوسائل السياسية بما فيها تسوية النزاعات الإقليمية خاصة النزاع المستعصي في منطقة الشرق الأوسط.

- انتشار أسلحة الدمار الشامل:أدرج تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل –ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف(لشبونة2010)– تحت بند مراقبة التسلح،نزع السلاح والحد من الانتشار،والذي يتضمن الدور المستقبلي للحلف(تعزيز الأمن الدولي عبر التعاون) في تعزيز الحد من التسلح،مراقبة الأسلحة ونزع السلاح سواءا تعلق الأمر بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل.[1]

هكذا يمكن تفسير تهديد الانتشار –في مفهوم الحلف– في المتوسط من خلال متغيرين:

°° المتغير الجيوسياسي/الجيوستراتيجي:[2] والذي يترتب على إمكانية إدخال السلاح النووي في الصراعات القائمة أو المحتملة في المنطقة والذي قد يطال الأطراف أو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف:كتهديد أمن إسرائيل باستعمال مثل هذه الأسلحة ضدها،أو

---

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*., para12.

[1]*Ibid.*, para26.

[2]محمود بركات،"دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد174 ، أكتوبر2008، ص151.

تهديد المصالح الأطلسية باستخدام ذات الأسلحة في تلك المناطق.أما في حالة عدم وجود/عدم احتمال وجود أي اشتباك مسلح مباشر أو نزاع مفضي إلى اللجوء إلى القوة العسكرية،يعد التسلح النووي عنصرا للردع –لدرء الهجوم المباغت أو حتى التفكير فيه– وهذا ما يؤدي إلى احتمال حدوث سباق تسلح –نووي– في منطقة يريدها الحلف(كباقي مناطق العالم ذات الأهمية الإستراتيجية) خالية من الأسلحة النووية استنادا إلى مفهومه الجديد "عالم دون أسلحة نووية"(باستثناء إسرائيل!).

°° احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل: إضافة إلى مخاطر انتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة المتوسط–الشرق الأوسط وآثارها على أمن المنطقة الأورو–أطلسية والمناطق المحيطة بها وفقا للمتغير الجيوسياسي/الجيوستراتيجي يتضاعف تحدي هذا التهديد لدول الحلف إذا ما اقترن بإمكانية حيازة أو حيازة أطراف متطرفة و/أو إرهابية(دول أو جماعات) لمثل هذه الأسلحة.

وبالرغم من الاتفاق داخل الحلف على أن خطر الانتشار تهديد سياسي وعسكري يمكن أن يزعزع استقرار مناطق مصالح الحلف ويقوض من قدرته على قيامه بمهام الدفاع الأساسية،[1] اختلفت الرؤى حول احتمال تشكيل دول جنوب المتوسط–الشرق الأوسط تهديدا للمنطقة الأورو–أطلسية من خلال امتلاكها لهذه الأسلحة.ومع احتجاج بعض الباحثين بأن دول جنوب المتوسط[2] (والتي وصفت بـــ"القوى الإقليمية الفاعلة" في الدراسة)ومنها الجزائر،مصر(دول شريكة في الحوار)،ليبيا،سوريا وإيران وبدافع البحث عن وزن جيوسياسي،تسعى إلى اكتساب أسلحة دمار شامل أو تطوير أسلحة نووية؛وتعرض دراسات أخرى إلى امتلاك وتطوير كل من ليبيا وسوريا لأسلحة كيميائية،وسعي الجزائر إلى تطوير بنية تحتية نووية[3] هناك توجه آخر مع تأكيده على بقاء هذا الخطر قائما في المنطقة(مع إصرار إيران على مواصلة برنامجها النووي) وزوال الخطر العراقي (بعد حرب2003)، تراجع ليبيا وتقربها من المعسكر الغربي،[4] نفي الجزائر امتلاكها لأسلحة نووية،[5] واستبعاد سوريا(كونها تقع في حيز ضيق لا يجعلها تفكر في استخدام أسلحة دمار شامل ضد الغرب ولا حتى ضد إسرائيل)،...هذا التوجه يؤكد على أن خطر الانتشار في منطقة المتوسط–الشرق الأوسط أقل من أن يرقى إلى تشكيل أي عدوان أو تهديد حيث لا تتوفر لدى دول جنوب–شرق المتوسط لا القدرة ولا النية[6] (اللذان يشكلان معا التهديد الحقيقي) لذلك.

---

[1]Thanos P. Dokos, *op.cit.*, p.92.

[2]Ian O. Lesser and Ashley J. Tellis, *op.cit.*, pp.34-35.

[3]Philippe Renoux, «La sécurité en méditerranée: aspects politiques, militaires et individuels», *Le Dossier d'Athéna*, n°4, 1997, p.43.

[4]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art, cit.*, p.170.

[5]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص145.

[6]Thanos P. Dokos, *op.cit.*, p.92.

ويبقى خطر/تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط–الشرق الأوسط قائما فقط لارتباطه باحتمال وقوع هجمات إرهابية تنطوي على استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية،البيولوجية أو الكيميائية،...بسبب آثار اللااستقرار والصعوبات السياسية،الاقتصادية والاجتماعية التي تنجر عن ذلك.

أما فيما يخص مراقبة التسلح وضبط السلاح،فقد عاد مفهوم "نزع السلاح"[1] ليبرز أكثر في المتوسط–الشرق الأوسط(خاصة بعد الحرب على العراق في2003)،فبعد التدمير الشامل للقدرات العراقية،شمل منطق عدم جواز امتلاك الأسلحة النووية كل من سوريا،ليبيا، إيران،...وبالرغم من المعاهدات الدولية للتعامل مع قضايا "ضبط التسلح":معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(1968)،معاهدة الأسلحة الكيميائية(1993)،أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف كنظام منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ،...اضطلع الحلف بمهمة ترتيبات التسلح الإقليمي التي تطبق وفقا لأساليب ومنطق(دولة–دولة أو كل حالة على حدى)،وهذا التصرف أو السلوك الأطلسي يخدم الحالة الإسرائيلية(فإسرائيل تمتلك فعلا أسلحة دمار شامل،إضافة إلى صواريخ أرض–أرض "أريحا2"(Jericho2) التي يبلغ مداها 1500م مقابل امتلاك مصر،سوريا وليبيا صواريخ "سكود"(Scud) التي لا يتعدى مداها 600–900م،[2] ومع ذلك فهي مطالبة بنزعها والتجرد منها.

إن مشكلة ضبط التسلح "نزع السلاح" في المنطقة(المتوسط–الشرق الأوسط) تسبب توتر المنطقة وتزيد من أجواء الشك وعدم الثقة بين دول الحوار العربية وإسرائيل من جهة، وعلى ضفتي المتوسط من جهة أخرى،خاصة في ظل ارتباط ذلك بالعلاقات بين:تسوية الصراع في الشرق الأوسط/نزع السلاح،كذلك ضبط التسلح/إجراءات بناء الثقة، وذلك في سياق تركيز الدول العربية على أسلحة إسرائيل النووية مقابل تركيز إسرائيل(ودول الحلف) على الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية العربية.هكذا جاء بيان قمة "ستراسبورغ/ كاهل"2009 ليؤكد أن انتشار الصواريخ الباليستية يشكل تهديدا متزايدا لقوات الحلفاء، الأراضي،والسكان يتطلب استجابة أوسع لمواجهته(عبر تنصيب نظام دفاع صاروخي) كما ورد في قمة "بوخارست"2008،حين أقر الحلف أن:[3]

> "الحد من التسلح،نزع السلاح وعدم الانتشار سوف يستمر في تقديم مساهمة مهمة للسلام،الأمن والاستقرار [...] وهذا ما يتعهد به الناتو كجزء من استجابة واسعة لمواجهة التحديات الأمنية".

تبقى مشكلة ربط تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل بإمكانية حيازتها من قبل أطراف إرهابية في المتوسط تشكل جزءا من سياسة أمر واقع يحجب سبب التوتر الحقيقي في المنطقة:"تأمين قوة إسرائيل النووية(من قبل المنظومة الأورو–أطلسية) مقابل نزع سلاح

---

[1] محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] Philippe Renoux, *op.cit.*, p.16.

[3] Strasbourg/KEHL Summit Declaration 2009, *op.cit*.

دول المتوسط العربية".وبالرغم من الاعتراضات في إطار النقاش التقليدي داخل الأمم المتحدة وفي إطار عملية السلام حول الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة[1] لا يوجد أي دور يذكر للحلف حول القضية ولا حتى في إطار الحوار المتوسطي(كفضاء لتبديد الشكوك وبناء الثقة)،حيث بقي النقاش دائرا حول خطر الانتشار وليس حول الخطر الحقيقي والجدي من اكتساب مثل هذه الأسلحة في دعوات الحلف لتعزيز نظام/أنظمة الأمن الإقليمي الضرورية للأمن والاستقرار المستقبلي في المنطقة.

كما اهتم الحلف أيضا بمجموعة مخاطر/تهديدات في منطقة المتوسط لا تقل خطورة عن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل كونها ذات صلة وثيقة ببعضها البعض، لكنها أخذت حيزا أقل من إطار نشاطات الحوار المتوسطي من خلال بعديه السياسي والعملي:ارتباطا بمدى تزايد وتيرة تحدياتها لدول الحلف من خلال تطور مفهومه الاستراتيجي.

- الهجرة غير الشرعية:والتي اتخذ الحلف إستراتيجية جديدة لاحتوائها في مؤتمر بروكسيل(ديسمبر2004) تنص على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبية- كأولوية- باعتبارها تهديدا لأمن الدول الأوروبية الأعضاء يعادل تهديد الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.[1]

- تهديد مصادر وإمدادات الطاقة:لارتباط هذا التهديد بالأمن الطاقوي للجماعة الأورو- أطلسية(معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية)،وحفاظا من قبل دول الحلف على احتياجاتها الطاقوية يعمل بعضها على حماية مصادر مواردهم - الطاقوية- وتأمين الممرات(خاصة عبر المتوسط) في ظل تزايد الاستهلاك العالمي وتعرض التموينات الطاقوية للاضطرابات أكثر فأكثر.[2]

- مخاطر الصراعات العرقية والنزاعات الإقليمية:قد تشكل الأزمات والنزاعات خارج حدود الحلف تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه،لذلك يلتزم هذا الأخير بالوقاية من الأزمات أو إدارتها،أو إحلال الاستقرار بعد النزاع عند الضرورة،وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة سياسية،مدنية،عسكرية لإدارة فعالة للأزمات،انطلاقا من منطق أفضل طريقة لتسيير نزاع تكمن في تفادي حدوثه،[3] كما يربط المفهوم الاستراتيجي حالات اللااستقرار أو النزاع خارج حدود الحلف بتغذية التطرف والنشاطات الإجرامية التي يمكن أن تهدد مباشرة أمن الحلفاء.[4]

---

[1]Annette Jiinemann, *EURO-Mediterranean Relations after September 11. International, Regional and Domestic Dynamics*, USA, FRANK CASS, 2004, p.86.

[1]وليد الشيخ، "أوروبا وقضايا الهجرة...معضلة الأمن والاندماج"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد165، يوليو2006، ص69.

[2]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*., para13.

[3]*Ibid*., paras 20, 21.

[4]*Ibid*., para11.

وبالرغم من امتلاك الحلف لإمكانات سياسية/عسكرية للتعامل مع تشكيلة كاملة من الأزمات سواءا قبل،أثناء،أو بعد النزاع،أو إدارة الأزمات خاصة إذا كان ذلك يخدم الأمن الأورو–أطلسي[1] إلا أنه تغاضى عن مركزية مسألة النزاع في الشرق الأوسط وارتباطها القوي بالأمن في المنطقة ككل،فالحوار(الذي أُطلق سنة1994 وطُوّر إلى شراكة سنة2004) لم يمتد إلى مسألة السلام وإنما سعى فقط للبحث عن الاستقرار الذي –كهدف للحوار– كان موضوع تحفظات قوية من قِبل الحلفاء في المنطقة.[1]

–هذا إلى جانب التحديات ذات الطابع غير السياسي والتي يشكل المتوسط بيئة محتملة لها كمظاهر التدهور البيئي،التصحر،استنزاف الموارد المائية...في ظل النمو الديمغرافي للسكان والذي قد يبلغ 200 مليون نسمة سنة2030،[2] ويزيد –بسبب البطالة وضغوط على الخدمات الاجتماعية،...– من كثافة الهجرة تجاه أوروبا(وغير الشرعية منها على وجه التحديد).

---

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*., para4.

[1]Annette Jiinemann, *op.cit*., p.85.

[2]*Ibid*., p.87.

المبحث الثاني

الحوار المتوسطي: من إطار لبناء الثقة...نحو شراكة أوسع في المتوسط

تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الإستراتيجية الجديدة[1] "الشراكات التعاونية من خلال الحوار" على تجسيد منطق/مبدأ الأمن الجماعي من خلال مقاربة أمنية تعاونية شاملة(مع احتفاظ الحلف بوظائف وحق الدفاع الجماعي) والتعامل مع مجموعة واسعة من المخاطر/ التهديدات ضمن الأبعاد العسكرية/السياسية،الاقتصادية والإنسانية[2] على مستويين،الأول:محلي[3] (داخل المنطقة الأورو–أطلسية) يراهن فيه الحلف على أن الانضمام إلى المنظمة يزيد من ظهور الديمقراطيات الحرة(عبر برنامج الشراكة من أجل السلام)،والثاني:خارج المنطقة الأورو–أطلسية[4] يهدف من خلاله الحلف إلى منح مناطق خارج النطاق الجغرافي(وذات الأهمية الإستراتيجية) فرصا للتعاون حول القضايا الأمنية الإقليمية في شكل "منتديات" للتعاون والتشاور مع الدول جنوب المتوسط–الشرق الأوسط(عبر الحوار المتوسطي)،والشرق الأوسط–الخليج العربي(من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون).

هكذا أطلقت المبادرة المتوسطية–الأطلسية للحوار سنة1994 في سياق تصور/سلوك أطلسي متطور،جعل "الحوار" يرتقي إلى "شراكة أمنية" سنة2004؛غطت عدة مجالات مدنية، إلى جانب بُعد عسكري يتضمن تبادل الخبرات والتكوين،[5] وتدعيما لهذا الحوار الذي افترض أن يتضمن أبعاد وترتيبات مبادرة الشراكة من أجل السلام(في منطقة المتوسط) عند إطلاقه، قررت المنظمة الأطلسية إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون(في قمة اسطنبول2004) لتعزيزه تزامنا مع الذكرى العاشرة لإطلاقه.[6]

يعتبر الهدف من الحوار المتوسطي للحلف سياسيا[7] –بالدرجة الأولى– يتضمن تطوير فهم سياسات ونشاطات الحلف،تحسين نظرة وإدراك الدول المعنية للمصالح الأمنية(التي اعتبرها الحلف مصالح "مشتركة")وذلك عن طريق المشاورات السياسية ما بين الحلف وشركائه المتوسطيين على أساس منتظم،تكملها(أي الاجتماعات) لقاءات ودورات للمعلومات حول أجندة الحلف في المنطقة(بشكل منتظم).

إضافة إلى البعد السياسي يسعى الحلف إلى تطوير تعاون عملي[8] عبر برامج عمل سنوية بينه وبين دول الحوار المتوسطية تتضمن:نشاطات في مجال تبادل المعلومات،تخطيط الطوارئ المدنية،إدارة الأزمات،...إضافة إلى النشاطات العسكرية.

---

[1]هذه الإستراتيجية الجديدة تعد الإطار العملي للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي عرضت نقاطه في اجتماع بروكسيل 7جويلية2009 برئاسة الأمين العام المنتهية ولايته "شنيقر" وحضور الأمين العام الحالي "أندرز فوغ راسموسن"(Anders Fogh Rasmussen) نقلا عن:
J.J.De Dardel*, op.cit.*, p.9.

[2]«East-West Institute, EURO-Atlantic Security: One Division, Three Paths», Quoted in: J. J. De Dardel, *op.cit.*, p.10.

[3]Christopher R. Davis, *art.cit*., p.36.

[4]*Ibidem.*

[5]«La méditerranée, espace de sécurité pour l'union européenne », op.cit., p.23.

[6]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art, cit*., p.171.

[7]Alberto Bin, *op.cit*., p.14.

[8]*Ibidem.*

وكانت بداية توجه الحلف نحو تعزيز الأبعاد السياسية والعملية للحوار بعد قمة واشنطن سنة 1999[1] من خلال رفع وتيرة المحادثات السياسية بين الممثلين عن الحلف ودول الحوار المتوسطي وإعطاء فرص إضافية للقاءات،الملتقيات والمؤتمرات،...وكانت استضافة مصر لملتقى الحوار المتوسطي على مستوى السفراء سابقة من قبل دولة "عربية" شريكة في الحوار ودعوة نحو انفتاحه على نشاطات إضافية في المناطق التي قد يحقق فيها الحلف قيمة إضافية وتحقق في نفس الوقت المصالح "المشتركة" لدول الحوار(إن عبارة "المشتركة" هنا تهدف إلى ضمان أمن إسرائيل بنفس درجة أمن الدول العربية من خلال الحوار).

هكذا التزم الحلف بتطوير الجوانب السياسية والعملية،المدنية والعسكرية للحوار بهدف تحقيق تعاون أوثق ومشاركة أكثر نشاطا مع البلدان الشريكة(وفقا لما ورد في الفقرة 38 من المفهوم الاستراتيجي الجديد سنة1999)،واستمر ذلك النهج التطويري للحوار تماشيا مع هذا التطور.

المـــطـــلــب الأول: الحـــوار...منتـــدى للتـــشـــاور الســـيـــاسي/العسكـــري في المتـــوســـط

تولت مجموعة التعاون المتوسطية(MCG) التي أنشأت(في اجتماع الحلف في مدريد جويلية1997) مهمة تنسيق نشاطات الحوار تحت إشراف مجلس شمال الأطلسي من خلال اجتماعات تعقد على مستوى المستشارين السياسيين بصفة منتظمة لمناقشة جميع المسائل المتعلقة به بما فيها إمكانية تطويره.وتقوم المشاورات السياسية على أساس ثنائي "الحلف+1"[2] الذي وإن كان يضمن مبدأ احترام الخصوصية،إلا أنه بالمقابل،لا يشجع على تشكيل تصور مشترك للانشغالات الأمنية لدول الحوار جنوب المتوسط خاصة وأن المناقشات على مستوى السفراء في هذا الإطار يفترض أن تكون فرصة لتبادل الآراء بشأن مجموع المسائل ذات الصلة بالوضع الأمني في المتوسط والتي لا يمكن أن تناقش بصفة منفصلة لارتباطها ببعضها البعض(بين الدول العربية في الحوار)من جهة،وبين الدول العربية وإسرائيل(أساس بؤرة التوتر في المنطقة)من جهة أخرى.وهذا ما يتجسد أكثر في الاجتماعات التي تعقد في شكل "الحلف+7"[3] بما فيها اجتماعات "مجلس شمال الأطلسي+7" (NAC+7) والتي تعقد في أعقاب الاجتماعات الوزارية المنتظمة للحلف ومؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات أو غيرها من الاجتماعات بناءا على الأحداث المهمة الرئيسية للحلف والتي غالبا ما تمثل فرصة للأمين العام لإطلاع السفراء في الحوار المتوسطي على أجنداته الحالية،حيث تكون هذه الاجتماعات انعكاسا لقرارات الاجتماعات حلف+1،حلف+1،...

[1]Alberto Bin, *op.cit.*, p.15.

[2]«NATO Mediterranean Dialogue », *op.cit*.

[3]*Ibid.*

لذا يعد الإطار الثنائي لنشاطات الحوار المتوسطي أحد الأسباب المفسرة لعدم تحقيقه لطموحات الحلف في تبديد المفاهيم "الخاطئة" تجاهه لدى دول جنوب المتوسط(وعلى مستوى الجماهير والرأي العام بصفة أدق)،ولا في بناء الثقة خاصة بين إسرائيل ودول الحوار الأخرى (كلها عربية) حيث كانت إسرائيل أول دولة توقع على اتفاق أمني مع الحلف(بما يخدم مصالحها في ظل الامتيازات المقدمة لها من قبل الحلفاء)،بالرغم من الإجماع داخل الحوار(بسبب إدانة الإرهاب بعد11سبتمبر2001) واستغلال الأمين العام لهذا التوافق (في مؤتمر الحلف الذي انعقد في البرلمان الأوروبي[1] 30سبتمبر2002) حيث حاول هذا الأخير التقريب بين مصادر المخاطر في المنطقة،مشيرا إلى أهمية دور الحوار ومساعدته في القضاء على الأفكار الخاطئة بتعرضه إلى مخاطر الإرهاب،انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط وآثارهما على منطقة المتوسط المتقلبة باستمرار وانعكاس ذلك على أمن الدول الغربية.

هكذا أخذ البعد السياسي للحوار أهميته انطلاقا من قمة براغ2002،تجسيدا لتصريحات الأمين العام للحلف آنذاك "اللورد روبرتسون"(حتى قبل انعقاد القمة وتحديدا في أفريل2002) الموجهة للجيران المتوسطيين "كجزء من هذا الكل"(في سياق استكمال أوروبا لوحدتها بفضل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي) حيث قال أنه لا يريد أن يُفتح شرخ جديد في المتوسط بعد 9/11،وعلى الحلف وجيرانه المتوسطيين عدم تجاهل بعضهم البعض ومضاعفة الجهود للتقرب أكثر إلى درجة "الشركاء" لمواجهة التحديات "المشتركة" الناتجة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.[2]

ومع أن تحديد المخاطر/التهديدات الأمنية حُصرت(وفقا لهذا التوجه الجديد للحلف في مرحلة ما بعد9/11) في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل(في ظل تجاهل واضح للتحديات الحقيقية التي تهدد استقرار المنطقة والتي حددها المفهوم الاستراتيجي الجديد 1999، إلى جانب تفاديه التعرض لقضية الصراع الشرق الأوسطي/مسار التسوية السلمية)،جاءت قمة اسطنبول2004 لترفع الحوار إلى شراكة "حقيقية"(في ظل الإطار الأكثر طموحا والأوسع نطاقا)[3] تعزيزا للبعد السياسي للحوار الذي اكتسب في ظل هذه الشراكة صفة الدوام والانتظام(عددا ووتيرة) بمشاركة دول الحلف"28" زائد/الدول الشريكة في الحوار"7" سواءا في الإطار الثنائي أو الإطار المتعدد الأطراف في اجتماعات الوزراء،السفراء أو على مستوى تنسيق الأعمال.

إن مبادرة الحوار المتوسطي التي ترجع في نشأتها إلى سنة1994 في سياق مبادرات أورو–أطلسية تجاه أوروبا الشرقية والوسطى كالشراكة من أجل السلام(PfP) والتي افترض أن توافق آلياتها مضمون الحوار المتوسطي أخذت بُعدا مغايرا بعد قمة براغ كجزء من مقاربة

[1]Massimo De Leonardis, *op.cit.*, p.141.

[2]A. Ghazali, «Le sommet de l'OTAN adoptera sa stratégie future à l'après 11 Septembre». Cité par: Fatima Zohra-Filali, l'Algérie:«Quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen», Séminaire sur, l'Algérie et la sécurité en méditerranée, Université Mentouri Constantine, Département de Sciences Politiques, 29-30 Avril 2008, p.86.

[3]Istanbul Summit Declaration 2004, *op.cit.*, para 28.

أمنية شاملة لدول الحلف[1] (بالرغم من اعتقاد الغرب أن التهديد الأساسي لأمنهم والمتمثل في "الإرهاب" ينشأ من الحيز الجغرافي لهذه الدول "العربية")،وجاءت مبادرة اسطنبول للتعاون تزامنا مع الذكرى العاشرة لإطلاق الحوار المتوسطي[2] (1994–2004) من أجل تعزيز الحوار وتعميق التعاون عن طريق شراكات سياسية/إستراتيجية وضم شركاء جدد في الشرق الأوسط "الكبير"عبر هذه المبادرة الجديدة،والتي افترض من خلالها تطوير مجتمعات هذه الدول ومكافحة الإرهاب[3] ضمن "الإطار الأوسع والأكثر طموحا" للحوار المتوسطي،حيث اقترح الحلف تطوير البعد السياسي للحوار من خلال إنشاء لجان ومؤسسات جديدة وإدخال آليات وأدوات مماثلة لتلك المعمول بها في إطار الشراكة من أجل السلام وذلك لتحسين قدرات التعليم،التدريب والمناورات،وضع خطط عمل تغطي مجالا واسعا من القضايا،إضافة إلى وضع ترتيبات قانونية لتسهيل مشاركة(الشركاء) في اجتماعات الحلف،واقتراح توقيع اتفاقيات أمنية بين الشركاء والحلف.[4]

هذه التدابير والإجراءات الموجهة لتعزيز البعد السياسي للحوار(وفقا لهذا الإطار) وضعت بداعي أن الحوار المتوسطي على مدى العشرة سنوات من إطلاقه خلا من إطار يضم برامج لتنفيذ شراكة سياسية إلى جانب التعاون العسكري،لذا اقترح أن تكون المرحلة الأولى للتعاون السياسي ضمن هذا الإطار الجديد:مرحلة التعاون السياسي من خلال برنامج مطروح للنقاش حول إمكانية إنشاء "مجلس إقليمي أوسطي" لمكافحة الإرهاب والذي يضم إلى جانب دول المتوسط،كل من دول الخليج العربية،باكستان،أفغانستان وإسرائيل،[5] إن هذا البعد الجديد في إستراتيجية الحلف في المنطقة يربط بين كلا المبادرتين(الحوار المتوسطي) و(مبادرة اسطنبول للتعاون) في مجال مكافحة الإرهاب وإن كان يبرز كإطار جديد(أو هندسة جديدة) لتوسيع التعاون بين الدول جنوب المتوسط(العربية،الإسلامية وإسرائيل) إلا أن خطورته تكمن في صيغته:..."القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد الدول(أية دول يقصد؟) والجماعات الإرهابية (أية جماعات؟) أو ضد الدول والجماعات التي تأوي أو تقوم بمساعدة الإرهابيين..." الخطورة هنا تكمن في السماح لإسرائيل بالتدخل العسكري ضد الدول والجماعات(العربية والإسلامية)، كذلك يزيد من أجواء الريبة والشك بين الدول العربية نفسها.

وهذا ما جعل الحلف يتراجع،ويصف المشروع بعدم الإلزامي(فالفكرة جاءت بناءا على النقاشات الثنائية بين الحلف والدول المعنية فرادى،لذا تكمن خطورة الإطار الثنائي "حلف+1" في المشاورات حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك في التعامل مع هذه القضايا في أطر أحادية وليس إطارا جماعيا متعدد الأطراف).

---

[1]Martin Ortega, «Towards an Enhanced ...», *op.cit*., p.3.

[2]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art, cit*., p.171.

[3]A. Ghazali, «Istanbul: carrefour des enjeux stratégiques», Cité par: Fatima Zohra-Filali, *op.cit*., p.87.

[4]Istanbul Summit Declaration, *op.cit*.

[5]عطية عبد العزيز،"قمة اسطنبول للتوسع الجنوبي للناتو"،**السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد158، أكتوبر2004، ص155.

ومع ذلك تطورت المشاورات بين المؤسسات السياسية والعسكرية المشتركة للحلف لتطرح في قمة ريغا2006 صيغة جديدة "للتوجه السياسي الشامل للحلف"[1] تضمنت استعداد الحلف لزيادة تعزيز الحوار السياسي مع جميع شركائه في المتوسط من خلال الاستمرار في استخدام الثقة على أساس طوعي،[2] وتعزيز قدراته على توقع وتقييم التهديدات/المخاطر وإعطاء اهتمام خاص للتحديات التي يشكلها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل،هذا التوجه الجديد للحلف جاء في إطار استمرار تحوله على مدى عشرة أو خمسة عشرة سنة قادمة[3] (في قمة ريغا2006) لترتيب أولويات القضايا وفقا لقدراته،تخطيط التخصصات والاستخبارات من خلال آلية إدارة فعالة.

وجاءت قمة بوخارست2008 لتدعم مبادرة الحلف للتعاون والتدريب[4] (NTCI) كإطار جديد لتطوير البعدين السياسي والعملي معا للحوار من خلال التعاون الإقليمي للحلف المقرر في كلية دفاع الحلف(NDC) إضافة إلى تشجيع دول الحوار على إبرام برامج للتعاون الفردي(ICPs) – بعد نجاح التجربة مع الأردن– تساعد على إقامة تعاون على المدى البعيد.

ومع أن الحلف واصل في قمة ستراسبورغ/كاهل2009 تأكيده على دعم اللقاءات والاجتماعات والتعاون مع الشركاء المتوسطيين تعزيزا للبعد السياسي للحوار المتوسطي حول مجموعة القضايا ذات الاهتمام المشترك(نظريا) والمركزة على مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل(في الواقع)،إضافة إلى تعهده في مفهومه الاستراتيجي الجديد(لشبونة2010) بتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع كل البلدان المتوسطية وتطوير الحوار(في السنوات القادمة!) وربطه بتكثيف التعاون في إطار مبادرة اسطنبول للتعاون لدعم السلام والاستقرار في منطقة المتوسط–الشرق الأوسط–الخليج العربي؛إلا أن ترحيب الحلف ببرامج التعاون الفردي[5] على غرار تجربة الأردن في هذا الإطار،ثم إسرائيل ومصر وبعدها توسيع هذا الإطار إلى المغرب وتونس[6] يوحي بسلوكه تجنب حاجز الصراع في الشرق الأوسط(لسببين:العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل/الولايات المتحدة من جهة،احتمال فشل مبادرات الحلف في المنطقة مثل سابقاتها الأوروبية المتعددة لنفس السبب من جهة أخرى)،بالرغم من التزام دول شمال الأطلسي على غرار الفواعل الدولية والإقليمية ببذل المزيد من الجهود لبناء السلام في المنطقة.

---

[1] *NATO Comprehensive Political Guidance*, at :
http://www.nato.int/docu/basictxt/b061129e.htm 18/4/2010

[2] Riga Summit Declaration, *op.cit*., para30.

[3] *NATO Comprehensive Political Guidance*, *op.cit.*

[4] Bucharest Summit Declaration, *op.cit*.

[5] إن برامج التعاون الفردي(ICPs) تعتبر أداة الحلف الرئيسية لتعزيز التعاون عبر الحوار،تتضمن مقاييس التعاون مع الحلف وفقا للاحتياجات الرئيسية للاستراتيجيات الوطنية.فكل من إسرائيل،مصر،الأردن،المغرب،موريتانيا وتونس اتفقوا على تصميم برامج تعاون فردي مع منظمة حلف شمال الأطلسي، في، « NATO Mediterranean Dialogue »,op.cit.

[6] Bucharest Summit Declaration, *op.cit*., para33, Quoted in: J. J. De Dardel, *op.cit*., p.70.

إن المنحى الذي أخذه البعد السياسي للحوار منذ قمة براغ2002،تم ربطه بمبادرة اسطنبول للتعاون(منذ2004) يؤكد التوجه القائل بأن الحوار المتوسطي في بعده السياسي يحدد الوظيفة السياسية لحلف جديد[1] (انتقل من وظيفة الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي) يهدف من خلال مبادرات الحوار وإبرام الشراكات(بين الحلف ودول خارج نطاقه الجغرافي) إلى جعل الأمن والاستقرار في المناطق(ذات الأهمية الإستراتيجية) مسؤولية مشتركة بين الحلف ودول هذه المناطق على أساس طوعي(وإن لم يخلو من الضغط والإكراه)،وعليه تصبح الشراكة الأمنية بين الحلف ودول الحوار المتوسطي(امتدادا إلى دول مبادرة اسطنبول للتعاون) منذ قمة اسطنبول2004 عبارة عن انتقال من حوار سياسي وتعاون أمني إلى شراكة "عسكرية" (ضمنية) بين الحلف وهذه الدول تقوم على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن والاستقرار في المتوسط(إلى الشرق الأوسط "الكبير" والخليج العربي) وفي صيغة أخرى التزام(ضمني) من قبل كل الدول "العربية" الشريكة في هذه المبادرات بأمن إسرائيل دون التزام إسرائيل(في المقابل) بأدنى شروط التسوية السلمية للصراع(وهذا ما قد يفسر جمود هذا المسار وتمادي إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وعدم مبالاتها حتى بالقرارات الدولية التي تدينها).

المطلب الثاني: الحوار...إطار لبناء الثقة في المتوسط

قال "وارن كريستوفر"(Warren Christopher):

> "الحلف يحتاج لتكييف إستراتيجيته العسكرية مع حقيقة اليوم:الخطر الذي يهدد أمن أعضائه لم يعد يتمثل في العدوان المحتمل ضد الإقليم الجماعي لدول الحلف بل تهديدات لمصالحهم الجماعية فيما وراء أراضيهم [...] وللتعامل مع مثل هذه التهديدات يحتاج الحلف إلى تشكيل ائتلاف عسكري سريع لتحقيق هذه الأهداف في الأراضي خارج مجال الحلف".[2]

إن عبارة "تشكيل ائتلاف عسكري سريع..خارج مجال الحلف" تعد مدخلا لتفسير البُعد العملي(المدني/العسكري) للحوار ضمن إستراتيجية الحلف الجديدة للتعامل مع "مثل هذه التهديدات"(بعدما اعتبر "السلام الأطلسي"[3] (PAX NATO) نظاما "منطقيا" وحيدا للمحافظة على الأمن بالمفهوم التقليدي)،حيث سعت منظمة حلف شمال الأطلسي عن طريق إطلاق عدة مبادرات للحوار إلى المحافظة على دورها في منطقة المتوسط ذات البعد الاستراتيجي(امتداد إلى الشرق الأوسط والخليج العربي "الفارسي" وفقا لتسمية الأدبيات الانجلوسكسونية)،ويحوي هذا البُعد العملي للحوار المتوسطي تدابير للتعاون بين الحلف ودول الحوار ضمن برامج عمل

[1]عطية عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2]Warren Christopher and William J. Perry, «NATO's True Mission». *New York Times*, October21, 1997, p.27.

[3]Matthew Nimetz, *art.cit*., p.29.

سنوية تهدف إلى بناء الثقة من خلال التعاون في القضايا الأمنية ذات الصلة،[1] تتضمن:[2] الندوات،ورشات العمل،الأنشطة العملية في المجالات الدبلوماسية،التخطيط للطوارئ المدنية، إدارة الأزمات وأمن الحدود،الأسلحة الخفيفة والصغيرة،نشاطات إزالة الألغام دواعي إنسانية، إصلاح الدفاع والدفاع الاقتصادي،التعاون العلمي والبيئي،إضافة إلى التشاور حول قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل،كما تتضمن(برامج العمل السنوية)أيضا بُعدا عسكريا(إلى جانب النشاطات المدنية) كدعوة دول الحوار لمراقبة –وفي بعض الحالات مشاركة– التدريبات العسكرية للشراكة من أجل السلام،أو حضور دورات وأنشطة مدرسة الحلف في ألمانيا (SHAPE/Oberammergau)،وكلية الحلف للدفاع بروما،وزيارة المقرات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي،كذلك زيارات القوات البحرية الدائمة للحلف،زيارة مواقع تدريب المدربين،حضور دورات التدريب وزيارات الخبراء من الحلف لتقييم إمكانيات التعاون في المجال العسكري.

إن بداية التوجه العسكري للحلف خارج نطاق "المجال الجغرافي الأطلسي" كانت بإنشائه لقوات التحالف للرد السريع[3] لتحسين أداء عمليات إدارة الأزمات ومهام حفظ السلام،كذلك التعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات والتهديدات التي أقرها المفهوم الاستراتيجي الجديد 1991.

ولدعم الأمن والاستقرار وللتعامل بفعالية مع الأزمات المحتملة خارج نطاق الحلف أنشأت "قوة العمل المشتركة"[4] (CJTF) وفقا للمفهوم الاستراتيجي(SC-99) للتدخل في مناطق الأزمات خاصة في المتوسط،حيث سعى الحلف في إطار الحوار إلى إيجاد صيغة محددة مع عدد من الدول العربية للحصول على التسهيلات الضرورية لعمل "قوة المهام الخاصة" المكلفة بالتعامل مع التهديدات المحتملة جنوب المتوسط،خاصة مراقبة امتلاك أو محاولة امتلاك بعض هذه الدول لأنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل.وكانت أولى العمليات في المتوسط في إطار "قوة العمل المشتركة" بقيادة قوات الحلف وإشراك ثمانية دول في المتوسط بهدف تطوير الإجراءات العملية سنة1998[5] حينها اعترف الحلف بأن مثل هذه العمليات في إطار الحوار المتوسطي بالرغم من كونها نموذجا كافيا للرد على المشاكل الأمنية(الموجودة و/أو المحتملة) إلا أن القوات الأطلسية تجد صعوبة في التحرك نحو بؤر توتر جديدة كونها مكيفة على العمل على نطاق أضيق والتركيز على خطر أو تهديد محدد.وانحصر التعاون العملي عبر برامج العمل السنوية بين الحلف ودول الحوار المتوسطية عموما في نشاطات في مجال المعلومات،تخطيط

---

[1]Gilles Vander Ghinst, «NATO's Mediterranean Dialogue: Recent Developments-From Dialogue to Partnership», *Mediterranean Dialogue*, Amman, KSA, Konrad-Adenauer-Stiftung, October 2006, p.134.

[2]*Ibid*., p.135.

[3]Stephen Calleya, «Regional Security Challenges in the Mediterranean », in, Stephen J. Blank, *op.cit*., p.112.

[4]Christopher A. Davis, *op.cit*., p.36.

[5]Stephen Calleya, op.cit., p.120.

الطوارئ المدنية،إدارة الأزمات،التعليم،إضافة إلى النشاطات العسكرية[1] حتى سنة2002 وانعقاد قمة براغ التي جاءت لتعزز المهام العسكرية الجديدة للحلف بجعله "المؤسسة المركزية للدفاع الجماعي،التشاور الأمني،والعمليات العسكرية المتعددة الجنسيات".[2] حيث تم(بعد براغ2002) وضع خطة عمل لمكافحة الإرهاب وخطط للطوارئ المدنية لتحسين جاهزية الرد على مخاطر الهجمات الإرهابية ضد المدنيين[3] من خلال ترتيبات للرد على الهجمات التي قد تتضمن أسلحة الدمار الشامل(WMD) أو تتضمن(CBRN) متعددة الأطراف:كيميائية،بيولوجية،إشعاعية أو نووية عبر:[4]

- فيلق دفاعي ضد الأسلحة(CBRN)،مختبر تحليلي،مخزون دفاعي كيميائي وحيوي احتياطي،ونظام لمراقبة الأوبئة.
- مركز للاستكشاف للدفاعات ضد أسلحة الدمار الشامل.

إضافة إلى إعادة هيكلة القيادة الإستراتيجية للحلف وتحسين القدرات من أجل بلوغ قوة الرد(NRF) قدرتها العملية القصوى،ووضعت في هذا الإطار الدول الأعضاء 40% من قواتها المسلحة للاستخدام في عمليات الحلف و7% منها قابلة للاستدامة لمهمات الحلف الخارجية.[5] ودعمت هذه الخطط والترتيبات بعد قمة اسطنبول 2004 بتنصيب الحلف لقوة رد سريع (NRF) في المتوسط وتعزيز القدرات العسكرية لمكافحة أكثر فعالية للإرهاب،[6] إضافة إلى وضع مشروع نظام لمراقبة الأرض(AGS).

استمر تطوير البعد العملي للحوار،ومن2004 إلى قمة ريغا2006 ونضج الشراكة مع دول الشرق الأوسط أطلق الحلف مبادرة التدريب والتعاون(TCI)[7] من أجل تحديث هياكل الدفاع وتدريب قوات الأمن تكملة لأنشطة الحلف القائمة للتعاون في إطار الحوار من خلال إنشاء "دورة للتعاون الإقليمي للحلف" في كلية الدفاع بروما(تمتد مدة التدريب لعشرة أسابيع وتركز على التحديات الأمنية في الشرق الأوسط) تدخل المبادرة في إطار التوجيه السياسي الشامل[8]

---

[1]Alberto Bin, op.cit., p.14.

[2]«NATO After Prague», Quoted in : Glume Galia, Par -delà la défense collective- l'évolution de l'OTAN depuis la fin de la guerre froide, Institut d'études européennes, IEE, document n°36, Novembre 2004, p.26.

[3]L. Crochart, «Le sommet de l'OTAN : Prague 2002», cité par : F.Z.Filali, *op.cit*., p.87.

[4]Dagmar De Mora, «NATO's Response to Terrorism», *NATO Review*, n°3, autumn 2005, at : http://www.nato.int/docu/review/2005/issue3/english/art1.html 30/7/2010

[5]العودة إلى: التسلح، نزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، ص 136.

[6]Jacques Dufourcq, «Quel voisinage stratégique en méditerranée ?», *Occasional Papers n°6*, Collège de Défense de l'OTAN (Rome), 2005, p.60.

[7]Riga Summit Declaration, *op.cit*.

[8]*NATO Comprehensive Political Guidance*, *op.cit*.

الهادف إلى تنمية القدرات المدنية كوظيفة أساسية للحلف الذي يسعى لتطوير قدراته للأغراض المدنية الدقيقة،امتدت هذه المبادرة للتعاون العملي في مجالات التعليم والتدريب إلى تشجيع شركاء الحوار المتوسطي على إبرام برامج للتعاون الفردي(ICP)[1] المهيأة لإقامة تعاون على المدى الطويل(حيث كانت بداية التجربة مع الأردن ثم انخرطت فيها فيما بعد باقي دول الحوار).ومع التقدم الذي أحرزه الحلف في تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة التعاون والتدريب(بما فيها إنشاء القسم المتخصص في كلية الدفاع للحلف وتنصيب دورة منتظمة للتعاون الإقليمي بها) صرح في بيان قمة ستراسبورغ/كاهل 2009[2] بتحقيقه تحويل الكثير من قواته،قدراته وهياكله،وانجاز مجموعة كبيرة من مهامه بما فيها الدفاع الجماعي،عمليات الاستجابة للأزمات(على أراضي التحالف وخارجها) من خلال العمل الفردي والجماعي في إطار التوجه السياسي الشامل؛وقرر مواصلة دعم الجهود المبذولة لجعل قواته أكثر انتشارا، استدامة،قابلية للتشغيل المتبادل وبالتالي أكثر قابلية للاستخدام،إضافة إلى الدور المعتبر لقوة الرد السريع في توفير الانتشار السريع،التحول في القيادة وتنمية القدرات والاستجابة للأزمات الجديدة وغير المتوقعة خاصة في عمليات الأزمات خارج حدوده(الأمر الذي جعله يقرر في اجتماع جوان2009 تحسين موارد وتوظيف هذه القوة).

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحلف لتطوير البعد العملي للحوار المتوسطي،إلا أن ذلك لم يطال مجال الحد من التسلح،نزع السلاح وعدم الانتشار،ومع إصراره على نظام الدفاع الصاروخي(وتقنياته المتطورة في الاتصالات،الاستخبارات،المراقبة واكتساب المعلومات) لتغطية أكبر قدر من أراضي الحلف لم يتحقق ذلك وأجل إلى وقت لاحق (إن ذلك يعتمد كثيرا على قدرات وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية في هذا المجال)،وبقي المجال مفتوحا فقط فيما يخص تدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الفائضة.

هكذا تعهد الحلف بمواصلة المساهمة في الجهود الدولية في هذا المجال كجزء من استجابته الواسعة لمواجهة التحديات الأمنية؛[3] وفي هذا الصدد يدعو شركاء الحوار إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار،والانضمام إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية،اتفاق الضمانات وقرار مجلس الأمن1540 مع التعهد بمنع الدول والجهات الفاعلة غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها،إلا أن كل هذا يصطدم بالحالة الإسرائيلية، أو الاستثناء الأطلسي لإسرائيل من كل هذه التدابير(في هذا المجال) وعلى وجه الخصوص في إطار الحوار المتوسطي حيث يسمح لها بما يمنع عن الدول "العربية" في الحوار بل أكثر من ذلك يُسلط العقاب على أي دولة تحاول أو حتى مجرد شك في محاولة امتلاك لمثل هذه الأسلحة (العراق أفضل مثال والقائمة مفتوحة على باقي الدول خارج النادي النووي الغربي؟).ورغم

[1]Bucharest Summit Declaration, *op.cit*.

[2]Strasbourg/KEHL Summit 2009, *op.cit*.

[3]Bucharest Summit Declaration, *op.cit*.

نقائص أو عقبات تطوير البُعد العملي للحوار المتوسطي،أتيحت عدة أدوات للتعاون لدول الحوار المتوسطي،مثل:[1]

-قاعدة البيانات الالكترونية التي توفر الوصول الالكتروني لبرنامج العمل السنوي للحوار المتوسطي(MDWP) والسماح بالرصد الدقيق لأنشطة التعاون.

-مجموعة كاملة من مفهوم القدرات التشغيلية(OCC) لتحسين قدرة الشركاء على المساهمة بفعالية في عمليات التصدي للأزمات بقيادة الحلف من خلال قابلية التشغيل المتبادل.

-آلية الصندوق الاستئماني التي تضمن المشاريع مع دول الحوار(استفادت منه الأردن وموريتانيا).

-مركز التنسيق الأورو-أطلسي للاستجابة للكوارث يهدف إلى تحسين قدرة شركاء الحوار (بدعم من الحلف) للاستجابة للأزمات.

-خطة عمل الشراكة ضد الإرهاب(PAP-T) تهدف إلى تعزيز قدرة الحلف على العمل بفعالية مع شركاء الحوار في مكافحة الإرهاب.

-خطة عمل التخطيط لحالات الطوارئ المدنية تهدف إلى تحسين الاستعداد المدني لصد الهجمات الإرهابية بالأسلحة(CBNR) على السكان والبنى التحتية الحساسة.

ضمن الآلية "مجموعة مفاهيم القدرات التشغيلية"(OCC) ولدعم أكثر لقابلية التشغيل المتبادل[2] (Interoperability)،دعيت سنة2005 ولأول مرة دول من الحوار للمشاركة في تمرينات عسكرية حية للحلف(وحضر بعضها تمرين "الجهد التعاوني الأفضل" ʻʻCooperative Best Effortʼʼ الذي تم في أوكرانيا جوان2005)[3]. واعتُبر تبني الحلف لهذه الآلية دعما للبعد العملي للحوار من خلال رفع قدرات قابلية التشغيل المتبادل.

كما دعمت خطة عمل الشراكة ضد الإرهاب عبر "عملية المساعي النشيطة" (Operation Active Endeavour) التي ترتبط بالمادة "5" لمعاهدة الحلف وتمثل النشاط الأساسي له بعد9/11 لمواجهة العمل الإرهابي.[4] هذه العمليات التي تركز على حماية الشحن(النقل البحري) وتأمين الموانئ والممرات البحرية توسعت منذ أكتوبر2004 لإشراك دول الحوار المتوسطي

---

[1]«NATO Mediterranean Dialogue», *op.cit*.

[2] " Interoperability ʼʼ: مفهوم عرف عدة ترجمات في اللغة العربية:"التنسيق المشترك للعمليات"،"قابلية التشغيل المتبادل"،"التحرك العملياتي المتبادل"،..."عرف في الأدبيات العسكرية الأطلسية بالقدرة على العمل والتحرك عسكريا مع القوات الأطلسية في عمليات تحت إمرة الحلف، طبق هذا المبدأ داخل الحلف ويطبق في إطار الشراكة من أجل السلام مع دول أوروبا الشرقية، نقلا عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص188.

[3]Gilles Vander Ghinst, *op.cit*., p.137.

[4]General James L. Jones, *op.cit*.

رسميا في هذه النشاطات،كما كرست العمليات الاستخباراتية المشتركة عبر(OAE) لتطوير جهود مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط،واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

ولأن هذه العمليات ذات طابع عسكري وأهداف عسكرية تتمثل في المراقبة والسيطرة البحرية إضافة إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية للحلف بإشراك المزيد من دول المتوسط،وتقاسم الأعباء المحتملة مع عدد أكبر من البلدان(في إطار جهود الحلف المستمرة لكسب شراكات موسعة مع المزيد من الدول عبر العالم)[2] أثارت هذه الأخيرة نقاشات كثيرة (خاصة سنة2006) في اتجاهين:عدد الدول المساهمة فيها(حيث أبدت كل من الجزائر،المغرب، إسرائيل اهتمامها بالمشاركة فيها)،إلى جانب النطاق الجغرافي المحتمل لتوسيعها(ففي حين رأت أطراف توسيعها إلى البحر الأسود سنة2005 ورفضت تركيا ذلك،برز النقاش من جديد سنة 2006 برفض امتدادها إلى البحر الأحمر).[3] وفسرت أسباب هذه النقاشات اعتبارا من أن هذه العمليات تعد آلية الحلف لتحقيق هدفين أساسيين:[4]

- توسيع النطاق الجغرافي لعمليات الحلف في مجال مكافحة الإرهاب(حتى القرن الإفريقي كمركز محتمل للإرهاب).
- تأمين التموين الطاقوي(وهذا التوجه مطلب أمريكي يهدف إلى الامتداد إلى الخليج العربي وخليج غينيا).

إلا أن هذه العمليات بالرغم مما أثارته من نقاشات حول الدول المشاركة فيها،أو احتمال امتداد نطاقها الجغرافي،مثلت إطارا أو آلية عملية مهمة لمكافحة الإرهاب،حيث دعمت بوحدة استخباراتية لتهديد الإرهابTTIU (Terrorist Threat Intelligence Unit)،إضافة إلى وضع سياسة تمويل للحوار(لدراسة احتمال رفع تمويل نفقات المساهمين الى100%).

ولدعم البعد العملي للحوار(التعاون العملي) تبنى الحلف برامج التعاون الفردي التي تحدد من خلالها الدول المشاركة أهدافها القصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى من خلال التعاون الثنائي مع الحلف في قوائم لأنشطة عديدة،متنوعة ومحددة.

هكذا تعد نشاطات التعاون العسكري(في مجال مكافحة الإرهاب وما يرتبط به من نشاطات غير مشروعة عابرة للحدود عبر عمليةOAE) مجالا للاستفادة المتبادلة ودعما للبعد العملي للحوار،إلى جانب آليات جديدة لدعم هذا البعد في مجالات إصلاح الدفاع واقتصاد الدفاع وآليات

---

[1]Roberto Cesaretti, *op.cit.*

[2]*NATO Looks to Global Partnership* ,NATO Update, April 26,2006,at: http://www.nato.int/docu/update/2006/04-april/e0427c.htm 27/4/2006

[3]Oliver Kempf, «Les opérations de l’OTAN en 2006», *Défense Nationale et Sécurité Collective*, vol.62, n°11, Novembre 2006, p.22.

[4]*Ibid.*, p.23.

إدارتهما(عن طريق إدخال آليات مدنية للإصلاح إلى جانب التدابير العسكرية)،إضافة إلى توسيع آليات إدارة الأزمات إلى الوسائل الدبلوماسية،المدنية والعسكرية،...[1]

تدعم جهود التعاون العسكري الاجتماعات التي يعقدها الحلف في إطار متعدد الأطراف "الحلف+7" للتشاور حول البرامج العسكرية التي تضم ممثلين عسكريين من الحلف ودول الحوار،وهذا ما يفسر كثافة النشاطات العسكرية المحققة والتي تمثل نسبة 85% من الأنشطة ضمن "برنامج العمل السنوي للحوار"[2] حيث تضاعف التعاون العملي خلال العشرة سنوات: ليبلغ 600 نشاطا سنة2007 بعدما كان يمثل 60 نشاطا سنة1997[3] ،تغطي هذه النشاطات27 مجالا مختلفا تتراوح من الاتصالات العسكرية العادية،إلى المناورات العسكرية المشتركة في إدارة الأزمات،من خلال تبادل المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب والاستفادة من برامج التدريب للحلف[4] (مرورا ببرامج التعليم العسكري،التدريب والعقائد،سياسات واستراتيجيات الدفاع، الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة والاستخبارات،...).

هكذا يعتبر البعد العملي للحوار –خاصة في مجال الأنشطة العسكرية وما قد تقدمه من فائدة لدول الحوار(اكتساب الخبرة في مجال الدفاع على وجه التحديد)– دعامة الحلف للتأثير على التصورات الأمنية للدول الشريكة في المبادرات الأطلسية على المدى البعيد(بناء جسور للتغلب على الأفكار المسبقة،تبديد الآراء الخاطئة،وبناء الثقة والتفاهم)[5] ،وإطارا يوفر للحلف إمكانية الرقابة على سلوكات وممارسات هذه الأطراف في بيئة أمنية متقلبة باستمرار(حيث يمثل المتوسط جزءا من هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف).هذه الأهداف تدعمها المشاورات السياسية من خلال زيارات المسؤولين الكبار للحلف(الأمين العام أو نائبه) لدول الحوار المتوسطي(مثل زيارة الأمين العام للحلف "شيفر" للجزائر سنة 2004)[6] بهدف توطيد العلاقات مع سلطات هذه البلدان والحصول على تقييم أفضل لأهداف كل شريك وأولوياته، ويبقى الهدف الأسمى لهذه الزيارات السعي لكسب الثقة ضمانا للمصالح الأمنية الأطلسية(خاصة وأن الحلف لم يتمكن بعد من تحقيق أهم هدف أطلق من أجله الحوار:تبديد الأفكار الخاطئة حوله وبناء الثقة خاصة على مستوى الجماهير والرأي العام في هذه الدول).

[1]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*.

[2]«NATO Mediterranean Dialogue», *op.cit*.

[3]Pierre Razoux, «Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN à la croisée des chemins», Collège de défense de l'OTAN (Rome), n°35, Avril 2008, p.1.

[4]*Ibidem.*

[5]"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، في: http://www.nato.int/med-dial/home.fr.htm

[6]«Jaap De Hoop Scheffer, Speech in Algiers November 2004», Quoted in: Annette Junemann, op.cit. p.110.

المطلب الثالث: الحوار المتوسطي...شراكة من أجل السلام...أم شراكة من أجل المتوسط؟

افترض أن يكون الحوار المتوسطي مشروعا مشابها لمشروع الشراكة من أجل السلام[1] من خلال التعاون العملي الثنائي بين الحلف وكل من البلدان الشريكة وفهم أفضل من قبل هذه البلدان تجاهه(دوافعه،نشاطاته،أهدافه،...)،فالعمل المشترك لمواجهة التحديات وتطوير التعاون العملي سيكون ذو فائدة مشتركة:التفاهم من أجل بناء الثقة.

هكذا كانت بداية الفكرة تتمحور حول إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيز الشفافية حتى يتمكن الحلف من استيعاب المشاكل الأمنية في هذه البلدان والعمل على تبديد سوء الفهم تجاه أهداف وسياسات الحلف فيها(خاصة على مستوى الجماهير والرأي العام)؛ومع توسيع وتعميق التعاون العملي عبر النشاطات التي أخذت بعدا متطورا باستمرار في إطار برنامج العمل السنوي(منذ إنشائه سنة1997) تطورت المبادرة لتصبح إطارا لمجموعة من الأنشطة العملية في مجالات ذات أهمية كبيرة(من التدريبات والتمارين العسكرية إلى سياسات واستراتيجيات الدفاع، الإصلاح الدفاعي والاقتصاد الدفاعي...) شكلت أسسا لخطط عمل فردية يعمل الحلف على تطويرها باستمرار مع البلدان الراغبة في ذلك،واعتمد الحلف في تنفيذ هذه النشاطات ضمن "خطط العمل الفردية" على آليات(ونشاطات) طورها(الحلف) في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام.

إلا أن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي افترض أن يكون مختبرا للحوار المتوسطي، تضمن بعدا سياسيا يشمل الدفاع عن المبادئ الديمقراطية والالتزام باحترامها من أجل تحقيق أهداف دول هذه الشراكة البعيدة المدى والمتمثلة أساسا في الحصول على عضوية الحلف (الانضمام للمنظمة) إلى جانب العمل على احترام دعم الاستقرار،من أجل القضاء على المخاطر التي تهدد السلم؛[2] هذا البعد السياسي "عضوية الحلف،والعمل من أجل تحقيق أمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية" افتُقِد في الحوار المتوسطي للحلف حيث لا تسعى الدول الشريكة في الحوار إلى هذه العضوية(باستثناء طموحات إسرائيل،[3] وسعي المغرب للحصول على امتيازات الشريك المميز)،أما فيما يخص تحقيق أمن واستقرار منطقة جنوب المتوسط–الشرق الأوسط،المرتبط باختلال التوازن العسكري القوي بين إسرائيل ودول الحوار من جهة، وسعي كل دول الحوار إلى تحقيق أمنها القومي(الداخلي خاصة على مستوى الأنظمة التي تعتبر أمنها وبقاءها في السلطة تحقيقا لذلك) من جهة أخرى،يبقى هدفا بعيد التحقيق إلى درجة الاستحالة خاصة في ظل معطيات البيئة الأمنية الحالية.

---

[1]طرحت فكرة الشراكة من أجل السلام (كهندسة أمريكية لزيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية مع دول شرق أوروبا من أجل تعظيم الأمن الأوروبي في إطار مجلس تعاون شمال الأطلسي الذي جسد التكيف الهيكلي الخارجي للحلف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) في شكل مبادرة للتعاون خصوصا في الميدان العسكري، الاستخدام الجماعي للقدرات في عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني، في:
John Borawski, Partnership for Peace and Beyond, *International Affairs* ,vol.71, n°2, April 1995, p.233.

[2]Gebhardt Von Moltke, «La construction d'un partenariat pour la paix», *Revue de l'OTAN*, n°3, Juin 1994, p.3.

[3]J. Dempsey, «Israel Explores Closer Link to NATO, Even Membership», *International Herald Tribune*, 03/3/2005, p.3.

لذلك من بين أهداف الشراكة من أجل السلام،المتمثلة في:[1]

-تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية.

-تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

-المساهمة في الأعمال التي تجرى بموافقة الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

-تطوير العلاقات التعاونية بين الدول المشاركة والحلف بهدف التخطيط المشترك، التدريبات الرامية إلى القيام بمهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية الأخرى التي يجري الاتفاق عليها.

-تطوير قوات على المدى البعيد تكون قادرة على العمل مع قوات الحلف.

-التشاور مع الحلف بصدد أي مشاركة فعالة في مواجهة التهديدات المباشرة للوحدة الإقليمية،الاستقلال السياسي أو الأمن الوطني لهذه الدول.

لم يتضمن "إطار" الحوار المتوسطي إلا تلك التدابير والنشاطات العملية والمتمثلة في تطوير قابلية التشغيل المتبادل بين الحلف ودول الحوار في مجال مكافحة الإرهاب خاصة، حيث صرح الأميرال "روبرتو سيزاريتي" أن:

> "تجربة عملية المسعى النشيط في المتوسط سمحت للحلف باكتساب خبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي".[2]

وهذا ما جعل التعاون في هذا المجال يتوسع إلى عدد متزايد من الدول الشريكة في الحوار المتوسطي،بعدما اقتصر من قبل على منطقة شرق المتوسط، وقد تحقق من خلال هذه العمليات بعض المكاسب:إحباط عدة هجمات،السيطرة على سفن مشبوهة،زيادة تبادل المعلومات،وتحسين قابلية التشغيل المتبادل بين قوات المراقبة على ضفتي المتوسط.[3]

إلا أن توسع مجال هذه النشاطات لم يطال مجال مراقبة النقل الجوي بعد،كما هو معمول به في إطار الشراكة من أجل السلام حيث ما تزال مراقبة النقل مقتصرة على المجال البحري وذلك لهدف مراقبة ممرات التزويد والتوزيع للموارد الطاقوية(أهم أولويات المصالح الأورو-أطلسية في المتوسط).

[1]«Le partenariat pour la paix», at :
http://www.nato.int/cps/en/natolive/search.htm 05/7/2006

[2]Roberto Cesaretti, «Combating Terrorism in the Mediterranean», Quoted in: Pierre Razoux, *op.cit.*, p.2.

[3]Rachid El Houdaigui, «L'opération active endeavour et son impact sur le dialogue méditerranéen de l'OTAN», Cité par: Pierre Razoux, *op.cit.*, p.2.

إضافة إلى تدابير ونشاطات مكافحة الإرهاب،تمتد بعض الأهداف والنشاطات المسطرة ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام إلى الحوار المتوسطي كالتخطيط لحالات الطوارئ المدنية،مهام حفظ السلام(في إطار الإدارة المدنية،العسكرية والدبلوماسية للأزمات)،التمارين العسكرية،وخاصة مجال الإصلاح الدفاعي والاقتصاد الدفاعي(من خلال المزاوجة بين الوسائل المدنية والعسكرية) بعدما كان مجال الدفاع وكل ما يتصل به حكرا على الآليات والوسائل العسكرية،إن هذا المنحى الجديد من قبل الحلف في إطار التعاون العسكري بينه وبين دول الحوار المتوسطية قد يكون أولى خطوات الحلف للإقحام التدريجي للمعايير الغربية "الديمقراطية" في هذا المجال من أجل تطوير أكثر لهذه الآليات مستقبلا نحو مجالات تخطيط الدفاع الوطني،الميزانيات العسكرية والسيطرة المدنية على القوات المسلحة؟ والتي تصنع الفرق بين مبادرتي الحلف "الشراكة من أجل السلام" و"الحوار المتوسطي"،ورغم صعوبة تحقيق ذلك –إن لم نقل استحالته– في ظل الثقافة العسكرية السائدة في دول الحوار(بما فيها إسرائيل)، واحتكار النخبة العسكرية لكل ما يتصل بهذا القطاع،يبقى الاحتمال واردًا!

ومع أن الحوار المتوسطي يقوم على مبدأ التمايز الذاتي ضمن الأطر الثنائية في المشاورات حول القضايا ذات الصلة بالمصالح المشتركة، لجأ الحلف من أجل تنفيذ نشاطات التعاون العملي إلى إطلاق برامج للتعاون الفردي بهدف تطبيق أفضل للتدابير المقترحة ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام والملائِمة إلى حد كبير للحوار المتوسطي.وبرنامج التعاون الفردي عبارة عن وثيقة سياسية[1] (تشبه وثيقة –الإطار– في الشراكة من أجل السلام) تسمح للدول الراغبة بتحديد أهداف للتعاون –على أساس فردي– مع الحلف على المدى القصير، المتوسط والبعيد،هكذا تصبح هذه الأخيرة خطة(أو طريقا) لتوجيه استراتيجي محتمل للتعاون، وبالتالي ترسم ضمنها أهدافا إستراتيجية للتعاون العملي في إطار الحوار المتوسطي الذي افتقدها منذ إطلاقه بالرغم من كثافة نشاطات التعاون العملي المنجزة والعسكرية منها على وجه الخصوص.ولاعتبارها وثيقة/إطار مرجعيا للهيئات المخولة بالتعاون مع الحلف(الوزارات، الوكالات،...) تصبح نشاطات الدول الملتزمة بها ضمن الحوار المتوسطي تابعة للأولويات المحددة في الوثيقة،وخلاصة القول تصبح عبارة عن السياسة الوطنية ضمن الحوار المتوسطي لهذه البلدان.

إن افتقار الحوار المتوسطي لهيكل مؤسسي كآلية لتعميق التعاون من أجل تطوير إصلاح حقيقي للدفاع،يميزه –وبعمق– عن الشراكة من أجل السلام بالرغم من محاولة الحلف دفع هذا المجال قدما من خلال إطلاق برامج التعاون الفردي.

حيث استفادت الشراكة من أجل السلام من إنشاء مؤسسات للدفاع من قبل الحلف بناءا على قرارات قمة اسطنبول2004،والتوصيات التي تضمنها هذا الإطار المؤسسي الجديد تمثلت في:[2]

[1]Gilles Vander Ghinst, *op.cit.*, p.138.

[2]«Le partenariat pour la paix», *op.cit.*

-وضع آليات لتحقيق الشفافية للمراقبة الديمقراطية لنشاطات الدفاع.

-تطوير مساهمة المدنيين في وضع سياسات الأمن والدفاع.

-إشراف تشريعي وقضائي على قطاع الدفاع.

ولتحقيق ذلك تلتزم دول الشراكة المساهمة في هذا الإطار بخطط العمل الفردية للشراكة، هكذا تستفيد(دول الشراكة من أجل السلام) من مزايا آليات إصلاح الدفاع في إطار "مجلس الشراكة الأورو-أطلسي"(الذي يعد الإطار السياسي-العسكري لهذه الشراكة) الذي يحرص على تقوية العلاقات ما بين الحلف وباقي الشركاء.

ولإدارة المهام الجديدة للشراكة تم إنشاء العديد من الهيئات:[1]

-لجنة التوجيه السياسي والعسكري والتي تعد منتدى للتشاور يعقد برئاسة نائب الأمين العام للحلف في شكل:اجتماعات للحلفاء مع الشركاء على أساس فردي لفحص واختبار البرامج الفردية للشراكة،أو اجتماع مع أعضاء مجلس التعاون شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام لتحديد القضايا المشتركة.

- لجنة مشتركة لانتشار الأسلحة تقدم تقاريرها لمجلس شمال الأطلسي مباشرة.

-وحدة تنسيق الشراكة تخضع لسلطة مجلس الحلف وتعمل على تنسيق الأنشطة العسكرية في إطار الشراكة من أجل السلام وتنفيذ التخطيط العسكري في مجال النشاطات اللازم تحقيقها كالتدريبات،المناورات،...

إن هذه الهيكلة "المؤسسية" للشراكة من أجل السلام تثير التساؤل حول مدى فعالية التعاون في إطار الحوار المتوسطي في ظل غياب أي تصور(أو اقتراح) في إطار برامج التعاون الفردي لإنشاء "مجلس شراكة متوسطي-أطلسي"؟ يعمل على تقوية العلاقات ما بين الحلف والشركاء المتوسطيين من جهة،وشركاء الحوار مع بعضهم البعض من جهة أخرى(عبر الحوار)،كإطار يضمن إقامة مشاورات منتظمة(ولو كانت على أساس فردي) حول المسائل ذات الاهتمام المشترك لمواجهة محيط أمني متقلب باستمرار.

هكذا يبدو الفرق واضحا إذا قارنا بين الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي،ففي حين أنشأ مجلس تعاون شمال الأطلسي هذه الشراكة(كمبادرة بنيت على فكرة أمريكية سنة1993 في اجتماع وزراء الحلف بألمانيا)[2] بهدف زيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية مع دول شرق أوروبا من أجل تأمين وتطوير الأمن الأوروبي،كانت فكرة الحوار المتوسطي محل نقاش طويل بين الحلفاء أسفر عن إطلاق مبادرة حوار "منتدى" لتبديد سوء الفهم تجاه الحلف، وحتى وثيقة الشراكة من أجل السلام تبرز أن المشروع يتجاوز الحوار والتعاون لتشكيل شراكة

[1]Gebhardt Von Moltke, *op.cit.*, p.235.

[2]John Borawski, *op.cit.*, p.232.

حقيقية...خاصة وأن المشاركة الفعالة في هذا الإطار تهدف إلى عضوية الحلف*،وهذا ما ينص عليه المفهوم الاستراتيجي الجديد(2010):

> "مجلس الشراكة الأورو–أطلسية،الشراكة من أجل السلام تعد جوهر أوروبا الحرة،الموحدة،والتي تنعم بالسلم"،...[1]

> "يعمل الحلف على تعزيز الأمن العالمي بواسطة شراكاته [...] والإبقاء على عضوية الحلف مفتوحة لكل الديمقراطيات الأوروبية التي تتجاوب مع معايير الحلف".[2]

أما الحوار المتوسطي،يبقى منتدى للتشاور،وبالرغم من طبيعته التطورية فهو لا يهدف إلى عضوية الحلف حتى بعد ترقيته إلى شراكة "حقيقية" بعد قمة اسطنبول2004.

هذا إلى جانب المخصصات المالية للحوار المتوسطي،والتي مع استفادة الحوار من آلية الصندوق الاستئماني ورفع تمويل نفقات المساهمين في مجال مكافحة الإرهاب،تبقى ضئيلة مقارنة بمخصصات الحلف المالية لبرنامج الشراكة من أجل السلام.[3]

ويبقى التمويل الذاتي في إطار الحوار المتوسطي العائق الرئيسي أمام دول الحوار الراغبة في مشاركة أنشطته(خاصة منها التي تعاني نقصا في الموارد المالية) ويزيد من توسع الفارق بين دول الحوار المستفيدة من تلك الأنشطة والأخرى المحرومة منها، وهذا ما يسبب عائقا أمام تطور الحوار بالرغم من امتياز مشاركة بعض القرارات والسياسات التي قد يمنحه الحلف للدول المساهمة ماليا،هكذا تبقى إمكانية تمديد آليات صندوق الشراكة من أجل السلام/الحلف (الصندوق الاستئماني) مجرد اقتراح ضمن مراجعة سياسة تمويل الحوار حيث لم تُتخذ أية تدابير لمخصصات مالية من قبل الحلف للتكفل بتمويل أنشطة دول الحوار الراغبة(والتي لا تمتلك القدرة على ذلك) من أجل تسهيل التعاون،وبقيت الاستفادة من الأنشطة مرتبطة بالمساهمة المالية لكل دولة راغبة وفقا لاحتياجاتها ضمن برامج خطط التعاون الفردي،وبالرغم من أن بعض دول الحوار العربية(مثل الجزائر) قد تستفيد من خلال مساهمتها المالية من امتياز مشاركة فعلية في القرارات أو السياسات ذات الصلة بالاهتمامات الأمنية "المشتركة"،إلا أن قدرات إسرائيل المالية قد ترجح إمكانية الاستفادة من هذا الامتياز لصالحها أكثر.

انطلاقا من هذه الاختلافات بين إطاري الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي يتضاءل تصور الحوار المتوسطي "شراكة من أجل المتوسط"(على غرار الشراكة من أجل السلام) بالرغم من الصورة التي أراد الحلف إضفائها على هذه المبادرة خاصة بعد قمة

---

[1] *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*. para35.

[2] *Ibid*., para4.

* إن الشراكة من أجل السلام وإن كانت بمثابة التهيئة للدول الشريكة نحو عضوية الحلف إلا أنها تضم دولا لا تمتلك الأهلية لذلك (مثلا:روسيا وأوكرانيا) ودولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي لا ترغب في عضوية الحلف (السويد، فنلندا،النمسا،سويسرا) لأنها تفضل الحياد ولا ترغب بالأحلاف العسكرية،... وتضم حاليا الشراكة كل دول أوروبا باستثناء (البوسنة،صربيا والجبل الأسود)...نظرا لهذه العضوية الواسعة (تقريبا كل دول أوروبا) أصبح الحلف منظمة أمن جماعي، للمزيد العودة إلى: «Le partenariat pour la paix», *op.cit*.

[3] Massimo De Leonardis, *op.cit*., p.140.

اسطنبول2004 التي شكلت اقتراحاتها تجاه الحوار المتوسطي وترقيته إلى شراكة "حقيقية" عودة إلى الأفكار المبدئية لهذه "الشراكة من أجل المتوسط" من قبل الدول الأوروبية المتوسطية سنة1993[1] حيث كان الاقتراح البرتغالي بإقامة برنامج مشابه للشراكة من أجل السلام بما فيها التمارين العسكرية المشتركة[2] ،وبالرغم من توسع هذا الإطار فعلا إلى نشاطات عسكرية مختلفة أكثر من مجرد التمارين المشتركة(والتي بلغت نسبة85% من الأنشطة العملية للحوار) إلا أن الحوار لم يرق إلى النتائج/الأهداف المحققة في إطار الشراكة من أجل السلام،والمبادرة المتوسطية للحلف التي أطلقت بهدف تذليل الفهم الخاطئ تجاهه وبناء الثقة في المتوسط لم تتمكن من ذلك في ظل البيئة الأمنية السائدة(في المتوسط) حيث ركز الحلف(من خلال الحوار المتوسطي)على قضايا محددة:الإرهاب،أسلحة الدمار الشامل،...أي وضع تدابير لبناء الثقة العسكرية في الوقت الذي يحتاج فيه واقع المتوسط(المختلف تمام عن واقع البيئة الأورو-أطلسية) إلى آليات لبناء الثقة السياسية/الاجتماعية[3] ومزيد من التعاون في قضايا الأمن اللين والمرتبطة أساسا باستمرار النزاعات الداخلية،أزمة الأنظمة داخل هذه الدول(وما تفرزه من لاستقرار سياسي،اقتصادي،اجتماعي وثقافي داخلي قد تَطال آثاره دول المنطقة المتوسطية ككل)،إضافة إلى بؤرة التوتر الأهم:الصراع في الشرق الأوسط والذي لا يزال يميز العلاقات بين دول جنوب المتوسط مضاعِفا بذلك سوء الفهم المتبادل(بين الدول العربية وإسرائيل)،وعدم ثقة العالم العربي تجاه الغرب وتجاه الحلف الأطلسي تحديدا،حيث يبقى التصور السائد أن التعاون الأمني والعسكري معه يعني تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى احتواء عسكري لدول المنطقة تحت مظلة الحلف[4] بما يتناسب والمفهوم الاستراتيجي الجديد/المتجدد باستمرار.

[1]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art.cit.*, p.172.

[2]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص166.

[3]Jette Nordan, *op.cit.*, p.31.

[4]ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره ، ص219.

المبحث الثالث

الحوار المتوسطي: بين مفهوم أشمل للتعاون... ومعطيات البيئة الأمنية الراهنة

في قمة الحلف في اسطنبول2004 تم الاتفاق بين الحلفاء على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي(بعد عشرة سنوات من إطلاقه) من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون.[1] وبالرغم من أن المبادرتين متميزتين إلا أنهما اعتبرتا متكاملتين.فالحوار الذي أُطلِق أساسا من أجل بناء الثقة والتعاون العملي مع دول جنوب المتوسط والذي تم تكييفه بشكل متزايد مع أولويات الحلف (ارتباطا بتطور مفهومه الاستراتيجي)،تطلّب مزيدا من الدعم من قبل المنظمة الأطلسية خاصة وأنه لم يحقق الأهداف المرجوة من إطلاقه بالرغم من تعزيز بعديه السياسي والعملي منذ قمة براغ2002.هكذا أطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون بنفس أهداف ومبادئ الحوار المتوسطي (الملكية المشتركة،عدم التمييز،التكامل،التطور)[2] لكن على نطاق أوسع يمتد إلى الشرق الأوسط –الخليج العربي لزيادة "مساهمة الحلف في مواجهة التحديات الجديدة لفترة طويلة الأجل،من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي،وتكملة الجهود الدولية الأخرى".[3]

هكذا صُممت مبادرة اسطنبول للتعاون لتتجاوز البلدان المتوسطية(الحيز الجغرافي للحوار) نحو توسيع نشاطات الحلف إلى الشرق الأوسط–الخليج،في سياق جيوستراتيجي أثبت عدم قدرة حل القضايا ذات الصلة بالأمن في المتوسط في إطار الحوار المتوسطي(وعلى رأسها الصراع في الشرق الأوسط) خاصة وأن القضايا الأمنية في المنطقة ترتبط ارتباطا وثيقا إلى درجة تجعل كل محاولة لفصلها تدبيرا فاشلا. حيث جاء عن الأمين العام للحلف في نوفمبر2004:

> "إن عدم إحراز تقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني،يشكل عائقا لتطور الحوار المتوسطي للحلف،في غياب أي احتمال لتسوية عادلة ودائمة تردَدَ بعض الشركاء ولا يزالون في استمرار علاقاتهم مع الحلف [...] لذلك هل يمكننا أن نكون مطمئنين تماما أن ديناميات جديدة للتعاون بين الحلف والجيران المتوسطيين لن تعاني من نفس تلك المعضلات التي أعاقت الحوار في الماضي؟".[4]

يوضح خطاب الأمين العام "سابقا" للحلف "شيفر" ارتباط تطور ومستقبل الحوار المتوسطي بالصراع في الشرق الأوسط في التصور الأطلسي وأثر ذلك على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل إلى الشرق الأوسط بالمفهوم الأوسع،وأهمية ذلك بالنسبة للأمن الأورو–أطلسي، كما يشير إلى انشغالات الحلف في ظل تردد الشركاء المتوسطيين حول مستقبل أي من مبادراته ضمن البيئة الأمنية التي يشوبها تردد الشركاء،وتخوف الحلف من الفشل المحتمل لديناميات التعاون خاصة مع خلو أجندته(ضمن المبادرات الحالية والممكنة) من إطار لتسوية هذا الصراع.

---

[1] روزماري هوليس، "الشرق الأوسط الكبير"، الكتاب السنوي، 2005، مرجع سبق ذكره، ص375.

[2] "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، مرجع سبق ذكره، ص6.

[3] «Istanbul Cooperation Initiative»,at:
http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-21017.htm 17/01/2011

[4] «Jaap De Hoop Scheffer, Speech in Algiers November 2004», Quoted in: Annette Junemann, *op.cit*. p.110.

هكذا حاول الحلف من خلال إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون استغلال الخبرة المكتسبة من الحوار المتوسطي وتفادي نقائصها، من خلال:[1]

-توسيع نطاق التعاون في المنطقة العربية وربط المتوسط-الشرق الأوسط-الخليج العربي استنادا إلى مبدأ الشمولية(حيث يمكن فتح هذه المبادرة إلى جميع البلدان المهتمة في المنطقة) من جهة.

-والأخذ بعين الاعتبار القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال الأطر والجهود الدولية الأخرى لإجراء الإصلاحات المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني في بلدان المنطقة كمطلب من الحلف إلى بلدان الحوار للتعاون والمساهمة في هذه الجهود التي يمكن للحلف أن يدعمها نظرا لقدراته وتجربته في المجال الأمني المكتسبة من الشراكة من أجل السلام والحوار المتوسطي،من جهة أخرى.

خاصة وأن مبادرة اسطنبول للتعاون جاءت في سياق زيادة التدخل في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة(وبريطانيا) التي بحثت عبر المبادرة الجديدة إلى توسيع مبادرة الحوار إلى هذه المنطقة(الشرق الأوسط الكبير) أي تجاوز البلدان المتوسطية إلى الشرق الأوسط والخليج،في الوقت الذي تسعى فيه دول الحوار المتوسطي الأوروبية إلى الحفاظ على "الحوار" حرصا على عدم إضعافه بدمجه في إطار أوسع وتوسيعه إلى شركاء جدد(تفاديا للاصطدام بالمشكل المستعصي:الصراع في الشرق الأوسط)،أو تصادم المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة بين المتوسطية والشرق أوسطية(خاصة وأن الدول الأوروبية المتوسطية تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في منطقة نفوذها مع الطموح إلى لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط،بينما تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء كل المنطقة "الشرق الأوسط-المتوسط" بالمفهوم الانجلوساكسوني.فالمبادرة حركتها أساسا الانشغالات الأمريكية الأمنية في المنطقة: تعارض الطرفين الأمريكي والأوروبي حول الإصلاح السياسي والاقتصادي،الخلاف حول الوسائل الاستباقية في التعامل مع قضايا الانتشار،كذلك مشكلة الإرهاب،توفير تدابير الثقة في العلاقات بين الشمال والجنوب،...

لكن في سياق بيئة أمنية متقلبة(تميز المنطقة) ومبادرات للحلف تقوم على أساس كل حالة على حدى،والجدارة الخاصة بكل بلد،ما الذي يمكن للحلف أن يقدمه كقيمة مضافة لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي،وتكملة جهود الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى من خلال مبادرات وعلاقات مع دول تصوُرها يشوبه الغموض والحذر تجاه حلف يمتلك من القدرات والقوة،وما اكتسبه من صلاحيات ما يخوله استخدام القوة والتدخل العسكري ضد أي طرف ولأي سبب(وما استهداف دول هذه المنطقة بالذات:أفغانستان،العراق،ليبيا،...إلا دليل حي على ذلك).

[1]«Istanbul Cooperation Initiative», *op.cit*.

المطلب الأول: الحوار المتوسطي/مبادرة اسطنبول للتعاون: مبادرة نحو التكامل؟

إن مبادرة اسطنبول للتعاون التي أطلقت في قمة الحلف(اسطنبول2004) بهدف تعزيز التعاون الثنائي مع دول مجلس التعاون الخليجي تركت باب الانضمام إلى المبادرة مفتوحا تجاه باقي دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها السلطة الفلسطينية(شرط موافقة مجلس الحلف على ذلك) بناءا على توفر شروط ذلك في الدول الراغبة بالانضمام إلى المبادرة.[1]

بالرغم من أن المبادرة مستقلة عن مبادرة الحوار المتوسطي،إلا أنها لا تتعارض معها من حيث المبادئ والأهداف بل تعتبر مكملة لها وذلك بناءا على اقتراحات بعض الخبراء في الحلف (في اجتماع سنة2004) حول إمكانية دعم مصالح الحلفاء المشتركة[2] (من خلال هذه المبادرات) في مجال الأمن والتنمية والتي لا تتكيف مع عدم الاستقرار في المنطقة(خاصة في ظل تقلباتها واللاستقرار الذي يميزها)،والتي دعمتها(لاحقا) تصريحات الأمين العام للحلف:"من أجل الإصلاح والحداثة" (في الجزائر نهاية سنة2004) لتحديد المبادئ اللازمة لدعم هذه المبادرات في المتوسط:[3]

°° المسؤولية المشتركة.

°° التكاملية.

°° احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية.

هكذا أطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون على أساس اختياري من أجل تحقيق فوائد متبادلة ومشتركة في إطار علاقات ثنائية بين كل من الحلف والدول الراغبة في الانضمام من أجل تحقيق "أهداف" لخصت في:

- تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التشاور حول إمكانية إصلاح الدفاع، ميزانية الدفاع، التخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية.[4]

هذا الهدف الذي امتد إلى الحوار المتوسطي ضمن مبادرات التعاون الفردية(أراد من خلالها الحلف تدعيم الحوار) بإصلاح الدفاع،واقتصاد الدفاع يرمي إلى تحقيق الحلف "غاية إستراتيجية" والمتمثلة في إمكانية إقحام آليات مدنية للإصلاح الدفاعي وفقا

---

[1]«La méditerranée, espace de sécurité pour l'union européenne», *op.cit.*, p.23.

[2] نشأت مبادرة اسطنبول للتعاون بناءا على محادثات ضمن الحلف بشأن توسيع التدخل في الشرق الأوسط، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تبحثان عن مقاربة واحدة تشمل الحوار المتوسطي، فيما أبدت دول أخرى في الحلف حرصها على عدم إضعاف الحوار واقتراح مبادرة مستقلة لدعمه؛ نقلا عن: روزماري هوليس، مرجع سبق ذكره، ص376.

[3]«Looking to the Future: Common Security, Interests and Challenges in the Mediterranean and the Middle-East», *NATO Defence College* (Rome), vol.22, March 2005, p.10.

[4]*NATO Istanbul Cooperation Initiative*, Policy Document, 9 July 2004, at: http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.htm 08/3/2007

للمعايير الديمقراطية الغربية (على المدى البعيد).

-بناء أسس شراكة جديدة من خلال تفعيل التعاون العملي والعسكري.[1]

يربط هذا الهدف أيضا بين المبادرتين الأطلسيتين الحوار المتوسطي/مبادرة اسطنبول للتعاون أكثر مما يميزهما عن بعضهما البعض،ويجسد أكثر غاية الحلفاء(من إطلاق هذه المبادرة الجديدة) في تجاوز البلدان المتوسطية وصولا إلى الشرق الأوسط بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي حيث انضمت كل من الكويت كأول بلد يقبل رسميا الانضمام إلى المبادرة في ديسمبر 2004[2] ،قطر،البحرين،دولة الإمارات العربية(ولا تزال كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج الإطار الجديد للتعاون)؛ وتوسيع مجال المبادرة من المتوسط إلى الشرق الأوسط والخليج يتم عن طريق زيادة وتيرة التعاون العملي العسكري من خلال التمرينات،التدريبات،...والتي يمكن أن تحسن قدرات القوات المساهمة(من هذه الدول) مع قوات الحلف،إلى جانب حضور بعض الدول الراغبة (لمراقبة أو مشاركة) بعض الأنشطة المختارة في إطار نشاطات الحلف/الشراكة من أجل السلام.

-مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل،وعمليات التهريب "غير المشروع" للأسلحة،من خلال العمل على تحسين إمكانات هذه الدول على مواجهة مختلف التهديدات من خلال تحقيق قابلية التشغيل المتبادل(القدرة العملياتية المشتركة).[3]

إن دعوة البلدان المُنضمَة إلى مبادرة اسطنبول للتعاون،والراغبة في المشاركة في عملية المسعى النشيط،يرمي إلى تحقيق هدفين مهمين(بالنسبة للحلف):تعزيز قدرته على ردع الإرهاب(وكل ما يتصل به من تحديات أمنية للحلف)،تأمين الحدود البينية من مخاطر الجرائم العابرة للقومية والسيطرة على إمكانية حيازة أطراف إرهابية لأسلحة دمار شامل عن نطاق جغرافي أوسع(امتدادا من المتوسط إلى الخليج مرورا بالشرق الأوسط) هذا من جهة؛ إضافة إلى استفادة الحلف من خلال هذه الأنشطة والعمليات من المساهمات المالية لدول الخليج(الغنية) من جهة أخرى.

-إجراء المزيد من التشاور السياسي(من خلال الحوار/مبادرة اسطنبول) حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بالتعاون مع الحلف.[4]

إن الحوار المتوسطي الذي لم يستطع تحقيق نتائج مماثلة لتلك المحققة ضمن الشراكة من أجل السلام بسبب "مشكلة انعدام الثقة" تجاه سياسات/إستراتيجية الحلف في المتوسط وضعف آليات التعاون والحوار مقارنة بتلك المستخدمة من قبل الحلف في إطار

[1] *NATO Istanbul Cooperation Initiative*, *op.cit*.

[2] روزماري هوليس، مرجع سبق ذكره، ص376.

[3] *NATO Istanbul Cooperation Initiative*, *op.cit*.

[4] *Ibidem.*

الشراكة من أجل السلام،إضافة إلى عدم قدرة/رغبة الحلف على/في حل أهم القضايا التي تشكل الخطر الحقيقي الحالي والكامن:الصراع في الشرق الأوسط؛ وبناءا على قناعة الحلف(والتي صرح بها أمينه العام سنة2004) بعدم إمكانية فصل القضايا الأمنية عن الصراع في الشرق الأوسط؛وإن كانت أطر الحوار المتوسط/مبادرة اسطنبول للتعاون تقوم على أساس اختياري؛تبقى اجتماعات دول(الحوار/المبادرة) مع الحلف(على مستوى الوزراء أو تحت إشراف الأمين العام للحلف أو نائبه حتى في الشكل الثنائي: حلف+1) فضاءا قد يساعد على تعزيز الجهود الدولية في هذا الاتجاه،وفقا لما جاء في الوثيقة الأولية للمبادرة:[1]

> "ينبغي التقدم نحو تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي لأولويته بالنسبة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل وإنجاح أهداف الأمن والاستقرار في هذه المبادرة.التنفيذ الكامل والسريع لخارطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية يعد عنصرا أساسيا في الجهود الدولية لتعزيز حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. خارطة الطريق عنصر حيوي ضمن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام شامل على جميع المسارات بما في ذلك المسارين السوري–الإسرائيلي،واللبناني–الإسرائيلي".

وهذا ما تأكد أيضا من خلال مساعي الحلف لدعم وترقية البعد السياسي للحوار وربط ذلك بأهمية معالجة مسألة السلام في الشرق الأوسط،حيث جاء في اجتماع وزراء الحلف في بروكسيل2007،التركيز على دعم العملية التي تم النص عليها في مؤتمر أنابوليس[2] (وذلك بناءا على قرارات قمة الحلف في ريغا2006 لتوسيع وتعميق ترتيبات دعم البعد السياسي للحوار).[3]

وبالرغم من إثارة قرارات القيم الأطلسية لمسألة:أهمية تكامل مبادرات الحلف الحوار المتوسطي/مبادرة اسطنبول للتعاون في تحقيق الأمن والاستقرار الضروري للأمن الأورو–أطلسي من خلال ترقية التعاون العملي في المجالات الحساسة كأمن الطاقة،الأمن البحري،التدريب والتعليم العسكري؛ تشجيع شركاء مبادرة اسطنبول للتعاون على تطوير برامج قطرية متكاملة للتعاون على غرار برامج التعاون الفردي ضمن الحوار المتوسطي؛ترحيب الحلف بالتقدم المحرز من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من "مبادرة الحلف للتعاون والتدريب(NTCI)"[4] ؛ وإقرار الحلف في قمة لشبونة2010[5] بتطوير وتعميق التعاون مع دول الحوار المتوسطي والانفتاح على ضم دول أخرى في المنطقة لهذا الحوار(إشارة إلى ليبيا) كذلك تطوير شراكة أمنية أكثر عمقا مع الشركاء في الخليج واستعداد الحلف لاستقبال شركاء جدد(إشارة إلى المملكة العربية السعودية)؛يبقى التخوف من إمكانية ربط هذه المبادرات

---

[1]*NATO Istanbul Cooperation Initiative*, *op.cit*.

[2]Pierre Razoux, *op.cit*., p.1.

[3]Riga Summit Declaration 2006, *op.cit*., para30.

[4]Strasburg/KEHL Summit Declaration 2009, *op.cit*.

[5]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit*. para35.

الأطلسية في المنطقة برغبة الحلف إحياء مبادرة الشرق الأوسط الكبير يثير تردد الدول العربية تجاه هذه المبادرات ويزيد من الشكوك لديها تجاه النوايا/الأهداف الإستراتيجية الأطلسية في المنطقة العربية.

فالإطار العام لمشروع الشرق الأوسط الكبير[1] (كهندسة أمريكية لتطبيع علاقات دول المنطقة العربية مع إسرائيل خارج إطار مسار التسوية السلمية للصراع) يتطابق إلى حد كبير مع أبعاد المبادرتين مجتمعتين و/أو مبادرات التعاون الفردي عبر أهدافها البعيدة المدى (الإستراتيجية) والتي تتميز فيها إسرائيل بمكانة الشريك المميز للحلف.

ورغم محاولات الحلف تقديم الدعم في قضايا مكافحة الإرهاب،تعزيز قوات الدفاع،تقديم الخبرة في تسيير العمليات العسكرية البحرية،...يبقى توجه/تصور الحلف من خلال مؤتمر"الناتو والشرق الأوسط"[2] (الدوحة نوفمبر2005)،ومؤتمر:"حلف الأطلسي وأمن الخليج"[3] (الدوحة ديسمبر2005) يؤكد سعي الحلف من خلال مبادراته للحوار والتعاون إلى تحقيق أهداف:"الشرق الأوسط الكبير"،...وهذا التوجه للحلف هو ما يفسر إلى حد كبير عدم التحاق المملكة العربية السعودية بالمبادرة الأطلسية(خاصة وأن الحلف مدعوم بقوة من قبل الحشود العسكرية "القواعد الأمريكية" في منطقة الخليج).

وإلى جانب تطوير الحوار المتوسطي إلى شراكة "حقيقية"،وإطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون،تبنت قمة بلدان مجموعة الثمانية "G8"(في جورجيا سنة2004) مبادرة "الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع إقليم الشرق الأوسط–شمال إفريقيا"[4] والتي تضمنت الإصلاح السياسي،تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان،حوار المجتمع المدني،الإصلاح الاقتصادي،... تحت شعار"من أجل تحقيق الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب".

كذلك أطلق الاتحاد الأوروبي ضمن"سنة المتوسط"[5] (بمناسبة الذكرى العاشرة لعملية برشلونة2005) مبادرة تتضمن التركيز على الحكم الصالح،الديمقراطية،حكم القانون،حقوق الإنسان،التعاون لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل،مكافحة الإرهاب،تفادي الصراعات وحلها، والتنمية الاقتصادية،...

---

[1] تضمنت "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" نفس تصورات الحلفاء الأوروبيين ضمن مبادراتهم تجاه جنوب المتوسط، إلا أنها قوبلت برفض هؤلاء حفاظا على مصالحهم الحساسة في المنطقة، إضافة إلى اختلاف الطرفين (الأوروبي والأمريكي) حول تداعيات الصراع العربي-الإسرائيلي على الأهداف الأساسية للمبادرات الأورو-أطلسية، للمزيد العودة إلى: Eric R. Terzuolo, *op.cit.*, pp.2-3.

[2] عبد الجليل زيد مرهون،"أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **المستقبل العربي** (بيروت)، عدد328، جوان 2006، ص18.

[3] نفس المرجع، ص19.

[4] «Partnership for Progress and a Common Future with the region of the Broader Middle East and North Africa», 9June 2004, at: http://www.g8usa.gov/d-060904c.htm
نقلا عن: روزماري هوليس،مرجع سبق ذكره، ص378.

[5] «EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East: Final Report»,
نقلا عن: روزماري هوليس، المرجع السابق، ص380.

إلا أن هذه المبادرات -بصفتها مسارات موازية لا مسارا مشتركا ضمن مبادرات الحلف- تبقى أطرا ضمن مقاربة أمنية تعاونية أورو-أطلسية شاملة في منطقة المتوسط-الشرق الأوسط الأوسع يعمل من خلالها الحلف لامتلاكه وسائل القوة اللينة/الصلبة على احتواء المنطقة تأمينا وضمانا للمصالح الأطلسية متذرعا بمحاصرة التحديات الأمنية المشتركة والمخاطر المحتملة التي قد تطال آثارها أمن واستقرار المنطقة الأورو-أطلسية.

المطلب الثاني: رهانات الحوار المتوسطي في ظل البيئة الأمنية العربية الراهنة

إن الحوار الذي أطلقه حلف شمال الأطلسي -كمنظمة أمنية/دفاعية لبناء جسور الثقة بين ضفتي المتوسط وتأمين الأمن الأورو-أطلسي ضد مخاطر وتهديدات الجنوب ضمن مقاربة تعاونية أمنية شاملة؛والذي عمل الحلف على تعزيزه باستمرار تماشيا مع تطور تصور مفهومه الاستراتيجي الجديد ودعمه بمبادرات أطلسية(مبادرة اسطنبول للتعاون)،وأخرى تبنتها الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى(الاتحاد الأوروبي،منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الثمانية)[1] ؛يواجه في ظل البيئة الأمنية "العربية" الراهنة -باعتباره أداة الحلف لبناء الثقة ومواجهة التحديات في المنطقة- رهانا حقيقيا في ظل لجوء الحلف إلى استخدام القوة العسكرية (التدخل العسكري) لإدارة "الأزمات" ضد ليبيا،في سياق موجة "ثورات" شهدتها ولا تزال دول المنطقة العربية،عرفت منحى أكثر خطورة بتحولها من ثورات شعبية إلى فوضى وحروب أهلية(بعد قمعها عن طريق القوة من قبل الأنظمة القائمة في هذه الدول).

والحلف المخول بإدارة "الأزمات" في إطار احترام القانون الدولي[2] خارج حدوده،التي قد تشكل تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه أو التي قد تطال آثارها المنطقة الأورو-أطلسية، والمدعوم(إلى جانب قدراته وإمكاناته السياسية/العسكرية) من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي شرعن تدخلاته "العسكرية"(بناءا على الاتفاق الموقع بين المنظمتين:الحلف/الأمم المتحدة سنة2008 والذي يبيح التعاون العملي لإدارة الأزمات التي تتدخل فيها المنظمتين عبر العالم)[3] ؛ وفي إطار انجازه لمهامه "الجديدة" في إدارة الأزمات[4] ولجوئه إلى التدخل العسكري في ليبيا(في إطار المقاربة الأطلسية الشاملة "السياسية،المدنية،العسكرية" لإدارة الأزمات في المناطق خارج المجال الجغرافي للحلف) قد يرهن مستقبل الحوار المتوسطي وباقي المبادرات الأطلسية في المنطقة العربية،خاصة وأن هذه المبادرات والحوار من بينها تعاني من الصورة السيئة المشكلة لدى الرأي العام في هذه الدول تجاه الحلف،حيث الاعتقاد لدى معظم دول جنوب المتوسط أن

---

[1]Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art.cit.*, p.172.

[2]*Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit.,* para4.

[3]*Ibid.*, para31.

[4]I*bid*., para4.

"الحوار المتوسطي" لا يعدو أن يكون إلا أداة الغرب لاحتواء مخاطر العالم الجديد[1] ،بل أكثر من ذلك هو أداتهم لاحتواء هذه الدول في إطار حوار/شراكة للتعاون ومواجهة المخاطر، التحديات والتهديدات،تقريب وجهات النظر،وتبديد الشكوك لبناء الثقة والأمن.

وفي سياق مفارقة متناقضة:بناء الثقة وتذليل الفهم الخاطئ/التدخل باستخدام القوة العسكرية، تثار التساؤلات حول مستقبل الحوار المتوسطي وباقي المبادرات الأطلسية في المنطقة،ومدى تداعيات هذا السلوك من قبل الحلف على النهج التعاوني أو المقاربة التعاونية الشاملة التي تبنتها الجماعة الأورو-أطلسية،خاصة وأن الحوار بالرغم من دعمه بمبادرة اسطنبول للتعاون،وترقيته إلى شراكة انطلاقا من سنة2004 لم يعمل على بناء الثقة،تحسين العلاقات بين شركاء الحوار(على المستوى الأفقي)،ولا تطوير أبعاد التعاون بين الحلف والشركاء على ضفتي المتوسط،خاصة وأن تحقيق بعضا من هذه النتائج(الأهداف) كان يتطلب:

- توسيع الحوار ليشمل كل دول جنوب المتوسط دون إقصاء:ليبيا،سوريا،لبنان،السلطة الفلسطينية،...كون الانتقائية من قبل الحلف فيما يتعلق بعضوية الحوار بضم بلدان وإقصاء أخرى عَمِل أكثر على توسيع فجوة الشك وانعدام الثقة –خاصة من قبل الدول المستبعدة– حول النوايا الحقيقية/الأهداف الإستراتيجية للمبادرات الأطلسية ككل. وقد ترسخت هذه الشكوك أكثر مع إصرار الحلف بعد إطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون(تجاه بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي) وتقييد قبول الانضمام بشروط يوافق عليها مجلس الحلف[2] ،هكذا بقيت بلدان(ذات وزن ودور فاعل في البناء الأمني في المتوسط) خارج المبادرات الأطلسية التي افترض أن تشكل منتديات لدعم التشاور السياسي والتعاون العملي حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك.

- تكثيف اللقاءات ضمن الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز المشاورات حول القضايا والانشغالات الأمنية المشتركة،خاصة وأن قضايا الأمن في المنطقة متصلة ومرتبطة إلى درجة أن محاولات معالجتها ضمن الأطر الثنائية لا يؤدي إلى النتائج المرغوبة.

- تعميق مجالات التعاون لتشمل مجالات وقضايا الأمن اللين والتي تعاني بلدان المنطقة من مخاطرها وتحدياتها بدل التركيز فقط على قضايا الأمن الصلب وحصر التعاون العملي في المجال العسكري.

- إضافة إلى توسيع التعاون نحو مشاركة فواعل أخرى كالمجتمع المدني على ضفتي المتوسط،و/أو التنسيق مع المبادرات الأخرى تفاديا للازدواجية وتبديد الجهود إضافة إلى الانفتاح على الترتيبات والتكتلات الإقليمية من أجل تطويرها ودعمها(الاتحاد المغاربي،مجلس التعاون الخليجي،جامعة الدول العربية،...).

[1]Stephen Larrabee, Jerrold Green, Ian O. Lesser and Michael Zanizi, NATO Mediterranean Initiative, *op.cit*., p.59.

[2]«La méditerranée, espace de sécurité pour l'union européenne», *op.cit*., p.23.

إلا أن تحديد العضوية وحصرها في بلدان معينة وإقصاء أخرى،تركيز التعاون في المجال العملي والعسكري تحديدا،تدعيم الإطار الثنائي للتعاون بمبادرات التعاون الفردي،مد التعاون حول القضايا ذات الصلة إلى أطر غربية(أورو–أطلسية أساسا،...) وإقصاء أي توجه أو احتمال توجه لتعزيز التعاون جنوب–جنوب،...،كلها عوامل ساهمت في محدودية الحوار، وفشله في تحقيق أهدافه،إضافة إلى لجوء الحلف إلى استخدام القوة العسكرية(والتي أثبتت من خلالها المنظمة الأطلسية بالرغم من تبنيها لمقاربة تعاونية لمكافحة المخاطر،التهديدات والتحديات احتمال لجوئها إلى القوة الصلبة "مهمة الحلف الأصلية") وفقا لمفهومه الاستراتيجي الجديد:

> "تشغيل كل الوسائل السياسية والعسكرية للمساهمة في إدارة الأزمات الناشئة والتي قد تطال أمن الحلف وذلك قبل أن تصبح نزاعات"؛[1]

هذا اللجوء للقوة العسكرية من قبل الحلف(تجاه دولة متوسطية وإن لم تكن شريكا في أي من المبادرات الأمنية الأورو–أطلسية إلا أنها تبقى طرفا مؤثرا في/على هذه الترتيبات) إلى جانب عوامل فشل الحوار، قد تشكل رهانات للحوار خاصة في ظل احتمال ربط هذه "الأزمة/الأزمات" بالمخاطر/التهديدات وما تنتجه من تحديات مستقبلا حول:مصير الحوار في ظل المقاربة التعاونية الشاملة/مقاربة أطلسية لإدارة الأزمات،مدى تأثر علاقات التعاون العملي (ضمن هذه المبادرات)على ضفتي المتوسط،مدى تأثير هذا التوجه الجديد للحلف على مستقبل العلاقات جنوب–جنوب.

هكذا يمكن استخلاص ثلاثة رهانات(أساسية) للحوار في ظل البيئة الأمنية العربية الراهنة، ترتبط إلى حد كبير بثلاث تحديات قد تفرزها هذه البيئة(ما بعد الأزمة) قد يعمل الحلف على مواجهتها من خلال الحوار بالتعاون وتنسيق جهوده مع باقي الفواعل الإقليمية والدولية خاصة وأن الحلف مخول بإدارة الأزمة:قبل،أثناء وبعد(وإدارة نتائجها) وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد:

> "يمتلك الحلف طاقما فريدا من نوعه من الإمكانيات السياسية والعسكرية للتعامل مع تشكيلة كاملة من الأزمات سواءا قبل،أثناء أو بعد النزاع [...] كذلك المساعدة في العمل على تحقيق الاستقرار في الأوضاع ما بعد الصراع إذا كان ذلك يَخدم الأمن الأورو–أطلسي".[2]

<u>الرهـــان الأول</u>: <u>توسيع عضوية الحوار(إلى ليبيا) بعد الثورة</u>

إن ضم ليبيا إلى الحوار شكل رهانا ليس فقط للحوار بل للحلف بصفة أشمل،حيث أن ضم ليبيا يعتبر استكمالا للبناء الأطلسي(الهندسة الأطلسية) للمنطقة العربية ككل،وذلك لعدة أسباب أهمها موقع ليبيا الجغرافي "حلقة وصل" بين المغرب العربي والشرق الأوسط،كذلك موقعها الجيوستراتيجي بربط المبادرتين الأطلسيتين الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون

---

[1] *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit.,* para4.

[2] *Ibidem.*

وبوابة نحو ضم باقي دول الشرق الأوسط سوريا ولبنان،كذلك قد يؤثر انضمام ليبيا إلى الحوار على بقاء المملكة العربية السعودية منعزلة في المنطقة خارج إطار المبادرات وبالتالي يسهل قبولها الانضمام إلى مبادرة اسطنبول للتعاون. هذا الرهان قد يشكل تحديا حقيقيا للدول العربية على المدى البعيد،خاصة وأنه ليس حديث النشأة(بسبب الثورات العربية) بل تصور أمريكي لهندسة أمنية في المنطقة بضم ليبيا إلى مشروع الشراكة الشرق أوسطية[1] (جويلية2005)،ومع أن مشروع الشرق الأوسط الأمريكي[2] أجهض إلا أن المحاولات الأمريكية وعبر المنظمة الأطلسية بقيت قائمة وهذا ما يفسر تعزيز المبادرات الأطلسية في المنطقة(بمبادرات غربية أخرى لا تخلو من الوجود الأمريكي:مجموعة الثمانية،...) وتوسيع مجال هذا الحوار لربط كامل المنطقة "الشرق الأوسط–شمال إفريقيا:MENA،...

<u>الرهـــان الثـــاني</u>: <u>توسيع مجال التعاون:من التعاون العملي العسكري وإدارة الأزمات إلى الأمن التعاوني</u>

"يعمل الحلف على تلقين ونقل التطور السياسي والأمني الذي يتلقاه بواسطة شراكاته ومع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة والمساهمة في مراقبة التسلح،الحد من التسلح،نزع السلاح والحد من الانتشار"،[3] هكذا خص الحلف الديمقراطيات الغربية والشركاء في الشراكة من أجل السلام،شركاء الاتحاد الأوروبي،شركاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،...بالأمن التعاوني حيث تبقى عضوية الحلف مفتوحة "للديمقراطيات الأوروبية" التي تتجاوب مع معايير الحلف.

وبالرغم من توسيع الحوار عبر مبادرات التعاون الفردية والتي امتدت إلى دول مبادرة اسطنبول للتعاون إلى مجالات إصلاح الدفاع واقتصاد الدفاع كخطوة أولى لإقحام المعايير الديمقراطية إلى نشاطات التعاون ضمن هذه المبادرات تدريجيا من التعاون العسكري إلى التعاون الأمني يبقى توسيع مجال التعاون إلى الأمن التعاوني أمرا صعب التحقيق(على المدى القريب أو المتوسط على الأقل) ويتوقف على البيئة الأمنية التي ستفرزها هذه الثورات والتي لن تتضح معالمها في المدى القريب.

<u>الرهـــان الثـــالث</u>: <u>تكامل المبادرات الأطلسية:شمال/جنوب، جنوب/جنوب</u>

إن الحلف الذي يسعى إلى تعزيز الأمن الدولي عبر التعاون،يعمل من خلال شراكاته الواسعة على ترقية الأمن الأورو–أطلسي،فالحوار والتعاون مع الشركاء يجب أن يساهما في الدفاع عن قيم الحلف،تقاسم مصالح الحلف،والحفاظ على العلاقات الدولية السلمية.

لذلك الحلف الذي يعمل على تطوير الحوار السياسي والتعاون العملي،بالرغم من بقائه منفتحا على التشاور مع الدول شريكة الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك،إلا أنه لا يمنح عبر هذه المبادرات(الحوار المتوسطي،مبادرة اسطنبول للتعاون) امتيازات المشاركة في

---

[1] Abdennour Benantar, «NATO, Maghreb and Europe», *art.cit.*, p.170.

[2] Eric R. Terzuolo, *op.cit.*, p.3.

[3] *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence ...2010*, *op.cit.,* para4.

صياغة الاستراتيجيات والقرارات الخاصة بمهمات الحلف(حيث يربطها بمساهمات هذه الدول المالية)،وهذا عكس ما يحدث في إطار شراكات الحلف الأخرى على المستوى الأورو–أطلسي الشراكة من أجل السلام،الشراكة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي،...هكذا يبقى احتمال تكامل المبادرات الأطلسية ضمن الأطر جنوب–جنوب(والتي تعاني الوهن،التفكك والتراجع) ضئيلا إن لم نقل منعدما،كذلك يبقى تكامل المبادرات الأطلسية شمال/جنوب منحصرا في الإطار الثنائي ومتجسدا أكثر في مبادرات التعاون الفردية.

وتبقى هذه الرهانات مرتبطة بتحديات البيئة الأمنية الراهنة،وفقا لاحتمالات ثلاث:

الحـــالـــة الأولى: فشل الثورات/بقاء الوضع القائم/تدهور الوضع

إن فشل الثورات في تحقيق التغيير يعني إما الانحدار نحو وضع أسوأ وذلك بتفشي الفوضى ونشوب وتنامي الحروب الأهلية الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز الدولة الفاشلة وهذا بدوره إما أن يؤدي إلى التدخل الخارجي وهنا قد يحافظ الحوار على وتيرة مجاله ومضمونه إذا كانت الدولة شريكة في الحوار،أما إذا لم تكن كذلك لا يوجد أي احتمال لتوسيع عضوية الحوار بضمها (على المدى القريب)؛أو قد تؤول مقاليد الحكم إلى نخبة أكثر تسلطا وهنا أيضا يمكن أن نلاحظ حالتين:نظام تسلطي تجاه الداخل موالي للخارج هنا تبقى مزايا المبادرات الخارجية محفوظة،أما إذا تولى الحكم نظام تسلطي داخليا ومعادي خارجيا قد ترفض كل المبادرات الأجنبية والأمنية منها على وجه التحديد.هنا يمكن أن نسوق مثالين(كمحاولة):

إذا فشلت الثورة في ليبيا واستعاد القذافي مكانته أو حتى لو قضي على القذافي وقام نظام مشابه؟ ولو أن ليبيا ليست شريكا في أية مبادرة أورو–أطلسية،هل سيكون عدم تحقيق ضم ليبيا للحوار أو المبادرات الأطلسية الأخرى مكسبا؟(تفادي المشاكل المحتملة) أم خسارة؟(عدم اكتمال الهندسة الأمنية الأطلسية للمنطقة).

أما سوريا فإنها وإن لم تكن شريكا في هذه المبادرات إلا أنها وتحت ضغوط العقوبات المسلطة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي هددت بانسحابها من عضوية الاتحاد من أجل المتوسط بعدما علقت حوارها السياسي ضمن الشراكة الأورو–متوسطية من قبل،ماذا كان ليحدث؟ لو كانت سوريا عضوا في الحوار المتوسطي أو مبادرة اسطنبول للتعاون وتعرضت لعقوبات من قبل الحلف أو لتدخل عسكري ضدها مثل ليبيا؟

الحـــالـــة الثـــانية: قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية

إن نجاح التغير/التحول الديمقراطي السلمي(خاصة وأن الثورات التي بدأت سلمية أخذت منحى خطيرا قد يشجع على الفوضى على المدى القريب والمتوسط،والحروب الأهلية أكثر من بوادر قيام أنظمة ديمقراطية بعد هذه الثورات التي قد تكون لها تداعيات خطيرة على الأصعدة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية على المدى البعيد،ومع التدخل العسكري في ليبيا أصبح النموذج الليبي أشبه بالحالة العراقية مع فرق فقط في أسباب التدخل...).

إن هذا التحول الديمقراطي(نحو الديمقراطية) بطرق سلمية،شرعية قد ينتج أنظمة تسعى أكثر إلى تحقيق التكامل على المستوى العربي(جنوب-جنوب)،ابتداءا من اكتمال بناء وإعادة إحياء البناء المغاربي،العمل على تسوية عادلة للصراع الشرق الأوسطي،دعم الإصلاح في الخليج، وعليه هذا النموذج لن يخدم القوى الغربية التي سوف تعمل على إعاقته كونه لا يهمش فقط مبادراتها بإعطاء الأولوية إلى الأطر المحلية والإقليمية بل سوف تفقد بذلك مزاياها في المنطقة ما يعرض مصالحها أكثر فأكثر للخطر.لذا احتمال قيام مثل هذه الأنظمة سيواجه بمقاومة أورو-أطلسية على كل الأصعدة:سياسي/اقتصادي/اجتماعي قد يصل إلى حد التدخل العسكري،فالتوجه الوحدوي أو الاندماجي جنوب المتوسط عامل تهديد وعدم استقرار للأمن الأوروبي،هنا يمكن أن نقول أن عدم الاستقرار في دول الجنوب هو ما يخدم أكثر مصالح الغرب وليس استقرارها !

<u>الحـــالــــة الثـــالثة: قيام أنظمة إسلامية...أصولية</u>

هذا الاحتمال يرعب الغرب،فهو لا يجمد فقط كل المبادرات للتعاون مع الجماعة الأورو-أطلسية بل سيعمل على مقاطعتها،وهذا ما يفسر مخاوف الغرب من تعميم النموذج الإيراني،إن تهديد المصالح الأطلسية من قبل أنظمة مماثلة لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق القوة وهنا سوف يلجأ إلى ربط هذه الأنظمة بالإرهاب،أسلحة الدمار الشامل،...لتبرير التدخل ضدها لردعها.

هكذا وفي ظل الوضع الأمني الراهن في الدول العربية،وفي سياق احتمال الأسوأ(خاصة وأن التوتر أخذ منعرجا نحو الأزمات التي بررت تدخلا عسكريا ضد دولة لدواعي إنسانية أخذت بعدا آخرا توجب إعادة النظر في هذا التدخل برمته)،يثار التساؤل حول ماذا جنت الدول العربية وما قد ستجنيه من مبادرات تعاون افترض أنها ستكسبها الخبرة في ظل أنظمة لا تُوجِه خبراتها وإمكاناتها إلا لمحاربة شعوبها؟

هل من أفق للاستفادة من هذه الخبرات الدفاعية المكتسبة "مستقبلا" على البناء الأمني العربي-العربي لمواجهة التحديات الأمنية الحقيقية للأمن العربي بكل أبعاده الوطني،الإقليمي، القومي؟ وهل ستسمح القوى الأورو-أطلسية فعلا بذلك؟ هل يعقل أن تُمكِّن الجماعة الأورو-أطلسية الدول "شريكة الحوار" وكلها عربية(باستثناء إسرائيل) من كل خبراتها الدفاعية/ العسكرية وهي تدرك أن كل هذه الدول لن توجه ذلك إلا لمحاربة إسرائيل "كتهديد أول للأمن العربي"،خاصة بسبب قوتها النووية المتنامية؟

ومع ذلك يبقى "الحوار" في إطار الدور المدني لحلف شمال الأطلسي -كمنتدى استشاري لقضايا الأمن ودعم القيم الأممية،حقوق الإنسان،...- فضاءا للاتصال وإن لم ينجح في تحقيق الأهداف التي أطلق من أجلها:تذليل سوء الفهم وبناء الثقة في ظل تعامل الحلف اللامتوازن مع شركاء الحوار بين الدول العربية وإسرائيل خاصة حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك (أسلحة الدمار الشامل وقضايا الانتشار الصاروخي-الصواريخ البالستية- إضافة إلى الإرهاب،...)، فضلا على أن الحوار الذي يبقى إطارا لمناقشة الانشغالات الأمنية في ظل البيئة

الراهنة الموسومة بالتوتر واللااستقرار لم يقدم –وفقا للإستراتيجية الحلف الجديدة في إدارة الأزمات،منعها أو التقليل من حدتها أو إدارة حالة ما بعد الأزمة خاصة في الجانب الإنساني– أية إضافة تذكر في هذا المجال:إدارة الأزمات والتي تعرضت لها بعض دول الحوار –تونس ومصر– لا أثناء ولا بعد "الثورة؟" على الأقل من الجانب الإنساني،...الأمر الذي يبقى التساؤل مطروحا حول غياب دور دول الحوار العربية مشاركة الحلف الانشغالات الأمنية(التي افترض الحوار أنها مشتركة) في منطقة المتوسط،كذلك عدم استفادة هذه الأخيرة(دول الحوار العربية) من عضويتها في هذا الحوار لمعالجة انشغالاتها الأمنية(خاصة مع انعدام مثل هذه الأطر جنوب المتوسط وغياب أية بوادر للتعاون الأمني العربي–العربي) ولو من خلال الأطر الثنائية أو الإقليمية الفرعية للتعاون ضن مبادرات الحوار والتي قد تشكل انطلاقة(إذا أحسن استغلالها) نحو محاولة توسيع التعاون –الأمني– على المستوى الإقليمي –المتوسط/الشرق الأوسط– ككل على المدى البعيد.

الخاتمة

إن البيئة الأمنية الجديدة والموسومة بالتفاوت الصارخ بين ضفتي المتوسط(تكامل أمني أوروبي عبر شبكة مؤسسات أمنية على رأسها أعتى وأكبر قوة "حلف شمال الأطلسي" الذي لا يزال يمثل محور الأمن الأوروبي مع وظيفته الأساسية في الدفاع الجماعي ودوره الحديث في دعم السلام وإدارة الأزمات،مقابل جنوب مجزأ،مشتت يتميز بفراغ مؤسسي أمني واضح للغاية) جعلت منطقة المتوسط دائرة نفوذ أورو–أطلسية تحكمها مبادئ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويواصل فيها الاتحاد الأوروبي اعتماده على منظمة حلف شمال الأطلسي لاحتواء عدم الاستقرار الذي قد يظهر على حدوده الجنوبية ويهدد أمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية ككل.

هكذا أفرز الخطاب الأورو–أطلسي مفهوما لمخاطر/تهديدات الجنوب تتحدى أمن هذه الجماعة بالرغم من أن الواقع أثبت ولا يزال أن هذه المخاطر الأمنية لم ولن ترق إلى درجة التهديد المباشر والحال لدول شمال المتوسط كونها لا تعدو أن تمثل سوى مخاوف وانشغالات أمنية ما بين وداخل هذه الدول،باستثناء الصراع المستعصي والمزمن في الشرق الأوسط والذي شكل ولا يزال بؤرة حقيقية للتوتر في المنطقة والذي كان الدافع والسبب الحقيقي لكل هذه المبادرات والترتيبات الأمنية في المنطقة.

وفي سياق اختلاف مدركات التهديد بين دول وضفتي المتوسط طورت آليات التعاون الأورو–أطلسي لترقى من مجرد حوار إلى شراكة أمنية تفترض ثقافة أمنية مشتركة تتقارب فيها التصورات والأفكار إلى درجة الإدراك الواحد لكل ما يهدد أمنها،استقرارها وحتى بقائها، إلا أن الواقع أثبت أن ما توفر لدى الجماعة الأورو–أطلسية في بنائها لهويتها وإقليمها، تعذر تحقيقه بين دول جنوب المتوسط بسبب مجموعة من العوامل:داخلية وتتمحور حول غياب الإدارة السياسية لتحقيق ذلك،إقليمية وتتلخص في وجود إسرائيل في المنطقة ودولية وتتمثل في ضغوط القوى الكبرى حفاظا على مصالحها في المنطقة،هكذا وفي غياب أي تصور أمني موحد لمبادرة أو ترتيب نحو بناء أمني مستقبلي في المنطقة يجمع المتوسط–الشرق الأوسط–الخليج العربي،تبنت المؤسسات الأورو–أطلسية وفقا لمقاربتها الأمنية التعاونية الشاملة في المتوسط هذه المبادرات والترتيبات،التي وإن كانت تهدف إلى احتواء مخاطر وتهديدات البيئة الأمنية الجديدة اللامتماثلة نحو إستراتيجية بعيدة المدى لهندسة أمنية أورو–أطلسية في المتوسط وفقا لما يحفظ مصالحها الأمنية فيها،إلا أنها قد تعمل في ظل الفراغ الأمني وغياب المبادرة من الجنوب على احتواء المنطقة ككل بناءا على أن الأمن والاستقرار في أوروبا يتوقف على الاستقرار في المتوسط.

هكذا وفي سياق البيئة الأمنية المتوسطية وما يشوبها من لااستقرار سياسي،لاتوازن اقتصادي واختلال اجتماعي وما ينتج عنه من تحديات أمنية تتطلب تدابير مشتركة لاحتوائها، خاصة وأن هذه التحديات الأمنية "اللينة" تفترض مقاربات تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،...إلا أن الطابع الثنائي لمعظم هذه المبادرات إن لم نقل جلها

وإن كان يهدف إلى احترام خصوصيات الشريك إلا أنه يعمل أكثر على توسيع الفجوة بين هذه الدول وتنمية المنافسة السلبية بينها وبالتالي تقويض أو العمل على إجهاض أية مبادرات لتقربها من بعضها البعض أو انفتاحها على شراكات جديدة،وهذا ما زاد من ارتباط هذه الأخيرة بهذه المبادرات(لغياب البديل) على حساب التوجه نحو إحياء البناء المغاربي،أو العمل على حل عربي–عربي للصراع في الشرق الأوسط في ظل جمود مسار السلام وتكشف نوايا إسرائيل بعدم الرغبة في أية تسوية وفقا للقرارات الأممية أو الاتفاقات الموقعة في هذا المسار.

كما أن سياسة الحوار التي تستدعي تبادل آراء كل الأطراف لتحقيق هذا الأمن والقضاء على أسباب عدم استقرار المنطقة المتوسطية ومنه الأورو–أطلسية ككل،لم تشكل إلا إطارا لحوار سياسي أورو–أطلسي فرض تصوراته الأمنية وترتيباته على دول الجنوب انطلاقا من أن الأمن الأوروبي مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار في حوض المتوسط،هكذا وبالرغم من أن هذه المبادرات شكلت فضاءات للتشاور وتبادل الآراء حول قضايا الأمن ذات الاهتمام المشترك إلا أن ذلك بقي إطارا نظريا أكثر منه ممارسة،فالواقع أثبت أن المبادرات هندسة أحادية فرضت على منطقة الجنوب في ظل ضعفه وتشتته،غياب إطار موحد يفاوض من خلاله، ترحيب الدول بالأطر الثنائية للتشاور،وقد تجسد هذا التوجه أكثر في الحوار المتوسطي للحلف الذي أطلق بهدف تعزيز التعاون،تبديد سوء الفهم تجاه الحلف وبناء الثقة إلا أن تركيزه على الطابع الثنائي سواءا فيما يخص التشاور السياسي(بالرغم من بعض اللقاءات والاجتماعات المتعددة الأطراف على مستوى المسؤولين السامين في الحلف) أو التعاون العملي والعسكري على وجه الخصوص الذي يبقى يتميز بالطابع الثنائي(حلف+1) والذي تجسد أكثر في مبادرات التعاون الفردي التي ترسم عبرها إستراتيجية الحلف بعيدة المدى في المنطقة مدعومة بالمبادرات الفردية المماثلة في إطار مشروع مبادرة اسطنبول للتعاون التي أطلقت لدعم الحوار المتوسطي والعمل على المدى البعيد على ربط كل المنطقة متوسط–شرق أوسط–خليج عربي في إطار مشروع أمني أطلسي(لا يخلو من التصورات الأمريكية لشرق أوسط أوسع) يضمن أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة بتطبيع علاقاتها مع كل الدول العربية دون إلزامها بمسار السلام أو التسوية السلمية للصراع(وفقا للقرارات الأممية أو الاتفاقات الموقعة ضمن هذا المسار)،خاصة وأن هذا الصراع كان الأساس الذي بنيت عليه وبسببه كل هذه المبادرات، وانهارت عليه معظمها أيضا،الأمر الذي يفسر تعدد المبادرات لتدارك هذا الحاجز،إلى جانب ضمان أمن إسرائيل،تسعى هذه المبادرات أيضا إلى تأمين مصالح الجماعة الأورو–أطلسية في المنطقة عن طريق تأمين ممرات موارد الطاقة،إحكام الرقابة على الأنظمة تحت ذرائع الإصلاح السياسي،الديمقراطية وحقوق الإنسان،...

هكذا تبقى هذه الحوارات الأمنية في المتوسط هندسة أورو–أطلسية أحادية في ظل غياب فعالية الطرف الجنوبي،غياب أية إرادة للتكامل أو مجرد التكتل،عدم سعي هذه الدول إلى العمل داخل المنظمات الإقليمية(الجامعة العربية،الاتحاد الإفريقي،...) لحل مشاكلها وطرح انشغالاتها،

وعليه ارتباطها الحصري بالشراكات الأورو–أطلسية وعدم تطلعها إلى الانخراط في أو الانفتاح على أطر إقليمية ودولية أخرى للتعاون الأمني(الآسيوية،الإفريقية،جنوب أمريكية،...) ليس فقط بهدف احتواء مخاطر/تهديدات المنطقة بل لاحتواء المنطقة ككل سياسيا، اقتصاديا،...وحتى أمنيا.

إلا أن هذه المبادرات للشراكة،الحوار،التعاون الأمني،والتي أثارت التساؤلات حول المدى الذي يمكن أن تكون فيه الدول الشريكة فعلا شريكة "قرار" لا مجرد شريكة انضمام،والمدى الذي يمكن من خلاله فعلا تحقيق مصالح مشتركة لا مجرد ضمان المصالح الأورو–أطلسية من خلال هذه الأطر،...قد تواجهها رهانات تترتب على ما قد تفرزه البيئة الأمنية جنوب المتوسط ارتباطا بنجاح/فشل ثورات التغيير والتي أخذت منحى تحولت فيه من حراك شعبي للمطالبة بالإصلاح والتغيير إلى فوضى وحروب أهلية كشفت عن الجانب العسكري من المقاربة الأطلسية للتعاون في المتوسط،مثيرة بذلك التساؤلات حول الدور "الفعلي" المستقبلي للحلف في منطقة المتوسط لاحتواء لاستقرار المنطقة ضمانا لأمن واستقرار المنطقة الأورو–أطلسية خارج مجال النطاق الجغرافي للحلف.

وعليه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في:

–<u>النتيجة الأولى وتتعلق بأسس البناء الأمني جنوب المتوسط:</u>

حيث يعتبر ضعف إن لم نقل انعدام احتمال بناء جنوب المتوسط أمنيا على غرار البناء الأمني الأورو–أطلسي مؤشرا على استحالة تحقيق "هوية أمنية موحدة" جنوب المتوسط، سواءا باعتبار وجود إسرائيل حيث الاختلاف جذريا(عقائدي،إيديولوجي،...)،ولا حتى باستثناء إسرائيل حيث لم تستطع الدول العربية أن تتوصل إلى تحقيق الهوية الأمنية العربية بسبب طبيعة الأنظمة،غياب عنصر التضحية،مشكلة انعدام الثقة التي يجب أن تبنى ميدانيا؛ كذلك يصعب التفكير في الجماعة الأمنية –العربية–جنوب المتوسط بسبب غياب أهم شرط لتحقيقها –حسب دوتش– والمتمثل في عنصر التنبؤ بسلوك الآخر.

وعليه يبقى البناء الأمني المتوسطي المحتمل متمثلا في فكرة المركب الأمني الإقليمي الفرعي والمرتبط إما بغرب المتوسط أو بالمركب الإقليمي الفرعي الشرق الأوسطي.

–<u>النتيجة الثانية والمتعلقة بغياب تصور موحد لمخاطر تتحدى البيئة الأمنية الراهنة:</u>

في الوقت الذي يحرك الخطاب الأورو–أطلسي المشاكل الأمنية الحَالّة والمحتملة في المنطقة بما يخدم مصالح المنظومة الغربية(الأوروبية والأمريكية) الأمنية،مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية،أسلحة الدمار الشامل،...يغيب التصور المشترك لدى دول جنوب المتوسط عما يشكل فعلا تحديات أمنية لشعوبها،قيمها...وحتى بقائها كدول،حيث يبقى الانشغال الأمني الأولوي لدى أنظمة هذه الدول تأمين وضمان بقائها.

-النتيجة الثالثة وتتعلق بغياب الرؤية الموحدة لمبادرة مشتركة جنوب المتوسط:

بالرغم من تعثُّر معظم المبادرات -الأمنية-(الأوروبية) في المنطقة،وإرجاع الأسباب في ذلك إلى كونها أطرا لا تهدف إلا لتحقيق أمن أوروبا وتأمين تخومها الجنوبي،لم تبادر الدول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني،ولا حتى تفعيل الأطر المتعددة الموجودة(الجامعة العربية،الاتحاد المغاربي)،أو الانفتاح على الترتيبات الإقليمية الأخرى(الإفريقية،الآسيوية،الجنوب أمريكة) خاصة وأن ذلك سوف يعمل على مساعدتها على الخروج من دائرة النفوذ الأوروبي والأمريكي.

-النتيجة الرابعة وتتعلق بالأهداف المفترض تحقيقها عبر الحوار:

فالحوار المفترض في مفهومه العام الانفتاح على الآخر لتقريب الرؤى،وجهات النظر، التصور والإدراك وفتح قنوات التواصل بين الشعوب،الحضارات،الثقافات لم يتمكن في الجانب السياسي/الأمني من الوصول-بالرغم من تعدد المبادرات وارتقائها إلى شراكات أمنية!- إلى حل أو معالجة مشاكل الأمن في المنطقة وعلى رأسها الصراع في الشرق الأوسط(بالرغم من كونه الأساس الذي بنيت عليه كل المبادرات).

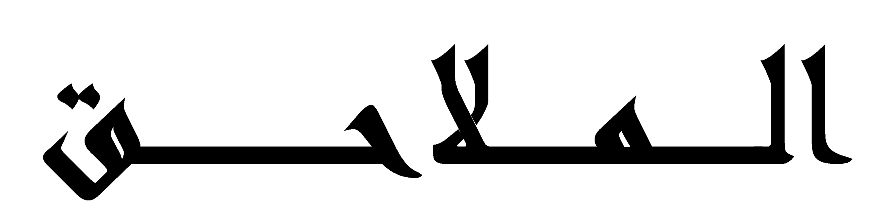
-النتيجة الخامسة وتتعلق بطبيعة الأمن جنوب المتوسط في ظل التنافس الأمريكي /الأوروبي:

مع أن الخطاب الغربي يصرح بالطبيعة التكاملية للمبادرات الأورو-أطلسية إلا أن التنافس الأوروبي/الأمريكي حول النفوذ في المتوسط والخلافات التي تثيرها المشاكل الأمنية في المنطقة حتى داخل المجموعة الأوروبية تثير التساؤل حول "أي أمن؟" تسعى هذه الأطراف إلى تحقيقه من خلال المبادرات والذي لا يمكن أن يحقق إلا مصالحها الأمنية بالرغم من شعارات الديمقراطية،حقوق الإنسان،التنمية،...الأمن الإنساني والأمن الشامل.

-النتيجة السادسة وتتعلق برهانات الأمن في المنطقة في ظل الثنائية مقاربة أمنية تعاونية شاملة/التدخل العسكري للأغراض الإنسانية:

لقد أثبت الواقع(بعد التدخل العسكري الأورو-أطلسي في ليبيا وإن كان بطلب،موافقة أو حتى مباركة أطراف عربية ضد دولة لا تنتمي إلى أيٍّ من المبادرات الأمنية في المنطقة) أنه رغم إقرار المنظومة الأورو-أطلسية أن المشاكل الأمنية والتي أصبحت مجرد مخاطر أمنية -لا تهديدات- يمكن احتواؤها عن طريق التعاون،يبقى احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية واردا ضد أية دولة جنوب المتوسط(والعربية تحديدا) قد تحركه الأسباب(الموضوعية والمُوافِقَة للشرعية الدولية) وحتى مجرد الذرائع(لغة

الأقوى) وذلك لمجرد تصور أو تخوف هذه المنظومة(الأوروبية–الأمريكية)أنَّ مصالحها الأمنية بالمفهوم الضيق أو الموسع للأمن(العسكري/السياسي،الاقتصادي،...) قد تتعرض للخطر، وهذا ما يثير(في رأينا)إعادة النظر في كل هذه المبادرات للحوار في إطار حوار حقيقي يضم كل الأطراف في منطقة جنوب المتوسط(سوريا،لبنان،ليبيا،...)،العمل على التنسيق بين التكتلات في المنطقة(مغاربيا،شرق أوسطيا،خليجيا)،وذلك للاستفادة من بوادر التغيير وإدارة الثورات العربية في ظل هذه الأطر على المديين المتوسط والبعيد حتى لا تحيد عن مسار التغيير الحقيقي نحو الديمقراطية بالمقاييس التي تخدم خصوصيات المنطقة،حمايتها من الانزلاق نحو التطرف والفوضى أو حتى استغلال ظروفها من قبل أطراف غربية قد لا توظفها إلا حسب ما يخدم مصالحها أكثر فأكثر.


الملاحق

مــلــحــق رقــم:1

الخــريــطــة الجيــوســيــاسـيــة لــمــنــطــقــة المــتــوســط

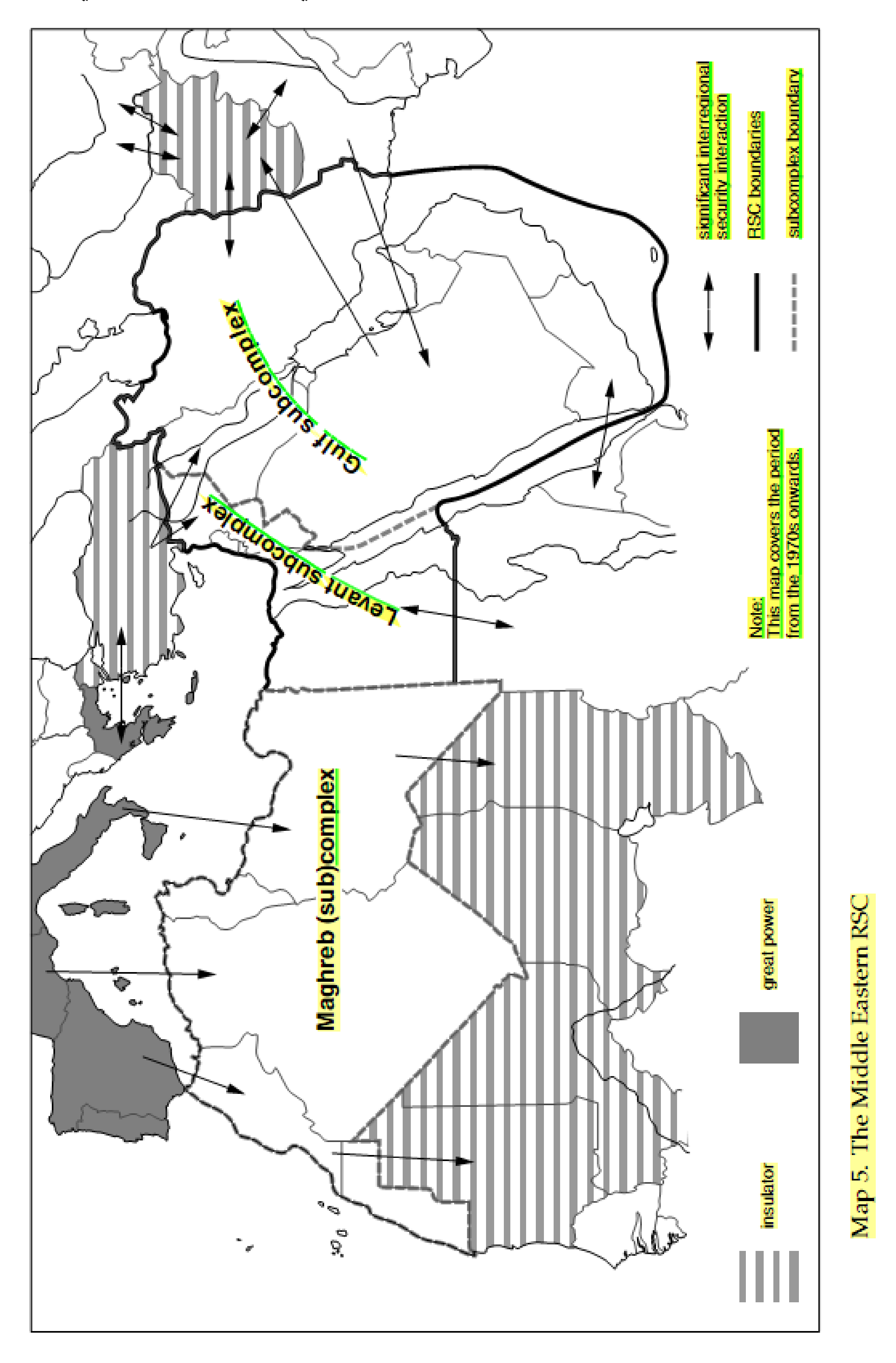


الــمــــصـــــدر:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:Mediterranean_Sea_political_map-fr.svg

مــلــحــق رقــم:2

خــريـــطــة مــركــب الأمـــن الإقــلـــيـــمي الشـــرق أوســطي



Map 5. The Middle Eastern RSC

المـــصــــدر: Barry Buzan & Ole Waever, Regions and Powers, p.189

ملحق رقم:3

بيان الشراكة الإستراتيجية الأمريكية–الإسرائيلية

مقتطف من خطاب وزير الأمريكي "ليس أسبن" أمام اللجنة الإسرائيلية-الأمريكية للشؤون العامة (ايباك) في واشنطن. المصدر:

MIDEST MIRROR, 16/6/1993.

"هدفي هو العمل مع السيد رابين على تعديل تفكيرنا الاستراتيجي في ضوء التغيرات التي طرأت على العالم.هذه عملية جديدة،وسوف تتيح لنا عمل أشياء عديدة.

أولا: سنقوم بادئ ذي بدء، بإرساء الأسس الفكرية للتعامل مع المتطلبات الأمنية المستجدة، والتيقن من أن مؤسسات الأمن القومي في بلدينا تعمل على الاتجاه نفسه.

ثانيا: يمكننا أن نحدد بدقة، نوع المخاطر التي تواجهها إسرائيل اليوم، والتأكد من أن مواردنا تستعمل لمواجهة هذه المخاطر.

ثالثا: سنلقي نظرة جديدة فاحصة على جهودنا الأمنية المشتركة، متطلعين إلى بضعة أهداف، وهاأنذا أحدد هذه الأهداف:

الهدف الأول: الحفاظ على المساعدات الأمنية الأمريكية للحفاظ على ثقة إسرائيل في عملية السلام، ومعاونتها على النهوض بأعباء الدفاع عن نفسها.

الهدف الثاني: الحفاظ على تفويق إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة.وذلك ما يتوافق طبعا مع مستلزمات أمننا القومي.

الهدف الثالث: الحفاظ على التخطيط العسكري الوثيق العرى،والترتيبات الأمنية الملموسة، والاتصالات الوثيقة بين العسكريين،والتمارين والتدريبات المشتركة.

الهدف الرابع: الاستخدام الأمثل لقاعدة الصناعة الدفاعية في البلدين.ثمة مجالات تبذل فيها حاليا جهودا مزدوجة ينبغي أن ننتبه إليها ونتحاشاها،منها أن في إمكاننا العمل معها في الأبحاث والتطوير واستكشاف مجالات جديدة.

الهدف الخامس: الحفاظ على حضور عسكري أميركي قوي في المنطقة.

الهدف السادس: العمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

المصدر

كتاب: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ص 199.

مــلــحــق رقــم:4

أســس الشــراكــة مــن أجــل الســلام

Partnership for Peace: Invitation Document issued by

the Heads of State and Government participating in the

Meeting of the North Atlantic Council

10 -11 January 1994

We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, building on the close and longstanding partnership among the North American and European Allies, are committed to enhancing security and stability in the whole of Europe. We therefore wish to strengthen ties with the democratic states to our East. We reaffirm that the Alliance, as provided for in Article 10 of the Washington Treaty, remains open to the membership of other European states in a position to further the principles of the Treaty and to contribute to the security of the North Atlantic area. We expect and would welcome NATO expansion that would reach to democratic states to our East, as part of an evolutionary process, taking into account political and security developments in the whole of Europe.

We have today launched an immediate and practical programme that will transform the relationship between NATO and participating states. This new programme goes beyond dialogue and cooperation to forge a real partnership - a Partnership for Peace. We therefore invite the other states participating in the NACC and other CSCE countries able and willing to contribute to this programme, to join with us in this partnership. Active participation in the Partnership for Peace will play an important role in the evolutionary process of the expansion of NATO.

The Partnership for Peace, which will operate under the authority of the North Atlantic Council, will forge new security relationships between

the North Atlantic Alliance and its Partners for Peace. Partner states will be invited by the North Atlantic Council to participate in political and military bodies at NATO Headquarters with respect to Partnership activities. The Partnership will expand and intensify political and military cooperation throughout Europe, increase stability, diminish threats to peace, and build strengthened relationships by promoting the spirit of practical cooperation and commitment to democratic principles that underpin our Alliance.

NATO will consult with any active participant in the Partnership if that partner perceives a direct threat to its territorial integrity, political independence, or security. At a pace and scope determined by the capacity and desire of the individual participating states, we will work in concrete ways towards transparency in defence budgeting, promoting democratic control of defence ministries, joint planning, joint military exercises, and creating an ability to operate with NATO forces in such fields as peacekeeping, search and rescue and humanitarian operations, and others as may be agreed.

To promote closer military cooperation and interoperability, we will propose, within the Partnership framework, peacekeeping field exercises beginning in 1994. To coordinate joint military activities within the Partnership, we will invite states participating in the Partnership to send permanent liaison officers to NATO Headquarters and a separate Partnership Coordination Cell at Mons (Belgium) that would, under the authority of the North Atlantic Council, carry out the military planning necessary to implement the Partnership programmes. (…)

With the expansion of NACC activities and the establishment of the Partnership for Peace, we have decided to offer permanent facilities at NATO Headquarters for personnel from NACC countries and other Partnership for Peace participants in order to improve our working relationships and facilitate closer cooperation.

Partnership for Peace: Framework Document issued by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council

10 -11 January 1994

2. This Partnership is established as an expression of a joint conviction that stability and security in the Euro-Atlantic area can be achieved only through cooperation and common action. Protection and promotion of fundamental freedoms and human rights, and safeguarding of freedom, justice, and peace through democracy are shared values fundamental to the Partnership. In joining the Partnership, the member States of the North Atlantic Alliance and the other States subscribing to this Document recall that they are committed to the preservation of democratic societies, their freedom from coercion and intimidation, and the maintenance of the principles of international law. They reaffirm their commitment to fulfil in good faith the obligations of the Charter of the United Nations and the principles of the Universal Declaration on Human Rights ; specifically, to refrain from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, to respect existing borders and to settle disputes by peaceful means. They also reaffirm their commitment to the Helsinki Final Act and all subsequent CSCE documents and to the fulfilment of the commitments and obligations they have undertaken in the field of disarmament and arms control.

The other states subscribing to this document will cooperate with the North Atlantic Treaty Organization in pursuing the following objectives:

a. facilitation of transparency in national defence planning and budgeting processes;

b. ensuring democratic control of defence forces;

c. maintenance of the capability and readiness to contribute, subject to constitutional considerations, to operations under the authority of the UN and/or the responsibility of the CSCE;

d. the development of cooperative military relations with NATO, for the purpose of joint planning, training, and exercises in order to strengthen their ability to undertake missions in the fields of peace-keeping, search and rescue, humanitarian operations, and others as may subsequently be agreed;

e. the development, over the longer term, of forces that are better able to operate with those of the members of the North Atlantic Alliance.

8. NATO will consult with any active participant in the Partnership if that Partner perceives a direct threat to its territorial integrity, political independence, or security.

Basic Document of the Euro-Atlantic Partnership Council

30 May 1997

1. The member countries of the North Atlantic Cooperation Council and participating countries of the Partnership for Peace, determined to raise to a qualitatively new level their political and military cooperation, building upon the success of NACC and PfP, have decided to establish a Euro-Atlantic Partnership Council. In doing so, they reaffirm their joint commitment to strengthen and extend peace and stability in the Euro-Atlantic area, on the basis of the shared values and principles which underlie their cooperation, notably those set out in the Framework Document of the Partnership for Peace.

2. The Euro-Atlantic Partnership Council will be a new cooperative mechanism which will form a framework for enhanced efforts in both an expanded political dimension of partnership and practical cooperation under PfP. It will take full account of and complement the respective activities of the OSCE and other relevant institutions such as the European Union, the Western European Union and the Council of Europe.

3. The Euro-Atlantic Partnership Council, as the successor to NACC, will provide the overarching framework for consultations among its members on a broad range of political and security-related issues, as part of a

process that will develop through practice. PfP in its enhanced form will be a clearly identifiable element within this flexible framework. Its basic elements will remain valid. The Euro-Atlantic Partnership Council will build upon the existing framework of NATO's outreach activities preserving their advantages to promote cooperation in a transparent way. The expanded political dimension of consultation and cooperation which the Council will offer will allow Partners, if they wish, to develop a direct political relationship individually or in smaller groups with the Alliance. In addition, the Council will provide the framework to afford Partner countries, to the maximum extent possible, increased decision-making opportunities relating to activities in which they participate.

4. The Euro-Atlantic Partnership Council will retain two important principles which have underpinned the success of cooperation between Allies and Partners so far. It will be inclusive, in that opportunities for political consultation and practical cooperation will be open to all Allies and Partners equally. It will also maintain self-differentiation, in that Partners will be able to decide for themselves the level and areas of cooperation with NATO. Arrangements under the Council will not affect commitments already undertaken bilaterally between Partners and NATO, or commitments in the PfP Framework Document including the consultation provisions of its article 8.

5. The Euro-Atlantic Partnership Council will meet, as required, in different formats:

§ In plenary session to address political and security-related issues of common concern and to provide information as appropriate on activities with limited participation.

§ In a limited format between the Alliance and open-ended groups of Partners to focus on functional matters or, on an ad hoc basis, on appropriate regional matters. In such cases, the other EAPC members will be kept informed about the results.

§ In a limited format between the Alliance and groups of Partners who participate with NATO in a peace support operation or in the Planning and Review Process, or in other cases for which this format has been agreed. The other members of the EAPC will be informed as appropriate.

§ In an individual format between the Alliance and one Partner.

Structure

6. The Euro-Atlantic Partnership Council will meet, as a general rule, at Ambassadorial level in Brussels and on a monthly basis.

7. The Council will meet twice a year at both Foreign Ministers and Defence Ministers level; additional meetings can be envisaged as required. It may also meet at the level of Heads of State or Government, when appropriate.

8. The Council will be chaired by the Secretary General of the North Atlantic Alliance or his Deputy. The representative of a member country will be named President d'Honneur for six months according to modalities to be determined.

9. The work of the Euro-Atlantic Partnership Council will be supported regularly by the Political-Military Steering Committee (PMSC) and the Political Committee (PC) in their configurations at Alliance with all Partners. On an ad hoc basis an EAPC Senior Political Committee would address issues referred to it, as required. The EAPC will consider, based on evolving practical experience, whether this support could be improved by an EAPC Steering Committee (EAPC-SC) which would integrate the functions of the former enlarged Political Committee and the PMSC in NACC/PfP format. The PMSC will meet, as appropriate, in an Alliance with individual Partners or Alliance with groups of Partners (e.g PARP) configuration. The PMSC and PC with Partners will meet at least once a month, or more frequently if required. Other NATO Committees will expand opportunities for work with Partners on cooperation issues and will inform the EAPC on their work in this regard. Their activities

will become part of the Euro-Atlantic Partnership Council framework. An important part of this framework will be new opportunities for Partner consultations with the Military Committee. The Military Committee will also play a major role in the expanded range of opportunities for consultation and cooperation provided by the future support structure for the EAPC.

Substance

10. The Euro-Atlantic Partnership Council will adopt at the time of its establishment the NACC Work Plan for Dialogue, Partnership and Cooperation and will replace it with an EAPC Work Plan as part of its future work. The activities included in the Partnership Work Programme (PWP) will also come under the general purview of the EAPC.

11. Specific subject areas on which Allies and Partners would consult, in the framework of the EAPC, might include but not be limited to: political and security related matters; crisis management; regional matters; arms control issues; nuclear, biological and chemical (NBC) proliferation and defence issues; international terrorism; defence planning and budgets and defence policy and strategy; security impacts of economic developments. There will also be scope for consultations and cooperation on issues such as: civil emergency and disaster preparedness; armaments cooperation under the aegis of the Conference of National Armaments Directors (CNAD); nuclear safety; defence related environmental issues; civil-military coordination of air traffic management and control; scientific cooperation; and issues related to peace support operations.

Eligibility

12. Present NACC members and PfP participating countries automatically become members of the Euro-Atlantic Partnership Council if they so desire. The Euro-Atlantic Partnership Council is open to the accession of other OSCE participating states able and willing to accept its basic principles and to contribute to its goals. New members may join the EAPC by joining the Partnership for Peace through signing the PfP

Framework Document and by stating their acceptance of the concept of the EAPC as laid out in this document. The EAPC would be invited to endorse the accession of its new members.

المـــصـــــدر

Jean Jacques De Dardel, «Whiter the Euro-Atlantic Partnership? Partnership and NATO's New Strategic Concept», Geneva Papers 10, (Geneva Centre for Security Policy), 2009, pp.42-51.

ملـــحـــق رقـــم:5

إعـــلان بـــرشلـــونـــة:الشـــراكـــة الســـيـــاســـيـــة والأمـــنـــية

إعلان برشلونة

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الاورو- متوسطي في 27 و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جدديا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛;
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية- متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.
- يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية- متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية:

تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي(*)؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة(*) لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، (نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي)؛
- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛
- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة؛(1)
- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي-متوسطي).

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية- المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.
سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.
ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادى والوحدات المحلية.
وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية. وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو-متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال. وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو-متوسطية لعملية برشلونة.
وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة.

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمــة:
يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى . سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي- المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني. تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.
يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.
في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي- المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.
يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم
خلال المؤتمر الأوروبي- المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار
من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لترجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع.
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي- المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل. سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية- المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996.

هجرة:
نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، وبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة MED MIGRATION الخبرة المكتسبة في إطار برنامج للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

إرهاب
تهريب المخدرات، إجرام دولي, هجرة غير شرعية
يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.
سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.
يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.
سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.
سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.

5. اتصالات دستورية:
حوار برلماني أوروبي- متوسطي:
يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي- المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:
ستساهم الاتصالات المترددة بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية ومماثليهم المتوسطيين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم المشاركة الأوروبية-

المتوسطية. في سبيل هذا، تدعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. في هذا الصدد، ستعقد قمة أوروبية- متوسطية للجان الاقتصادية والاجتماعية في مدريد في 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول.

المــمــــصــــدر

http://www.anhri.net/docs/undocs/pd.shtml

مــلــحــق رقــم:6

بيــان قمة اســطنبــول لمنظــمــة الأمــن والتعــاون في أوروبا 1999

الجــزء الخــاص بإجــراءات بنــاء الثقــة على المستــوى الإقــليمي

ISTANBUL SUMMIT DECLARATION

1. We, the Heads of State or Government of the participating States of the OSCE, have assembled in Istanbul on the eve of the twenty-first century and of the twenty-fifth anniversary of the Helsinki Final Act. Since we last met we have transformed the OSCE to meet unprecedented challenges. When we met in Lisbon, the first large-scale OSCE field operation had just been established, in Bosnia and Herzegovina. During the three intervening years, we have increased dramatically the number and size of our field operations. Our common institutions have grown in number and in the level of their activities. The OSCE has expanded the scale and substance of its efforts. This has greatly strengthened the OSCE's contribution to security and co-operation across the OSCE area. We pay special tribute to the women and men whose dedication and hard work have made the Organization's achievements possible.

2. Today, we adopted a Charter for European Security in order to strengthen security and stability in our region and improve the operational capabilities of our Organization. We task the OSCE Permanent Council to take the necessary decisions to implement promptly the new steps agreed upon in this Charter. We need the contribution of a strengthened OSCE to meet the risks and challenges facing the OSCE area, to improve human security and thereby to make a difference in the life of the individual, which is the aim of all our efforts. We reiterate unreservedly our commitment to respect human rights and fundamental freedoms and to abstain from any form of discrimination. We also reiterate our respect for international humanitarian law. We pledge our commitment to intensify efforts to prevent conflicts in the OSCE area, and when they occur to resolve them peacefully. We will work closely with other international organizations and institutions on the basis of the Platform for Co-operative Security, which we adopted as a part of our Charter.

X. REGIONAL MEASURES

(138) The participating States are encouraged to undertake, including on the

basis of separate agreements, in a bilateral, multilateral or regional context, measures to increase transparency and confidence.

(139) Taking into account the regional dimension of security, participating States, on a voluntary basis, may therefore complement OSCE-wide confidence- and security-building measures through additional politically or legally binding measures, tailored to specific regional needs.

(140) On a voluntary basis, numerous measures provided for in the Vienna Document, in particular, could be adapted and applied in a regional context. Participating States may also negotiate additional regional CSBMs, in accordance with the principles set out in paragraph (142).

(141) The framework for the negotiation of measures relating to regional military confidence-building and co-operation should be determined by the preferences of the States involved and the nature of the measures to be agreed upon.

(142) Such measures should:

(142.1) - be in accordance with the basic OSCE principles, as enshrined in its documents;

(142.2) - contribute to strengthening the security and stability of the OSCE area, including the concept of the indivisibility of security;

(142.3) - add to existing transparency and confidence;

(142.4) - complement, not duplicate nor replace, existing OSCE-wide CSBMs or arms control agreements;

(142.5) - be in accordance with international laws and obligations;

(142.6) - be consistent with the Vienna Document;

(142.7) - not be detrimental to the security of third parties in the region.

(143) Agreed regional CSBMs form part of the OSCE-wide web of interlocking and mutually reinforcing agreements. Negotiation and implementation within the OSCE area of regional or other agreements not binding on all OSCE participating States are a matter of direct interest to all participating States. Participating States are therefore encouraged to inform

the Forum for Security Co-operation (FSC) of the regional CSBM initiatives undertaken and agreements reached, as well as of their implementation, when appropriate. The FSC could be the repository of regional CSBM agreements.

(144) There are a wide range of possible measures which could serve regional needs, such as:

(144.1) - exchange of information on defence planning, military strategy and doctrine as far as they refer to a particular regional context;

(144.2) - further development of the provisions with regard to risk reduction;

(144.3) - enhancement of the existing mechanism for consultation and co-operation as regards unusual military activities conducted by participating States;

(144.4) - joint training courses and manoeuvres;

(144.5) - intensification of military contacts and co-operation, particularly in border areas;

(144.6) - establishment of cross-border communications networks;

(144.7) - reduction of the thresholds for military activities, in particular with regard to border areas;

(144.8) - reduction of the thresholds for notifications and observations of certain military activities that a State is allowed to carry out in a given period, particularly in border areas;

(144.9) - agreement on additional inspection and evaluation visits by neighbouring States, especially in border areas;

(144.10) - increase in the size of evaluation teams and agreement to multinational evaluation teams;

(144.11) - creation of bi-national or regional verification agencies to co-ordinate "out of the region" verification activities.

(145) A list of proposals, as well as a compilation of bilateral and regional measures prepared by the CPC will serve as a source of inspiration and reference for participating States.

(146) Participating States are encouraged to provide the CPC with

appropriate information on such measures. The CPC is tasked with continuously updating the above-mentioned document, and making it available to the participating States.

(147) If requested by the parties directly involved, the FSC may assist in the development, negotiation and implementation of regional measures. It may also, if asked by those parties, direct the CPC to provide technical assistance, facilitate the process of information exchange or assist in any agreed verification activities relating to regional CSBMs.

XI. ANNUAL IMPLEMENTATION ASSESSMENT MEETING

(148) The participating States will hold each year a meeting to discuss the present and future implementation of agreed CSBMs. Discussion may extend to:

(148.1) - Clarification of questions arising from such implementation;

(148.2) - operation of agreed measures, including the use of additional equipment during inspections and evaluation visits;

(148.3) - implications of all information originating from the implementation of any agreed measures for the process of confidence- and security-building in the framework of the OSCE.

(149) Before the conclusion of each year's meeting the participating States will normally agree upon the agenda and dates for the subsequent year's meeting. Lack of agreement will not constitute sufficient reason to extend a meeting, unless otherwise agreed. Agenda and dates may, if necessary, be agreed between meetings.

(150) The Forum for Security Co-operation (FSC) will hold such meetings. It will consider, as required, suggestions made during the Annual Implementation Assessment Meeting (AIAM) aiming at the improvement of the implementation of CSBMs.

(150.1) One month prior to the meeting, the CPC will circulate a survey of exchanged annual information and ask participating States to confirm or to correct applicable data.

(150.2) Within one month after the AIAM, the CPC will circulate a survey of such suggestions.

(150.3) Any participating State may request assistance in implementing the provisions of this document from any other participating State.

(150.4) Participating States which, for whatever reason, have not exchanged annual information according to this document and have not provided an explanation under the FSC announcing and reminding mechanism, will during the meeting explain the reasons why and provide an expected date for their full compliance with this commitment.

XII. FINAL PROVISIONS

OSCE COMMUNICATIONS NETWORK

(151) The participating States will use the OSCE Communications Network for the transmission of messages relating to agreed measures contained in this document. The Network complements the use of diplomatic channels.

(152) The use and the arrangements of the OSCE Communications Network are therefore governed by the relevant OSCE documents.

OTHER PROVISIONS

(153) The text of this document will be published in each participating State, which will disseminate it and make it known as widely as possible.

(154) The Secretary General of the OSCE is requested to transmit the present document to the Secretary-General of the United Nations and to the Governments of the Partners for Co-operation Japan and the Republic of Korea and of the Mediterranean Partners for Co-operation (Algeria, Egypt, Israel, Jordan, Morocco and Tunisia).

IMPLEMENTATION

(155) Participating States are encouraged to provide the CPC with a copy of all CSBM notifications and information exchanged. In accordance with the Charter of Paris, which tasked the CPC with supporting the implementation of CSBMs, the CPC will provide to all participating States, on a regular basis, a factual presentation of all CSBM information exchanged.

The factual presentation should facilitate the analysis of this information by participating States and will not entail any conclusions by the CPC.

(156) The participating States will implement this set of mutually Complementary confidence- and security-building measures in order to promote security co-operation and to reduce the risk of military conflict.

(157) In order to strengthen compliance with agreed confidence- and Security-building measures and in addition to other relevant provisions of this document, the participating States will, as necessary, consider in appropriate OSCE bodies how to ensure full implementation of those measures.

(158) The measures adopted in this document are politically binding and will come into force on 1 January 2000, unless specified otherwise.

Istanbul, 16 November 1999

الـــمـــــصـــــدر:

http://www.osce.org/mc/39569

مـــلـــحـــق رقـــم:7

إعـــــلان مـــرســـيـــلـــيـــا 1999

UNION DE L'EUROPE OCCIDENTALE

Déclaration de Marseille

Conseil des Ministres de l'UEO

Marseille, 13 novembre 2000

Déclaration de Marseille

Le Conseil des ministres de l'UEO s'est réuni à Marseille le 13 novembre 2000. Il a été précédé d'une réunion des ministres de la Défense du Groupe Armement de l'Europe occidentale (GAEO), au cours de laquelle l'Autriche, la Finlande, la Hongrie, la Pologne, la Suède et la République tchèque sont devenues membres de plein droit.

Les ministres se sont félicités du rôle crucial joué par l'UEO en particulier depuis sa réactivation et son installation à Bruxelles, et ont salué son importante contribution au développement de l'architecture européenne de sécurité et de défense.

Les ministres se sont félicités des progrès réalisés par l'UE dans le domaine de la politique européenne de sécurité et de défense, ainsi que du soutien apporté par l'Alliance atlantique à cette démarche. Ils ont rappelé leur attachement à cette politique, qui servira les intérêts de tous les pays de l'UEO grâce à l'élaboration d'arrangements satisfaisants.

Dans la continuation du Conseil ministériel de Porto, et dans la perspective des décisions qui seront prises par le Conseil européen de Nice, les ministres se sont mis d'accord sur un certain nombre de mesures destinées à tirer les conséquences pour l'UEO des évolutions en cours.

À cet égard,

1. Les ministres ont approuvé les fonctions et structures dites résiduelles de l'UEO, qui seront en place le 1 er juillet 2001 au plus tard et qui permettront aux États membres d'assurer les engagements du traité de Bruxelles modifié, et notamment ceux résultant des articles V et IX, auxquels les États membres réaffirment leur attachement. Ils ont demandé que soient prises les

mesures administratives et immobilières nécessaires, de sorte que les structures de l'UEO résiduelle soient en place lorsque l'UE sera devenue opérationnelle.

2. Les ministres ont salué à nouveau la compétence et le dévouement du personnel du Secrétariat général de l'UEO ainsi que son inestimable contribution aux activités de l'Organisation. Ils ont réaffirmé l'engagement qu'ils ont pris à Porto en ce domaine. À ce titre, ils ont encouragé le Secrétaire général à poursuivre ses efforts pour que soient trouvées des solutions appropriées tenant compte des compétences professionnelles et des attentes légitimes des agents de l'UEO. Ils ont également entériné le plan social dont bénéficiera le personnel de l'UEO concerné.

3. Les ministres ont reconnu les travaux de l'État-major militaire de l'UEO et ont noté qu'il se prépare à cesser ses activités conformément au plan de transition approuvé le 17 octobre par les chefs d'État-major des armées. Les ministres ont également reconnu que l'Union européenne examinait dûment la question de contacts appropriés entre les officiers des pays de l'UEO non membres de l'UE et les nouvelles structures militaires de l'UE.

4. Les ministres ont reconnu l'importance du dialogue et de la coopération que l'UEO a instaurés à 28 et à 21 avec les pays tiers ces dernières années. L'UEO cessera ses activités dans ce domaine, dont il est prévu qu'elles seront reprises dans le cadre du dialogue politique existant entre l'UE et les pays concernés.

5. Les ministres ont également convenu de suspendre l'application des mécanismes de consultation de routine en vigueur entre l'UEO et l'UE, sans préjudice pour la coopération requise dans le cadre du processus de transition. De même, les mécanismes de consultation de routine UEO/OTAN seront suspendus à l'exception de ceux dont l'application est encore nécessaire dans la période transitoire, notamment pour l'exercice JES 2001.

6. Les ministres ont pris note avec satisfaction de l'accord de principe de l'Union européenne sur la création, sous la forme d'agences au sein de l'UE, d'un Centre satellitaire et d'un Institut d'études de sécurité qui incorporeront les éléments pertinents des organes subsidiaires correspondants de l'UEO. Ils ont donné mandat au Conseil permanent de tirer toutes les conséquences administratives et financières de ces décisions. Les ministres ont également reconnu que l'UE examinait dûment la question de la participation appropriée des pays de l'UEO non membres de l'UE aux activités de l'Institut d'études de sécurité et du Centre satellitaire.

7. Les ministres ont exprimé leur volonté de mettre un terme à l'existence du Forum transatlantique. Ils ont accueilli avec satisfaction la volonté de l'Union européenne d'enrichir le dialogue transatlantique, en confiant à l'IES le développement des activités similaires à celles aujourd'hui conduites au sein du Forum transatlantique, selon des modalités à convenir qui permettent la participation à ces activités de tous les États concernés.

8. Les ministres ont pris acte de l'accord de p principe de l'Union européenne de reprendre à terme la gestion directe de la mission EMCP de coopération avec l'Albanie en matière de police. L'UEO est prête à proroger la mission, dans les termes actuels, pour une période intérimaire après le 31 décembre 2000, date d'échéance de son présent mandat.

9. La mission d'assistance au déminage en République de Croatie se poursuivra, sous la responsabilité de la Suède, dans le cadre de l'UEO jusqu'au 9 mai 2001, date de l'échéance de son présent mandat.

10. Les ministres ont souligné qu'il importe de poursuivre la coopération entre les membres du Groupe UEO d'États Parties au traité Ciel ouvert, laquelle, dans un avenir prévisible, sera coordonnée directement entre les membres du Groupe, en tant que de besoin depuis les capitales et leurs missions à Vienne.

11. Rappelant les dispositions pertinentes du traité de Bruxelles modifié, les ministres ont pris note avec intérêt des travaux de réflexion stratégique de l'Assemblée parlementaire de l'UEO sur la sécurité et la défense européennes.

12. Les ministres ont noté que le GAEO continuera d'exercer sa fonction de réflexion et de coopération dans le domaine de l'armement.

13. Les ministres ont accueilli avec satisfaction la présentation faite par les Pays-Bas concernant leur future Présidence.

COOPÉRATION EN MATIÈRE D'ARMEMENT

1. Les ministres de la Défense des treize pays membres du Groupe Armement de l'Europe occidentale (GAEO), forum européen de la coopération en matière d'armement, se sont réunis avec leurs homologues autrichien, finlandais, hongrois, polonais, suédois et tchèque le 13 novembre 2000 à Marseille.

2. Les ministres de la Défense ont examiné l'évolution de la situation dans le domaine de l'armement et les activités spécifiques de coopération en matière d'armement menées dans le

cadre du GAEO. Leurs discussions ont concerné en particulier les questions du Partenariat européen pour l'armement, de la participation de l'Autriche, la Hongrie, la Pologne et la République tchèque à la coopération en matière de recherche et technologie (R&T) au sein du GAEO, ainsi que de l'avenir du GAEO et de l'OAEO.

3. Concernant le Partenariat européen pour l'armement, les ministres de la Défense avaient convenu à Luxembourg, en novembre 1999, d'une procédure permettant d'offrir à l'Autriche, la Finlande, la Hongrie, la Pologne, la République tchèque et la Suède la possibilité de devenir membres de plein droit du GAEO. Depuis lors, ces pays ont présenté une demande d'adhésion officielle. Sur la base de la recommandation des Directeurs nationaux de l'armement (DNA), les ministres de la Défense du GAEO ont approuvé l'adhésion de ces pays au GAEO en tant que membres de plein droit. Le GAEO compte désormais 19 membres de plein droit ayant tous les mêmes droits et responsabilités.

4. Les ministres de la Défense ont également pris note du souhait exprimé par l'Autriche, la Hongrie, la Pologne et la République tchèque de participer à la coopération en R&T dans le cadre du GAEO via le mémorandum d'entente SOCRATE. À cette fin, ils ont chargé le Président en exercice de demander au Conseil de l'UEO d'autoriser l'élargissement à ces quatre pays de la passation centralisée des contrats par l'Organe exécutif de l'OAEO dans le cadre du système SOCRATE, et sont convenus sur cette base de signer les amendements nécessaires au mémorandum d'entente SOCRATE.

5. S'agissant de l'avenir du GAEO et de l'OAEO, les ministres de la Défense avaient chargé les DNA, lors de leur réunion spéciale à Porto, de commencer à examiner les questions concrètes nécessaires pour assurer l'avenir immédiat du GAEO et de l'OAEO, et d'établir un programme de travail en plusieurs phases pour de nouvelles études approfondies sur l'avenir à long terme. Les ministres de la Défense ont noté avec satisfaction que les DNA sont convenus de la marche à suivre pour l'avenir immédiat du GAEO et de l'OAEO, et que les travaux ont commencé sur la base du programme en plusieurs phases agréé. Les ministres ont procédé à un échange de vues fructueux sur le rapport initial présenté par les DNA, et ont fourni des orientations concernant la poursuite des travaux en vue de la présentation d'un rapport définitif à leur réunion de l'automne 2001.

6. Les ministres de la Défense ont en outre pris note des travaux accomplis par les commissions

et groupes du GAEO. Ils ont exprimé notamment leur satisfaction quant à la finalisation et l'approbation récente par les DNA d'un manuel traitant des « Principes, procédures et méthodes pour harmoniser les besoins militaires et faciliter la coopération européenne en matière d'armement », et quant à la suite que les DNA sont convenus de donner au Plan directeur sur l'Agence européenne de l'armement (AEA).

7. Enfin, les ministres de la Défense ont exprimé leur satisfaction à l'Organisation de l'armement de l'Europe occidentale (OAEO) qui a atteint ses objectifs concernant le lancement de projets de recherche et technologie EUCLID et THALES, y compris la notification de contrats de R&T à l'industrie européenne dans le cadre du programme EUCLID. Un objectif en augmentation de 10 % a été fixé pour le lancement de nouveaux projets durant la période à venir, avec au moins dix-sept contrats EUCLID, pour une valeur totale de 119 millions d'euros, y compris 34 millions autofinancés par l'industrie.

8. La Présidence du GAEO, qui s'exerce par rotation entre les différents membres, passera de la Grèce à l'Italie pour les années 2001 et 2002 ; le Comité de direction de l'OAEO sera présidé par l'Italie pendant un an à compter du 1er janvier 2001.

9. Le Conseil de l'UEO (membres du GAEO) a adopté les conclusions des ministres de la Défense des pays du GAEO.

<u>الـــمـــــصــــدر</u>

http://www.weu.int/documents/001113fr.pdf

ملحق رقم:8

أجزاء من وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف (SC-99)

Washington Summit Communique

Issued by the Heads of State and Government
participating in the meeting of the North Atlantic Council
in Washington, D.C. on 24th April 1999

An Alliance for the 21st Century

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, have gathered in Washington to celebrate the 50th anniversary of NATO and to set forth our vision of the Alliance of the 21st century. The North Atlantic Alliance, founded on the principles of democracy, individual liberty and the rule of law, remains the basis of our collective defence; it embodies the transatlantic link that binds North America and Europe in a unique defence and security partnership.

4. The NATO of the 21st century starts today - a NATO which retains the strengths of the past and has new missions, new members and new partnerships. To this end, we have:

a. approved an updated Strategic Concept;
b. reaffirmed our commitment to the enlargement process of the Alliance and approved a Membership Action Plan for countries wishing to join;
c. completed the work on key elements of the Berlin Decisions on building the European Security and Defence Identity within the Alliance and decided to further enhance its effectiveness;
d. launched the Defence Capabilities Initiative;
e. intensified our relations with Partners through an enhanced and more operational Partnership for Peace and strengthened our consultations and co-operation within the Euro-Atlantic Partnership Council;
f. enhanced the Mediterranean Dialogue; and
g. decided to increase Alliance efforts against weapons of mass destruction and their means of delivery.

10. On the basis of the above principles and building on the Berlin decisions, we therefore stand ready to define and adopt the necessary arrangements for ready access by the European Union to the collective assets and capabilities of the Alliance, for operations in which the Alliance as a whole is not engaged militarily as an Alliance. The Council in Permanent Session will approve these arrangements, which will respect the requirements of NATO operations and the coherence of its command structure, and should address:

h. Assured EU access to NATO planning capabilities able to contribute to military planning for EU-led operations;
i. The presumption of availability to the EU of pre-identified NATO capabilities and common assets for use in EU-led operations;
j. Identification of a range of European command options for EU-led operations, further developing the role of DSACEUR in order for him to assume fully and

effectively his European responsibilities;

k. The further adaptation of NATO's defence planning system to incorporate more comprehensively the availability of forces for EU-led operations.

We task the Council in Permanent Session to address these measures on an ongoing basis, taking into account the evolution of relevant arrangements in the EU. The Council will make recommendations to the next Ministerial meeting for its consideration.

19. We direct the Council in Permanent Session, building on, as appropriate, the existing EAPC and PfP framework, to give substance to this proposal, inter alia, in the following areas:

- 19+1 consultations where appropriate;
- the promotion of regional co-operation in the framework of an EAPC co-operative mechanism, taking into account other regional initiatives;
- targeted NATO security co-operation programmes for the countries in the region, as appropriate;
- regionally focused PfP activities and exercises;
- better targeting and co-ordination of Allies' and Partners' bilateral assistance to the region.

29. The Mediterranean Dialogue is an integral part of the Alliance's co-operative approach to security since security in the whole of Europe is closely linked to security and stability in the Mediterranean. We are pleased with the development of our Mediterranean Dialogue. The Dialogue is progressive in nature and we welcome the progress towards developing broader and deeper co-operation and dialogue with the countries in the Mediterranean region. We endorse the enhancements to the political and practical co-operation of the Mediterranean Dialogue agreed by the Council in Permanent Session and direct it to pursue their early implementation. We encourage Allied nations and Mediterranean Dialogue countries to organise events such as the Rome Conference in 1997 and the Valencia Conference in 1999 as positive steps to strengthen mutual regional understanding. We look forward to further opportunities to strengthen co-operation in areas where NATO can add value, particularly in the military field, and where Dialogue countries have expressed interest. The Dialogue and other international efforts, including the EU Barcelona process, are complementary and mutually reinforcing and thus contribute to transparency and building confidence in the region.

30. The proliferation of nuclear, biological and chemical (NBC) weapons and their means of delivery can pose a direct military threat to Allies' populations, territory, and forces and therefore continues to be a matter of serious concern for the Alliance. The principal non-proliferation goal of the Alliance and its members is to prevent proliferation from occurring, or, should it occur, to reverse it through diplomatic means. We reiterate our full support for the international non-proliferation regimes and their strengthening. We recognise progress made in this regard. In order to respond to the risks to Alliance security posed by the spread of weapons of mass destruction (WMD) and their delivery means, we have launched an Initiative that builds upon work since the Brussels Summit to improve overall Alliance political and military efforts in this area.

31.The WMD Initiative will: ensure a more vigorous, structured debate at NATO leading to

strengthened common understanding among Allies on WMD issues and how to respond tothem; improve the quality and quantity of intelligence and information-sharing among Allies on proliferation issues; support the development of a public information strategy by Allies to increase awareness of proliferation issues and Allies' efforts to support non-proliferation efforts; enhance existing Allied programmes which increase military readiness to operate in a WMD environment and to counter WMD threats; strengthen the process of information exchange about Allies' national programmes of bilateral WMD destruction and assistance; enhance the possibilities for Allies to assist one another in the protection of their civil populations against WMD risks; and create a WMD Centre within the International Staff at NATO to support these efforts. The WMD initiative will integrate political and military aspects of Alliance work in responding to proliferation.

32. Arms control, disarmament and non-proliferation will continue to play a major role in the achievement of the Alliance's security objectives. NATO has a long-standing commitment in this area. Allied forces, both conventional and nuclear, have been significantly reduced since the end of the Cold War as part of the changed security environment. All Allies are States Parties to the central treaties related to disarmament and non-proliferation of weapons of mass destruction, the Nuclear Non-Proliferation Treaty, the Biological and Toxin Weapons Convention and the Chemical Weapons Convention, and are committed to the full implementation of these treaties. NATO is a defensive Alliance seeking to enhance security and stability at the minimum level of forces consistent with the requirements for the full range of Alliance missions. As part of its broad approach to security, NATO actively supports arms control and disarmament, both conventional and nuclear, and pursues its approach against the proliferation of weapons of mass destruction and their delivery means. In the light of overall strategic developments and the reduced salience of nuclear weapons, the Alliance will consider options for confidence and security building measures, verification, non-proliferation and arms control and disarmament. The Council in Permanent Session will propose a process to Ministers in December for considering such options. The responsible NATO bodies would accomplish this. We support deepening consultations with Russia in these and other areas in the Permanent Joint Council as well as with Ukraine in the NATO-Ukraine Commission and with other Partners in the EAPC.

41. The Alliance, in order to adapt its structures to better prepare it to meet future challenges, launched a comprehensive programme including the continuing adaptation of NATO's command structure. Accordingly, Allies welcome the activation decision of the implementation phase of the Alliance's new command structure. This will ensure NATO's ability to carry out the whole range of its missions more effectively and flexibly; support an enlarged Alliance and our more operational relationship with Partners; and provide, as part of the development of the ESDI within NATO, for European command arrangements able to prepare, support, command and conduct WEU-led operations. After successful trials, we have embarked on the full implementation of the CJTF concept, giving us an important new tool for crisis management in the next century. Allies also welcome the full integration of Spain into NATO's military structure from January this year, another significant milestone for the Alliance.

42. Terrorism constitutes a serious threat to peace, security and stability that can threaten the territorial integrity of States. We reiterate our condemnation of terrorism and reaffirm our determination to combat it in accordance with our international commitments and national legislation. The terrorist threat against deployed NATO forces and NATO installations requires the consideration and development of appropriate measures for their continued protection, taking full account of host nation responsibilities.

43. NATO Heads of State and Government believe that a key to the future success of the North Atlantic Alliance is the efficient production and availability of advanced weapons and technology in support of security for all its members. We also believe that viable defence industries on both sides of the Atlantic are critical to the efficient functioning of NATO military forces. To that end, we welcome continued transatlantic defence industrial co-operation to help ensure interoperability, economies of scale, competition and innovation. We will seek to ensure that NATO's armament activities meet the Alliance's evolving military needs.

45. We express our deep appreciation for the gracious hospitality extended to us by the Government of the United States on the occasion of the 50th anniversary of the North Atlantic Treaty.

المصدر

http://www.nato.int/docu/pr/1999/p99-064e.htm

مـــلـــحـــق رقـــم:9

وثـــيـــقـــة تـــعـــزيـــز الحـــوار قـــمة بـــراغ 2002

Prague Summit Declaration issued by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Prague, Czech Republic

21 November 2002

10. We reaffirm that security in Europe is closely linked to security and stability in the Mediterranean. We therefore decide to upgrade substantially the political and practical dimensions of our Mediterranean Dialogue as an integral part of the Alliance's cooperative approach to security. In this respect, we encourage intensified practical cooperation and effective interaction on security matters of common concern, including terrorism-related issues, as appropriate, where NATO can provide added value. We reiterate that the Mediterranean Dialogue and other international efforts, including the EU Barcelona process, are complementary and mutually reinforcing.

الـــمـــصـــدر

Jean Jacques De Dardel, «Whiter the Euro-Atlantic Partnership? Partnership and NATO's New Strategic Concept», Geneva Papers 10, (Geneva Centre for Security Policy), 2009, p.56.

مـــلـــحـــق رقـــم:10

بيـــان قمة اســطنبــول 2004 "إطـــار أوســـع نطـــاقا وأكثـــر طمـــوحا للحـــوار"

Istanbul Summit Communiqué issued by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council

28 June 2004

36. From its inception in 1994, NATO's Mediterranean Dialogue has greatly contributed to building confidence and cooperation between the Alliance and its Mediterranean partners. In the current security environment there are greater opportunities for effective cooperation with Mediterranean Dialogue partners. Following our decision at Prague to upgrade the Mediterranean Dialogue, we are today inviting our Mediterranean partners to establish a more ambitious and expanded partnership, guided by the principle of joint ownership and taking into consideration their particular interests and needs. The overall aim of this partnership will be to contribute towards regional security and stability through stronger practical cooperation, including by enhancing the existing political dialogue, achieving interoperability, developing defence reform and contributing to the fight against terrorism. Our efforts will complement and mutually reinforce other Mediterranean initiatives, including those of the EU and the OSCE.

37. We have today also decided to offer cooperation to the broader Middle East region by launching our "Istanbul Cooperation Initiative". This initiative is offered by NATO to interested countries in the region, starting with the countries of the Gulf Cooperation Council, to foster mutually beneficial bilateral relationships and thus enhance security and stability (…).

38. While respecting the specificity of the Mediterranean Dialogue, the enhanced Mediterranean Dialogue and the “Istanbul Cooperation Initiative” are complementary, progressive and individualised processes. They will be developed in a spirit of joint ownership with the countries involved. Continued consultation and active engagement will be essential to their success.

الـــمــــــصـــــدر

Jean Jacques De Dardel, «Whiter the Euro-Atlantic Partnership? Partnership and NATO’s New Strategic Concept», Geneva Papers 10, (Geneva Centre for Security Policy), 2009, pp.62-63.

مــلـــحـــق رقـــم:11

مـــبــــادرة اســـطـــنبـــول للتـــعـــاون 2004

Istanbul Cooperation Initiative 2004

1. With a transformed Alliance determined to respond to new challenges, NATO is ready to undertake a new initiative in the broader Middle East region to further contribute to long-term global and regional security and stability while complementing other international efforts.

2. In this context, progress towards a just, lasting, and comprehensive settlement of the Israeli-Palestinian conflict should remain a priority for the countries of the region and the international community as a whole, and for the success of the security and stability objectives of this initiative. Full and speedy implementation of the Quartet Road Map is a key element in international efforts to promote a two state solution to the Israeli-Palestinian conflict in which Israel and Palestine live side by side in peace and security. The roadmap is a vital element of international efforts to promote a comprehensive peace on all tracks, including the Syrian-Israeli and Lebanese-Israeli tracks.

3. NATO's initiative, based on a series of mutually beneficial bilateral relationships aimed at fostering security and regional stability, should take into account the following principles:

a. the importance of taking into account ideas and proposals originating from the countries of the region or regional organisations;
b. the need to stress that the NATO initiative is a cooperative initiative, based on joint ownership and the mutual interests of NATO and the countries of the region, taking into account their diversity and specific needs;
c. the need to recognise that this process is distinct yet takes into account and complements other initiatives including by the G-8 and international organisations such as the EU and the OSCE as appropriate. The NATO initiative should also be complementary to the Alliance's Mediterranean Dialogue and could use instruments developed in this framework, while respecting its specificity. Furthermore, the new initiative could apply lessons learned and, as appropriate, mechanisms and tools derived from other NATO initiatives such as the Partnership for Peace (PfP);
d. the need to focus on practical cooperation in areas where NATO can add value, particularly in the security field. Participation of countries in the region in the initiative as well as the pace and extent of their cooperation with NATO will depend in large measure on their individual response and level of interest;
e. the need to avoid misunderstandings about the scope of the initiative, which is not meant to either lead to NATO/EAPC/PfP membership, provide security guarantees, or be used to create a political debate over issues more appropriately handled in other fora.

4. Taking into account other international efforts for reforms in the democracy and civil society fields in the countries of the region, NATO's offer to those countries of dialogue and cooperation will contribute to those efforts where it can have an added value: in particular, NATO could make a notable contribution in the security field as a result of its particular strengths and the experience gained with the PfP and the Mediterranean Dialogue.

Aim of the initiative

5. The aim of the initiative would be to enhance security and regional stability through a new transatlantic engagement with the region. This could be achieved by actively promoting NATO's cooperation with interested countries in the field of security, particularly through

practical activities where NATO can add value to develop the ability of countries' forces to operate with those of the Alliance including by contributing to NATO-led operations, fight against terrorism, stem the flow of WMD materials and illegal trafficking in arms, and improve countries' capabilities to address common challenges and threats with NATO.

6. Countries of the region might see benefit in cooperation with the Alliance through practical support against terrorist threats, access to training, defence reform expertise and opportunities for military cooperation, as well as through political dialogue on issues of common concern.

Content of the initiative including priority areas

7. The initiative's aim would be essentially achieved through practical cooperation and assistance in the following priority areas, and illustrative menu of specific activities:

a. providing tailored advice on defence reform, defence budgeting, defence planning and civil-military relations.
b. promoting military-to-military cooperation to contribute to interoperability[1] through participation in selected military exercises and related education and training activities that could improve the ability of participating countries' forces to operate with those of the Alliance in contributing to NATO-led operations consistent with the UN Charter:
    - invite interested countries to observe and/or participate in selected NATO/PfP exercise activities as appropriate and provided that the necessary arrangements are in place;
    - encourage additional participation by interested countries in NATO-led peace-support operations on a case-by-case basis;
c. fighting against terrorism including through information sharing and maritime cooperation:
    - invite interested countries, in accordance with the procedures set out by the Council for contributory support from non-NATO nations, to join Operation Active Endeavour (OAE) in order to enhance the ability to help deter, defend, disrupt and protect against terrorism through maritime operations in the OAE Area of Operations;
    - explore other forms of cooperation against terrorism including through intelligence exchange and assessments as appropriate.
d. contributing to the work of the Alliance on threats posed by weapons of mass destruction (WMD) and their means of delivery:
e. promoting cooperation as appropriate and where NATO can add value in the field of border security, particularly in connection with terrorism, small arms & light weapons, and the fight against illegal trafficking:
    - offer NATO-sponsored border security expertise and facilitate follow-up training in this respect;
    - access to appropriate PfP programmes and training centres.
f. promoting cooperation in the areas of civil emergency planning:
    - offer NATO training courses on civil emergency planning, civil-military coordination, and crisis response to maritime, aviation, and surface threats;
    - invitations to join or observe relevant NATO/PfP exercises as appropriate and provision of information on possible disaster assistance.

Geographical scope of the initiative

8. Based on the principle of inclusiveness, the initiative could be opened to all interested countries in the region who subscribe to the aim and content of this initiative, including the fight against terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction as described above. Each interested country would be considered by the North Atlantic Council on a case-by-case basis and on its own merit. This initiative would complement NATO's specific

relationship with the partner countries of the Mediterranean Dialogue [2].

Implementing the new initiative

9. This initiative would carry NATO into a new set of relationships with countries that may have a limited understanding of the Alliance as it has been transformed. Since an underlying requirement of success for the initiative is the development of ownership by countries of the region, it will be necessary to update governments' and opinion-formers' understanding of NATO and the initiative and, in the light of the reactions of the countries concerned, consider a joint public diplomacy effort. Furthermore, in developing and implementing the initiative, the views of interested countries in the region will have to be taken into account through a process of regular consultation.

-

10. This initiative will be launched at the Istanbul Summit. Subsequently, in consultation with interested countries, NATO would offer a menu of practical activities within the above-mentioned priority areas for possible development with interested countries of the region. The Alliance would engage these countries, on a 26+1 basis, to develop and execute agreed work plans. While doing so, the new initiative could apply lessons learned and, as appropriate and on a case-by-case basis, mechanisms and tools derived from other NATO initiatives such as the Partnership for Peace (PfP). Appropriate legal, security and liaison arrangements should be put in place.

1. Interoperability requirements constitute firm prerequisites for contributing nations such as the need to communicate with each other, to operate together, to support each other, and to train together.
2. Specificity in this respect refers in particular to the composition of this initiative and the Mediterranean Dialogue, as well as the multilateral dimension of the Mediterranean Dialogue.



http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-cooperation.htm

ملحق رقم:12

مواد بيان قمة ريغا 2006 المتعلقة بالحوار المتوسطي

Riga Summit Declaration issued by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Riga

29 November 2006

11. NATO's policy of partnerships, dialogue, and cooperation is essential to the Alliance's purpose and its tasks. It has fostered strong relationships with countries of the Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC), the Mediterranean Dialogue (MD), and the Istanbul Cooperation Initiative (ICI), as well as with Contact Countries. NATO's partnerships have an enduring value, contributing to stability and security across the Euro-Atlantic area and beyond. NATO's missions and operations have also demonstrated the political and operational value of these relationships: eighteen nations outside the Alliance contribute forces and provide support to our operations and missions, and others have expressed interest in working more closely with NATO.

12. With this in mind, we task the Council in Permanent Session to further develop this policy, in particular to:

§ fully develop the political and practical potential of NATO's existing cooperation programmes: EAPC/Partnership for Peace (PfP), MD and ICI, and its relations with Contact Countries, in accordance with the decisions of our Istanbul Summit;

§ increase the operational relevance of relations with non-NATO countries, including interested Contact Countries; and in particular to strengthen NATO's ability to work with those current and potential contributors to NATO operations and mission, who share our interests and values;

§ increase NATO's ability to provide practical advice on, and assistance
in, the defence and security-related aspects of reform in countries
and regions where NATO is engaged.
15. We welcome the progress achieved in implementing the more ambitious
and expanded framework for the Mediterranean Dialogue (MD)
agreed at our Istanbul Summit, and we remain committed to it, including
through the decisions we have taken today.
16. We also look forward to using the new pragmatic approach we have
adopted today to enhance our relationship with MD and ICI countries
as well as interested Contact Countries.
17. Since our Istanbul Summit, NATO's expertise in training has developed
further while our partnership with the nations in the broader Middle
East region has matured and grown in importance to NATO operations
and missions. In this light, we have today launched the NATO Training
Cooperation Initiative in the modernisation of defence structures and
the training of security forces (…).

الــمـــــصـــــدر

Jean Jacques De Dardel, «Whiter the Euro-Atlantic Partnership? Partnership and NATO's New Strategic Concept», Geneva Papers 10, (Geneva Centre for Security Policy), 2009, pp.65-67.

مــلــحــق رقــم:13

التــوجيه السيــاسي الشــامــل المتضمــن لخــطط التعــاون الفــردي للحلــف

Comprehensive Political Guidance

Endorsed by NATO Heads of State and Government on 29 November 2006

Introduction

1. This Comprehensive Political Guidance provides a framework and political direction for NATOs continuing transformation, setting out, for the next 10 to 15 years, the priorities for all Alliance capability issues, planning disciplines and intelligence. This guidance, to be reviewed periodically, also aims to increase their coherence through an effective management mechanism.

Part 1 - The Strategic Context

2. NATOs 1999 Strategic Concept described the evolving security environment in terms that remain valid. This environment continues to change; it is and will be complex and global, and subject to unforeseeable developments. International security developments have an increasing impact on the lives of the citizens of Allied and other countries. Terrorism, increasingly global in scope and lethal in results, and the spread of weapons of mass destruction are likely to be the principal threats to the Alliance over the next 10 to 15 years. Instability due to failed or failing states, regional crises and conflicts, and their causes and effects; the growing availability of sophisticated conventional weaponry; the misuse of emerging technologies; and the disruption of the flow of vital resources are likely to be the main risks or challenges for the Alliance in that period. All of these factors can be inter-related or combined, most dangerously in the case of terrorists armed with weapons of mass destruction.

3. Peace, security and development are more interconnected than ever. This places a premium on close cooperation and coordination among international organisations playing their respective, interconnected roles in crisis prevention and management. Of particular importance because of their wide range of means and responsibilities are the United Nations and the European Union. The United Nations Security Council will continue to have the primary responsibility for the maintenance of international peace and security. The European Union, which is able to mobilise a wide range of military and civilian instruments, is assuming a growing role in support of international stability. The Organisation for Security and Cooperation in Europe also continues to have important responsibilities in this field.

Part 2 - Implications for the Alliance

4. The Alliance will continue to follow the broad approach to security of the 1999 Strategic Concept and perform the fundamental security tasks it set out, namely security, consultation, deterrence and defence, crisis management, and partnership.

5. Collective defence will remain the core purpose of the Alliance. The character of potential Article 5 challenges is continuing to evolve. Large scale conventional aggression against the Alliance will continue to be highly unlikely; however, as shown

by the terrorist attacks on the United States in 2001 following which NATO invoked Article 5 for the first time, future attacks may originate from outside the Euro-Atlantic area and involve unconventional forms of armed assault. Future attacks could also entail an increased risk of the use of asymmetric means, and could involve the use of weapons of mass destruction. Defence against terrorism and the ability to respond to challenges from wherever they may come have assumed and will retain an increased importance.

6. The Alliance will remain ready, on a case-by-case basis and by consensus, to contribute to effective conflict prevention and to engage actively in crisis management, including through non-Article 5 crisis response operations, as set out in the Strategic Concept. The Alliance has undertaken a range of operations of this kind since the end of the Cold War. Experience has shown the increasing significance of stabilisation operations and of military support to post-conflict reconstruction efforts. The role of the UN and EU, and other organisations, including as appropriate non-governmental organisations, in ongoing operations and future crises will put a premium on practical close cooperation and coordination among all elements of the international response.

7. Against this background, NATO must retain the ability to conduct the full range of its missions, from high to low intensity, placing special focus on the most likely operations, being responsive to current and future operational requirements, and still able to conduct the most demanding operations. There will continue to be a requirement for a mix of conventional and nuclear forces in accordance with extant guidance. In particular, the Alliance needs to focus on:

a. strengthening its ability to meet the challenges, from wherever they may come, to the security of its populations, territory and forces;

b. enhancing its ability to anticipate and assess the threats, risks, and challenges it faces, with special attention to the threats posed by terrorism and the proliferation of weapons of mass destruction;

c. providing forces able to conduct the full range of military operations and missions;

d. being able to respond quickly to unforeseen circumstances;

e. ensuring that NATO's own crisis management instruments are effectively drawn together. While NATO has no requirement to develop capabilities strictly for civilian purposes, it needs to improve its practical cooperation, taking into account existing arrangements, with partners, relevant international organisations and, as appropriate, non-governmental organisations in order to collaborate more effectively in planning and conducting operations;

f. continuing to adapt planning processes to meet the new demands.

8. The evolving security environment requires that commitments from nations, recognising the primacy of national political decisions, to NATO operations be translated into concrete terms by the development and fielding of flexible and sustainable contributions, and also by a fair sharing of the burden. It is also important to have an early indication of the likely military demands and potential availability of forces and resources when making an Alliance decision to launch an operation.

9. All of this requires Allies to continue the process of transformation, including conceptual and organisational agility and the development of robust capabilities that are deployable, sustainable, interoperable, and usable.

Part 3 – Guidelines for Alliance Capability Requirements

10. Given the likely nature of the future security environment and the demands it will impose, the Alliance will require the agility and flexibility to respond to complex and unpredictable challenges, which may emanate far from member states' borders and arise at short notice. The Alliance will also require effective arrangements for intelligence and information sharing. As in the past, intelligence and lessons learned from operations will also inform capability development.

11. In order to undertake the full range of missions, the Alliance must have the capability to launch and sustain concurrent major joint operations and smaller operations for collective defence and crisis response on and beyond Alliance territory, on its periphery, and at strategic distance; it is likely that NATO will need to carry out a greater number of smaller demanding and different operations, and the Alliance must retain the capability to conduct large-scale high-intensity operations.

12. Regardless of its overall size, each operation is likely to require a command and control structure able to plan and execute a campaign to accomplish a strategic or operational objective, employing the appropriate mix of air, land and maritime components. It also requires forces that are structured, equipped, manned and trained for expeditionary operations in order to respond rapidly to emerging crises, for which the NATO Response Force would be a key element, effectively reinforce initial entry forces, and sustain the Alliance 's commitment for the duration of the operation.

13. On this basis, the Alliance requires sufficient fully deployable and sustainable land forces, and appropriate air and maritime components. This requirement is supported by political targets as set out by Defence Ministers for the proportion of their nation's land forces which are structured, prepared and equipped for deployed operations (40%) as well as the proportion undertaking or planned for sustained operations at any one time (8%), and by the Allies undertaking to intensify their efforts, taking into account national priorities and obligations, to this end.

14. NATO and the EU and their respective members states have already agreed procedures to ensure coherent, transparent and mutually reinforcing development of the capability requirements common to both organisations. NATO's planning disciplines should continue to take full account of these principles, objectives and procedures.

15. The development of capabilities will not be possible without the commitment of sufficient resources. Furthermore, it will remain critically important that resources that Allies make available for defence, whether nationally, through multi-national projects, or through NATO mechanisms, are used as effectively as possible and are focused on priority areas for investment. Increased investment in key capabilities will require nations to consider reprioritisation, and the more effective use of resources, including through pooling and other forms of bilateral or multilateral cooperation. NATO's defence planning should support these activities.

16. Over the next 10 to 15 years, the evolving security environment and the need to deal with conventional and especially asymmetric threats and risks, wherever they arise, will put a premium on improvements in meeting the following capability requirements:

a. the ability to conduct and support multinational joint expeditionary operations far from home territory with little or no host nation support and to sustain them for extended periods. This requires forces that are fully deployable, sustainable and interoperable and the means to deploy them. It also requires a fully coordinated and, where appropriate, multinational approach to logistic support;

b. the ability to adapt force postures and military responses rapidly and effectively to unforeseen circumstances. This requires, inter alia, an effective capability to analyse the

environment and anticipate potential requirements, a high level of readiness for our forces, and the necessary flexibility to respond to any sudden shifts in requirements;

c. the ability to deter, disrupt, defend and protect against terrorism, and more particularly to contribute to the protection of the Alliance's populations, territory, critical infrastructure and forces, and to support consequence management;

d. the ability to protect information systems of critical importance to the Alliance against cyber attacks;

e. the ability to conduct operations taking account of the threats posed by weapons of mass destruction and chemical, biological, radiological and nuclear hazards, including the ability to defend deployed NATO forces against theatre missile threats;

f. the ability to conduct operations in demanding geographical and climatic environments;

g. the ability, through appropriate equipment and procedures, to identify hostile elements, including in urban areas, in order to conduct operations in a way that minimises unintended damage as well as the risk to our own forces;

h. the ability and flexibility to conduct operations in circumstances where the various efforts of several authorities, institutions and nations need to be coordinated in a comprehensive manner to achieve the desired results, and where these various actors may be undertaking combat, stabilisation, reconstruction, reconciliation and humanitarian activities simultaneously;

i. the ability to bring military support to stabilisation operations and reconstruction efforts across all phases of a crisis, including to establish a safe and secure environment, within the full range of missions; military support to reconstruction efforts will be provided to the extent to which conditions in the theatre of operations prevent other actors with primary responsibilities in this field from carrying out their tasks. This should embrace the ability to support security sector reform, including demobilisation, disarmament and reintegration, and to bring military support, within available means and capabilities, to humanitarian relief operations;

j. the ability to field forces with the greatest practicable interoperability and standardisation amongst Allies, and the flexibility also to cooperate with the forces of partners, including, to the extent possible, through the release of appropriate standards.

17. Delivering these capabilities requires an openness to new technologies, concepts, doctrines and procedures supporting, in particular, an approach to operations which, bearing in mind the provisions of paragraph 7e above, aims at the coherent and comprehensive application of the various instruments of the Alliance to create overall effects that will achieve the desired outcome. Such an effects based approach should be developed further and might include enhancing situational awareness, timely operational planning and decision making, improving links between commanders, sensors and weapons, and deploying and employing joint expeditionary forces coherently and to greatest effect.

18. Among these qualitative requirements, the following constitute NATO's top priorities: joint expeditionary forces and the capability to deploy and sustain them; high-readiness forces; the ability to deal with asymmetric threats; information superiority; and the ability to draw together the various instruments of the Alliance brought to bear in a crisis and its resolution to the best effect, as well as the ability to coordinate with other actors. The NATO Response Force is a fundamental military tool in support of the Alliance and a catalyst for further transformation and has top priority together with operational requirements.

Part 4 - Principles for a Management Mechanism

19. The NATO committees and bodies responsible for the relevant planning disciplines, including operational planning and intelligence, are to implement the Comprehensive Political Guidance in their work through the development, as necessary, of detailed policies, directives and guidance which they in turn provide for their respective disciplines.

20. An effective Management Mechanism is an integral part of the implementation of the Comprehensive Political Guidance. The Management Mechanism will be established by the NATO Council in Permanent Session to provide for the development of further detailed guidance, and for monitoring and ensuring compliance of these planning disciplines with the provisions of the Comprehensive Political Guidance and ensuring coherence and harmonisation among them*. The Management Mechanism will comprise a system of effective arrangements, including, as required, formal direction, with the aim of achieving aligned planning processes, consistent guidance and harmonised requirements and supporting structures.

21. Implementation of this Comprehensive Political Guidance should lead to the development of more usable capabilities for future operations and missions.

(*)The Management Mechanism was established in February 2006.

المصدر

http://www.nato.int/docu/basictxt/b061129e.htm

مــلــحــق رقــم:14

أهــــداف الــشــرطــة والتــعــاون الــقــضــائــي في المــتــوســط

OBJECTIVES OF POLICE AND JUDICIAL COOPERATION IN THE MEDITERRANEAN

- Permanent updating of the professional Euro-Med networks in the fields of justice, police and migration.
- Training and exchange of experiences concerning the joint definition of good practices.
- Definition and setting up of resource and liaison persons, contact points, in order to ensure its the transition to an operational stage.
- Setting in place mechanisms of cooperation in the civil realm facilitating in particular the resolution of the transnational family conflicts.
- Creation of a reference corpus for a strengthened judicial and police cooperation.
- Transfer of the academic research network on migration into a political debate during the meetings of senior officials responsible for migration policy within the Euro-Med framework.
- Development of cooperation in the areas of judicial affairs and police taking into account the European legal instruments and structures (Schengen acquis, European warrant of arrest, European Evidence Warrant for obtaining evidences, Europol, Cepol, Eurojust, etc.).
- Indirect effects on the current judicial and legal reforms in several Med countries.
- Quantitative and qualitative up-grading of legal and police cooperation.
- **Multiplier effect in the sub-regional South-south dimension**: including in the agenda the same topics by the partners during the meetings within other frameworks (the Maghreb, Conference of the Arab Ministers for Justice, 5 + 5, Mediterranean Forum, bilateral conventions and cooperation, etc.) ; **promotion of a intra-regional JHA initiatives.**

Source: (European Commission)

الــمــــصـــــدر:

Sarah Wolff, JUDICIAL AND POLICE COOPERATION IN THE MEDITERRANEAN: EU's INTERNATIONAL ACTORNESS BY THE BACKDOOR?, April 2006, p.13.

مــلــحــق رقــم:15

تــعــاون الــشــــرطــة والــقــضــاء في خــطــط العــمــل

POLICE AND JUDICIAL COOPERATION IN THE ACTION PLANS

Action Plan	Objective	Instrument
Israel	Mutual exchange of knowledge and enhancement of mutual co-operation on the basis of the relevant international conventions	- **Exchange of technical, operational and strategic information** between the EU, EU Member States and Israeli law enforcement, including extradition and mutual legal assistance - **Data protection:** explore the possibility to join the Council of Europe Convention on protection of individuals with regard to automatic processing of personal data (Strasbourg – 28th January 1981) - Promote possibilities and conditions for co-operation and exchange of information with the **European Judicial Network in criminal matters** - Explore the possibilities and conditions for co-operation and exchange of information with the **European Judicial Network in civil matters** - Explore the possibility to develop **co-operation between Israel and Eurojust** - Enhance co-operation **between Israeli agencies and EUROPOL** - Co-operate in **training for judges, prosecutors and lawyers** - Co-operation in the field of **police training** between Israel and European police academies and colleges, as well as with **CEPOL.** - Exploring the possibilities for participation in EU initiatives in the field of **prevention of organised crime, crime prevention and forensic science (ENFSI)** - Exchange of information on the use of IT and other high-tech equipment to support **criminal investigations**
Jordan	To develop co-operation between EU MS judicial and law enforcement authorities	- Implement relevant international conventions and, where already ratified, start developing national legislation for their implementation - Exchange of information between EU, EU Member states and Jordanian law enforcement agencies, including on matters related to the International Criminal Court. - Co-operation in the field of police training between Jordanian and European police academies and colleges, as well as with CEPOL - Explore the possibilities for co-operation between Jordan and EUROPOL (European Police Office).
Morocco	Adoption of legislation in order to increase cooperation between states	- Signature, ratification and implementation of main international conventions - Strenghtening of cooperation on family law, in particular on parental responsibility. Analysis of international texts as well as bilateral conventions - Implementation of concrete solutions in order to prevent, manage and solve parental responsibility litigation and notably children rapt.

	Continuing to develop cooperation between judiciary authorities, Moroccan police and Member States	- Inventory of best practices between EU and Morocco - Involvement in the Euromed judiciary training project for judges, clerks and lawyers - Starting negotiations on an agreement between Europol and Morocco, including fight against terrorism - Involvement in the Euromed police training project (CEPOL) - Exchange of technical, operational, and strategic information between the EU and responsible Moroccan authorities in the field of organised crime - Introduction to modern investigation methods
Palestinian Authority	No specific chapter devoted to JHA. But measures spread throughout the document	- Objective of independent judiciary: Improve conditions for training in relevant areas (including human rights) and examine possibilities for establishing a Judicial Training Institute; Implement reform of the PA security services - Under Financial chapter: Continue cooperation on exchange of information between the Palestinian Authority's law enforcement authorities and other relevant authorities (including specialised bodies at European level)
Tunisia	To promote legislation on PJC between States	- Signature and implementation of the main international conventions - To promote concrete solutions to prevent, manage and solve conflicts on parental responsibility, including the question of children from mixed weddings
	To continue the cooperation between judicial authorities and Tunisian police and Member States	- Overview of PJC between Tunisia and the EU - Support for the implementation of UN Conventions - Strengthening of police cooperation by any appropriate mean, including with Europol - Cooperation on police training, between Tunisian and European police school, but also with CEPOL.

Source: ENP action plans for Israel, Jordan, Morocco, the Palestinian Authority, Tunisia

المصدر: Sarah Wolff, JUDICIAL AND POLICE COOPERATION IN THE MEDITERRANEAN: EU's INTERNATIONAL ACTORNESS BY THE BACKDOOR?, April 2006, pp.17-18.

مــلــحــق رقــم:16

مــواد بيــان قمة بــوخـــارســت 2008 المــتعلــقة بالحــوار المتــوســطي

Bucharest Summit Declaration issued by the Heads of State and Government participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Bucharest

3 April 2008

33. We are pleased to note the significant progress achieved in the framework of our Mediterranean Dialogue since the Istanbul and Riga Summits. Political consultations with our Mediterranean Dialogue partners have gained both in frequency and substance, and the meeting held between our Foreign Ministers and their seven Mediterranean Dialogue partners last December contributed to a further deepening of our partnership.
We therefore plan to pursue this momentum through deepening our liaison arrangements, on a voluntary basis, with the region.
Our practical cooperation has grown in several areas, and new opportunities have been created especially in training and education (…). The conclusion of Individual Cooperation Programmes (ICP) with Egypt and Israel will help in establishing long-term, structured and effective cooperation with those countries. We encourage our other Mediterranean Dialogue partners to develop their own ICP in the near future (…).

34. We welcome the response of four countries in the Gulf region to our offer of cooperation in the framework of the Istanbul Cooperation Initiative (ICI) and encourage other countries of the region to take up that offer. To that end, we plan to develop our liaison arrangements, on a voluntary basis, with this region. We are pleased to see their increased interest and participation in NATO training and education activities, and stand ready to enhance our cooperation in this and other

fields. We welcome the progress made in the implementation activities
of the NATO Training Cooperation Initiative (…).

35. The Alliance places a high value on its expanding and varied relationships with other partners across the globe. Our objectives in these Relationships include support for operations, security cooperation, and enhanced common understanding to advance shared security interests and democratic values. We have made substantial progress in building political dialogue (…). Recognising that each of these countries wishes to pursue a unique degree of relations with NATO, and that other countries may wish to pursue dialogue and cooperation with NATO as well, we reiterate our willingness to further develop existing, and openness to new, individual relationships, subject to the approval of the North Atlantic Council, and at a pace that respects mutual interests in so doing.

<u>الـــمـــــصــــــدر</u>

Jean Jacques De Dardel, «Whiter the Euro-Atlantic Partnership? Partnership and NATO's New Strategic Concept», Geneva Papers 10, (Geneva Centre for Security Policy), 2009, pp.70-71.

مــلـــحـــق رقـــم:17

الإســتـــراتــيـجــيـــة الأمـــنـــيـــة الأوروبـــيـــة 2003: تـــقـــريـر 2008

The European Security Strategy 2003-2008: building on common interests

Report - N°5 - 01 February 2009

Giovanni Grevi, Damien Helly, Daniel Keohane, Álvaro BAD de Vasconcelos, Marcin Zaborowski

Foreword by Helga Schmid, edited by Álvaro de Vasconcelos

In December 2007 the European Council decided to review the implementation of the 2003 European Security Strategy (ESS), particularly in the light of lessons learned from missions conducted in the framework of the European Security and Defence Policy (ESDP), and possibly propose 'elements to complement it.'[1] As a contribution to that review, the EUISS set itself the task of examining in depth European interests and strategic options. Because one of the main conditions for the successful implementation of the EU strategy is its ability to ensure that Member States act coherently and cohesively together, this exercise was conducted from a variety of regional and thematic standpoints.

This report summarises and expands on the findings of the seminars the EUISS organised throughout 2008 in Rome, Natolin and Helsinki, in a collaborative exercise involving other European research and policy centres which also benefited from the involvement of the French EU Presidency. The findings of the discussion on European security culture held in Vilnius, and of the high-level meeting on EU-NATO relations organised in Paris under the auspices of the French EU Presidency, in cooperation with the EUISS, have also informed our thinking on the strategic interests and policy options of the Union. This publication, which retains the individual seminar reports in their only slightly amended original versions, is intended to enrich the debate on specific policy options that is now needed to flesh out the guidelines put forward by the December 2008 European Council.

The first conclusion that emerged from this exercise was, unsurprisingly, the dramatic change that has occurred in the international context since 2003. From now on the EU will be operating in an increasingly 'multipolar,' less Western-dominated world. As a result, consistent engagement with world and regional powers plays a greater part in shaping a multilateral world order, and Turkey's special role in the Union's security and foreign policy must be fully acknowledged. The second finding was the confirmed validity of the 2003 Solana Document and the centrality of the concept of 'effective multilateralism' as the linking thread of EU external action. The European Council took a similar view in deciding not to revise or modify but rather to report on the implementation of the 2003 document. The third main conclusion was the need to correctly identify and collectively act in consideration of European interests – the common interests of EU countries –, framing strategic thinking in European terms. Finally, the need for bolder EU ambition and clearly defined priorities was expressed, together with the need to work closely with the new US administration whose promise of a sea change in America's approach to international affairs bodes well for the EU's vision of a 'better world.'

The seriousness of the economic crisis that is engulfing the world was sensed although its magnitude could not have been fully gauged at the time our conclusions were drafted. But the vital interest in sound world governance, achieved through regional and worldwide frameworks, and the multilateral approach to which the EU has reaffirmed, and the US recently renewed, its commitment as foundational principles of international action are even more crucial at times of crisis and turmoil. The radical change in American strategy and its consequences for the EU and the world, which could not have been fully anticipated in the course of 2008, are discussed in a separate recently published EUISS Report, *The EU and the world in 2009: European perspectives on the new American foreign policy agenda*.

The main points outlined below, which reflect a broad consensus among European experts and practitioners,

often take the form of recommendations with regard to the implementation of CFSP/ESDP, perhaps the primary but by no means the sole instrument for the EU to help shape a post-crisis 'better world.'

The EU's international identity. Political cohesion, solidarity and continuity, the same elements that guarantee the EU's relevance in the eyes of its citizens, are the essential building blocks for the external projection of the European Union. The implementation of the Lisbon Treaty's main dispositions on CFSP is important to enable the Union to devise a strategic approach to international challenges and above all to apply it coherently and consistently.

The uniqueness of EU soft power. The EU's soft power, its power of attraction, is an important component of EU international action which has a bearing on security as well. It makes the Union a desirable actor, in some cases even in the event of military intervention. The EU needs to improve policy coordination and consistency, including between its internal and external policies. Bridging the gap between sectoral policies and agencies should also be a priority for the Union in shaping the multilateral system at large, as challenges are growing more complex and interconnected.

Strategic partnerships consistent with human rights. In a world of great powers, the EU must consistently pursue its interests and promote its universal values in its conduct of foreign policy. The EU needs to become better at establishing strategic partnerships with other global players and regional powers while at the same time the pursuit of effective multilateral solutions and the promotion of good governance, human rights and democracy must not be neglected. This will be a difficult but essential balancing act, one that has emerged as crucially important, notably in the strategic partnership with Russia.

EU security is human security. The European security culture, the natural consequence of the Union's integration process, is based on delegitimising power politics and placing the use of force firmly under the principles and values on which the EU is founded, notably those that concern human rights and strict compliance with international law. Protecting civilians, in other words, exercising the 'responsibility to protect', is the ultimate goal of ESDP. In that sense, the concept of human security where the emphasis lies on the citizen as opposed to the state, is the most compatible with EU values and interests. The protection of human rights must thus be a fundamental component of all ESDP missions.

ESDP is an element of EU foreign policy. The success of ESDP missions depends not only on their military component but above all on being part of a foreign policy initiative able to resolve the political problems that made the mission necessary in the first place. ESDP is still constrained by major political obstacles arising from the difficulty of the Union to define a coherent foreign policy and to bring all the components of its external action – diplomatic, military, civilian, development – , – to bear on a given crisis. The effectiveness of missions like the Georgia monitoring mission in its initial stages and the military mission to Congo in support of a broader diplomatic initiative, and that of others like those operating in Chad or Kosovo, where EU Member States have been so far unable to define a common position, cannot be compared.

Building a stronger ESDP. Almost 10 year after the launching of ESDP, and the deployment of more than 20 missions, it is recognised that there is a need to bolster its capacities and structures so as to adequately reflect the role ESDP plays in international security. A strong plea for the establishment of Operations Headquarters in Brussels was made by several participants and this proposal was not explicitly challenged during the seminar. More common funding and pooling, and more consolidated European defence industries, are needed. Small groups of countries should work more closely together on specific projects and share more capabilities, and a higher proportion of defence budgets should be spent on equipment. The concept of 'permanent structured cooperation' contained in the Lisbon Treaty (if ratified by all Member States) may help closer cooperation between national defence ministries. The difficulty is that the criteria for joining such a defence group need to be binding in order to be meaningful, but not so stringent as to exclude Member States willing to contribute to ESDP – as the Chad mission shows, small countries can play a major role in giving legitimacy and effectiveness to ESDP. The criteria should be output-based, focusing on the future. The European Defence Agency should play a crucial role, both in coordinating existing procurement plans, and encouraging more multinational procurement and sharing of key assets such as logistics.

The coherence deficit. The implementation of EU strategy suffers from an institutional weakness regarding the conduct of foreign policy that has not yet been overcome due to the difficulties in ratifying the Lisbon Treaty. Different branches of the EU institutions sometimes manage different civilian operations in the same

country, mixed with an ESDP military operation, which also requires working with the EU presidency and the Member States. Plus, aside from internal coherence between the Council and the Commission, among others, the EU needs to work effectively with other organisations and countries. For example, in Afghanistan it must work with NATO and the US. One major problem is that EU structures are not designed to have a single chain-of-command. As a start, the EU should carry out many more crisis management exercises to develop its internal coordination. Given the range of security challenges the EU is attempting to tackle, the Union's institutions must also include the private sector and NGOs.

A common position towards NATO. The context of EU-NATO cooperation has changed in the last year. The US accepts ESDP; France intends to re-join NATO's military command; and Cypriot re-unification talks have re-started, which should facilitate Turkish cooperation with ESDP. However, there are still some problems in the relationship, such as a lack of military capabilities, the lack of an EU-US forum for strategic dialogue and knowing how to deal with a resurgent Russia. In general EU-NATO cooperation is too *ad hoc* and requires a more systemic approach to work out shared strategic interests and contingency planning. The EU and NATO must also review their approach to the fight against terrorism since the 'war on terror' has failed. And the EU should develop a common position on the future evolution of NATO, and the impact of potential NATO enlargement on the EU's security and defence policy.

The neighbourhood is closer to the heart of European Strategic interests. There is a clear need to have a policy of equilibrium between the East and the South, in order to build a common foreign and security policy able to integrate the specific sensibilities and interests of the Member States. At the same time the Union should accept that in the East as in the South a link needs to be established in the long term between development, democracy and security. More efforts should be made in conflict prevention and resolution in the neighbourhood, as a *sine qua non* condition for progress on both fronts of stability and democratisation. In face of the weakening of multilateral initiatives like the Euro-Mediterranean Partnership, and the *acquis communautaire*, the advanced status agreements negotiated with Morocco and Ukraine could give a common purpose to the project of political convergence, if they are consistent with EU principles'with regard to human rights and international law. This means that Europe must be able to live up to its principles, including the free movement of people. Borders should not be perceived as just being about challenges and security threats, but as also presenting opportunities to create complex, transnational zones of administrative and cultural activity and exchange.

Conflict prevention must prevail over conflict-management. Conflicts in the EU neighbourhood are live, not 'frozen', The impact of these conflicts is extremely detrimental to the states concerned as well as in a wider regional context, deeply affecting the livelihood of their citizens. They fuel separatism and undermine sustainable development and democratic consolidation, and they also foster remilitarisation across borders. The Union needs to develop a policy designed to prevent conflict, the need for which was apparent throughout the year 2008, particularly in the case of Georgia. This should have so-called 'frozen conflicts' as a particular focus. In the last five years, the EU has not been able to deliver a real policy of prevention of conflicts like the one in Georgia or to foster a real solution to the Israeli-Palestinian question.

Dealing with global challenges and avoiding securitisation. The focus of attention and debate in 2008 shifted from the types of challenges highlighted in 2003 – terrorism, proliferation, failing states and organised crime – to global challenges that transcend the purely security dimension such as climate change and energy, seen as major long-term concerns, and the new kinds of challenges posed by the unfolding financial crisis. Because the latter are of a political and social nature, a greater need arises to avert the trend towards 'securitisation,' in particular regarding policy instruments designed to deal with those consequences. However, the more traditional security field was not neglected. There is a clear need to avert further proliferation and new strategic thinking on multilateral regimes and instruments is in strong demand. Concerns exist as to the introduction of a power-politics equation in Europe by Russia. The possibility of Europe being drawn into a world game of power politics for which it has no wish and is ill-prepared cannot be entirely discarded, even if there is a widespread conviction that the EU has no clear adversary, and that there is no new Cold War in the offing. Dealing with the situation in Afghanistan, where there is a real risk of NATO failure was perceived as a security priority, as well as the conflicts in the Neighbourhood.

Working with the new American administration. Even in an increasingly multipolar world, there is no doubt that the US will remain powerful and a crucial partner for Europe. The EU must be clear on its priorities for cooperation with the new US administration, focusing on effective multilateralism, the broader Middle East and Russia. Hopes *vis-à-vis* a revived and closer direct EU-US relationship were expressed by most of

the speakers at the seminars, some of whom were keen to see the EU and the US clarifying their strategic objectives on specific areas such as Afghanistan in particular. Moreover, the change of administration in the US has provided an opportunity for the EU to make a strong case for deeper American engagement in non-proliferation regimes, such as the ratification and implementation of the Comprehensive Test Ban Treaty.

Better governance for a better world. Many of the challenges that today loom large in the concerns of Europeans, like the economic and financial crisis, climate change or energy, or the need to prevent humanitarian crises, genocide and mass murder, need to be dealt with at world level. The same is true for poverty and pandemics. Globalisation is both an opportunity and a challenge. Shaping globalisation as proposed in the EU Declaration on Globalisation of December 2007, requires the contribution of other international players and this implies a clear need for the reform of international institutions in order to make them more representative and efficient. Global governance is of paramount importance for effective multilateralism, and because of that it must be an overriding strategic priority for the Union.

[1] Brussels European Council, 14 December 2007, Presidency Conclusions, Paragraph 90.

الـــمـــــصـــــدر

http://www.iss.europa.eu/publications/detail/article/the-european-security-strategy-2003-2008-building-on-common-interests/

مــلــحــق رقــم:18

مــواد إعــلان قمة ستــراسبــورغ/كاهــل المتعلــقة بالحــوار المتــوســطي للحلف

Strasbourg / Kehl Summit Declaration
Issued by the Heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Strasbourg / Kehl

1. We, the Heads of State and Government of the member countries of the North Atlantic Alliance, have gathered in Strasbourg and Kehl to celebrate the 60th anniversary of NATO. We have adopted a Declaration on Alliance Security which reaffirms the basic values, principles and purposes of our Alliance. We have launched the process to develop a new Strategic Concept which will define NATO's longer-term role in the new security environment of the 21st century.

37. Peace and stability in the Mediterranean region are essential for Euro-Atlantic security. For the past fifteen years, NATO's Mediterranean Dialogue has provided a valuable forum, including meetings at Ministerial level, for consultations and cooperation with our Mediterranean partners on a wide range of issues, and we welcome their significant contributions to Alliance-led operations and missions. We are convinced that joint ownership remains essential to the success of our relationship. We welcome the finalisation last month of an Individual Cooperation Programme (ICP) with Jordan, following those already concluded with Israel and Egypt, as well as the recent initiatives from Morocco and Tunisia in this field. Against a challenging background in the Middle East and much welcomed renewed international commitment to build peace in the region, we stand ready to further enhance our political dialogue and practical cooperation with all our Mediterranean partners, including through the continued use of Trust Funds on a voluntary basis. We look forward to the restoration of constitutional rule in Mauritania, which will allow the resumption of its full participation in the Mediterranean Dialogue.

38. The security and stability of the Gulf region is significant to the Alliance. We are pleased with the significant progress achieved in the framework of the Istanbul Cooperation Initiative (ICI) since its establishment in 2004. Political consultations and practical cooperation have intensified, and new opportunities have been created in key areas such as energy security, maritime security and training and education. We encourage our ICI partners to develop ICPs. We value highly the support provided by our ICI partners to NATO's operations and missions.

39. Within the context of our Mediterranean Dialogue and Istanbul Cooperation Initiative, we welcome the substantial progress made in implementing the first phase of the NATO Training Cooperation Initiative, including the establishment of a dedicated faculty at the NATO Defense College and the inauguration of the faculty's NATO Regional Cooperation Course.

40. Since Bucharest, NATO's relationships with other partners across the globe have continued to expand and deepen, reflecting their increasing importance to the Alliance's goals in operations, security cooperation, and efforts, through political dialogue, to build common understanding of emerging issues that affect Euro-Atlantic security, notably Afghanistan. These relationships, which take many forms, offer a flexible means for countries to pursue dialogue and cooperation with NATO, and we reaffirm our intent to enhance them, on a case-by-case basis. We welcome the

significant contributions made by many partners to NATO-led operations, and in particular those by Australia, Japan, New Zealand and the Republic of Korea to our mission in Afghanistan.

الـــمـــــصـــــدر:

http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_52837.htm?selectedLocale=en

مــلــحــق رقــم:19

وثــيقــة المــفــهــوم الاستــراتيــجي للحــلــف لشبــونــة 2010

“Strategic Concept

For the Defence and Security of The Members of the North Atlantic Treaty

Organisation”

Adopted by Heads of State and Government in Lisbon

Active Engagement, Modern Defence

Preface

We, the Heads of State and Government of the NATO nations, are determined that NATO will continue to play its unique and essential role in ensuring our common defence and security. This Strategic Concept will guide the next phase in NATO’s evolution, so that it continues to be effective in a changing world, against new threats, with new capabilities and new partners:

• It reconfirms the bond between our nations to defend one another against attack, including against new threats to the safety of our citizens.

• It commits the Alliance to prevent crises, manage conflicts and stabilize post-conflict situations, including by working more closely with our international partners, most importantly the United Nations and the European Union.

• It offers our partners around the globe more political engagement with the Alliance, and a substantial role in shaping the NATO-led operations to which they contribute.

• It commits NATO to the goal of creating the conditions for a world without nuclear weapons – but reconfirms that, as long as there are nuclear weapons in the world, NATO will remain a nuclear Alliance.

• It restates our firm commitment to keep the door to NATO open to all European democracies that meet the standards of membership, because enlargement contributes to our goal of a Europe whole, free and at peace.

• It commits NATO to continuous reform towards a more effective, efficient

and flexible Alliance, so that our taxpayers get the most security for the money they invest in defence.

The citizens of our countries rely on NATO to defend Allied nations, to deploy robust military forces where and when required for our security, and to help promote common security with our partners around the globe. While the world is changing, NATO's essential mission will remain the same: to ensure that the Alliance remains an unparalleled community of freedom, peace, security and shared values.

Core Tasks and Principles

1. NATO's fundamental and enduring purpose is to safeguard the freedom and security of all its members by political and military means. Today, the Alliance remains an essential source of stability in an unpredictable world.

2. NATO member states form a unique community of values, committed to the principles of individual liberty, democracy, human rights and the rule of law. The Alliance is firmly committed to the purposes and principles of the Charter of the United Nations, and to the Washington Treaty, which affirms the primary responsibility of the Security Council for the maintenance of international peace and security.

3. The political and military bonds between Europe and North America have been forged in NATO since the Alliance was founded in 1949; the transatlantic link remains as strong, and as important to the preservation of Euro-Atlantic peace and security, as ever. The security of NATO members on both sides of the Atlantic is indivisible. We will continue to defend it together, on the basis of solidarity, shared purpose and fair burden-sharing.

4. The modern security environment contains a broad and evolving set of challenges to the security of NATO's territory and populations. In order to assure their security, the Alliance must and will continue fulfilling effectively three essential core tasks, all of which contribute to safeguarding Alliance members, and always in accordance with international law:

a. Collective **defence**. NATO members will always assist each other

Against attack, in accordance with Article 5 of the Washington Treaty. That commitment remains firm and binding. NATO will deter and defend against any threat of aggression, and against emerging security challenges where they threaten the fundamental security of individual Allies or the Alliance as a whole.

b. **Crisis management**. NATO has a unique and robust set of political and military capabilities to address the full spectrum of crises – before, during and after conflicts. NATO will actively employ an appropriate mix of those political and military tools to help manage developing crises that have the potential to affect Alliance security, before they escalate into conflicts; to stop ongoing conflicts where they affect Alliance security; and to help consolidate stability in post-conflict situations where that contributes to Euro-Atlantic security.

c. **Cooperative security**. The Alliance is affected by, and can affect, political and security developments beyond its borders. The Alliance will engage actively to enhance international security, through partnership with relevant countries and other international organisations; by contributing actively to arms control, non-proliferation and disarmament; and by keeping the door to membership in the Alliance open to all European democracies that meet NATO's standards.

5. NATO remains the unique and essential transatlantic forum for consultations on all matters that affect the territorial integrity, political independence and security of its members, as set out in Article 4 of the Washington Treaty. Any security issue of interest to any Ally can be brought to the NATO table, to share information, exchange views and, where appropriate, forge common approaches.

6. In order to carry out the full range of NATO missions as effectively and efficiently as possible, Allies will engage in a continuous process of reform,

modernisation and transformation.

The Security Environment

7. Today, the Euro-Atlantic area is at peace and the threat of a conventional attack against NATO territory is low. That is an historic success for the policies of robust defence, Euro-Atlantic integration and active partnership that have guided NATO for more than half a century.

8. However, the conventional threat cannot be ignored. Many regions and countries around the world are witnessing the acquisition of substantial, modern military capabilities with consequences for international stability and Euro-Atlantic security that are difficult to predict. This includes the proliferation of ballistic missiles, which poses a real and growing threat to the Euro-Atlantic area.

9. The proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction, and their means of delivery, threatens incalculable consequences for global stability and prosperity. During the next decade, proliferation will be most Acute in some of the world's most volatile regions.

10. Terrorism poses a direct threat to the security of the citizens of NATO countries, and to international stability and prosperity more broadly. Extremist groups continue to spread to, and in, areas of strategic importance to the Alliance, and modern technology increases the threat and potential impact of terrorist attacks, in particular if terrorists were to acquire nuclear, chemical, biological or radiological capabilities.

11. Instability or conflict beyond NATO borders can directly threaten Alliance security, including by fostering extremism, terrorism, and trans-national illegal activities such as trafficking in arms, narcotics and people.

12. Cyber attacks are becoming more frequent, more organised and more costly in the damage that they inflict on government administrations, businesses, economies and potentially also transportation and supply networks and other critical infrastructure; they can reach a threshold that threatens national and Euro-Atlantic prosperity, security and stability. Foreign militaries and

intelligence services, organised criminals, terrorist and/or extremist groups can each be the source of such attacks.

13. All countries are increasingly reliant on the vital communication, transport and transit routes on which international trade, energy security and prosperity depend. They require greater international efforts to ensure their resilience against attack or disruption. Some NATO countries will become more dependent on foreign energy suppliers and in some cases, on foreign energy supply and distribution networks for their energy needs. As a larger share of world consumption is transported across the globe, energy supplies are increasingly exposed to disruption.

14. A number of significant technology-related trends – including the development of laser weapons, electronic warfare and technologies that impede access to space – appear poised to have major global effects that will impact on NATO military planning and operations.

15. Key environmental and resource constraints, including health risks, climate change, water scarcity and increasing energy needs will further shape the future security environment in areas of concern to NATO and have the potential to significantly affect NATO planning and operations.

Defence and Deterrence

16. The greatest responsibility of the Alliance is to protect and defend our territory and our populations against attack, as set out in Article 5 of the Washington Treaty. The Alliance does not consider any country to be its adversary. However, no one should doubt NATO's resolve if the security of any of its members were to be threatened.

17. Deterrence, based on an appropriate mix of nuclear and conventional capabilities, remains a core element of our overall strategy. The circumstances in which any use of nuclear weapons might have to be contemplated are extremely remote. As long as nuclear weapons exist, NATO will remain a nuclear alliance.

18. The supreme guarantee of the security of the Allies is provided by the

strategic nuclear forces of the Alliance, particularly those of the United States; the independent strategic nuclear forces of the United Kingdom and France, which have a deterrent role of their own, contribute to the overall deterrence and security of the Allies.

19. We will ensure that NATO has the full range of capabilities necessary to deter and defend against any threat to the safety and security of our populations. Therefore, we will:

- maintain an appropriate mix of nuclear and conventional forces;
- maintain the ability to sustain concurrent major joint operations and several smaller operations for collective defence and crisis response, including at strategic distance;
- develop and maintain robust, mobile and deployable conventional forces to carry out both our Article 5 responsibilities and the Alliance's expeditionary operations, including with the NATO Response Force;
- carry out the necessary training, exercises, contingency planning and information exchange for assuring our defence against the full range of conventional and emerging security challenges, and provide appropriate visible assurance and reinforcement for all Allies;
- ensure the broadest possible participation of Allies in collective defence planning on nuclear roles, in peacetime basing of nuclear forces, and in command, control and consultation arrangements;
- develop the capability to defend our populations and territories against ballistic missile attack as a core element of our collective defence, which contributes to the indivisible security of the Alliance. We will actively seek cooperation on missile defence with Russia and other Euro-Atlantic partners;
- further develop NATO's capacity to defend against the threat of chemical, biological, radiological and nuclear weapons of mass

destruction;

• develop further our ability to prevent, detect, defend against and recover from cyber-attacks, including by using the NATO planning process to enhance and coordinate national cyber-defence capabilities, bringing all NATO bodies under centralized cyber protection, and better integrating NATO cyber awareness, warning and response with member nations;

• enhance the capacity to detect and defend against international terrorism, including through enhanced analysis of the threat, more consultations with our partners, and the development of appropriate military capabilities, including to help train local forces to fight terrorism themselves;

• develop the capacity to contribute to energy security, including protection of critical energy infrastructure and transit areas and lines, cooperation with partners, and consultations among Allies on the basis of strategic assessments and contingency planning;

• ensure that the Alliance is at the front edge in assessing the security impact of emerging technologies, and that military planning takes the potential threats into account;

• sustain the necessary levels of defence spending, so that our armed forces are sufficiently resourced;

• continue to review NATO's overall posture in deterring and defending against the full range of threats to the Alliance, taking into account changes to the evolving international security environment.

Security through Crisis Management

20. Crises and conflicts beyond NATO's borders can pose a direct threat to the security of Alliance territory and populations. NATO will therefore engage, where possible and when necessary, to prevent crises, manage crises, stabilize post-conflict situations and support reconstruction.

21. The lessons learned from NATO operations, in particular in Afghanistan and the Western Balkans, make it clear that a comprehensive political, civilian and military approach is necessary for effective crisis management. The Alliance will engage actively with other international actors before, during and after crises to encourage collaborative analysis, planning and conduct of activities on the ground, in order to maximise coherence and effectiveness of the overall international effort.

22. The best way to manage conflicts is to prevent them from happening. NATO will continually monitor and analyse the international environment to anticipate crises and, where appropriate, take active steps to prevent them from becoming larger conflicts.

23. Where conflict prevention proves unsuccessful, NATO will be prepared and capable to manage ongoing hostilities. NATO has unique conflict management capacities, including the unparalleled capability to deploy and sustain robust military forces in the field. NATO-led operations have demonstrated the indispensable contribution the Alliance can make to international conflict management efforts.

24. Even when conflict comes to an end, the international community must often provide continued support, to create the conditions for lasting stability. NATO will be prepared and capable to contribute to stabilisation and reconstruction, in close cooperation and consultation wherever possible with other relevant international actors.

25. To be effective across the crisis management spectrum, we will:

• enhance intelligence sharing within NATO, to better predict when crises might occur, and how they can best be prevented;

• further develop doctrine and military capabilities for expeditionary operations, including counterinsurgency, stabilization and reconstruction operations;

• form an appropriate but modest civilian crisis management capability to interface more effectively with civilian partners, building

on the lessons learned from NATO-led operations. This capability may also be used to plan, employ and coordinate civilian activities until conditions allow for the transfer of those responsibilities and tasks to other actors;

- enhance integrated civilian-military planning throughout the crisis spectrum,
- develop the capability to train and develop local forces in crisis zones, so that local authorities are able, as quickly as possible, to maintain security without international assistance;
- identify and train civilian specialists from member states, made available for rapid deployment by Allies for selected missions, able to work alongside our military personnel and civilian specialists from partner countries and institutions;
- broaden and intensify the political consultations among Allies, and with partners, both on a regular basis and in dealing with all stages of a crisis – before, during and after.

Promoting International Security through Cooperation

Arms Control, Disarmament, and Non-Proliferation

26. NATO seeks its security at the lowest possible level of forces. Arms control, disarmament and non-proliferation contribute to peace, security and stability, and should ensure undiminished security for all Alliance members. We will continue to play our part in reinforcing arms control and in promoting disarmament of both conventional weapons and weapons of mass destruction, as well as non-proliferation efforts:

- We are resolved to seek a safer world for all and to create the conditions for a world without nuclear weapons in accordance with the goals of the Nuclear Non-Proliferation Treaty, in a way that promotes international stability, and is based on the principle of undiminished security for all.
- With the changes in the security environment since the end of the

Cold War, we have dramatically reduced the number of nuclear weapons stationed in Europe and our reliance on nuclear weapons in NATO strategy. We will seek to create the conditions for further reductions in the future.

- In any future reductions, our aim should be to seek Russian agreement to increase transparency on its nuclear weapons in Europe and relocate these weapons away from the territory of NATO members. Any further steps must take into account the disparity with the greater Russian stockpiles of short-range nuclear weapons.
- We are committed to conventional arms control, which provides predictability, transparency and a means to keep armaments at the lowest possible level for stability. We will work to strengthen the conventional arms control regime in Europe on the basis of reciprocity, transparency and host-nation consent.
- We will explore ways for our political means and military capabilities to contribute to international efforts to fight proliferation.
- National decisions regarding arms control and disarmament may have an impact on the security of all Alliance members. We are committed to maintain, and develop as necessary, appropriate consultations among Allies on these issues.

Open Door

27. NATO's enlargement has contributed substantially to the security of Allies; the prospect of further enlargement and the spirit of cooperative security have advanced stability in Europe more broadly. Our goal of a Europe whole and free, and sharing common values, would be best served by the eventual integration of all European countries that so desire into Euro-Atlantic structures.

- The door to NATO membership remains fully open to all European democracies which share the values of our Alliance, which are willing and

able to assume the responsibilities and obligations of membership, and whose inclusion can contribute to common security and stability.

Partnerships

28. The promotion of Euro-Atlantic security is best assured through a wide network of partner relationships with countries and organisations around the globe. These partnerships make a concrete and valued contribution to the success of NATO's fundamental tasks.

29. Dialogue and cooperation with partners can make a concrete contribution to enhancing international security, to defending the values on which our Alliance is based, to NATO's operations, and to preparing interested nations for membership of NATO. These relationships will be based on reciprocity, mutual benefit and mutual respect.

30. We will enhance our partnerships through flexible formats that bring NATO and partners together – across and beyond existing frameworks:

- We are prepared to develop political dialogue and practical cooperation with any nations and relevant organisations across the globe that share our interest in peaceful international relations.
- We will be open to consultation with any partner country on security issues of common concern.
- We will give our operational partners a structural role in shaping strategy and decisions on NATO-led missions to which they contribute.
- We will further develop our existing partnerships while preserving their specificity.

31. Cooperation between NATO and the United Nations continues to make a substantial contribution to security in operations around the world. The Alliance aims to deepen political dialogue and practical cooperation with the UN, as set out in the UN-NATO Declaration signed in 2008, including through:

- enhanced liaison between the two Headquarters;
- more regular political consultation; and

• enhanced practical cooperation in managing crises where both organisations are engaged.

32. An active and effective European Union contributes to the overall security of the Euro-Atlantic area. Therefore the EU is a unique and essential partner for NATO. The two organisations share a majority of members, and all members of both organisations share common values. NATO recognizes the importance of a stronger and more capable European defence. We welcome the entry into force of the Lisbon Treaty, which provides a framework for strengthening the EU's capacities to address common security challenges. Non-EU Allies make a significant contribution to these efforts. For the strategic partnership between NATO and the EU, their fullest involvement in these efforts is essential. NATO and the EU can and should play complementary and mutually reinforcing roles in supporting international peace and security. We are determined to make our contribution to create more favourable circumstances through which we will:

• fully strengthen the strategic partnership with the EU, in the spirit of full mutual openness, transparency, complementarity and respect for the autonomy and institutional integrity of both organisations;

• enhance our practical cooperation in operations throughout the crisis spectrum, from coordinated planning to mutual support in the field;

• broaden our political consultations to include all issues of common concern, in order to share assessments and perspectives;

• cooperate more fully in capability development, to minimise duplication and maximise cost-effectiveness.

33. NATO-Russia cooperation is of strategic importance as it contributes to creating a common space of peace, stability and security. NATO poses no threat to Russia. On the contrary: we want to see a true strategic partnership between NATO and Russia, and we will act accordingly, with the expectation of reciprocity from Russia.

34. The NATO-Russia relationship is based upon the goals, principles and commitments of the NATO-Russia Founding Act and the Rome Declaration, especially regarding the respect of democratic principles and the sovereignty, independence and territorial integrity of all states in the Euro-Atlantic area. Notwithstanding differences on particular issues, we remain convinced that the security of NATO and Russia is intertwined and that a strong and constructive partnership based on mutual confidence, transparency and predictability can best serve our security. We are determined to:

- enhance the political consultations and practical cooperation with Russia in areas of shared interests, including missile defence, counter-terrorism, counter-narcotics, counter-piracy and the promotion of wider international security;
- use the full potential of the NATO-Russia Council for dialogue and joint action with Russia.

35. The Euro-Atlantic Partnership Council and Partnership for Peace are central to our vision of Europe whole, free and in peace. We are firmly committed to the development of friendly and cooperative relations with all countries of the Mediterranean, and we intend to further develop the Mediterranean Dialogue in the coming years. We attach great importance to peace and stability in the Gulf region, and we intend to strengthen our cooperation in the Istanbul Cooperation Initiative. We will aim to:

- enhance consultations and practical military cooperation with our partners in the Euro-Atlantic Partnership Council;
- continue and develop the partnerships with Ukraine and Georgia within the NATO-Ukraine and NATO-Georgia Commissions, based on the NATO decision at the Bucharest summit 2008, and taking into account the Euro-Atlantic orientation or aspiration of each of the countries;
- facilitate the Euro-Atlantic integration of the Western Balkans, with the aim to ensure lasting peace and stability based on democratic

values, regional cooperation and good neighbourly relations;

- deepen the cooperation with current members of the Mediterranean Dialogue and be open to the inclusion in the Mediterranean Dialogue of other countries of the region;
- develop a deeper security partnership with our Gulf partners and remain ready to welcome new partners in the Istanbul Cooperation Initiative.

Reform and Transformation

36. Unique in history, NATO is a security Alliance that fields military forces able to operate together in any environment; that can control operations anywhere through its integrated military command structure; and that has at its disposal core capabilities that few Allies could afford individually.

37. NATO must have sufficient resources – financial, military and human – to carry out its missions, which are essential to the security of Alliance populations and territory. Those resources must, however, be used in the most efficient and effective way possible. We will:

- maximise the deployability of our forces, and their capacity to sustain operations in the field, including by undertaking focused efforts to meet NATO's usability targets;
- ensure the maximum coherence in defence planning, to reduce unnecessary duplication, and to focus our capability development on modern requirements;
- develop and operate capabilities jointly, for reasons of cost-effectiveness and as a manifestation of solidarity;
- preserve and strengthen the common capabilities, standards, structures and funding that bind us together;
- engage in a process of continual reform, to streamline structures, improve working methods and maximise efficiency.

An Alliance for the 21st Century

38. We, the political leaders of NATO, are determined to continue renewal of our

Alliance so that it is fit for purpose in addressing the 21st

Century security

challenges. We are firmly committed to preserve its effectiveness as the

globe's most successful political-military Alliance. Our Alliance thrives as a

source of hope because it is based on common values of individual liberty,

democracy, human rights and the rule of law, and because our common

essential and enduring purpose is to safeguard the freedom and security of its

members. These values and objectives are universal and perpetual, and we

are determined to defend them through unity, solidarity, strength and resolve.



http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-fra.p

قائمة

المراجع

1.باللـــغـــة العـــربـــيـــة

الكـــتـــب

-إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

-إدريس، محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

-الإمام، محمد محمود(تحرير)، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

-الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، كتاب جماعي، باريس، مركز الدراسات العربي/الأوروبي، 1996.

-بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة في الرهانات والأهداف)**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

-بن عنتر،عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005.

-بيليس، جون وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

-**تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، كتاب جماعي، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998.

-الجاسور، ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية -حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة-**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

-حتي، ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

-حمدان، جمال، **إستراتيجية الاستعمار والتحرر**، القاهرة، دار الهلال، 1967.

-داورتي، جيمس و بالتسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الحي وليد، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

-عودة، جهاد، **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

-القوزي، محمد علي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، 2002.

-**الكتاب السنوي: التسلح، نزع السلاح والأمن الدولي**، معهد استكهولم لأبحاث السلام، سيبري (SIPRI)، ترجمة مركز الوحدة العربية، 2006.

-هيكل، محمد حسنين، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

<u>الــدوريـــات</u>

-أليبوني، روبرتو، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، ترجمة حبيب، سلوى، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 188، 1994.

-الأيوبي، الهيثم، "قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي"، **مجلة الدفاع الخليجي**، عدد54، (دون سنة نشر).

-برقوق، أمحند، "الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة"، **دراسات إستراتيجية** (الجزائر)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، عدد6، جانفي 2009.

-بركات، محمود، "دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 174، أكتوبر 2008.

-بن عنتر، عبد النور، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد47، ديسمبر 1995.

--، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد65، سبتمبر1997.

--، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي" ، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد107، صيف2002.

--، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 160، أفريل 2005.

--، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، **شؤون عربية**، عدد 133، ربيع 2008.

-حتي، ناصيف، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، **المستقبل العربي** (بيروت)، عدد 205، مارس 1996.

-حجاج، أحمد، "الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 174، أكتوبر 2008.

-خلاف، هاني، "نحو تطور حقيقي للشراكة الأورو-متوسطية"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد173، يوليو2008.

-خليل، محمود، "مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر2001"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد149، يوليو2002.

-الدسوقي، إبراهيم، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 188، 1994.

-ربيع، حامد عبد الله، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، **قضايا عربية** (بغداد)، عدد4، أفريل 1980.

-الشرقاوي، يوسف، "الأمن والتعاون في المتوسط"، **كراسات إستراتيجية** (القاهرة)، عدد 46، 1996.

-الشيخ، وليد، "أوروبا وقضايا الهجرة...معضلة الأمن والاندماج"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد165، يوليو 2006.

-صارم، سمير، "أوروبا والعرب: من الحوار...إلى الشراكة"، **قضايا الساعة** (دمشق)، دار الفكر العربي، عدد4، 2000.

-صايج، مصطفى، "الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 164، أكتوبر 2008.

-الصعيدي، أشرف، "الشراكة الأورو–متوسطية"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد132، ربيع 2009.

-العايب، خير الدين، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية" ، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد 115، صيف 2004.

-عبد السلام، محمد، "ضبط التسلح في مرحلة ما بعد الحرب على العراق"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد 153، جويلية 2003.

-عبد العزيز،عطية، "قمة اسطنبول للتوسع الجنوبي للناتو"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 158، أكتوبر 2004.

-عبد اللطيف، خالد، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 123، جانفي 1996.

-عودة، جهاد، "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 159، يناير 2005.

-غازي، فيصل حسين، "اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى"، **آفاق عربية**، عدد12، 1991.

-غالي، إبراهيم، "الاتحاد الأوروبي: إستراتيجية الدفاع المشترك"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد156، أفريل 2004.

-فيجيس، أليساندرو، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقا وفي البحر المتوسط"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد152، أفريل 2003.

-قراءة في كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لشمعون بيريز، **شؤون سياسية**، عدد 2، ماي 1994.

-الكيلاني، هيثم، "الشراكة الأورو/متوسطية:تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، عدد 49، فيفري 1996.

-المجذوب، طه، "الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، **السياسة الدولية (القاهرة)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد124، أفريل 1996.

-مرهون، عبد الجليل زيد، "أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **المستقبل العربي** (بيروت)، عدد 328، جوان 2006.

-مطاوع، محمد، "أوروبا...من برشلونة إلى سياسة الجوار"، **السياسة الدولية** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 163 ، يناير 2006.

الأطــروحـــات

-مجدان، محمد، "العالم العربي والعلاقات الأطلسية: دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)"، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

التـــقـــاريـــر

-"حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير"، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 2004-2005.

-التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (الأهرام)، 1994-1995.

المـــلـــتــقـيـــات

-بخوش، مصطفى، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، الملتقى الوطني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 14-15 ماي 2008.

-يخلف، عبد السلام، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الحوار"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جماعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

الجــرائــد

-بريجنسكي زبغينو، حوار لـ: مجلة الوطن العربي، باريس، 1983/3/25.

-بيريس شمعون، "ماذا بعد عاصفة الخليج؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط". جريدة الأهرام 1992/01/09.

-حوار مع السفير المصري في الاتحاد الأوروبي. جريدة الأهرام 1996/7/25.

-"أهداف وأسس الشراكة الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية". خطاب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "ليس أسبن" أمام اللجنة الإسرائيلية الأمريكية العامة إيباك (AEPAC). جريدة مرآة الشرق الأوسط (Mideast Mirror)، واشنطن، 1993/6/16.

مــواقــع الأنــتــرنــت

-برقوق أمحند، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، محاضرة مطبوعة في مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008-2009، ص 23. في: www.etudiantdz.com/vb/t9864.htm 23/3/2010

-عرفة خديجة، "تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا". في: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002 07/9/2003

-عنان كوفي، "نحن البشر"، تقرير الأمم المتحدة، 2000. في: www.Humansecurity.bulletin.info 07/10/2009

- العودات حسين، "نمو القوى الإقليمية على حساب العرب". في: www.annidaa.org/preview.php?id=7241&kind=mid 13/3/2009

-"ميثاق الأمن الأوروبي" الخاص بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعتمد في قمة اسطنبول 18-19 نوفمبر 1999. في: http://www.osce.org/ec/13017.html

-نص معاهدة براغ 2002. في: www.eateri.it 2009/7/05

-"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع". في: http://www.nato.int/med-dial/home.fr.htm 20/4/2010

2. باللـــغـــة الـــفـــرنـــســـيـة

الكـــتـــب

- BALLADUR Edward & LEOTARD François, *Le livre Blanc sur la défense*, Paris, Union Générale d'Editions, 1994.
- BIGO Didier, *Police en réseau*, Paris, Presse de Sciences Politiques, 1996.
- BONIFACE Pascal (dir.), *Le 11 Septembre un an après*, Paris, IRIS/ PUF, 2002.
- DAGUZAN Jean François & GIRARDETR (dir.), *La méditerranée, nouveaux défis, nouveaux risques*, Publisud, 1995.
- KHADER Bichara, *L'europe et la méditerranée (géopolitique de la proximité)*, Paris, 1997.
- ROCHE Jean-Jacques, *Théories des relations internationales*, 2eme éd, Paris, Montchrestien, 1997.
- Nye Joseph S. Jr, Le leadership américain: quand les règles du jeu changent, Nancy, Press Universitaire de Nancy, 1992.

الـــدوريـــات

- BENANTAR Abdennour, "Processus moyen-oriental et méditerranéen : fragilité du monde arabe et rivalité euro-américaine", *Revue des Sciences Sociales & Humaines* (Batna), n° 10, Juin 2004.
- BISCOP Sven, Ouvrir l'europe au sud, la PESD et la sécurité euro-méditerranéen", *Revue du marché commun et de l'union européenne*, n°465, Février 2003.
- BUREAU de l'information et de la presse de l'OTAN, "Le concept stratégique de l'alliance", *Revue de l'OTAN* (Bruxelles), vol.39, n° 3, Juin 1991.

- COUSTILLE Jean François, "Méditerranée ‘5+5’ et initiative de sécurité", *Défense Nationale*, n° 5, 2005.
- DE MONTESQUIOU Aymeri, "2004, Oser la défense européenne", *Défense Nationale*, Mai 2004.
- DE WIJK Rob, "Vers une nouvelle stratégie politique pour l’OTAN", *Revue de l’OTAN* (Bruxelles), vol.46, n° 6, été 1998.
- DUFOURCQ Jacques, "Quel voisinage stratégique en méditerranée? ", Occasional Paper, n°6, *Collège de Défense de l’OTAN* (Rome), 2005.
- EICHLER Jan, "Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?" , Défense Nationale et Sécurité Collective, vol.62, n°11, Novembre 2006.
- KEMPF Oliver, "Les opérations de l’OTAN en 2006", *Défense Nationale et Sécurité Collective*, vol.62, n° 11, Novembre 2006.
- LAUNON Ervan, "Le partenariat euro-méditerranéen : élément d’une analyse juridique", *Alternatives Sud*, vol.VII, n° 4, 2000.
- MILLIAT Marie Cecile, "Analyses critiques", *Revue Horizons Stratégiques* (Paris), n° 6, Octobre 2007.
- RAZOUX Pierre, "Le dialogue méditerranéen de l’OTAN à la croisée des chemins", *Collège de Défense de l’OTAN* (Rome), n° 35, Avril 2008.
- RENOUX Philippe, "La sécurité en méditerrané : aspects politiques, militaires et individuels ", *Le Dossier d’Athéna*, n° 4, 1997.
- ROUSSILLON Alain, "La méditerranée au péril de ses identités", *Annuaire de la Méditerranée*, Paris/Rabat, Publisud/GERM, 1997.
- SOLANA Javier, "L’OTAN à cinquante ans : bilan et perspectives d’avenir", *Revue Internationale et Stratégique* (Paris), n° 32, hiver 1998.

- VON Moltke Gebhardt, "La construction d’un partenariat pour la paix", *Revue de l’OTAN* (Bruxelles), n° 3, Juin 1994.
- WETTER Ingo, "Propositions pour l’élargissement du concept de sécurité dans les pays de la méditerranée", *Mediterranean Dialogue*, Amman/KSA, October 2006.
- WILLA Pierre, "La méditerranée comme espace inventé", *Jean-Monnet Working Papers*, n° 25, Novembre 1999.

التـــقـــاريـــر والـــوثـــائـــق

- *Concept stratégique de l’alliance*, approuvé par les chefs d’état et de gouvernement, participant à la réunion du conseil de l’atlantique nord, 23-24 Avril 1999.
- *Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone*, Déclaration de Barcelone et programme de travail, 27-28 Novembre 1995.
- *Document d’actualité internationale 15 Juin 1999*, 3eme Conférence ministérielle euro-méditerranéenne, Stuttgart, n° 12, Avril 1999.
- GALIA Glume, Par-delà la défense collective. L’évolution de l’OTAN depuis la fin de la guerre froide, Institut d’études européennes, IEE, document n°36, Novembre 2004.
- *L’Europe élargie-voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l’est et du sud*, Communication de la Commission Européenne, com(2003)104 final, Bruxelles, 11/3/2003.
- *La méditerranée, espace de sécurité pour l’union européenne*, Rapport présenté par le comité 4, Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN), République Française, 61e Session Nationale, 2008-2009.
- *Message commun du président Mitterant et du Chancelier Kohl au président Andreotti sur l’union Politique*, Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 6 Décembre 1990.
- *Pacte de l’Union Occidentale*, signé à Bruxelles, 17 Mars 1948.

- PRODI Romano, *"Discours sur la méditerranée"*, Louvain 26 Novembre 2002, Document d'actualité internationale, 15 Janvier 2003.

الملـــتـــقـــيـــات

- BAGHZOUZ Aomar, "Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée", Séminaire sur : l'Algérie et la sécurité en méditerranée, Université Mentouri Constantine, Département de Sciences politiques, 29-30 Avril 2008.
- BENANTAR Abdennour, "La mondialisation, l'état et la sécurité", in: mondialisation & Sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée ? (actes du colloque international "mondialisation et sécurité", CDN), tome 2, 2e éd, Alger, ANEP, 2003.
- DE VASCONCELOS Alvaro, "Comprendre la sécurité autrement : une issue à l'impasse du processus de Barcelone", VIe Séminaire international sur la sécurité et la défense en méditerranée : sécurité humaine, Barcelone, CIDOB, Novembre 2008.
- FILALI Fatima Zohra, "L'Algérie : quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen ?", Séminaire sur : l'Algérie et la sécurité en méditerranée, Université Mentouri Constantine, Département de Sciences politiques, 29-30 Avril 2008.

مـــواقـــع الأنـــتـــرنـــت

- "Le partenariat pour la paix". at: http://www.nato.int/cps/en/natolive/search.htm 05/7/2007
- "Rapport Annuel de l'OSCE 2009". at: www.osce.org 30/01/2010
- SOLANA Javier, "Une Europe sure dans un monde meilleur : stratégie européenne de sécurité" .at: http://www.ue.eu.int/solana/docs/031208ess!!fr.pdf 28/12/2003

- VANDENBERGUE Frederic, "Introduction à la sociologie cosmopolitique du risque d'Ulrick Beck". at: 20/01/2008 http://www.caim-info/load.pdf.php?!d-article:RDM017-0025

3. باللـــغـــة الانـــجـــلـــيـــزيـــة

الكـــتـــب

- ADLER Emmanuel & BARNETT Michael (eds)., *Security communities*, (New York/Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
- BAILES & FROMNRELT (eds)., *Business and Security: Public-Private Sector Relationships in a New Security Environment*, (2002).
- BAUMANN Zygmunt, *Community*, 2nd ed, (Britain: Phoenix Publishing and Media Group, 2007).
- BLANK Stephen.J. (ed)., *Mediterranean Security into the Coming Millennium*, (Paris: Strategic Studies Institute SSI, 1999).
- BUZAN Barry, *People, States and Fear*, (Brighton: Wheat Sheaf, 1983).
- BUZAN Barry, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War ERA*, 2nd ed, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991).
- BUZAN Barry, WAEVER Ole & DE WILDE Jaap, *Security: a New Framework for Analysis*,(Boulder/London: Lynne Rienner Publishers, 1998).
- BUZAN Barry, WAEVER Ole, *Regions and Powers the Structure of International Security*,(New York: Cambridge University Press, 2003).
- CROFT Stuart & TERRIFF Terry (eds)., *Critical Reflexions on Security and Change*, (London: FRANK Cass, 2000).

- DEUTSCH Karl .W. & BURELL Sidney .A. (et al), *Political Community and the North Atlantic Areas: International Organization in the Light of Historical Experience*, (Princeton: Princeton University Press, 1957).
- DOKOS Thanos .P., *Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle-East*, (London/New York: Routledge, 2008).
- *EURO-Mediterranean Dialogue: Prospects for an Area of Prosperity and Security* (ed), (Brussels: Foundation for European Progressive Studies, 2009).
- FAWCETT Louise & HURELL Andrew, *Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order*, (Oxford: Oxford University Press, 1995).
- HANSEN Lene & WAEVER Ole (eds)., *European Integration and National Identity: the Challenge of the Nordic States*, (London: Routledge, 2002).
- HENRIQUES Mendo Castro & KACHANI Mohamed (eds)., *Security and Migration in the Mediterranean*, (IOS Press, 2006).
- HOUGH Peter, *Understanding Global Security*, (London: Routledge, 2004).
- JUNEMANN Annette, *Euro Mediterranean Relations After September 11: International, Regional and Domestic Dynamics*, (USA: FRANK CASS, 2004).
- KATZENSTEIN Peter (ed)., *The Culture of National Security: Norms and Identity, "World Politics*", (NewYork: Columbia University Press, 1996).
- KRAUSE Keith & WILLIAMS Michael (eds)., *Critical Security Studies*, (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1997).

- KRAUSE Keith & WILLIAMS Michael (eds)., *Critical Security Studies: Concepts and Cases*, (London: Taylor & Francis, 2002).
- LAKE David & MORGAN Patrick (eds)., *Regional Orders: Building Security in a New World*, (Pennsylvania State: University Press, 1997).
- LESSER Ian .O. & TELLIS Ashley .J., Strategic *Exposure Proliferation Around the Mediterranean*, (Santa Monica: RAND, 1996).
- LESSER Ian .O. (et al), *The Future of NATO Mediterranean Initiative*, (Santa Monica: RAND, 2000).
- LIPSCHUTZ Ronnie (ed)., *On Security*, (New York: Columbia University Press, 1998).
- MAOZ Zeev (et al), *Building Regional Security in the Middle-East*, (London: FRANK Cass Publishers, 2005).
- NAUMANN Klaus (et al), *Towards a Grand Strategy for Uncertain World. Renewing Transatlantic Partnership*, (Lunteren: Naaber Foundation, 2009).
- PACE Michelle, *The Politics of Regional Identity: Meddling With Mediterranean*, (London/New York: Routledge, 2006).
- PERES Shimon & NAOR Arye, *The New Middle East*, (England: Longmead Element Books, 1993).
- ROBERTS Adam & KINGSBURY Benedict (eds)., United Nations Divided World: the UN's Roles in International Relations, 2nd ed, (Oxford: Oxford University Press, 2000).
- ROSENAU James, *International Politics and Foreign Policy*, (New York: Free Press, 1969).
- SANDLER Todd & HARTLEY Keith, *The Political Economy of NATO: Past, Present and Into the 21st Century*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

- VIOTTI Paul .R. & KAUPPI Mark .V., *International Relations Theory, Realism, Pluralism, Globalism and Beyond*, 3rd ed, (London: Allyn Bacon, 1999).
- WAEVER Ole, BUZAN Barry, KELSTRUP .M. & LEMAITRE .P., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, (London: Pinter, 1993).
- WENDT Alexander .E., *Social Theory of International Politics*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
- WILLIAMS Michael, *Culture and Security: Symbolic Power and the Politics of International Security*, (New York: Routledge, 2007).

الــدوريـــات

- ADLER Emmanuel, "A Mediterranean Canon and an Israeli Prelude to Long Term Peace", *Jean-Monnet Working Papers*, n° 34, April 2001.
- -, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", *European Journal of International Relations*, vol.3, n° 3, 1999.
- ALIBONI Roberto, Building Blocks for the Euro-Med Charter on Peace and Stability, *Euro-MesCo Working Paper 7*, IEEI, January 2000.
- ALPHER Joseph, "Israeli's Security Concerns in the Peace Process", *International Affairs* (London), vol.70, n° 2, 1994.
- ASMUS Ronald .D., KOUGLER Richard .L., LARRABEE Stephen .F., Building a New NATO, *Foreign Affairs* (New York), vol.72, n° 4, September-October 1993.
- ATTINA Fulvio, "Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Developments in the Euro-Mediterranean Area", *Jean-Monnet Working Papers*, n° 27, July 2000.

- -, "The European Security Partnership, NATO and the European Union", *Jean-Monnet Working Papers*, n° 29, March 2001.
- -, "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", Institute of European Studies, University of California, Berkley, 8 May 2004.
- AXWORTHY Lioyd, "Canada and Human Security: the Need for Leadership", *International Journal*, vol.52, n° 2, 1997.
- AYOUB Mohamed, "From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order", *Australian Journal of International Affairs*, vol.53, n° 3, 1999.
- BALDWIN David, "Security Studies and the End of the Cold War", *World Politics* (Baltimore), vol.48, 1995.
- -, "The Concept of Security", *Review of International Studies*, vol.23, n° 1, 1997.
- BENANTAR Abdennour, "NATO, Maghreb and Europe", *Mediterranean Politics* (London), vol.11, n° 2, July 2006.
- -, "The Role of the USA in the Mediterranean: What Role Does the USA Play in the Mediterranean?" , *Med*, 2009.
- BISCOP Sven, "Opening Up the ESDP to the South: A Comprehensive and Cooperative Approach to Euro-Med Security", *Security Dialogue*, vol.34, n° 2, 2003.
- BOENING Astrid .B., "Votrex of a Regional Security Complex: the Euro-Med Partnership and its Security Relevance", *Jean-Monnet Working Papers*, vol.5, n° 11, May 2008.
- BOOTH Ken, "Security and Emancipation", *Review of International Studies*, vol.17, n° 4, 1991.
- BORAWSKI John, "Partnership for Peace and Beyond", *International Affairs* (London), vol.71, n° 2, April 1995.

- BROWN Chaim & CHIBA Christopher .F., "Proliferation Rings: New Challenges to the Nuclear Non-Proliferation Regime", *International Security* (Cambridge, Mass.), vol.29, n° 2, 2004.
- BUZAN Barry, "Rethinking Security After the Cold War", *Cooperation and Conflict*, Sage Publications, vol.32, n°1, 1997.
- BUZAN Barry, "A Reductionist, Idealistic Notion that Adds Little Analytical Value", *Security Dialogue*, vol.35, n° 2, 2004.
- -, "The War on Terrorism as the New Macro-Securitization", *Oslo Workshop Papers*, 2006.
- CESARETTI Roberto, "Combating Terrorism in the Mediterranean", *NATO Review* (Brussels), n° 3, autumn 2005. at: 10/12/2005 http://www.nato.int/docu/review/2005/issue3/english/art4.html
- CHA Victor .D., "Globalization and the Study of International Security", *Journal of Peace Research*, vol.37, n° 3, 2000.
- CORNISH Paul, "European Security: The End of the Architecture and the NATO", *International Affairs* (London), vol.72, n°4, 1996.
- DAVIS Christopher .R., "NATO's Next Strategic Concept: How the Alliance's New Strategy Will Reshape Global Security?" , *Strategic Studies Quarterly*, winter 2010.
- DE DARDEL Jean Jacques, "Whiter the Euro-Atlantic Partnership?: Partnership and NATO's New Strategic Concept", *Geneva Papers 10* (Geneva Centre for Security Policy), 2009.
- DE MORA Dagmar, "NATO's Response to Terrorism", *NATO Review*, autumn 2005. at: 30/7/2010 http://www.nato.int/docu/review/2005/issue3/english/art1.html
- DE NEVERS Renee, "NATO's International Security Role in the Terrorist ERA", *International Security* (Cambridge, Mass.), vol.31, n° 4, 2007.

- DESCH Michael, "Culture Clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies", *International Security* (Cambridge, Mass.), vol.23, n°1, 1998.
- EVANS Gareth, "When is it Right to Fight?" , *Survival*, vol.46, n° 3, September 2004.
- FLOYD Rita, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", *Human Security Journal*, vol.5, winter 2007.
- GHINST Gilles Vander, "NATO's Mediterranean Dialogue: Recent Developments - From Dialogue to Partnership", *Mediterranean Dialogue* (Amman/KSA: Konrad-Adenauer-Stiftung), October 2006.
- HAAS Ernest .B., "Why Collaborate? Issue-Linkage and International Regimes", *World Politics* (Baltimore), n° 32, 1980.
- HANSEN Lene, "A Case for seduction? Evaluating the Post Structuralist Conceptualization of Security", *Cooperation and Conflict*, vol.32, n° 4, 1997.
- HASENCLEVER .A., HAYER .P., RITTBERGER .V., "Integrating Theories of International Regimes", *International Studies*, vol.26, n°1, 2000.
- HUYSMANS Jef, "Security! What Do You Mean? From Concept to Thick Signifer", *European Journal of International Relations*, vol.4, n° 2, 1998.
- JERVIS Robert, "Security Regimes", *International Organization* (Cambridge, Mass.), vol.36, n° 2, spring 1982.
- KITCHEN Veronica .M., "Argument and Identity Change in the Atlantic Security Community", *Security Dialogue*, vol.40, n°1, February 2009.
- KRAUSE. Keith & WILLIAMS Michael, "Broading the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", *Mershon International*

Studies Review, vol.40, Supplement 2, 1996.

- "LOOKING to the Fiture : Common Security Interests and Challenges in the Mediterranean and the Middle East", *NATO Defence College* (Rome), vol.22, March2005. at : www.ndc.nato.int
- MC SWEENEY Bill, "Identity and Security: Buzan and Copenhagen School", *Review of International Studies*, vol.22, n°1, 1996.
- MEARSHEIMER John, "The False Promise of International Institutions", *International Security* (Cambridge, Mass.), vol.19, n° 3, winter 1994.
- NIMETZ Mathew, "Mediterranean Security After the Cold War", *Mediterranean Quarterly*, vol.VIII, n° 2, spring 1997.
- NORDAN Jette, "The Mediterranean Dialogue: Dispelling Misconceptions and Building Confidence", *NATO Review* (Brussels), vol.45, n° 4, July-August 1997.
- ORTEGA Martin, "The Future of the Euro-Mediterranean Security Dialogue", *Occasional Papers 14* (Paris: ISS), March 2000.
- OWEN Taylor, "Human Security-Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for Threshold-Bases Definition", *Security Dialogue*, vol.35, n° 3, 2004.
- POULIOT Vincent, "Pacification Without Collective Identification: Russia and the Transatlantic Security Community in the Post-War ERA", *Journal of Peace Research*, vol.44, n° 5, 2007.
- ROTHSCHILD Emma, "What is Security?" , *Daedalus*, vol.124, n° 3, 1995.
- SAMHAT Nayef .H., "International Regimes as Political Community", *Millennium*, vol.28, n° 2, 1997.
- SHAPIRO Jeremy & BENEDICTE Suzan, "The Frensh Experience of Counter-Terrorism", *Survival*, vol.45, n°1, spring 2003.

- SMITH Steve, "The Concept of Security in a Globalizing World", *Working Papers* (University of OTAGO Foreign Policy School), June 2002.
- STONE Mariane, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", *Security Discussion Paper Series*, Spring 2009.
- TERZUOLU Eric .R., "US-EU-Turkey Cooperation on Broader Middle East and North Africa: A Strategic Dialogue", *Program Brief* (Nixon Center: Washington D.C), vol.10, n° 16, 2003.
- TOCCI .N., "Does the ENP Respond to the EU's Post Enlargement Challenges?" , *International Spectator*, vol.40, n°1, January-March 2005.
- TOUQ Muhyieddeen, "Middle Eastern Perceptions of the European Security and Defence Policy", *Mediterranean Dialogue* (Amman/KSA: Konrad-Adenauer-Stiftung), October 2006.
- ULLMAN Richard, "Redefining Security", *International Security*, vol.8, n°1, 1983.
- VAYRYNEN Raimo, "*Towards a Comprehensive Definition of Security: Pitfalls and Promises*", Paper Prepared for the 31st Annual Convention of the International Studies Association, Washington D.C., April 10-14, 1990.
- VERDUN Amy, "The Role of the Delors Committic in the Creation of EMU: An Epistemic Community?" , *RSC Working Papers*, n° 44, 1998.
- WALT Stephen, "The Renaissance of security Studies", *International Studies Quarterly* (Detroit), vol.35, n° 2, June 1997.
- WILLIAMS David, "Governance, Security and Development", *Working Papers*, CUTP, February 2008.
- WITTMAN .K, "Towards a New Strategic Concept for NATO", *NATO Defence College* (Rome), 2009.

- ZAPOLSKIS Martynas, "Redefining the Euro-Atlantic Security Agenda: What is the Role for the New NATO Strategic Concept?" , *Lithuanian Foreign Policy Review*, Issue 23, summer 2010.

التــقـــاريـــر والـــوثـــائـــق

- *Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Treaty Organization*, Adopted by Heads of State and Government, Lisbon, 2010.at :20/01/2011 http://www.nato.int/lisbon2010/strategic-concept-2010-fra.p

- *A Human Security Doctrine for Europe*, The Barcelona Report of the Study Group on Europe's Security Capabilities, May 2005.

- ALIBONI Roberto, SAID Abdel Momen & DE VASCONCELOS Alvaro, *Political and Security Cooperation and Arms Control, Confidence-Building and Conflict Prevention*, Joint Report of the Euro-MesCo Working Group, April 1997.

- *An Alliance for the 21st Century*, Washington Summit Communique, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Washington D.C., April 1999.

- *A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy*, A Document Presented by Javier Solana to the EU Summit, Brussels, 12 December 2003.

- DE. HOOP. Scheffer, the Gulf Crisis: Lessons for Western European Union, UEO Document, n°1268, Paris, 13 May 1991.

- *BUCHAREST Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Bucharest, 03 April 2008. at: 25/01/2011 http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-8443.htm

- *Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly*. at: http://www.europarl.europa.eu/intcoop/empa/home/default.htm

- *European Neighborhood Policy Strategy Paper*, European Commission, com (2004) 373 final-Brussels, 05/12/2004.
- *European Neighborhood Policy*, European Commission 2008. at: http://ec-europa-eu/world/enp/index-en-htm 03/12/2008
- *European Security Strategy*, European Commission, Final Report, Brussels, 2008.
- *EU Approach to Managing Economic Migration*, Green Paper of the European Commission, Brussels, 11 May 2005.
- *Findings and Recommendations: NATO Multiple Future Projects*, Supreme Allied Commander Transformation, Norfolk, Virginia, April 2009.
- *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*, New York, Oxford University Press, United Nations Development Report (UNDP), 1994.
- *Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century*, New York, Oxford University Press, Human Security Center (University of British Columbia), 2005. at : 05/5/2010 www.humansecurityreport.info
- *ISTANBUL Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Istanbul, 28 June 2004. at: 01/12/2004 http://www.nato.int/docu/en/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htm
- *Istanbul Cooperation Initiative*. at: 17/01/2011 http://www.nato.int/cps/en/natolive/official-texts-21017.htm
- LARRABEE Stephen, GREEN Jerrold, LESSER Ian & ZANINI Michelle, *NATO's Mediterranean Initiative -Policy- Issues and Dilemmas*, MR-957-IMD, RAND Report, 1998.
- LESSER Ian .O. (et al), *The Future of NATO's Mediterranean*

Initiative: Evolution and Next Steps, RAND Report, 2000.

- *Madrid Declaration on Euro-Atlantic Security Co-Operation*, M.1 (97) 81, 8th July 1997.
- *NATO: the North Atlantic Treaty*, Washington D.C.,4 April 1949. at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010
- *NATO: the Alliance's Strategic Concept*, NATO Summit-Washington D.C., April 24, 1999. at: 17/01/2000 http://www.nato.int/docu/pr/1999/p99-065e.htm
- *North Atlantic Council Defence Ministers Session*, 2(2000) 114, Brussels, 5th December 2000.
- *NATO Istanbul Cooperation Initiative*, Policy Document, 9th July 2004. at: 08/3/2007 http://www.nato.int/docu/en/comm/2004/06-istanbul/docu. cooperation.htm
- *NATO Military Concept for Defence Against Terrorism*, NATO International Military Staff, Updated April 14, 2005. at: 20/6/2005 http://www.nato.int/ims/docu/terrorism.htm
- *NATO Defence Against Terrorism Program: Countering Terrorism With Technology*, Topics, November 14, 2005. at: 30/01/2011 http://www.nato.int/issues/dat/index.html
- *NATO, Allied Command Operations, Launch of the Intelligence Fusion Center in Support of NATO*, Supreme Headquarters Allied Powers Europe, January 17, 2006. at : 13/02/2011 http://www.nato.int/shape/news/2006/01/060117a.htm
- *NATO comprehensive Political Guidance*, Endorsed by NATO Heads of State and Government, November 2006. at: 18/4/2010 http://www.nato.int/docu/basictxt/b061129e.htm
- *NATO Looks to Global Partnership*, NATO Updated, April 26, 2006. at: http://www.nato.int/docu/update/2006/04-april/e0427c.htm

- *NATO: Building a Euro-Atlantic Security Architecture*, Speech by NATO Secretary General A.F. RASMUSSEN, 27/3/2010.at: http://www.nato.int/cps/en/SID-75DD486E-684A6251/natolive/opinions-62395.htm?selected Locale=en 18/4/2010

- NUNES Isabelle Ferreira, *The Transatlantic Link and the European Defence and Security Identity in the Mediterranean Context*, Final Report, NATO-EAPC, June 30, 2001.

- *Our Global Neighborhood*: *Commission of Global Governance*, the Report of the Commission on Global Governance, Oxford University Press, 1995.

- *PRAGUE Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Prague (CZECH Republic), 21 November 2002. at: http://www.nato.int/med-dial/upgrading.htm 15/7/2010

- *RIGA Summit Declaration*, Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, Riga, 29 November 2006. at: 07/11/2007 http://www.nato.int/docu/basictxt/b061129e.htm

- SMITH Dudly, *Weaponry After the Gulf War*, UEO Document, n° 1272, Paris, 14 May 1991.

- *STRASBOURG / KEHL Summit Declaration*, 4 April 2009. at: http://www.nato.int/cps/en/natolive/news-52837.htm?selected Locale=en 14/4/2010

الأطــروحـــات

- WAEVER Ole, Concepts of Security, PhD Dissertation, University of Copenhagen, 1997.

المــلــتــقــيـــات

- ADLER Emanuel, Crawford Beverly, "Constructing a Mediterranean Region: A Cultural Approach", Paper Presented at the

- Conference on the Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region, Lisbon, Portugal, 6-9 June, 2002.
- ALIBONI Roberto, "The Role of International Organization in the Mediterranean", Paper Presented at the 2nd Session Halki International Seminars, Greece, September (13-18) 2000.
- BISCOP Sven, "The European Security Strategy and the Neighbourhood Policy :A New Stating Point for a Euro-Mediterranean Partnership", Paper Presented at EUSA Ninth Biennial International Conference, Austin, Texas, 31 March- 2 April 2005, Royal Institute for International Relations.
- EURO-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration, CARIM. at: 07/5/2010 http://www.carim.org/circular migration
- GENERAL Jones James .L.,NATO : From Common Defence to Common Security, Senate Committee on Foreign Relations, 109th cong, 2nd Session, February 7, 2006. at: 22/6/2009 http://foreign-senate.gov/hearing/2006/hrg060207a.htm
- LEURDIJK Dick .A., "NATO's Mediterranean Dialogue: the Emergence of a Front Line in the War on Terrorism", Examination of the Regions of Crisis from the Perspectives of Turkey, NATO and the EU and their Impacts on the Security of Turkey, Symposium Organized by the Turkish General Staff in Istanbul, May 27th-28th, 2004.
- WAEVER Ole, "Securitization: Talking Stock of a Research Program in Security Studies", Draft Paper Discussed at PIPES (Program on International Politics Economics and Security), Seminar at the University of Chicago, 24 February 2003.

الجــرائــد والصــحــف

- DEMPSEY .J., "Israel Explores Closer Link to NATO Even Membership", *International Herald Tribune*, 03/3/2005.

- KEOHANE Robert .O. & WALLENDER Celeste .A., "Security in an Era Without Enemies", *Los Angeles Times*, 06/5/1998.
- WARREN Christopher & PERRY William .J., "NATO's True Mission", *New York Times*, 21/10/1997.

مــواقـــع الأنـــتـــرنـــت

- ATTINA Fulvio, "Regional Cooperation in Global Perspective: The Case of the Mediterranean 'Regions'", at: 14/9/2006 www.fscpo.unict-it/vademac/jmwp.04.htm
- CHECKED Jeffrey, "From Meta to Substantive Theory? Social Constructivism and the Study of Europe", European Union Politics, 2001. at : http://www.sagepublications.com
- FAWCETT Louise, "Regionalism in World Politics: Past and Present" .at: 14/9/2006 http://www.garnet-eu.org/fileadmin/document/phd-school/6th-phd.school/professionspapers/fawcett.pdf
- NATO Mediterranean Dialogue. at: 30/01/2010 http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics-60021.htm
- NATO and the Broader Middle East Region. at: 09/01/2007 http://www.nato.int/docu/update/2005/03-March/e03186.htm
- Partnership for Progress and a Common Future with the Region of the Broader Middle East and North Africa, 9 June 2004. at: http://www.g8usa.gov/d-060904c.htm 05/10/2004
- "Recasting NATO's Strategic Concept : Possible Directions for the United States 2009", at: 18/4/2010 www.rand.org/pubs/occasional-papers/2009/RAND-OP280.pdf
- SCHOO Benjamin Lucas, Is Every Thing a Security Issue? .at: www.atlantic-community.org/index/open-think-tank-article/is every thing a security issue 11/5/2010

- SEN Sondeep, "De-Westernizing Critical Security Studies", at: www.atlantic-community.org/index/open-think-tank-article/de-westernizing critical security studies 03/5/2010
- VOIGT Karsten .D., "The New Step for NATO". at: 03/8/2009 www.atlantic-community.org/index/open-think-tank-article/ the new step for nato
- "What is the European Neighborhood Policy ?" . at: 03/8/2009 http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm

الفهرس

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الانجليزية

قائمة المختصرات

خطة البحث